

شرح
رياض البديعة^{١٤٢٠}



يُطلب
من المعهد الإسلامي السلفي
حقوق الطبع والرسم محفوظة



شرح

رياض البديعة



يطلب
من المعهد للدراسات الإسلامية

بحقوق الطبع والرسم محفوظة

تعلموا العربية وعليوها الناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لخدمته فتهجزوا الذنبا المنام وإذا فهم لذة قوته فتعلمهم عن جميع
الانعام أحده على نعمه جدا كثيرا وأشكروا إذ جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد
يشكورا وأشهد أن لا اله الا الله المتوحد بما يجاد الأراض والسموات وأشهد أن سيدنا محمدا عبده
ورسوله الذي جاء بالمعجزات صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين وصحبه الذين ساجدوا في عبادة الله
غداوة وعشيا حتى أصبح كل منهم نجما في الدين هاديا وسراجا منيرا وعلى التابعين لهم بإحسان إلى
يوم الدين وسلم تسليما كثيرا (أما بعد) فيقول أول عباد الله طاعة وعملأ أكثرهم نقصا وزلا
الراجي من ربه العفو عمن المسايي محمد نوري الجاوي بهذا شرح وحيز على الكتاب المستقى بالرياض
الدعوة للعلامة الحبر الفظان الشيخ محمد حبيب الله بن سكيان أدام الله علينا وعليه الأحسان النعمة
في أخى الشفق بلا عانة المبدى (وسمته بالكنار البانعة في الرياض الدينية) والله الكريم أسأل وبحجته
بالحجى إليه أن يعلى أن ينفع به عباده ويديم به الأفاة إنه على ما يشاء قدير وبالأجابة جدير
(بسم الله الرحمن الرحيم) أي أؤلف وطولت الباء لتدل على حذف ألف اسم الله والاسم أن أريد به
اللفظ فهو غير المسمى اجاءا أو الذات فهو عنه كالأول أو الصفة فهو نارة غيره كالحالق ونارة عنه
كأنه ونارة لولا كالعالم والله علم على الذات الواجب الوجود لذاته المستحق لجميع الكالات والرحمن
البالغ في الرحمة والانعام والرحيم فهو الرحمة الكثيرة (الحمد) أي مفعلة الحمد الذي هو مفعول وصف بالجميل
أو جميع أفراده تملوك أو مسحق (الله) أي لذاته فلا قوة منه لغيره تعالى بالحقيقة (رب العالمين)
أي ممالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب كغيرهم (والصلاة) أي زيادة تنظيم الله
(والسلام) أي تحية تعالى الطيبة (على سيدنا محمد) والمراد بالتحية الطيبة خطاب تعالى له
بالحمد بما شئتم ولتدبه بأن يحبه في الجنان بكلام قد تم تحية تلقى بحضرة ملائكة (سيد المرسلين)
أي وغيرهم بالأولى والرسول أنسان ذكر حتر أمكل معاصره فجعلوا فقطه وقوة رأي معصوم ولو
من صغير فهو سلم من دناءة فآب وخاتم وأن علوا ومن مفر كفى وبرصود جدام ومن فته
مروءة كائلي بطريق ومن دناءة ضنعة كجامة أو حتى الك تشريح وأمر صلتهم ولا بشرط فيه
أن يكون له كتاب (وعلى آله) وهم الألقاء (وصحبه) وهم من اجتمع بيدهم مؤمننا بنبينا ملائكة

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه

و محيز = (ميكلس)

بعد البعثة في حال حياة كل في الارض شواء وكوي عنه شيئا أولا وسواء كانت مدة الاجتماع طويلا أو
قصيرة ولولساعة ولو غير ممتد (أجمعين) فما كبد لاله وحجه (والتابعين لهم) أي الشعب (باحسان)
أي بإيمان ولو قصصا (الي يوم الدين) أي الجزاء وهو يوم القيامة والغرض استيعان الرحمة والتجبة
دائما والإفلاتنص تلك الغاية لان نواب الصلاة والسلام لا يقطع أبدا وليس الثواب فيستمر الي
يوم الدين ثم يذهب (أما بعد) أي بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة وغيرهما (فهذا) أي الحاضر في العقل
من الالفاظ الدالة على المعاني (مختصر) أي قليل اللفظ (في أصول الدين) وهو أشهر العلوم مطلقا
لانه بحث عما يتوقف الأيمان عليه وبما فيه (وجملة) أي في بعض مسائل (من فروع) أي الدين وهي
مما يتعلق بالقرينات الي الله تعالى (على مذهب الإمام) القريشي المطلي المتفق مع النبي صلى الله عليه وآله في جده الثالث
عبد مناف ثم محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن عبد بن هاشم
بن عبد المطلب بن عبد مناف الجد التاسع للإمام والثالث للنبي صلى الله عليه وآله (الشافعي) نسبة لشافع المذكور فإنه
صحا بن صحا وفيه كما قيل للشفاعة (رضي الله عنه) ولد (الشافعي) رحمه الله تعالى عنه مائة وخمسين
وولد للإمام مالك عام ثلاثة ومائتين والإمام أبو حنيفة عام ثمانين والإمام أحمد بن حنبل عام أربع
وستين ومائة وقد جمع محمد الخليل تاريخ وفاتهم ومدة أعمارهم من بحر الخفيف المجلد وقال
أبو حنيفة شيف • لم يمتد يوما فهدا وما لك قطع وكين • كين من الفجر تحدا
والشافعي درمند • قد فاق في الأفق سعدا • ولحمد ما ربح • قد أظهر الدين محمدا
(سميته) أي هذا المختصر (الرياض البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة) أي وفي طرف من
التصوف (راجيا من الله أن ينفع به) أي هذا المختصر (طلبة العلم لاسيا المتدينين) أي الأخذين في صغار
العلوم ولم يقدر وأعلى تصوير المسألة (وأن يوجه) سبحانه وتعالى (اليه) أي هذا المختصر (لرغبة الراغبين)
آمين (اعلم أنه) أي الشأن (ويجب على كل شخص من المكلفين ولو كان ذقفا أن يعرف أركان الاسلام
والايمان) أي أن يعتقد بثبوت أجزاء الاسلام وأعمال الظاهرة المعلومه من الدين وأن يعملها وأن يعتقد بجميع
ما يجب الايمان به (وأركان الاسلام خمسة) الأول وهو عماد الاسلام وما بعده تمكيلات له أن تشهد
بأن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله) وقدم الشهادتين لأنها شرط في صحة ما بعدها ولركان الشهادة خمسة
شاهد ومشهود له ومشهود عليه وصيغة فالشاهد هو محمد الله تعالى ومؤمن برسالة الرسول
والشهود له هو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله والشهود عليه هو الخلق وحده الله تعالى ولرسالة رسول الله
والشهادة بآيات الوحداية له تعالى واثبات الرسالة لرسوله صلى الله عليه وآله والصيغة هي الإقرار بذلك باللسان وهو
شرط لأجزاء الأحكام الدينية فقط لمن يريد الدخول في الاسلام لا للاسلامين منهم مؤمنون
وأن لم ينطقوا طول عمرهم (وتقيم الصلاة) أي المبرورة وهي الحرة أي تدائم عليها بأركانها وشروطها
في أوقاتها (وتؤتي الزكاة) أي تعطيتها المستحبيا أو للإمام (وتصوم رمضان) بحيث لا عذر (وتحج البيت)
البيت أي تعبد الكعبة بالنسك فالبيت علم بالقلبة عليها (أن استطعت اليه) أي البيت (تحميلا) أي طريفا
(ولو كان الايمان) أي جميع أجزاء ما يجب التصديق به (نسته) كاد وأكمل عن عمر بن الخطاب (أن
تؤمن بالله) أي بأنه في أحدكم (وأفعالهم) أي أفعالهم (والايمان بالله تعالى له أركان أربعة ايمان بالقدره
وايمان بالقدر والتعزي من الحول والقوة والاستعانة بالله تعالى في جميع الأمور كذا في عوارف المعارف
(وملائكته) أي بأن تلك الجبر أمر العلوية النورية عبادة الله لا كإعزاز المشركين من توهمهم فقالوا
الملائكة بنات الله (وكتبه) أي بأن الله تعالى أنزل الكتب على الرسل في الألواح أو على لسان ملك
فالقرآن ونحوه يبدل على ما تبدل عليه الصفة القديمة القائمة بالذات الأقدس إذا سمعت مثلا قوله تعالى

أجمعين والتابعين لهم
باحسان الى يوم الدين
(أما بعد) فهذا مختصر
في أصول الدين وجملة
من فروع على مذهب
الإمام الشافعي رضي الله
عنه سمينه الرياض
البديعة في أصول الدين
وبعض فروع الشريعة
راجيا من الله أن ينفع به
طلبة العلم لاسيا المتدينين
وأن يوجه اليه رغبة
الراغبين • اعلم أنه يجب
على كل شخص من
المكلفين ولو كان ذقفا
أن يعرف أركان
الاسلام والايمان فأركان
الاسلام خمسة أن تشهد
أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصوم
رمضان وتحج البيت إن
استطعت اليه سبيلا
وأركان الايمان ستة أن
تؤمن بالله وملائكته

ولا تقرُّوا الزَّنا فَمَتَّ مِنْهُ النَّهْيُ عَنْ قُرْبَانِ الزَّنا وَلَوْ أُرْزِلَ عَنْكَ الْحِجَابُ لَهَمَّتْ مِنَ الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ هَذَا
الْمَعْنَى فَمَعْنَى لَوْلَا الْكَلَامُ اللَّفْظِي هُوَ مَعْنَى لَوْلَا الْكَلَامُ الْفِعْلِي (وَرَسُولُهُ) أَيُّ بَانَ اللَّهُ تَعَالَى أَرْسَلَ رَسُولًا إِلَى
الْحَلْقِ لِهَدْيِهِمْ وَاصْلَاحِ أَمْرِ مَعَانِهِمْ وَمَقَادِيرِهِ (وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) وَهُوَ وَقْتُ الْحِجْرِ إِلَى مَا لَا يَنْتَهِي أَوْ إِلَى
أَنْ يَدْخُلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ (وَبِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ) أَيُّ بَانَ مَا قَدَّرَ فِي الْإِزْلِ لِهَدْيِهِمْ
وَمَا مِمَّا يَدْرُ فَوْقَ عِلْمِ الْحَالِ وَبِأَنَّهُ تَعَالَى قَدَّرَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ وَأَعْلَمَ مَا حُتَّ أَصُولِ الدِّينِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ الْفَاتِ
وَهِيَ الْمَسَائِلُ الْمُبْحُوثُ فِيهَا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ حُجَّتُهُ وَتَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ وَمَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ وَتَبَوَّاتُ وَهِيَ
الْمَسَائِلُ الْمُبْحُوثُ فِيهَا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ حُجَّتُهُ وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ وَمَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ وَتَبَوَّاتُ وَهِيَ الْمَسَائِلُ
الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْإِعْنَ السَّمْعَ وَلَا تَقْبَلُ الْإِمْنَ الْوَحْيَ وَكَذَا قَالَ (وَيَحِبُّ عَلَيْهِ) أَيُّ كُلِّ شَيْخٍ (أَيْضًا أَنْ يَعْرِفَ
عَقَائِدَ الْإِيمَانِ) أَيُّ أَنْ يَعْرِفَ الْمَعْتَقَدَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ أَنْ يُصَدِّقَ بِالْقَلْبِ وَلَيْسَ الْوَاجِبُ حِفْظُ هَذِهِ الصِّفَاتِ
الْآتِيَةِ بَلْ الْوَاجِبُ الِاعْتِقَادُ بِهَا مَعَ الدَّلِيلِ وَلَا يَلْزَمُ التَّلَفُّظُ بِالْعِبَارَةِ فَالْمَعْرِفَةُ جَزْمٌ مُطَابِقٌ لِكُلِّ وَاقِعٍ نَاشِئٍ
عَنْ دَلِيلٍ يَخْرُجُ مِنَ الظَّنِّ وَالشَّكِّ وَالْوَهْمِ فِي الْعَقَائِدِ فَانْصَحَتْهَا كَافِرًا وَأَمَلَتْهَا حِفْظُ الْعَقَائِدِ الْمَقَامِيدِ وَأَدْلَتْهَا
مِنْ أَفْوَاهِ الْمَشَايخِ مِنْ غَيْرِ حَصُولِ تَأَمُّلٍ وَاسْتِدْلَالٍ مِنْهَا كَمَا قَدْ بَقِيَ لِبَعْضِ الْعَوَامِّ فَلَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ
مَقْلِدًا لِمَنْ أَصْحَحَ أَنْهُ مَوْجُودٌ مِنْ عَاصِي أَنْ قَدَّرَ عَلَى النَّظَرِ وَغَيْرِ عَاصِي أَنْ لَمْ يَقْدِرْ (وَهِيَ) أَيُّ الْعَقَائِدِ (الصِّفَاتِ
الْوَاجِبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالْمُسْتَحِيلَةِ عَلَيْهِ وَالْجَائِزَةِ فِي حَقِّهِ وَالصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَالْمُسَبَّحَةُ عَلَيْهِمُ وَالْجَائِزَةُ فِي حَقِّهِمْ) فَالْوَاجِبُ تَحَابُّلُ الثَّبُوتِ فَقَطْ وَالْمُسْتَحِيلُ تَحَابُّلُ الْإِتْفَاءِ فَقَطْ
وَالْجَائِزُ تَحَابُّلُ الثَّبُوتِ وَالْإِتْفَاءِ عَلَى الْبَدَلِ فَيَقْبَلُ الثَّبُوتُ نَائِرَةً وَالْإِتْفَاءُ نَائِرَةً أُخْرَى وَقَدْ بَدَأَ الْمُصَنِّفُ
بِالْأَلْفَاتِ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْأَقْسَامِ فَقَالَ (فَيَحِبُّ اللَّهُ تَعَالَى الْوُجُودَ) أَيُّ الذَّاتِ الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ
لَا أَوَّلًا وَلَا آخِرًا وَيَكُونُ الْمُكَلَّفُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهُ تَعَالَى مُوْجُودٌ وَجُودًا وَاجِبًا وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهُ
وَجُودُهُ تَعَالَى غَيْرُ ذَاتِهِ أَوْ غَيْرُ ذَاتِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ غَرَامِضِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ (وَالْقَدَمُ) وَهِيَ الْقَدَمُ الْأُولَى
لِلْوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى (وَالْبَقَاءُ) وَهِيَ الْقَدَمُ الْآخِرَةُ لِلْوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى (وَمُخَالَفَةُ تَعَالَى لِجَمِيعِ خَلْقِهِ) وَهِيَ الْقَدَمُ
الْأُولَى مِنْ أَلْفَاتِهِ تَعَالَى فَلَيْسَتْ ذَاتُهُ تَعَالَى وَصِفَاتُهُ وَأَفْعَالُهُ وَكَيْدَاتُ الْحَوَادِثِ وَصِفَاتُهَا وَأَفْعَالُهَا قَالَ
تَعَالَى وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ أَلَا يَسْتَعِمْ بِحَمْدِهِ وَمَعْنَى تَسْبِيحِ الْأَشْيَاءِ بِحَمْدِهِ تَعَالَى بَانَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَّمَ أُخْرَى مُشَبَّهًا بِمِنْ
الْعَدَمِ فَكَأَنَّهُ قَالَ بِلِسَانِ ذَلِكَ الشَّيْءِ لِمَا غَمَزَهُ عَنْ مُشَابَهَةِ هَذَا الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ غَيْرُهُ وَهَكَذَا عَلَى تَبَوَّاتِ
الْأَشْيَاءِ مِنَ الْإِزْلِ إِلَى الْآخِرَةِ فَتَعَالَى تَعَالَى نَفْسَهُ بِالْكَالِ الْمَطْلُوقِ وَالتَّزْيِيدِ التَّامِّ عَنْ مُشَابَهَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ
الَّذِي أُخْرَى مِنْ الْعَدَمِ وَلَكِنْ لَمْ يَجْعَلْ تَعَالَى يَسْبِغْ ضَمِيرَ عَائِدًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَضَمِيرَ بِحَمْدِهِ وَاجْعَلْ الشَّيْءَ
تَحْكِيْمَ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ فَلَمَعْنَى حَقِّقْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسْبِغُ نَفْسَهُ وَنَفْسَهُ بِحَمْدِ كُلِّ شَيْءٍ أَيُّ بِالْوَصْفِ
الْمُضَادِّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيِّ وَكَذَلِكَ الْوَصْفُ هُوَ عَيْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ كَيْدًا أَفَادَهُ يَسْبِغُ
الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّبِيلِيُّ فِي الْمَعَارِفِ الْغَيْبِيَةِ (وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ) (لِلْبَاءِ لِلْسَّبِيَةِ أَيُّ غَضَاءُ اللَّهِ تَعَالَى
بَسَبِّ ذَاتِهِ لَا بِسَبِّ غَيْرِهِ) (وَمَعْنَاهُ أَنْهُ تَعَالَى لَا يَفْتَقِرُ إِلَى ذَاتٍ يَقُومُ بِهَا وَلَا إِلَى مُوْجِدٍ يُوْجِدُهُ بَلْ هُوَ تَعَالَى
الْمُوجِدُ كُلُّ شَيْءٍ) أَيُّ الْمَوْلُودَاتِ (كُلُّهَا) وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذَاتًا لَا صِفَةَ (وَيَحِبُّ
لَهُ تَعَالَى الْوَحْدَانِيَّةَ وَمَعْنَاهُ أَنْهُ تَعَالَى لَا تَأْتِي لَهُ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَعْمَالِهِ) الَّتِي هِيَ الْمُمَكِّنَاتُ كُلُّهَا
وَلَيْسَ ذَاتُهُ تَعَالَى مُزَكَّةً مِنْ أَجْزَاءٍ وَلَا صِفَاتُهُ مُتَعَدِّدَةٌ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ وَلَيْسَ لَهُ تَعَالَى شَيْءٌ يَكُونُ مُعَاوَنًا
فِي فَعْلِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْوَحْدَةُ بِالذَّاتِ بِمَعْنَى عَدَمِ التَّرَكِيبِ مِنْ أَجْزَاءٍ عَلِمَتْ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ
(فَهَذِهِ) أَيُّ الْمَذْكُورَةِ (ثَلَاثُ صِفَاتٍ أَوَّلَى مِنْهَا تَشْتَبِهُ صِفَةَ نَفْسِهِ) أَيُّ ثَبُوتِيَّةَ بَدَلِ الْوَصْفِ بِهَا عَلَى
نَفْسِ الذَّاتِ دُونَ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَيْهَا (وَهِيَ الْوُجُودُ) وَهُوَ أَمْرٌ اِعْتِبَارِيٌّ يَفْتَرُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ وَبِلَا حِفْظٍ

ورسله واليوم الاخر
وبالقدر خيره وشره
ويحب عليه ايضا ان
يعرف عقائد الايمان
وهي الصفات الواجبة
لله تعالى والمستحيلة
عليه والجائزة في حقه
والصفات الواجبة
لرسل عليهم الصلاة
والسلام والمستحيلة
عليهم والجائزة في
حقهم فيجب لله تعالى
الوجود والقدم والبقاء
ومخالفته تعالى لجميع خلقه
وقيامه تعالى بنفسه ومعناه
انه تعالى لا يفتقر الى ذات
يقوم بها ولا الى موجد
يوجده بل هو تعالى
الموجد للاشياء كلها
ويجب له تعالى الوحدانية
ومعناها انه تعالى
لا تشارك له في ذاته ولا
في صفاته ولا في افعاله
فهذه ست صفات
الاول منها تسمى صفة
نفسية وهي الوجود

في ذاته بآداة على ملاحظة الذات (والحسنة التي بعدها) أي الأولى (يقال لها صفات سلبية) نسبة
 للسلب أي التي لأن حقيقة كل واحدة من هذه الحسنة أنتفاء نقص الله تعالى والصفات السلبية لا تنحصر
 لأن الناقص لا نهاية له وكلها تنفي عن تعالى وهذه الحسنة أصورها (ويجب له تعالى أيضا سبع صفات
 يقال لها صفات المعاني) لأن كل واحدة بمعنى أي صفة موجودة في الخارج قائمة بذاته تعالى بحيث
 يمكن رؤيتها لو كشف الحجاب (وهي القدرة) وهي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى يتحصل بها آخر الحاج
 الممكن من العدم إلى الوجود وأعداه بعد وجوده ويعلم من ذلك أن الموجود هو الذات العلية والقدرة
 في سبب نفهي غيبة العلم للكتاب والله الخلق الأعلى على أي الصفة ألا على من التشبه (والأرادة) وهي صفة
 وجودية قائمة بذاته تعالى ترجع بنفي الجائز على البعض الآخر والمرجع حقيقة هو الله تعالى لا الإرادة
 وإنما هي سبب (والعلم المحبط بجميع المعلومات) فيدخل فيه العلم نفسه فيعلم الله تعالى بعلمه عليه كما يعلم
 به ذاته وسائر صفاته والمفصل أن صفة العلم تتعلق بنفسها وبغيرها وكل صفة تتعلق بصفات
 التأثير لا يستحيل تعلّقها بنفسها وبغيرها (والحياة) وهي صفة توجب له تعالى أن ينصف أزلا وأبدا بكل
 ما صنع في حق تعالى غير شرط لبقية الصفات ولا تعلق لها (والسمع) وهو صفة قائمة بذاته تعالى متميزة عن
 أذن وصباح (والبصر) وبصره تعالى ليس بمحددة ولا أفعال وبسمع تعالى بسمعه الألوان كالبايض
 ويتبصر بالأصوات والأشياء الدقيقة (والكلام الخال عن الحروف والأصوات وغيرها) كالمد
 والقصر والنية والإدغام وغير ذلك (كما يوجد في كلام الحوادث) من أنواع التغيرات وكما يطلق
 الكلام على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى يطلق على الألفاظ التي يقرؤها فالقول له كلام لفظي أيضا
 بمعنى أنه تعالى خلقه في الروح المحفوظ لجملة صفات الله تعالى ثلاثة عشر فتكون المستحيلة كذلك وأما
 المكتوبة وهي كونه تعالى فأكبر وأمر بآداة وعالمًا وحيا وسميما وبصيرا ومتكافيا في عبارة عن قيام المعاني
 بالذات (ويستحيل عليه تعالى القدم) وهو نقيض الوجود (والحدوث) وهو نقيض القدم (والفناء)
 وهو نقيض البقاء (ومماثلته تعالى شيء من خلقه) وهو نقيض المخالفة للحوادث فلأنواع المماثلة عشرة
 وهي أمان في الذات وأمان في الصفات وأمان في الأفعال والمماثلة في الذات بأن يكون تعالى جرمًا أي مما يتألف من
 عن الفراغ أو يتصف تعالى بالصغر بقلة الأجزاء أو بالكبر أي كثرة الأجزاء أو يكون تعالى في جهة
 للجرم بأن يكون عن يمينه أو شماله أو فوقه أو تحته أو أمامه أو خلفه أو يكون له تعالى جهة بأن يكون له يمين
 أو شمال أو فوق أو تحت أو خلف أو أمام أو يتقيد بمكان بأن يحل فيه بأن يكون فوق العرش أو في السماء
 والمماثلة في الصفات بأن يكون تعالى يجر ضا أي طارئا أو يتصف ذاته تعالى بالحوادث كالحركة والسكون
 والبايض والسرود والقدرة الحادثة مثلا أو يتقيد بزمان كالانصاف بطول العمر أو قصره أو يتقيد
 بالزمان من خواص الجرم والعرض كجما بخلاف التقييد بالمكان فهو من خواص الجرم فقط والمماثلة
 في الأفعال بأن يتصف تعالى بالأغراض في الأفعال والأحكام كإيجاد الشجاع ورزقه وإيجاب
 الصلاة لأن المصلحة كان تخرج إليه تعالى لزم انصافه بالحوادث إذا حصل له المصلحة إلا بعد
 الفعل أو الحكم وإن كانت تخرج لخلق لم يحتاجه في إيصال المنفعة لخلق إلى واسطة واحتياجه فباطل
 (واقتراره إلى ذات أو موجد) يؤثر في تخصيصه ببعض الأمور وهذا نقيض قيامه تعالى بنفسه (وأن
 لا يكون واحد في ذاته أو صفاته أو أفعاله) بأن تكون ذاته غير أين فأكبر أو يكون له نظير لذاته أو تكون
 صفة من صفاته متعددة من جنس واحد أو يكون في الوجود ذات جادته مماثلة له في صفة من صفاته
 أو يكون نفعه في الوجود بمنزلة في فعل من الأفعال أو يكون له معادون في ذلك وهذا نقيض الوحدة
 (ويستحيل عليه تعالى العجز) وهذا ضد القدرة (ووجود شيء من العالم) أو عدمه (بغير ارادته تعالى)
 وهذا ضد الإرادة (والجهل بشيء من المعلومات) سواء كان الجهل بسيطا بأن لا يدرك تعالى الشيء أصلا

والحسنة التي بعدها يقال
 لها صفات سلبية ويجب
 له تعالى أيضا سبع
 صفات يقال لها صفات
 المعاني وهي القدرة
 والأرادة والعلم المحبط
 بجميع المعلومات
 والحياة والسمع والبصر
 والكلام الخالي عن
 الحروف والأصوات
 وغيرها مما يوجد
 في كلام الحوادث
 ويستحيل عليه تعالى
 العدم والحدوث
 والفناء ومماثلته تعالى
 شيء من خلقه واقتراره
 إلى ذات أو موجد
 وأن لا يكون واحد
 في ذاته أو صفاته أو
 أفعاله ويستحيل عليه
 تعالى العجز ووجود
 شيء من العالم بغير
 ارادته تعالى والجهل
 بشيء من المعلومات

المعاني

أَوْ مَرَّ كَمَا أَنْ يَدْرِكَ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ وَهَذَا صِدْقُ الْعِلْمِ (وَالْمَوْتُ) وَهُوَ صِفَةٌ وَحُدُوثٌ
قَائِمَةٌ بِالْبَيْتِ وَهُوَ ضِدُّ الْحَيَاةِ (وَالصَّمَمُ) وَهُوَ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ السَّمْعِ (وَالْعَمَى) وَهُوَ صِفَةٌ
وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ الْبَصَارِ (وَالْكَفَمُ) أَيْ التَّنْفِيسُ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَضَادُّ لِكَلَامِهِ تَعَالَى النَّفْسَانِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ
أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى (أَوْ يُجُودُ حَرْفٌ أَوْ صَوْتٌ فِي كَلَامِهِ الْقَدِيمِ) وَهَذَا مُتَأَنٍّ لِلْكَلَامِ وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْكَلَامَ إِذَا كَانَ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ كَانَ مُعَادًى وَالْحَادِثُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ وَكَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَا يَقُومُ
إِلَّا بِقَدِيمٍ وَالتَّنَافِي فِي الصِّفَاتِ يُبَدِّلُ عَلَى التَّنَافِي فِي الذَّرَاتِ (وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَعْلُ كُلِّ مَكْنٍ وَزَكَةٍ)
كَالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَنَحْوِهِمَا فَلَا مَكْنَ إِلَّا وَهُوَ مُعَادٌ بِفَعْلِهِ وَفَاتِنٌ مِنْ عَدْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ التَّوَجُّهِ وَأَتَمِّهَا
وَأَعْدَلُهَا وَهُوَ حَكِيمٌ وَأَفْهَمُهَا عَادِلٌ كَيْ أَنْفَعَتْهُ لَا يَمَاسُ عَدْلُهُ بِعَدْلِ الْعِبَادَةِ إِذَا الْعَبْدُ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمَ يَنْصَرِفُ
فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ وَلَا يَتَصَوَّرُ الظُّلْمَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى (وَيَجِبُ لَهُ تَعَالَى أَجْمَالًا كُلِّ كَيْفٍ بِذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ وَيُسْتَجِلُّ عَلَيْهِ
تَجَمُّعُ الْفَنَائِصِ) فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ نَحْوٍ أَنْ يَتَفَقَّدَ أَجْمَالًا أَنَّهُ تَعَالَى مُتَصِفٌ بِجَمِيعِ الْكَلَالَتِ الَّتِي لَا يَحْصِيهَا
إِلَّا هُوَ وَأَنَّهُ مُتَزَيِّدٌ عَنْ جَمِيعِ الْفَنَائِصِ الَّتِي لَا يَحْصِيهَا (وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ) أَيْ عَلَى وَجُوبِ الصِّفَاتِ
الثَّلَاثَةِ عَشَرَ لَهُ تَعَالَى وَاسْتِعَاةُ أَعْدَادِهَا وَجَوَازُ قِلِّ الْمَمَكِّنَاتِ وَتَهَكُّمُهَا (وَيُجُودُ هَذَا الْعَالَمُ عَلَى هَذَا
الشَّكْلِ الدَّبِيعِ) أَيْ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ الَّتِي فِيهَا تَنْوَعُ مَلَاحَةُ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ مُوَصُوفَةٌ بِالْمَلَاحَةِ لَا نَظِيرَ لَهَا
فِي مَنَظَرٍ فِي نَوْعٍ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَحَرِ الطُّولِ

والموت والصمم
والعمى والبكم أو وجود
حرف أو صوت في
كلامه القديم وبحوز
في حقه عز وجل فعل
كل مكن وزكه ويجب
له تعالى أجمال كل كمال
يليق بذاته العلية
ويستجمل عليه جميع
الفنائص والدليل على
ذلك كله وجود هذا
العالم على هذا الشكل
الدبيع ويجب للرسول
عليهم الصلاة والسلام
الصدق في جميع
ما أخبروا به ولو بالزح

- ١. نأمل سطور الكائنات فأنها ١. أُنشئت لا بحجاب الوجود دلالة
- ٢. وقد أنزل الله الطائفت كلها ٢. من الملائكة على البك رسائل
- ٣. وقد خط فيها لو تأملت خطها ٣. ما تدع منال حكمة الأوانيل
- ٤. إذا قبل هذا باقي نقول نزهة ٤. الأسكل شيء ما خلا الله نازل

فَلَا يَجَادُ دَلِيلُ الْقُدْرَةِ وَالْتَخَصُّصِ دَلِيلُ الْإِرَادَةِ وَالْإِتْقَانُ دَلِيلُ الْعِلْمِ وَالْإِتِّصَافُ بِهِ هَذِهِ الصِّفَةُ دَلِيلُ
الْحَيَاةِ وَإِذَا اثْبَتْنَا الْحَيَاةَ ثَبَتْنَا الْوُجُودَ وَإِذَا ثَبَتْنَا الْوُجُودَ ثَبَتْنَا الصَّانِعَ الْعَالَمَ وَجِبَ تَعَالُفُهُ لِكُلِّ بُولَدَاتٍ فَوَجِبَ
اتِّصَافُهُ بِجَمِيعِ الْكَلَالَتِ وَمِنْهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثَةُ عَشَرَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَكَ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ ثَلَاثَ
طُرُقٍ أَحَدُهَا أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِإِفْتِقَارِ كُلِّ مَاسَوَاهُ تَعَالَى إِلَهُ تَعَالَى وَتَقُولُ اللَّهُ غَفُورٌ إِلَهُ كُلِّ مَاسَوَاهُ
وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا لَمْ يَكُنْ مُعَدُّومًا وَلَوْ كَانَ مُعَدُّومًا
لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَهُ شَيْءٌ لَكِنَّ الْحَقَّ تَعَالَى غَافِقَرُ إِلَهُ كُلِّ مَاسَوَاهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا وَتَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى
غَافِقَرُ إِلَهُ كُلِّ مَاسَوَاهُ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَمْ يَكُنْ مُعَادًى وَلَوْ كَانَ
مُعَادًى لَمْ يَكُنْ مُعَاجِزًا عَنْ إِجْمَادِ كُلِّ شَيْءٍ لِلْعُمُومِ الْعَظِيمِ لِكُلِّ حَادِثٍ فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَهُ شَيْءٌ لَكِنَّ الْحَقَّ تَعَالَى
غَافِقَرُ إِلَهُ كُلِّ مَاسَوَاهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الصِّفَاتِ وَثَانِيًا أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِاسْتِفْهَامِ
اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ كَمَا يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَفْهَمٌ عَنْ كُلِّ مَاسَوَاهُ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ
يَكُونَ مَوْجُودًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا لَمْ يَكُنْ مُعَدُّومًا وَلَوْ كَانَ مُعَدُّومًا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى مَوْجِدٍ فَلَمْ يَوْجِدْ
شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَفَى عَنْ كُلِّ مَاسَوَاهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا وَهَكَذَا وَثَلَاثًا أَنْ
تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِالْأَلُوْهِيَةِ لِأَنَّهَا مِنْ الصِّفَاتِ الْجَامِعَةِ الَّتِي هِيَ عَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَعْنَى تَتَدَرَّجُ فِيهَا كَلَامُهُ
وَمِنْ حَمَلَتِهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ كَانَتْ تَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مُتَصِفٌ بِالْأَلُوْهِيَةِ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَنْصَفِ
بِصِفَاتِ الْكَلَالَتِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْصَفِ بِالْكَلَالَتِ لَمْ يَنْصَفِ تَعَالَى وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَوْجِدْ شَيْءٌ
مِنَ الْعَالَمِ وَذَلِكَ بِأَبْطَلِ الْمُسَاهَدَةِ فَوَجِبَ أَنْ يَنْصَفِ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْكَلَالَتِ وَهَذِهِ الصِّفَاتُ
الْمَذْكُورَةُ مِنْهَا وَقَدْ نَمَّ لِلْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ وَهُوَ الْإِلَهِيَّاتُ ثُمَّ شَرَعَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي فَقَالَ
(وَيَجِبُ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) أَرَبِيَّةٌ (الْعَدَقُ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرُوا بِهِمْ وَلَوْ بِالزَّحِّ)

أى الانسباط مع الغير من غير اذنه له كما أخرجه الطبراني من حديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله ادع الله على أن يدخلني الجنة فقال إن الجنة لا يدخلها من لم يمت بغيري ثم ذهب فصرخ ثم رجع فقالت عائشة رضى الله عنها لقد لغبت من كلبك مشقة وشدة فقال صلى الله عليه وآله وسلم إن ذلك عكذك أن الله إذا أدخلني الجنة حوّلني أباكراً وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا أوتل إلا حقا وتزِيل صدقهم وقوع المعجزات في أيديهم وهي تخلق الله تعالى ذاته تعالى لم يجر عبادته من أول الدنيا إلى الآن بتكوين الكاذب من المعجزات (والأمانة) وهي تحفظ ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمنهي عنه ولزمني كرامة أو خلاف الأول فهم مضمومون عن جميع المعاصي ظاهرا وباطنا وتزِيل ذلك من كل أمة عامورة بما ناع فيها الذي أرسل إليها ولا يصح شرعا أن تؤمر بمنهي قال الله تعالى إن الله لا يأمر بالفحشاء (والفطانة) أى التفتة لأزام الخصوم وإبطال دعاوهم الباطلة والدليل على ذلك آيات كقوله تعالى وتلك تحجبتنا أن نراها وجأهم على قومه وقوله تعالى وجادلهم بالتي هي أحسن من كان مغفلا لا يمكن إقامة الحجة ولا المجادلة (وتبلغ ما أمروا بتبليغه للخلق) بخلاف ما أمروا بكتانته ومما خبرناه فيه فليس تبليغ كل منها واجبا بل يجب كتمان ما أمروا بكتانته ولا يجب عليهم شيء فيها خبرناه فيه وقد شهد الله كتماننا محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالتبليغ فقال اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً فلم ينزل بعد هذه الآية تحلال ولا حرام فلولا أن الرسول بلغ جميع الدين فما أخبر الله بكمال الدين لنأله أنه إذا كنتم شيئا كان ديننا ناقصاً فلا يخبر الله بكماله (ويستحيل عليهم) أضداد ذلك وهي أربعة (الكذب) أى في دعوى الرسالة وفيما يلقوه عن الله تعالى وهو ضد الصديق (والخيانة) بفعل شيء مما نهى عنه من غير أمر أو كراهية وهي ضد الأمانة (والبلادة) والغفلة وهي ضد الفطانة (وكتان شيء) مما أمروا بتبليغه وهو ضد التبليغ ومعنى استحالتها عدم قبولها الثبوت بالدليل الشرعي (ويجوز في حقهم) عليهم الصلاة والسلام (صفات البشر التي لا تنقص بسبب ما أمرتهم الله) عند الله (كلاكل والشرب) فكان يشهدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل اللحم ويحبه ويأكل كل الدجاج ويحب الحلوى والعسل ويحب شرب الماء البارد ويشربه في ثلاثة أنفاس ويكره شرب الماء الحار لا يغيث في المعدة ولا يروي وكان يبيع الثمر ويشربه ماء ويضم الطعام ولم يأكل طيناً بارداً يستخذه بالعدو ولا طعاماً حاراً (والمرض) أى الذي لا يتأقلا النفس (والوقوع الحلال) ونحو ذلك (ويجمع معنى هذه الصفات كلها) أى يستلزمه (قول لا اله الا الله محمد رسول الله) أى يجمع معنى الالفاظ الدالة على هذه الصفات الثلاثة لله تعالى ولرسوله معنى قولك لا اله الا الله محمد رسول الله فالجاء للعقائد التي معنى هذا القول لانفس القول ويكره ذلك أن الجملة الأولى وهي قول لا اله الا الله افادت الإقرار بنفي الألوهية عن غيره تعالى واثباتها له تعالى وحقيقة الاله هو المعبود بحق ويلزم منه أنه تعالى مستغنى عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه فعلى لا اله الا الله لا معبود بحق في الواقع الا الله ويلزم من ذلك أنه لا يستغنى عن كل ما سواه ولا مفتقر اليه كمال ما عداه الا الله تعالى وهذا اللازم يجمع جميع العقائد المتعلقة بالاله لان الامتناع يستلزم وجوب وجوده وقدمه وبقائه ومخالفة كل حوادث وقيامه بنفسه ووجوب السمع والبصر والكلام وكونه سمياً وصيراً ومكلاً إذ لو لم يجب له هذه الصفات لكان محتاجاً الى المحدث أو المحل أو من يدفع عنه النقائص وإذا وجبت هذه الصفات استحالت أضدادها ويستلزم أيضاً وجوب فعل شيء من المشككات أو تركها والألزم افتقاره الى فعل ذلك الشيء أو تركه كسكامل به فلو لم يستلزمه الاستغناء ثلاث وعشرون عقيدة ولأن افتقار الحوادث الى المعبود بحق يستلزم الجبلة والقدرة والارادة والعلم وكونه حياً وقادراً

رسول الله

والأمانة والفطانة
وتبلغ ما أمروا بتبليغه
للخلق ويستحيل عليهم
الكذب والخيانة
والبلادة وكتان شيء
مما أمروا بتبليغه
ويجوز في حقهم صفات
البشر التي لا تنقص
بسبب ما أمرتهم الله
كلاكل والشرب
والمرض والوقوع
الحلال ويجمع معنى
هذه الصفات كلها
قول لا اله الا الله
محمد رسول الله

ومريدا وعالما والوحدانية ومنى وجبت هذه الصفات استحالت أصدادها لجملة ما استلزمه الافتقار
في ثمان عشرة تحفة وفي الجلة الثانية فيها الأقرار برسالة سيدنا محمد ^{عليه السلام} ويلزم منه تصديقه في كل ما جاء
به ويندرج فيه وجوب صدق الرسل وأمانتهم وفضائلهم وتبليغهم لما أمروا بالتبليغ للخلق ويندرج فيه
أيضا استحالة الكذب والخيانة والغفلة والكتمان عليهم ويندرج فيه أيضا تجواز الاعتراض
البشرية التي لا تنزى إلى نقص في مراتبهم العلمية لأن سيدنا محمدا ^{عليه السلام} فجاءه بوجوب تصديق ذلك
كله فقد بان لك أن قول لا اله الا الله محمد رسول الله ^{عليه السلام} يتضمن لجميع العقائد المتقدمة حتى ان جميع الأحكام
مقدرة تحت قول محمد رسول الله كما قال بعضهم محمد رسول الله ^{عليه السلام} محط ولا اله الا الله فطرة منه
وقد نص العلماء على أنه لا ينفع الشخص بالنطق بهاتين الجملتين الشريفتين إلا إذا فهم معناهما ولواهما
قال بعضهم ولا وسع للدار كزان يلاحظ أخذها من القرآن كتاب عليها مطلقا واعلم أن التوحيد
مبنى كتيب أو ذكره بقدر في محمد رسول الله ^{عليه السلام} كتنافه بذكر الشهادة وجوب مقارنته والاشتراك في توحيدنا
بتوحيد اليهود والنصارى ولم يتميز إلا بمحمد رسول الله ^{عليه السلام} كذا نقل عن شرح المشرق لابن الملك ^{عليه السلام} وأما
القسم الثالث من هذا الفن وهو السمعات فيه سؤال منكر وتكبير لنا في القبر وهو عام لكل مكلف من أية
الدعوة المؤمنين والمنافقين والكافرين ^{عليه السلام} فمن حفظ من سؤال القبر عمر بن الخطاب ^{عليه السلام} وإمام
الحرمين ومروان الرشيد وشهد المعركة والمراطة والميت بداء البطن والميت ليلة الجمعة أو يومها
والمنون ومن يقرأ سورة نبارك لكل ليلة في الغالب عند آرادة اليوم أو قبل ذلك ^{عليه السلام} ومنه عذاب القبر
والعذاب النور والروح جميعا باتفاق أهل الحق ويخلق الله فيه أدر أكا بحيث يسمع ويعلم ويلتذ وتعلم
ويكون للكافر والمنافق وعصاة المؤمنين ومنه نعيم القبر ويكون للمؤمنين ومنه التشتت للحشر فالعصر
أحياء الموتى من قبورهم وأخر أجهم من قبورهم والحشر عبارة عن سوفهم جميعا إلى الموقف ولا فرق
بين من يجازي من بالناس والجن والملك وبين من لا يجازي من هو الروح أما السقط للنازل قبل تمام
الاشهاد فيه تفصيل فإن التي تفتخ الروح فيه أعيد روحه ويصير عند دخول الجنة كما هلمها في الجمال
والطول وإن التي تحمل نفخ الروح فيه كان كسائر الذي لا روح فيه كالخبر فحشرهم بصيرة تراها ومنه
الشفاعة والحساب والميزان والصراط والحرض ومنه العرش والكرسي واللوح والقلم والملائكة
الكرام الكاتبون ومن ثلاثة أقسام الكاتبون على العباد أعمالهم في الدنيا والكاتبون من اللوح المحفوظ
مافي صحف الملائكة الموكلين بالتصرف في العالم كل عام والكاتبون من صحف الملائكة ككتابا بوضع
تحت العرش ومنه القضاء والقدر والقضاء آرادة الأشياء بالازل على ما هي عليه حين وجودها والقدر
ما يحد الله الأشياء على قدر مخصوصين ووجه معين هذا مما يتعلق بالأقسام الثلاثة المتعلقة بمسائل هذا
الفن ويتبع ذلك ثلاثة أقسام آخر الأول مما يجب وجوب اعتقاد ولا يخفى أن جميع ما مر من الأقسام
الثلاثة يجب وجوب اعتقاد لكن بالأصالة وهذا التبع الثاني مما يجب وجوب معرفة الثالث مما يجب
وجوب عمل أمثل القسم الأول وفيه يكون جميع أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فيجب اعتقاد أن الله منفرد
بالناشر وأنه خلق العباد وأعمالهم وأنه لا تأثير لغير الله في شيء ما وأن العبد ليس له في الفعل الاختيار
الاستغناء والكشف وهو مقارنة قدرته للفعل وبشيء كلف ومنه أن جميع ما يقع في الوجود فيخلق تعالى
وارادته فيجب اعتقاد أنه تعالى يجوز عليه تخلق الخير والشر وأنه لا يقع في ملكه إلا ما يريد وأنه
لا يجب عليه تعالى إرادة فعل الصلاح والأصلح ومنه يجوز رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة
مع وقوع ذلك فيجب اعتقاد أنه تعالى يرى بالأبصار في الآخرة للمؤمنين بلا مقابل وجهه وتعجز
وغير ذلك ومنه كون إرسال الرسل من الجائز في حقه تعالى فيجب اعتقاد أن من الجائز

لكن نقول بفتح

سواء كان من كذا
وحيث كان كذا

في كتابنا

في حق تعالى ارسال الرسل من آدم الى محمد صلى الله وسلم عليهم اجمعين ومنه كون النبوة ليست ممكنة
 فيجب اعتقاد أن النبوة محض فضل الله يؤتيه من يشاء وأنها لا تنال تالا كساب ومنه معجزات
 الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب اعتقاد أن الله سبحانه وتعالى ايدى الرسل بالانبياء بالمعجزات التي
 اظهرها على أيديهم ومنه الاكراه والميراج فيجب اعتقاد أنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس في بيت المقدس
 وأنه عرج بمن بيت المقدس الى السموات السبع الى سدرة المنتهى الى الكرسي الى مستوى سمع فيه
 صريف الاقلام الى العرش وأنه كلفه ربه في هذه الليلة ورأى ربه فيها بعين راسه رؤية تليق به تعالى
 وهذه الرؤية من مواقف العقول فلا تصل الى ادراك حقيقتها ومنه كون نبينا صلى الله عليه وآله وسلم خاتم جميع الانبياء
 فيجب اعتقاد أنه لا نبي بعده ويجب أيضا اعتقاد أن بعثته عامه للانسان والجن على وجه التكليف
 ولغيرهم على وجه التشريف وأن شرعه باق الى يوم القيامة ومنه كونه صلى الله عليه وآله وسلم افضل المخلوقات جميعا
 فيجب اعتقاد أن سيدنا محمدا صلى الله عليه وآله وسلم افضل الخلق على الاطلاق وبله سيدنا ابراهيم ثم سيدنا موسى
 ثم سيدنا عيسى ثم سيدنا نوح وهؤلاء هم اولو العزم ثم بقية الرسل ثم الانبياء غيرة الرسل ثم جبريل
 ثم ميكائيل ثم اسرافيل ثم عزرائيل ثم اولياء البشر كابي بكر وعمر ثم عوام الملائكة كحملة العرش
 وكالكر وبيانهم متفاضلون فيما بينهم عند الله تعالى ومنه كون أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم خيرة القرون فيجب
 اعتقاد أن أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم افضل القرون ثم التابعون ثم اتباع التابعين ومنه ثبوت الكرامات لاولياء
 فيجب اعتقاد نبوتهم في حياتهم وبعد موتهم كاذب اليه أهل السنة ومنه كون انعامنا فاضلا فيجب
 اعتقاد أنه ينبغي غلا حياء والا فموات ان دعائهم غيرهم ويضرم ان دعائهم بحق تحديث أنس
 دعوة المظلوم مستجابة ولو كافرا ومنه أن القاتل يقطع على المقتول أجله فيجب اعتقاد أن المقتول
 غيبت بانقضاء عمره وحضور أجله في الوقت الذي علم الله أن لا يحصل موته فيه بخلقه تعالى من غير مدخله
 للقاتل فيه وأما وجب عليه القصاص فنظر للكسب فقط ومنه أن كل ما سوى الله وصفاته تعالى فمالك فيجب
 اعتقاد أن كل مخلوق يبعثه الله في الآخرة أشياء الروح وعجب الذنب واجساد الانبياء والشهداء
 والعرش والكرسي واللوح والقلم والجنة بما فيها والنار بما فيها ومنه أن كل عبد من الانس والجن له
 من الملائكة موكلون به فيجب اعتقاد ذلك ومنه كون شهيد المركة تحت مرزوقا فيجب اعتقاد
 ذلك وهو من قاتل نبية اعلاء كلمة الله تعالى فقتل وهذا يقال له شهيد الدنيا والآخرة ومنه كون فعل
 الكبار لا يقتضي الكفر فيجب اعتقاد أن الوقوع فيها لا يبطل الايمان ومنه براءة السيدة عائشة بنت
 الصديق الأكبر عما زعموا به المنافقون من أشد الكذب والذي خاص فيه وأشاعة عبد الله بن أبي بن
 سلول رأس المنافقين وقد جاء القرآن ببراءتها وانعقد عليها اجماع الامة المحمدية ومنه كون الجنة والنار
 موجودتين بالتحقيق فيجب اعتقاد أن الله عز وجل جعلهما بالفعل فيما مضى فالنار دار خلود من مات على
 الكفر وإن عاش أكثر عمره مؤمنا والجنة دار خلود من مات على الايمان وإن عاش أغلب عمره كافرا
 (قائمة) بمختص أهل الجنة بشيء نظمها بعضهم من بحر الرجز فقال

ومنهم خصت بأهل الجنة لا يبول لا غائط لا أجنه ولا لحي فيها ولا أسنانا
 والنوم منق كما أنابا واستنهم شدة قد حضروا بلجنة قد جاء فيهم نصر
 نوح وادم ثم ابراهيم آدر يس والصدق والكليم

وأما القسم الثاني من الاقسام الثلاثة الاخر التابعة فيه معرفة عدد الانبياء والمشهور أنه ثمانية الف واربعه
 وعشرون ألفا والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ولا سلم الا مشاك عن حصرهما في عدد فيجب التصديق
 بأن الله رسلا وانبياء على الاجمال الخمسة وعشرين فيجب معرفتهم على التفصيل ثم ما ذكره كورون

في القرآن وهم شيدنا محمد وآدم وادريس ونوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط واسماعيل واسحق ويعقوب
ويوسف وأيوب وذو الكفل وشعيب وموسى وهرون ويونس ودود وسليمان والياس واليسع
وذكرياء ويحيى وعيسى وانما خص هؤلاء الخمسة والعشرون بوجوب معرفتهم تفصيلاً لا أنهم صغاروا
معلومين من الدين بالضرورة ومنه معرفة الملائكة كما قال المصنف (و يجب على المكلف أيضاً أن يعتقد
أن الملائكة عليهم الصلاة والسلام من جملة عباد الله المكرمين) معنى كونهم مكرمين كما قال الشريفي
في تفسيره (أنهم معصومون من جميع المعاصي) لا يسبقون عذابه تعالى بالقول وهم بأمره تعالى إذا أمرهم
بفعلهم لا أنهم في غاية المراقبة له تعالى لجمعوا بالطاعة بين القول والفعل وذلك بغاية الطاعة لهم
(منزهون عن صفات البشر) فليس لهم شهوة ولا نفس ولا أب ولا أم ولا شرب ولا أكل ولا نوم
ولا ذكورة ولا أنوثة (و يجب اعتقاد (أنه) أي الشأن (لا يعلم كثرتهم إلا الله تعالى) على الإجمال كما
قال تعالى وما يعلم جنود ربك إلا هو وهم أنواع كثيرة في أشكالهم فمنهم أصحاب أجنحة جناحين جناحين
لكل واحد منهم وثلاثة لثلاثة لصف آخر منهم وأربعة أربعة أنواع آخر منهم وبز الله في خلق الأجنحة
وفي غيره ما يقتضيه تشبيته وحكمت (و) في أن (منهم) وبما نطق بين الله وأبنائه بقليل الرحي أو بينه
وبين الصالحين بالقاء الألهام والرويا الصالحة أو بينه وبين خلقه بأصاال بأمر صبه اليهم وهم أربعة
(جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل) هؤلاء الأربعة هم الرؤساء وهم أفضلهم ومنهم جملة
العرش وهم الآن أربعة ويزاد عليهم يوم القيامة أربعة لرباد الحلال والعظمة في الآخرة فتكون
الجملة يوم القيامة ثمانية كما قال تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية رؤسهم عند العرش فوق
السماء التابعة وقد أمهم في الأرض السلي وقروهم وكفرون الويل أي بقرونهم ما بين أصل قرن
أحدهم إلى منتهى خمسمائة عام (ومنهم كثر يرون) بفتح الكاف وتخفيف الراء وهم ملائكة
محافظون بالعرش محافظون به لقوا بذلك لأنهم مصدون للعداء برفع الكرب عن الأمة والذي يجب
معرفة منهم تفصيلاً عشرة الرؤساء الأربعة (ومنهم كثر) بفتح الكاف (ونكبر
ورضوان حازن الجنة ومالك حازن النار ورفيق وعيد) وهذا على بين المكلف وساره
ويكتفيان حسنة وسأته (وأن يعتقد أن أفضل الخلق كلهم نبينا محمد ﷺ) وأجل ما قاله ابن عثري
من أن جبريل أفضل من النبي ﷺ فهو قول خرق به إجماع أهل السنة والمعتزلة حق عليه العقاب
لأنه لم يقب (ثم الرسل) فمن كتب أسماهم ووضعها في بيته أو قرأها أو حملها نظماً لم يترك بملاذونهم
واحترازاً لما لبسوا واستمداداً من مهمهم العلية وأسماؤه بأرواحهم المقدسة تشمل عليه أمور الدنيا
والآخرة وفتح عليه أبواب الخيرات ونزول الرحمة والبركات وكشف عنه الشرور قال ملا في حجاتهم ومناهم
شواهم فيهم بتصرفهم في الأرض والسماء والمشهور أن المرسلين ثلاثمائة وثلاثة عشر كما في حديث
أبي ذر وهو ما هي أسماؤهم على ما روي عن أنس بن آدم، شيث، أنوش، قيناق، ميائيل، أخنوخ، ادريس،
موشلخ، نوح، هود، عيشف، فردايريم، شارع، صالح، أرغشد، صفوان، حنظلة، لوط، عصان،
إبراهيم، اسمعيل، اسحق، يعقوب، يوسف، شتايل، شعيب، موسى، لوطان، يعقوا، هرون،
كليل، يوشع، دانيال، يونس، بليلا، أرميا، يونس، الياس، سليمان، داود، اليسع، أيوب، أوتن،
ذانين، الميسع، ثابت، غابر، هيتلان، ذو الكفل، عزيز، عرقلان، عزان، ألون، زابن،
عازم، هربد، شاذن، سعد، غالب، شماس، شمعون، قياض، قضا، سايم، عينااض، سايم،
عوضون، يوزر، كزول، بايل، باسان، لاخين، غلضات، رسوغ، رشعين، المون، لوع، بريوا،
الاظيم، رشاد، شريب، هيل، ميلان، عمران، هزيب، جريت، شماع، صريح، سفان، قبيل، منفع،
عصون، عيشف، صديف، يروا، حاصيم، قيان، عاصم، وجان، مصداغ، غاريس، شرجيل،

و يجب على المكلف أيضاً
أن يعتقد أن الملائكة
عليهم الصلاة والسلام من
جملة عباد الله المكرمين
وأنهم معصومون من
جميع المعاصي منزهون
عن صفات البشر وأنه لا
يعلم كثرتهم إلا الله تعالى
ومنهم جبريل وميكائيل
وإسرافيل وعزرائيل
وهؤلاء الأربعة هم
الرؤساء وهم أفضلهم
ومنهم جملة العرش وهم
الآن أربعة ويزاد عليهم
يوم القيامة أربعة ومنهم
منكرو ونكير ورضوان
حازن الجنة ومالك
حازن النار ورفيق
وعيد وأن يعتقد أن
أفضل الخلق كلهم نبينا
محمد ﷺ

خربيل، جزقيل، أشموئيل، غمضان، كبير، سباط، عباد بلخ، زيهان، عمدان، مرقان، حنان، لوحنا
ولام، بقول، بصاص، هبان، أفليق، قازيم، نصير، أوريس، مضعس، جذيمة، شروجيل، مقنايل،
مذكرك، حارم، بارغ، هزميل، جايد، زرقان، أصفون، بزجاج، ناوي، هزراين، أشيل، عطاف، مئيل،
زنجيل، شمنطان، ألقوم، حوبلد، صالح، سانوخ، راميل، زاميل، قايم، باييل، بازل، كبلان، باير،
حاجيم، جايوح، جايير، حاجن، راسل، واسم، رادين، سايدم، شوشا، جازان، صاحد، صحيان، كلوان،
صاعد، غفران، غاير، لاحون، بلدخ، هيدان، لاوي، هيراء، ناصي، حافك، حافيج، كاشيخ، لافث،
نايم، حاشم، حجام، ميزاد، آسيان، رحيل، لاطيف، برظفون، أبان، غورابض، مهمتصر، عاين،
نماخ، هندويل، مبصل، مضغنام، طميل، طابيح، مهم حجرم، عدون، منيد، بارون، روان، معين،
مزاحم، يانيد، لايي، فردان، جايير، سالوم، غيص، هزبان، جابوك، عابوج، ميناث، فانوح، دربان،
صايخم، حارص، حراض، حرقيا، نعمان، ازميل، مزحم، ميداس، يانوح، يونس، ساسان، فريم،
فرېوش، صحيب، ركن، عامر، تخنق، زاخون، خنيم، عياب، صباح، عرفون، بخلاد، مريحم، صانيد،
غالب، عبدالله، أدرزين، عدنار، زهران، بايع، نظير، هورين، كابواشيم، فتوان، عابون، رباخ،
صايح، مشلون، حجان، روبايل، رايون، مقيلا، سايمان، أرجيل، بينين، متضج، رحين، بحراس،
ساخين، حرقان، مهمون، حوضان، البون، وعد، رخيول، بيفان، بيقخور، حوظبان، عامل، زخرام،
عيس، صبيح، يطبع، جارح، صهيب، صبحان، كلان، يوخى، سميون، غرضون، خوخر، بليق، بارغ،
عائيل، كغمان، حقدون، حتمان، بسنغ، عرفور، عزمين، فضحان، صفا، شمعون، رصاص،
أفلون، شاخم، غائيل، أخيال، قياح، زكريا، يحيى، جزجيس، عيسى بن مريم، محمد صلى الله وسلم
عليهم أجمعين (ثم الأنبياء) وهم ثمانية ألف وثلاثة وعشرون ألفاً وستمائة وسبعة وثمانون نبياً وهم
متفاضلون فيما بينهم عند الله (ثم الملائكة) أى رؤساؤهم الأربعة ثم عوامهم (صلوات الله وسلامه
عليهم) ونقل السيوطي عن الهيكى أنه قال لو مكث الأنبياء مدة عمره لم يحيط به باله تفضيل الأنبياء
على الملائكة لم يسأل الله عنه (ثم الصحابة رضى الله عنهم) وهذه طريقة الأشاعرة والطريقة الأولى
طريقة المالكية وهى الأرجحة (وأن يعتقد أن الخلق كلهم يموتون عند انقضاء أعمارهم) فلا يموت
أحد بدون انقضاء عمره ثموتوا كان أو غيره بقوله تعالى وما كان لنفس أن تموت إلا بأذن الله كتاباً
مؤجلاً أى وما كان لنفس أن تموت إلا بأذن الله تعالى الملك الموتى في قبضه روحه كتب الله ذلك الموت
كتاباً مؤجلاً فما تقدم ولا يتأخر (وأن القاضى لأرواحهم ملك الموت وهو عزرائيل) يفتح العين
فإذا حضر أجل العبد أمر الله تعالى ملك الموت أن يقبض روح ذلك العبد وملك الموت (عزراى من الملائكة
بأمرهم ينزع روحه من جسده فاذا وصلت إلى الخلقوم تولى قبضها ملك الموت بنفسه ويخرج الروح
فيكون من الألقوخ كما أن دخولها في البدن فيه وهو الموضع الذى يتحرك من رأس الطفل وأما فتح
الحنجرة عند خروجها فقبل ليلة ما يراه من الأهل (وأنهم يسألون) عن ربهم ودينهم ونبىهم (بعد
دفنهم في قبورهم) أو محال استقراهم (الجماعة مخصوصين) فلا يسألون منهم الشهيد والمرابط يوماً
وليلة في سبيل الله ومن سمات يوم الجمعة أوليتها وابتداء ليلة الجمعة من زوال يوم الخميس ومن لازم قراءة
سورة الملك في كل ليلة من وقت العلم ولا يصح الترك في بعض الأحيان لعدم المطون أى من أجمع
في بطنه ماء أصفر (قاعدة) حكى أن الإمام نجم الدين عمر النسفى رحمه الله تعالى رأى في المنام قبيل له كيف
أجبت منكروك فكيف أقبال أنبأنا لاني بالنثر فأجبتهم بالنظم فخر جاباذن الله تعالى وأنشد من بحر الحقيق
ردية الله لا إله سواه ورسول محمد مصطفاه
كولي كتاب ربي ودينى هو ما اختاره لنا وارتضاه
مدني ضميرى وفعل ذميرى أسأل الله عفوه ورضاه
وغيره من الدعاء

ثم الأنبياء ثم الملائكة
صلوات الله وسلامه
عليهم ثم الصحابة
رضى الله عنهم وأن
يعتقد أن الخلق
كلهم يموتون عند
انقضاء أعمارهم وأن
القاضى لأرواحهم
ملك الموت وهو
عزرائيل وأنهم يسألون
بعد دفنهم في قبورهم
الاجاعة مخصوصين

وكتبه تقي الدين

وكتبه تقي الدين
وكتبه تقي الدين
وكتبه تقي الدين

(وأنهم يبعثون) أي يحيون ويخرجون من قبورهم (يوم القيامة) بأن يوجد الله الآجسام بعد
 المدم المحض بجميع أجزائها إلا صلية أي التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ولو قطعت قبل
 الموت بخلاف التي ليس من شأنها ذلك كالظفر فمن قطع منه غصن يبرور يوم القيامة عليه حتى الجتان
 وتعاد إليه صفاته التي كان عليها في الدنيا على التدريج الذي يوقى في القصر قبل الطول والحاصل أنه
 فإذا مضى بعد النفخة الأولى يرفعون ثم يبعث الله من تحت العرش مائة ألف رجل يقال لهم نعماء الحياة
 يدوم بزولة أربعين يوماً حتى يكون فوق الأرض أربعة عشر ثم يبعث الله الآجسام كما ثبت العقل
 فينبغي والله الخلق من عجب الذنب لأنه لا يبل فتتكمّل أجسادهم ثم يساقون جميعاً إلى الموقف فإذا
 استقرّوا كلهم في صعدوا وأخذت عليهم ثيابهم فاهبط بهم صاعداً منسجماً فإذا صعدوا من
 من ورق ورد وإذا صعدوا من ورق السدر والكل مكتوب وتطهير الصلوات فإذا
 تقع بين المؤمنين والكافرين وبشمال الكافرين وأول من يعطى كتابه يمينه مطلقاً فمضى رضى الله عنه وبعده
 أبو سلة عبد الله بن عبد الأسد وأول من يأخذ كتابه بشماله أخوه الأسود بن عبد الأسد
 لأنه أول من يبارز النبي ﷺ بالحرب يوم بدر (ويحاسبون في الموقف على أعمالهم)
 كأن يكلمهم الله تعالى في شأن أعمالهم وكيفية ما فعلوا من الثواب وما فعلوا من العقاب
 فيسمعهم كلامه القديم ولا يشغلهم تعالى بحاسبة أحد عن أحد بل يحاسب كل من جميعاً حتى أن
 كل أحد يرى ثأبه المحاسب وحده (و) من يدخل الجنة بغير حساب (فلا يأخذون صحفاً
 ولا يحاسبون ورئيسهم أبو بكر الصديق (و) بعد الحساب (أن أعمالهم كلها توزن في الميزان)
 ولا يكون الوزن في حق الأنبياء والملائكة ومن يدخل الجنة بغير حساب (و) بعد الميزان
 (أنهم يعمرون جميعاً على الصراط) حتى النبيون والصدّيقون ومن يدخل الجنة بغير حساب والمؤمنون
 الكافرون لكن الكفار لا يعمرون على جميع بل على بعضه ثم يتساقطون في النار وكلهم عما يكون إلا
 الأنبياء فيقولون اللهم سلم سلم وسدنا محمد ﷺ يقول لأمتي أمتي لا أسألك اليوم نفسي ولا قاطعة
 بنفي وهو جسر ممدود على من جهنم أوله في الموقف وآخره إلى الجنة أو إلى من جهنم الذي فيه الدرج
 الموصّل لها ويوضع لهم هناك ثمانية أقدام فيقوم أحد من قدامهم فيقول يا ربنا (وإن المؤمنين
 يمشون من حوض نبينا محمد ﷺ) فانه يخرجون من قبورهم محطاً فيردونه قبل الميزان وقبل
 الصراط (وينالون شفاعته) (يوم القيامة) وكبر شفاعته ﷺ الشفاعة العظمى في فصل
 القضاء وهذه الشفاعة تعم جميع الخلق من انس وجن ومؤمن وكافر من هذه الأمة وغيرها
 فنصرف أهل الموقف من هذا الموقف إلى الحساب ونجتمع الأنبياء حينئذ تحت لوائه
 ﷺ وهذه الشفاعة مختصة به ﷺ وله شفاعات أخرى (و) مما يجب وجوب معرفة نسبه ﷺ
 من جهة أبيه ومن جهة أمه فيجب (أن يعتقد أن نبينا محمد ﷺ) ونسبه ﷺ من جهة
 أبيه (هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة
 بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس
 بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان) والاجماع متفق على هذا النسب إلى عدنان وليس
 فيما بعده إلى آدم طريق صحيح فيما يتقبل فلا يجب معرفة ما بعد عدنان بلا خلاف بل
 أنكر الأمام مالك على من يرفع نسبه ﷺ إلى آدم أو إلى اسمعيل وقال من يخبره بذلك
 وكرة أيضاً أن يرفع نسبه ﷺ إلى أنبياء مثل أن يقال إبراهيم بن فلان وقال من يخبره به (وأما نسبه
 ﷺ من جهة أمه فهو عدينا محمد (أمه آمن بنت وهب) بسكون الهاء (بن عبد مناف بن زهرة

وأنهم يبعثون يوم
 القيامة ويحاسبون
 في الموقف على أعمالهم
 إلا من يدخل الجنة
 بغير حساب وأن
 أعمالهم كلها توزن
 في الميزان وأنهم يعمرون
 جميعاً على الصراط وأن
 المؤمنين يمشون من
 حوض نبينا محمد ﷺ
 وينالون شفاعته يوم
 القيامة وأكبر شفاعاته
 ﷺ الشفاعة العظمى
 في فصل القضاء وأن
 يعتقد أن نبينا محمد ﷺ
 عربي قرشي وهو محمد بن
 عبد الله بن عبد المطلب
 بن هاشم بن عبد مناف
 بن قصي بن كلاب بن
 مرة بن كعب بن لؤي
 بن غالب بن فهر
 بن مالك بن النضر بن
 كنانة بن خزيمة
 ابن مدركة بن إلياس
 بن مضر بن نزار
 بن معد بن عدنان
 وأمه آمن بنت وهب
 بن عبد مناف بن زهرة

ابن كلاب) وعبد مناف هذا غير عبد مناف جدّه ^{عليه السلام} وكناب هذا هو أحد أجداده ^{عليه السلام} فتجتمع
 أمه معه ^{عليه السلام} في جدّه كلاب (و) أن يعرف (أنه أبيّض) في اللون (مشرب بجمرة) سلك من الدّس
 ظاهره وباطنه (وأنه خاتم الأنبياء والمرسلين) فلا نبى بعده (وأنه) من مكة الشريفة (وولد بمكة
 ومات بها) بعد أربعين سنة من العمر (و) أنه (هاجر إلى المدينة المنورة بعد الاسراء) سنة (و) مات
 بها ودفن بها في بيت عائشة رضي الله عنها وأن شريعته نسخت جميع الشرائع السابقة عليها وتبقى
 مستمرة إلى يوم القيامة) ومنه علمنا بأن إقامة مقررات الشريعة وبكفي في ذلك معرفة أحكامها
 الظاهرة نحو كلتي الشهادة مع فهم معناهما بأن يعلم لفظ أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله
 وفهم ثبوت الألوهية لله والرسالة للسيدنا محمد ^{عليه السلام} بحيث يحزم اعتقاده بذلك فلا يكون عنده شك
 ولا ظن ولا وهم ونحو واجبات الطهارة من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة والصلاة كشروطها
 وأركانها والصوم بأن يعلم وقته من الفجر إلى تمام غروب الشمس وأن الواجب لأجله النية والأمسك
 عن المفطرات من أكل وشرب وجماع ونحوها وأن ذلك يشتمل إلى رؤية الهلال أو تمام العدة ثلاثين
 يوماً ونحو واجبات ما لم يمه من الزكاة بأن يتعلم وقت الوجوب وصفه المخرج ووقت الإخراج وما
 يجب فيه الزكاة ونحو كيفية الحج إذا عزم عليه بأن يعلم أركانه وواجباته ونحو ما يتوقف عليه صحة التوابع
 والمعاملات إذا أراد فعلها وأما الدقائق نحو حكم مالو أن يخل أو يبيع مئتين في عام واحد من أنه مكثرة
 عامتين في أنه لا ينضم أحدهما إلى الآخر في نصاب الزكاة فلا يجب تعمله إلا في ذلك نادر نعم إذا وقعت له
 الحادثة وجب عليه السؤال عن حكمها وأما القسم الثالث وهو ما يجب وجوب عمل في تقليد المجتهد
 مطلق فيجب على من لم يتمكن في أهلية الاجتهاد المطلق أن يقلد واحداً من الأئمة الأربعة إلا أمام الشافعي
 والامام أبي حنيفة والامام مالك والامام أحمد بن حنبل رضي الله عنهم ولا يجوز تقليد غير هؤلاء
 الأربعة من باقي المجتهدين في الفروع ولو كان ممن أباكر الصحابة لأن مذاهبتهم لم تدون ولم تضبط
 لكن يجوز بعضهم ذلك دون الإفتاء كما قال من الرجز

وجازز تقليد غير الأربعة ٥ في غير إفتاء وفي هذا جملة

ولا ينبغي أن يقال من مذهب إلى مذهب آخر ولو في بعض المسائل في ثلاثة أقوال قيل يمتنع مطلقاً وقيل
 يجوز مطلقاً وقيل أن لم يجمع بين المذهبين على صفة تتألف الإجماع تجاوز والآ فلا كن تزوج بلا
 صدق ولا ولي ولا شهود فإن هذه الصورة لا يقول بها أحد وقد نظم بعضهم شروط التقليد على هذا
 من بحر الكامل فقال بعضهم

عدم التشيع وشخصه وترك • الحقيقة ما أنه يقول بها أحد

وكذلك رجحان المقلد يعتقد • والحاجة تقليده تتم العتد

وأما من فيه أهلية الاجتهاد المطلق فإنه يحرم عليه التقليد ومنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال
 الحسن البصري رحمه الله تعالى إذا كنت ممن يأمر بالمعروف فكأن أشد الناس تمهلاً به والأهلكت أم
 وليس المراد من ذلك أن الفاتق لا يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنه يجب على المتعاطي
 الحر أن ينكر على الجلاص بل المراد أنه يشهد القبح والبرع على من يأتي بمثل ما ينهى عنه وحشداً لا يؤثر
 وعظه في القلوب ولا ينفع أمره بالمعروف ولا ينهي عن المنكر ومنه حفظ الكلمات وهي الدين والنفس
 والنسب والمال والعرض والعقل فالدين هو الأحكام الشرعية وحفظه يكون بصيانتها عن إتيان
 المكفرات وعن إزالة حرمة الحرمات وحفظ النفس يكون بصيانتها عما يضرها والمراد بالنفس هنا النفس
 العاطلة المحترمة قد دخل الصغير والجنون ونحوهم والبقاء غير المحترمة فلا يجب حفظها وحفظ المال
 أن يكون بعدم التعدي بفعل غير المأذون فيه والمراد به كل ما يحل ملكه شرعاً وإن قل المال الاختصاص

ابن كلاب وأنه أبيض
 مشرب بجمرة وأنه خاتم
 الأنبياء والمرسلين
 وأنه ولد بمكة ومات بها
 وهاجر إلى المدينة
 المنورة بعد الاسراء
 ومات بها ودفن بها
 في بيت عائشة رضي الله
 عنها وأن شريعته نسخت
 جميع الشرائع السابقة
 عليها وتبقى مستمرة
 إلى يوم القيامة

في حرمة التعدي فيه لافي الحد والضمان ولحفظ ذلك المال شرع حد السرقة وحد قطع الطريق وضمان
 المثلقات والنسب هو الارتباط الذي يكون بين الوالد وولده والعرض غل المدح والذم من الانسان
 تقوى به الافعال الحيدة وتزوي به الافعال الذميمة ولحفظه شرع الحد على من قدف العفيف والتعزير
 على من قدف غيره والعقل نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية ولحفظه شرع حد
 الشرب والذمة على من اذهب بجنابة واسر كد هذه الامور يحفظ الدين لان حفظ غيره وسيلة الى حفظه ثم
 حفظ النفس لان قتل النفس بغير الكفر ثم حفظ النسب ثم حفظ العقل ثم المال وهو في مرتبة العرض
 ومنه اجتناب النسيئة وهي كشف ما يحرم كسفيه والغيبة ولو بالقلب فقط وعمل ذلك في غير من راي اثم
 هو فيعذر في الاعتقاد نعم ينبغي انه يحمله على انه باب ومنه ترك التكبر وهو بطل الحق وخص الحق اى
 التهاون به وهو من اعظم الذنوب القلبية ومنه ترك العجب وهو رؤية العباد واستعظامها كما يجب
 العابد بعبادته والعالم بعلمه فاذا ارادت نفسك العجب قل لها عزك الله في العمل غير ومنه ترك الحسد
 وهو تمنى زوال النعمة عن الغير سواء تمناها لنفسه او لا وهو قسامة ما هو غير مكتسب للعايد وهو اصابة
 العين وما هو مكتسب له كسبه في تعطيل الخير عن المحمود وتقصه عند الناس ورما دغا عليه او بطشه به
 الى غير ذلك ومنه ترك الرياء وهو قسامة على رخص فلاول ان يفعل الطاعة بحضرة الناس لا غير فان خلا
 بنفسه لا يفعل شيئا والثاني ان يفعلها مطلقا حضر الناس او لا لكن يفرح عن حضورهم ومنه ترك
 التسميع وهو ان يعمل العمل وحده ثم يخبر به الناس لاجل تعظيمهم له او لاجل جلب خير منهم وكل
 من الرياء والتسميع من الكبار وبالجملة يجب على المكلف ان يحبب كل ما ناله الله عنه شيئا حازما
 سواء كان من الصغائر او من الكبار ولو صدر من المكلف شيء من المعاصي القولية او الفعلية وجب
 عليه التوبة منه حالا فتأخير ما ذنب وكما اذا تأخير عظم ذنبه في الكف فالتأخير في التأخير واحد
 وان طال الزمن وبالجملة يجب على المكلف فعل جميع ما امر الله به امرا جازما سواء كان على الامعان او
 على الكفاية وينتدب له فعل ما امر الله به امرا غير جازم وهو التدبیر واجتناب ما نهى عنه شيئا غير
 جازم وهو المكروه ومن نهي امرا من امور الدين معلوما من الدين بالضرورة بحيث يعلمه خواص
 المسلمين وعوامهم مجتمعا عليه وذلك مثل وجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان وحرمة الزنا وشرب
 الخمر وكفر والعبادة لله تعالى فمن نهي ما ورد به الشرع اذا كان متصفا بما ذكر ولو مندوبا او استباح محرما
 متصفا بما ذكر ولو صغيرة سواء كان محرما لغيره لغيره كالنظر الى الاجنبية او لعارض كصوم يوم العيد فهو
 حرمته عن الاسلام فيقتل كفرا ان لم ينس (ويجب على المكلف ايضا ان يعرف شرائع الدين وهي
 فروع) وهي ما يتعلق بالعبادات وهي اعم مما يتعلق بالمكلف كما قال (وامنها الطهارة والصلاة والزكاة
 والصوم وال الحج) ويجب على الآباء والامهات تعليم اولادهم اذا متروا لما لا بد منه في علم التوحيد
 وفي الشريعة ككيفية الطهارة والصلاة وسائر الشرائع كالسيواك ونحوه (ونطلب من الله تعالى
 الاعانة على ذكر الامم منها والبركة فيه فنقول) وما توفيقى الآبانه عليه توكلت واليه ائيب
 (كتاب الطهارة)

(ويجب) على المكلف
 أيضا أن يعرف شرائع
 الدين وهي فروع
 وأهمها الطهارة والصلاة
 والزكاة والصوم والحج
 ونطلب من الله تعالى
 الاعانة على ذكر الامم
 منها والبركة فيه فنقول
 (كتاب الطهارة)
 لا يصح الوضوء والفسل
 وازالة النجاسة الا
 بالماء الطهور وهو الذي
 لم تقع فيه نجاسة

أى وكيفية الطهارة لئلا يخلو من الدنس ولو معنويا كالعبوب وشرعا زوال المنع الناشئ عن
 الحدث والنجس فيدخل في ذلك غسل المجنونة والذمة لتعلاخلها المسلم (لا يصح الوضوء والفسل
 وازالة النجاسة الا بالماء الطهور) ويدخل في ذلك الوضوء المجدد والفسل المتكثرون كالغسل الثانية والثالثة
 فيها وغسل المتحاضة (وهو) ما يسمى بماء بلا قية عند أهل اللغة وأهل الشرع العالمين بحال المياه
 ومنه ما رشح من بخار الماء الطهور والمعلل وما تقيت بما لا يضر وما جمع من ندى وما ذاب من ثلج وبرد
 وملح ما لم ينقذ من ماء مستعمل والا كان كاصله وهو (الذي لم تقع فيه) أى الماء (نجاسة) مائة أو

وجامدة (ولا تسمى طاهرياً وب) أي يتحلل (ولم يكن قليلاً مستعملًا) فيما لا بد منه في صحتة (وينحصر)
 أي الماء الطهور (في) قسمين (النازل من السماء) كالـ المطر والثلج والبرد والندى (والنابع من
 الأرض) كالـ الماء العذب وما البر ماء العين كالـ بعة من أرض أو جبل والنابعة من الزلال وهي
 ما يتعقد من دخان يرتفع من الماء فيشبه الدود وليس بدود لأنه ينابيع عند عرض الحرارة له والنابعة
 من بين أصابع التي (فإذا وقع فيه) أي الماء (شيء من) الأعيان (الظاهرات التي تذوب
 كاللعل أو ينفصل منها) أي الأعيان الظاهرات (كالزعفران) والشاهي والملح الخجل الذي لم يكن مقره
 ومقره (وغيره) أي الماء في أحد أو صافه التي تسمى الطعم واللون والريح (تغيراً فاحشاً) بحيث ترك اسمه
 الاقول (فهو طاهر في نفسه) أي ذاته (لكنه لا يرفع الحدث ولا يطهر النجس ولو كان) أي هذا الماء
 المخلوط بشيء غني الماء عنه كثير الجداً بأن كان (ألف قرية) لأنه يسمى ماء مع التقييد والذي ينبغي فيما
 شك في انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الاقول ثلث الطهورية لأن هذا
 التجدد قرينة ظاهرة تجدد على انفصال تلك العين فيه ولو طرح متغير بما في مقره ومقره على غير متغير
 بغيره فإنه يثبته الطهورية لاستثناء كل عن خطئه بالآخر ولا يرفع به فيقال لنا ما يصح التطهير بهما
 انفراداً لا اجتماعاً وحكمه ما أن مستعملان لو ضلضارا قلتي (ومثله) أي الماء المخلوط بما غني الماء عنه
 (الماء المستعمل) في رفع الحدث والنجس فإنه طاهر غير مطهر بشرطين كما قال (أن كان) أي المستعمل
 (أقل من قلتي) والآخر مطهر (ولم يتغير) أي المستعمل في إزالة النجس (بالنجاسة) والأفنجس وإنما
 منع التطهير بالمستعمل المذكور لأنه غير مطلق ويحل استعماله فيما يتوقف على الطهارة تقطع مع الكراهة
 كالشرب كما أفاده عبد الله البراوي (والمستعمل هو الذي رُفع به حدث أو أزيلت به نجاسة) وخرج
 المستعمل في نقل الطهارة عن الحدث وإن نذره ويلغز ويقال لنا غسل واجب أو وضوء واجب وما فيهما غير
 مستعمل فإذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً المذود وقوله أن يتوضأ بالماء الذي اغتسل به ويصل الجمعة والحاصل
 أن المستعمل في فرض الطهارة عن الحدث مستعمل دون المستعمل في نقلها والمستعمل في النجاسة مستعمل
 مطلقاً سواء كان في فرضها أو نقلها وهو المعنوي عموماً وأعلم أن الماء مادام مجرداً على عضو الحدث المنفرد
 لا يثبت له حكم الاستعمال للحاجة والغرض أما إذا تعدد العضو كان غرق بكفه بعد غسل الوجه وقصد
 بهما رفع حدثهما أو رفع حدثها وحاصل الماء الذي فيها مستعمل فليس له أن يغسل به بقية واحدة من
 البين وأما النجس فلا فرق في عضوه بين التعدد والانفراد فله أن يغسل بما في كفه فاشاً من بقية بدنه
 عنها (وإذا وقع فيه) أي الماء الطهور (نجاسة) غير معفوعة عنها (وتغير بها) أحد الأوصاف الثلاثة
 (طعمه أو لونه أو رائحته) ولو تغيراً يسيراً تنجس (أي ذلك الماء) (ولو كان قدر البحر) لفظ أمر
 النجاسة (فإن لم يتغير بها) أي النجاسة (منه) أي ذلك الماء (شيء لم يتنجس) فحديث أبي داود إذا بلغ
 الماء قلتي فإنه لا ينجس (الأذا كان) أي الماء الذي فيه نجاسة (أقل من قلتي) يقينا فينجس ولو جارياً
 بأن نقص الماء عنها بأكثر من رطلين فلو شك في كونه دون القلتي فلا ينجس وإن يفتت قلة قبل
 ذلك واختار كثير من الشافعية مذهب الإمام مالك أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير وفيه
 شبهة وإنما تنجس المانع مطلقاً لأنه ضعيف لا يثبت حفظه (وإذا زال تغيره) أي الماء الكثير التغير
 بالنجاسة (بنفسه) بنحو طول مكث (أو بما وضع عليه) أي ذلك الماء ولو متنجساً أو بما
 يقع أو بمطر أو سيل وقع (فيه غبار) أي الماء (طهوراً) لو زال سبب النجاسة (وكذا لو زال
 التغير بما أخذ منه) أي ذلك الماء (وكان الباقي قلتي) فهو طهور كما كان (وإن
 عاد التغير بعد زواله حيث خلا الماء عن نجس جامد بخلاف الماء القليل والمائع لأن علة تنجسها

ولا تسمى طاهرياً وب ولم يكن قليلاً مستعملًا فيما لا بد منه في صحتة وينحصر أي الماء الطهور في قسمين القسمين (النازل من السماء) كالـ المطر والثلج والبرد والندى (والنابع من الأرض) كالـ الماء العذب وما البر ماء العين كالـ بعة من أرض أو جبل والنابعة من الزلال وهي ما يتعقد من دخان يرتفع من الماء فيشبه الدود وليس بدود لأنه ينابيع عند عرض الحرارة له والنابعة من بين أصابع التي (فإذا وقع فيه) أي الماء (شيء من) الأعيان (الظاهرات التي تذوب كاللعل أو ينفصل منها) أي الأعيان الظاهرات (كالزعفران) والشاهي والملح الخجل الذي لم يكن مقره ومقره (وغيره) أي الماء في أحد أو صافه التي تسمى الطعم واللون والريح (تغيراً فاحشاً) بحيث ترك اسمه الاقول (فهو طاهر في نفسه) أي ذاته (لكنه لا يرفع الحدث ولا يطهر النجس ولو كان) أي هذا الماء المخلوط بشيء غني الماء عنه كثير الجداً بأن كان (ألف قرية) لأنه يسمى ماء مع التقييد والذي ينبغي فيما شك في انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الاقول ثلث الطهورية لأن هذا التجدد قرينة ظاهرة تجدد على انفصال تلك العين فيه ولو طرح متغير بما في مقره ومقره على غير متغير بغيره فإنه يثبته الطهورية لاستثناء كل عن خطئه بالآخر ولا يرفع به فيقال لنا ما يصح التطهير بهما انفراداً لا اجتماعاً وحكمه ما أن مستعملان لو ضلضارا قلتي (ومثله) أي الماء المخلوط بما غني الماء عنه (الماء المستعمل) في رفع الحدث والنجس فإنه طاهر غير مطهر بشرطين كما قال (أن كان) أي المستعمل (أقل من قلتي) والآخر مطهر (ولم يتغير) أي المستعمل في إزالة النجس (بالنجاسة) والأفنجس وإنما منع التطهير بالمستعمل المذكور لأنه غير مطلق ويحل استعماله فيما يتوقف على الطهارة تقطع مع الكراهة كالشرب كما أفاده عبد الله البراوي (والمستعمل هو الذي رُفع به حدث أو أزيلت به نجاسة) وخرج المستعمل في نقل الطهارة عن الحدث وإن نذره ويلغز ويقال لنا غسل واجب أو وضوء واجب وما فيهما غير مستعمل فإذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً المذود وقوله أن يتوضأ بالماء الذي اغتسل به ويصل الجمعة والحاصل أن المستعمل في فرض الطهارة عن الحدث مستعمل دون المستعمل في نقلها والمستعمل في النجاسة مستعمل مطلقاً سواء كان في فرضها أو نقلها وهو المعنوي عموماً وأعلم أن الماء مادام مجرداً على عضو الحدث المنفرد لا يثبت له حكم الاستعمال للحاجة والغرض أما إذا تعدد العضو كان غرق بكفه بعد غسل الوجه وقصد بهما رفع حدثهما أو رفع حدثها وحاصل الماء الذي فيها مستعمل فليس له أن يغسل به بقية واحدة من البين وأما النجس فلا فرق في عضوه بين التعدد والانفراد فله أن يغسل بما في كفه فاشاً من بقية بدنه عنها (وإذا وقع فيه) أي الماء الطهور (نجاسة) غير معفوعة عنها (وتغير بها) أحد الأوصاف الثلاثة (طعمه أو لونه أو رائحته) ولو تغيراً يسيراً تنجس (أي ذلك الماء) (ولو كان قدر البحر) لفظ أمر النجاسة (فإن لم يتغير بها) أي النجاسة (منه) أي ذلك الماء (شيء لم يتنجس) فحديث أبي داود إذا بلغ الماء قلتي فإنه لا ينجس (الأذا كان) أي الماء الذي فيه نجاسة (أقل من قلتي) يقينا فينجس ولو جارياً بأن نقص الماء عنها بأكثر من رطلين فلو شك في كونه دون القلتي فلا ينجس وإن يفتت قلة قبل ذلك واختار كثير من الشافعية مذهب الإمام مالك أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير وفيه شبهة وإنما تنجس المانع مطلقاً لأنه ضعيف لا يثبت حفظه (وإذا زال تغيره) أي الماء الكثير التغير بالنجاسة (بنفسه) بنحو طول مكث (أو بما وضع عليه) أي ذلك الماء ولو متنجساً أو بما يقع أو بمطر أو سيل وقع (فيه غبار) أي الماء (طهوراً) لو زال سبب النجاسة (وكذا لو زال التغير بما أخذ منه) أي ذلك الماء (وكان الباقي قلتي) فهو طهور كما كان (وإن عاد التغير بعد زواله حيث خلا الماء عن نجس جامد بخلاف الماء القليل والمائع لأن علة تنجسها

ليست التغير وخرج بذلك ذوال التغير بنحو مسك و تراب لأن الظاهر استنار وصف النجاسة
 (والفتان) بالمساحة في المربع ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقا ذراع الأدمى و مجموع ذلك مائة
 وخمسة وعشرون ربعا وهي الميزان فلكل ربع ذراع أربعة أرتال وفي كل ذراع ثمانية وعشرون
 مائين حافط البتر من سائر الجوانب وذراعان ونصف عمقا ومتى كان العرض ذراعاً كان المحيط ثلاثة
 أذرع وسبعاً وفي الثلث ذراع ونصف عرضاً وطولاً وذراعان عمقا وبالوزن (خمسة مائة رطل) يفتح
 الرء وكسرها وهو أفصح (يرطل بغداد وقدرها بخمسة قير من قوب الحجاز) وتكون ثلاث
 قير وشيثا بقرب مصر (ولو وقع في السمن مثلاً أو في الماء القليل نجاسة لا يراها البصر المعتدل) لقلتها
 كنقطة بول وما يعلق برجل الذباب من نجس (أو ميتة ليس لها دم سائل) عند شق عضو منها في حياتها
 (كقرب ووزغ) ووزغ وخنفساء (ولم يتغير لم يتنجس) لخشية الاحتراز عنها فان غيرته بموتها فيه
 تنجس لكثرة ما يمشي الميتة جوفها فاذا وقعت فثيرة قلة في مانع فان كان بفعل فاعل نجسة والآلة
 (فصل) في بيان ما يحل وما يحرم من الآنية وغيرها (وبحل استعمال جميع المواضع الطاهرة من كل
 جنس) في الطهارة وغيرها ولو تقيت في ذاتها كنجاس وحديد ورمصاص وخشب وخزف وجلد وان لم
 يتدبغ الا من آدمي غير حر في ممره فيحرم استعماله وكعقيق ومزجان وياقوت وزبرجد ولكن جواز
 التقيت مع الكراهة ان كانت لذاتها كالمتخذة من طيب زفير كسكك وعبر وكافور لان كانت من حيث
 اله نية بخلاف الآنية النجسة كالمتخذة من جلد ميتة لم يتدبغ فيحرم استعمالها الا في ماء كثير أو في
 جاف والآنية جافة نعم يكره (الأمواعين الذهب والفضة فيحرم استعمالها) لذكره أو غيره ولو تصغيرا
 (لغير ضرورة) في أكل أو غيره وان لم يؤلف كان كبا على أعلاها واستعمل أسفلها فيمتنع على ول
 الصغيرة تمسكها من استعمالها سواء كانت الآنية كلها أو بعضها ولو قليلاً من أحدهما أو منهما وسواء كانت
 كبيرة أو صغيرة جذاً فيحرم المروءد ولو على امرأة أمسكت به لطفلاً لغير حاجة الجلاء والمكحلة
 والابرة والحلال والمرأة والملقعة والمشط والمخرة ونحوها ويجوز استعمال الآنية المقتولة من الذهب
 والفضة ان لم يحد تغيرها وعلم من ذلك حرمة الاستنجار على الفعل وأخذ الحجر ويستحب
 تقطع الآنية ولو كان يعود سواء كان فيها ماء أم غيره لئلا يمتدح نهار الخمر الشيخين عن جابر أنه سئل
 قال غطوا الآنية وأزكروا السقاء وفي رواية لها نحن آتيتك واذكر اسم الله قال الآنية وفائدة ذلك
 من ثلاثة أوجه أحدها ثمانية من أنه سئل قال ان الشيطان لا يحل شقاء ولا يكشف آنية ثمانية ما جاء
 في رواية لمسلم أنه سئل قال ان في السنة ثلثة ينزل فيها وباء لا يمر بآنية ليس عليه غطاء أو سقاء ليس
 عليه وكذا الأزل فيه من ذلك الوباء ثلثها شائتها عن النجاسة ونحوها وقد عمل بعضهم بالسنة في التغطية
 بعد فاصبح وأقمي ملتفة على العود ولم تنزل في الآنية ولا بد من أن يقول عند وضعه باسم الله هذا غطاءك
 ويقول عند استعاب غطاءه تبارك باسم الله من غير زيادة هذا غطاءك ويسم أيضاً بكاء السقاء وأطفا
 النار عند النوم وأغلق الباب عند المغرب وجمع الصبيان كذا في عمدة الراجح مع هدية الناصح (وبحرم)
 على الرجال المكلفين والخائف وقت الاختيار (استعمال المظلي) أي المموه (بذهب أو فضة ان كثر طلاؤه و)
 ذلك بأن (يحصل منه شيء بعرضه على النار) ولا فرق بين الآنية وغيرها من اللباس ونحوها ومن المموه
 أطراف الشاشات التي فيها قصب فيحل ذلك ان لم يحصل من التوبة شيء فيتمول بالعرض على النار
 والأحرم لكثرة المموه به نعم ان قلداً نجيفة جاز فانه يجوز عنده اذا كان قد رابع أصابع وبحرم أيضاً
 استعمال الثوب المنسوج كله أو بعضه بأحد ما اذا حصل من المنسوج شيء بالعرض على النار وبحل ذلك
 المذكور للنساء أجمعاً وللصبي والمجنون في الأصح نعم لا خلاف في جواز ذلك لها يوم العيد لانه يوم زينة

(والفتان) خمسة مائة

رطل برطل بغداد

وقدروها بخمسة قير

من قرب الحجاز ولو

وقع في السمن مثلاً أو في

الماء القليل نجاسة

لا يراها البصر المعتدل

أو ميتة ليس لها دم سائل

ككقرب ووزغ ولم

تغيره لم يتنجس

(فصل) في محل استعمال

جميع المواضع الطاهرة

من كل جنس الا

مواضع الذهب والفضة

فيحرم استعمالها لغير

ضرورة ويحرم استعمال

المظلي بذهب أو فضة

ان كثر طلاؤه وتحصل

منه شيء بعرضه على النار

عامة

(فصل في حكم أجزاء الميت) الحيوانات كلها تنجس بموتها إلا آدمي والسمك والجراد والمأكول المذبح ان ذبح ذبحاً شرعياً (والجزء المنفصل من الحي كئنة ذلك الحي ان كانت مثبتة ظاهرة فالجزء المنفصل حال حياته ظاهر وان نجسة فنجس فنحو الآدمي ومثيسته وهي وعاء الولد ظاهران بخلافهما من نحو الفرس الأشعر ما كره ورثته وصوفه ووبره اذا أبيض في حياته ولو أختل لافيه ظاهر ولو انفصل من ما كره لجزءه عليه فنجس فمجاناً وبجل أكل بعض غير المأكول حيث لا ضرر فيه وهو من الميتة ظاهر ان يصلب لأنه لنموه بعد الموت فيها لا منها بخلاف الانفة لا تنجس لانه جزء منها كالد كذافي فتح الجواد (وجلودها) أي الحيوانات سواء كانت ميتة أو حية تنجس بالوت بأن سلق جلده ما في حياته (تظهر بالدباغ ظاهر أو باطناً) وانما يحصل ذلك بخروج البول ونحوه ولو من مغلظ لا نحو مغلظ لثمة لثمة مغلظة مع بقائها ولا يجب الاستئانة بالماء في أثناء الدبغ لانه حالة لكن لا بد من توسط رطوبة ماء أو مانع بين الدبغ والجلد حتى يورثه ويخرج بالجلد الشعر نعم يظهر غلبه عرقاً خفيفاً بقا كبدن الحر ويحرم أكل المذبح ولو شوى ما كره كذبح ما لا يؤكل لنحو جلده والاصطياد بلحمه (الاجلد) مغلظ من (الكلب والخنزير والمتولد منهما) أي من كل منهما مع الآخر كان نراكباً على خنزيرة قتولته منهما ولد (أو من أحدهما) أي أحدهما مع غيره ولو آدمياً كان نراكباً أو خنزيراً على شاة أو آدمية قتولته منهما ولد فلا يظهر بالدبغ لأن الحياة مع قوتها لم تفده الطهارة فالدبغ أول (واذا دُبغ الجلد) النجس أو جلد المذكي نجس (ولم يغسل بعد دبه صار متنجساً) نجاسة متوسطة فيظهر بها نظيره في الأداة الجلدية المذبح لأن دونه التي تنجس به قبل طهر عنه أو لا دونه النجاسة فيجب غسله نجاسة بما ظهر مع التزيب والتسليم ان أصابه مغلظ وان سبغ وترب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة (فلا يحل استعماله مع الرطوبة ولا تصح الصلاة معه إلا بعد غسله) ويجوز بيعه قبله ان لم يكن فيه نجس بسد الفرج كشم لم يلاق بالدبغ ولا يحل أكل جلد الميتة المذبح سواء كان من مأكول اللحم أم من غيره أم جلد المذكي فيجوز أكله بعد دبه مالم يضر

كتاب نواقض الوضوء

وهي الحوادث الأصغر (نواقض) أي الوضوء وهي الأسباب التي يشي بها الطهر (أربعة) فقط (الأول خروج شيء) يقينا (من) الفرج أي (القبل أو الدبر) وان تعدد أو لم يلازم عليه ولم يحتمل كونه من خارج فلو شك هل خرج منه شيء أو لا لم ينقض وضوءه نعم يكفي بوضوء الاحتياط أن لم يكن الحال بل لو نوبى رفع الحدث ان كان حدثاً أو اتجدد أصح وان بان حدثاً (الأمي الشخص) أي المتوضي (الخارج منه أول مرة) فلا ينقض الوضوء كان أحكم ألتام فاعداً على وضوءه لا من وجب الغسل الأعم من الوضوء وانما ينقض الجنب مع إجماعه الغسل لانه لا فائدة لبقاء الوضوء معه ولا من حكمه أغلظ ولو خرج منه شيء غيره أو نفسه بعد استدخاله تنقض وضوءه كصفحة من امرأة لا اختلاطها عن الرجل (والثاني زوال التمييز) ولو تمكنا اجتماعاً (بجنون أو سكر) فهو ما من الأغيا أو من الجنون أو من تناول نحو دواء فيتنقض وضوءه وان لم يأم به (أو مرض) بحيث يكون كاعماله (أو نوم) يقينا (الأمي نام) تمكنا تفقده (أي اليقظة) (من مقرة) وليس يقين بعض اليقظة ومقرة تجاف ولو دابة سائرة وان احتجى أو كان مستنداً إلى شيء لا يشق فلا ينقض وضوءه ولا من من خروج شيء حينئذ من دبره ولا عبرة باحتيال خروج رطل من قبله لانه ماله في غير هيئة المتكسر ناقض وان تحقق عدم خروج شيء حتى لو سدد دبره ونحو رصاص ونام غير متمكن اتفق وضوءه لأن نفس النوم على تلك الهيئة ناقض وينقض مصعق ومذعور ومسحور ولو ال تمييز (والثالث غلامية الرجل للمرأة الأجنبية) أي غير محرم (من غير حائل بين جلد هما) يمنع اللبس (ولو كان كل منهما مراهماً) أو مسوحاً أركاناً كان أحدهما ضيماً مشتبهاً طعاماً

يفتأ عند ذوى السليقة أو مية لكن لا ينتقض وضوء الميت أو جنباً ولو كان على غير صورة الآدى
 حيث تحققت المخالفة في الذكورة والاثوثة (أو) كانت اللامسة ذكرها بأن (حصلت اللامسة بغير
 الاختيار وينتقض بها) أى اللامسة (وضوء كل منهما) أى الذكورة والأنثى فلو شك في كون الملبوس
 ذكر أو أنثى فلا نقض وخرج بالجلد الشعر والسن والظفر ولا ينتقض الوضوء بجزء منفصل إلا بالجلد
 يسمى ذكر أو أنثى لا تناف محل الشهوة (والرابع خمس قبل الآدى) أو الجنب أو محل قطعه (أو حلقة
 دبره) يقينا من نفسه أو غيره ولو صغيراً أو ميتاً (بباطن الكف) وهو مما يستتر عند وضع إحدى
 الرأحتين على الأخرى مع تحامل يبين من النسبة لغير الأبهاتين أمثال النسبة لمما يستتر عند وضع بطن
 أحدهما على بطن الآخر بحيث يكون رأس أحدهما عند أصل الآخر مع تحامل يبين أو يكون رأس أحدهما
 عند رأس الآخر مع تحامل كثير ليقبل الجزء الغير الناقض فيها (بلا حائل) ولا بعد الشعر الكثير على
 باطن الكف تحائلاً (ولو) كان القبل منفصلاً مادام اسمه فلو دق وزال الاسم لم ينتقض ولو كان الكسر
 (مع السهو والاكراه) ولو بلا قصد وفعل حتى لو وضع غشاء شخص ذكره في كفت أخرى هو صاحب المنتقض
 وضوء صاحب الكف (وينتقض به) أى المس (وضوء الماس فقط) دون المسبوس (الآن كان الكسر
 بين رجل وأنثى أجنبية فينتقض به وضوءهما كما سبق) في اللامسة بينهما وعن القبل القليلة والبطر حال
 اتصالهما فإن قطعاً فلا نقض بهما (ويحرم بالحدث الأصغر) ثلاثة أشياء وهذه الحرمة عن الكبار
 بالنسبة للصلاة ونحوها (استحلال ذلك مع الحدث وكفروا من الصغار بالنسبة لمس المصحف وحمله
 الأول (الصلاة) فرضها ونفلها ومثلها خطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر (د) الثاني (الطواف)
 فرضه وواجبه ومدونه (و) الثالث (مس المصحف) بأعضائه الوضوء أو غيرها ولو كان الماس قاعد
 الطهورين أو كان منه وعن وراء حائل كوثب رقيق لا يمنع وصول اليد إلى القول به لا يمس القرآن إلا
 طاهره فإذا وضع يده فاصاب بمصها المصحف وبعضها غيره حرم ذلك مطلقاً سواء قصد المصحف أو لا
 كما أفاده شيخنا أحد الثمراوى (حق) ورقه البياض (كيسه) وسندوه فمادام أى المصحف (فيها)
 إذا كانا مقدراً له وحده (ويحل قلب ورق المصحف) قائماً أو لا (بعود) أو نحوه لأنه ليس بحمل ولا في
 حكمه (الآن أنفصل الورقة وحملت عليه) أى العود فيحرم انتقالاً لأنه يحل كالوقت فيحمله به وقلب به
 ورقته وإن لم تفصل (و) الحل بلغ من أكثر لكن (يحل) مع الكراهة (تحل) أى المصحف (في متاع
 الآن قصد المصحف وحده بالحل) فيحرم وكذا إن قصد ما عند من حجره بما السليم وغيره أو قصد
 مع أحداً لا بعينه أمالاً بقصد المتاع وحده أو أطلق فلا يحرم لأن المصحف تابع حينئذ بالنسبة للقصد فلا
 فرق بين كبر متاع وصغره ويحل حمل المصحف (ويحل) مع الكراهة (حل التفسير) أن كان
 أكثر من القرآن يقينا) شواهد في حروف القرآن عنه بلوناً أم لا لأنه المقصود حينئذ بخلاف ما لو كان
 القرآن أكثر أو نساوياً أو شك في ذلك فيحرم ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالحل في التفصيل بين
 كون التفسير الذى تحت يده أكثر أو لا فالعبرة بالوضع الذى وضع يده فيه لا بجملة التفسير وأما الحل
 فالعبرة فيه بجملة التفسير والعبرة أيضاً بعدد حروف الرسم الثماني في القرآن ورسم الخط في التفسير لا بعدد
 الكلمات ويحرم بلمع ما كتب القرآن عليه بخلاف كلمة زوال صورته قبل ملاقاة البعده ولا تنصت
 ملاقاة للرقيق لأنه مادام يمدنه غير مستفرد ومن ثم جاز قصه من الحلية (ولا يمنع الضمى المميز) بالحدث
 ولو محدثاً كبير (من مس المصحف وحله على الحاجة التعليم) ووحيله كالآتيان به للعلم بطلعه منه كشفاً وادام طهره
 (فصل في صفة الاستنجاء) (بحسب الاستنجاء) عند ارادة القيام إلى الصلاة ونحوها أو حكة التضخيم
 بالنجاسة أو ضيق الوقت (من كل خارج من القبل أو الدبران كان) أى الخارج (نجساً) ولو نادى بكبره وودي

أو حصلت اللامسة بغير
 الاختيار وينتقض بها
 وضوء كل منهما
 (والرابع) مس قبل
 الآدى أو حلقة دبره
 بباطن الكف بلا حائل
 ولو مع السهو أو الاكراه
 وينتقض به وضوء الماس
 فقط إلا أن كان المس بين
 رجل وأنثى أجنبية
 فينتقض به وضوءهما
 كما سبق (ويحرم) بالحدث
 الأصغر الصلاة
 والطواف ومس
 المصحف حتى كسه
 وسندوه مادام فيها
 ويحل قلب ورق المصحف
 بعود إلا أن انفصلت
 الورقة وحملت عليه
 ويحل حمله في متاع إلا أن
 قصد المصحف وحده
 بالحل ويحل حمل التفسير
 أن كان أكثر من القرآن
 يقيناً ولا يمنع الضمى
 المميز من مس المصحف
 وحله الحاجة التعليم
 فصل بحسب الاستنجاء
 من كل خارج من القبل
 أو الدبران كان نجساً

نخرج به الطاهر كالماء فيستنجى الاستنجاء منه خروجا من خلاف من أوجبه (ولو لم يحل خروجه) فلا
يجب من جاف بل بكرة من الریح نعم یسن منه ان كان المحل طبا ومن نحو برة أو دودة يتألف خروجا
من الخلاف كما أماده ابن حجر في فتح الجواد ويكون الاستنجاء ثما مطلقا (ولو اوجب في الاستنجاء به
استعمال قدر منه بحيث يقلب على ظنه معة زوال النجاسة وعلامته ظهور الخسونة ولا يطلب حينئذ شئ
الذكر فلو شئها ووجد راحة الخارج من الملاقي للمحل فهو محلل على نجاستها وهذا في ریح لم یعتبر زواله
(ويجوز أن يستنجى الشخص بالاحجار فقط ولو بلا عذر وان كان على طرف البحر) لانه لا يمتنع
فعل الاستنجاء بها (ولا اقتصار على الماء افضل من الاقتصار على الحجر) لان الماء يغیر العین
والأثر بخلاف الاحجار بل یتمیز في قلبه شكل وفي نفة مفتحة وبول الاقلب اذا وصل للجلدة
وبول ثوب أو بكر وصل لدخل الذکر یقربا (والجمع بينهما افضل) من الاقتصار على الماء سواء في ذلك
البول والغائط على الصحيح فقدم الحجر وجوبا ليجنب من النجاسة زوال عنها بالحجر ومن ثم
حصل أصل السنة ثوبا بالنجس وبدون الثلاث مع الانقاء فيها وتحليل فضيلة الجمع بما ورد أنه لما نزل
قوله تعالى فيه رجال یحجون ان یطهروا في حق أهل قبا منی رسول الله ﷺ یطهرون الیهم لجلس عندهم ثم
قال بامشیر الا نصار ان الله قد أنى علیکم فاشاء الذي تصعبون عند الرضوء وعند الغائط فقالوا
یا رسول الله نتم الغائط بالاحجار ثم نتنع بالاحجار الماء فلتا یطهرون رجال یحجون ان یطهروا
ولم یجب الطهرون ای برضی علیهم (ویجب تنظيف المحل من عین النجاسة وأثرها) ان استنجى بالماء
(وبغنی الاسترخاء) ثلاثا یبقی أثرها في تضاعف شرح المقعدة فلتنه لذلك (فان استنجى بالحجر
یعنی نحن الاثر القليل الذي لا یزله الا الماء أو الخرف (فان خرف هذا المقدار اول الامر وجب
الاستنجاء منه لانه یغیر في الدوام مالا یفتقر في الابتداء ویکنی فيه الخبر وان لم یزل منه شیا ولا
بقال ما تمده حينئذ لا یقول نظره امرار الموی علی رأس الاقرع في الحج فهو امر تعبدي (وان
اقتصر على الحجر وجب ثلاث مسحات) ای تم کل واحدة منها بجمع المحل وجوبا علی المعتقد ویکنی
خبر واحدة ثلاث اطراف فان لم یثلث في المسحة الثانية فتجوز في والثالثة بطرف واحدة لانه
انما خفف النجاسة فلا یؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولان المقصود هنا تعدد المسحات مع الانقاء
ولا یجزی. الاستنجاء بأقل من الثلاث (وان نظف المحل أقل منها) عمار وی مسلم عن سلمان قال
نهانا رسول الله ﷺ ان نستنجی بأقل من ثلاثة احجار (فان لم تنظف الثلاث وجب أن یزید علیها
حتى تنظف) بحيث لا یبقی الا أثر لا یزله الا الماء أو صغار الخرف ولا یجب ازالة هذا الاثر بصغار
الخرف ومن أن نظف الحجر المستنجی به قبل زواله لعل منه أثره (فان نظفه) ای المحل (بوتر لم
یزد علیه) ای الوتر (شیا) ای واحدا (وان نظفه بشفع فالتی له ان یزید واحدة) كان حصل الانقاء
برأفة فیاتی بخامسة لقوله ﷺ من استنجم فلیبر من فعل هذا فقد احسن ومن لا فلا حرج
(ویقوم مقام الحجر في الاستنجاء کل جامد) الا جزء المسحاة فلا یجزی. الاستنجاء به سواء كان
متصلا أو منفصلا (طاهر خشن یقلع عین النجاسة كخرفه) وجعل قد بوغ للحصول المقصود بها من
تخفيف النجاسة لان الحجرة تخفف نخرج بالجامد الطاهر النجس كاللحم والمنتجنس لكن عنی عن
الخرف المعجون بالسرجین كما نقل عن البراءي وبالخنث القصب الا ملس كاللحم والخيزران وعمل
عدم اجزاء القصب الا ملس في غیر جذوره وفيما لم یبق وحل عدم اجزاء ذلك اذا اراد الاقتصار
عليه والالم بشرطه في حصول أصل فضيلة الجمع اما كما فلا بد فيه من تلك الشروط (وشروط
الاستنجاء بالحجرة ان لا ینشف الخرج النجس) فان حجتین بالماء مالم یخرج شئ یتیم المحل
والا کفی الحجر ولو كان الخارج من غیر جنس الاول کذا خرج بعد غائطه أو بول وكفی
وودی خرجا بعد بول كما نقل عن المزني (وان لا ینتقل) أي الخارج (عن المحل الذي استنجم

ولو لم يحل خروجه
ويجوز أن يستنجى
الشخص بالاحجار
فقط ولو بلا عذر وان
كان على طرف البحر
والاقتصار على الماء
افضل من الاقتصار
على الحجر والجمع بينهما
افضل ويجب تنظيف
المحل من عین النجاسة
وأثرها ان استنجى
بالماء فان استنجى
بالحجر عنی عن الاثر
القليل الذي لا یزله
الا الماء أو الخرف
الصغار وان اقتصر
على الحجر وجب ثلاث
مسحات وان نظف
المحل أقل منها فان لم
تنظف الثلاث وجب
أن یزید علیها حتى
ینظف فان نظفه بوتر
لم یزد علیه شیا وان
نظفه بشفع فالتی له
أن یزید واحدة
ویقوم مقام الحجر
في الاستنجاء کل جامد
طاهر خشن یقلع عین
النجاسة كخرفه
(وشروط) الاستنجاء
بالحجر أن لا ینشف
الخارج النجس
وأن لا ینتقل عن
المحل الذي استنجم

فيه) عند خروجه فان انتقل تعين الماء وان لم يجاوز الصفحة والحشفة لانه كنجاسة طرأت على المحل
من خارج فلو قام وانضمت الثاء وانتقلت النجاسة تعين الماء (وان لا يجاوز البول الحشفة الذكر ولا
النافط حشفة الاكيتين) والحشفة نافط الحتان والصفحة مما يستتر بانطاق الاكيتين عند القيام
(وان لا يصل ببول الاكيتين الى محل جماعها) أي يقبنا ويشترط ان لا يتقطع الحارج والفرق بين
الانتقال والتقطع ان الانتقال يعتبر به الاستمرار اولاً قبل حصوله في المحل الثاني بان يخرج
ويستقر في المحل ثم يسيل مع الاتصال والتقطع لا يعتبر به الاستمرار اولاً بل يخرج ابتداء الى مواضع
بدون اتصال وهو المراد بقول بعضهم انتشار الحارج فوق العادة الغالبة فان تقطع الحارج وكان داخل
الصفحة والحشفة تعين الماء في المنقطع واحداً للجماد في غيره وهو الذي استقر على المحل ويشترط
أيضاً أن لا يوجد في المحل احق بمس مطلقاً او طاهر ومطب غير العرق او حاف مختلط بالحارج ثم بعد
الاستنجاء بالايجار اذا عرق المحل وجاوز السبلان الصفحة والحشفة ثم غسل بماء بارد وعق
عق نلوث نوبه بالمحل لمسح به واذا وصل الى باب الخلا يقول اللهم اني اعوذ بك من الرجس النجس
النجس المحض الشيطان الرجيم ثم يدخل الخلا بمسحاً برجله اليسرى ثم اذا خرج من الخلا
يبداً برجله اليمنى ويقول الحمد لله الذي اذهب عني ما يؤذي وأمسك علي ما ينفعني .

باب الوضوء

هو شتمل على فروض وسنن وهذا بالاول فقال (الفروض التي لا يصح الوضوء الا بها ستة) فقط
في حق السليم وغيره اربعة خمس القرآن وواحدة السنة وهي التنية وواحدة فيها وهو الترتيب (الاول
التنية) لقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) (ويجب أن تكون
مفردة بالاول جزء بقوله من الوجه) وفيه ما يجب غسله من نحو الوجه وذلك لاعتدالها بما طوف فيها
بأبنائها عني ووجوب إعادة غسل ما استعمله لوقوعه لغواً بخلوه عن النية الموقوفة له (وينوي المتوضئ في رفع
الحديث أو فرض الوضوء) وان كان المتوضئ في صياح لا يدين منه نحو الصلاة ولو من العصى
(أو الوضوء فقط) أي من غير ذكر فرض أو أداء وانما اكتفى بنية الوضوء فقط دون نية الفصل لأن
الوضوء لا يكون إلا عبادة بخلاف الفصل (أو نحو ذلك) كان ينوي استباحة متن المصحف أو
استباحة الطواف أو الصلاة وان لم يدخل توحيها أو ينوي الطهارة عن الوضوء أو له (والثاني غسل)
ظاهر جميع (الوجه) وطوله (ثم منابت شعر الرأس الى تحت (منتهى الذقن) ووضعه (من وند
احدى الاذنين الى وند الأخرى) ولا يجب غسل الوند الا ما يتحقق به اعتصاب الوجه وخروج
بالفصل من الماء بلا جزان فلا يكفي اتفاقاً بخلاف غسل العضو في الماء فانه يسمى غسلاً ويجب غسل
سائر جوارحه مما لا يتحقق غسل جميعه الا بغسله (ويجب تغسل الشعر النات في الوجه) سواء كان
كثيفاً أو خفيفاً ظاهراً أو باطناً (الا اللحية العزيرة) أي الكثيرة الشعر من الرجل (فيكفي غسل
ظاهره فقط) والحاصل أن شعور الوجه كلها يجب غسل ظاهرها وباطنها من رجل أو غيره خفت
أو كثفت الا ثلاثة أشياء لا تزل باطن الكيف الحارج عن حد الوجه بأن يتلوى بنفسه الى غير جهة
نزوله من رجل أو غيره والمراد بالباطن مما يابل الصدر من اللحية وما بين الشعر والثاني والثالث باطن
كثيف لحية الرجل وعارضه فلا يجب غسل باطن ذلك وأما ظاهره فيجب غسله (والثالث تحليل باطنها)
أي اللحية الكثيفة من الرجل بأن يجمع في كفه اليمنى ماء ويضع يده عليه ويغمر بها باطنها ويدخلها
فيها من جهة صدره ويكون الماء مجدداً غير ماء الوجه أما تحليل لحية المرأة والحنث الكثيفة التي لم
تخرج عن حد الوجه وعارضها فواجب ولو قال في السنة تحليل ما يكفي غسل ظاهرها فقط كان أحسن
لشعوره بالكشف الحارج من رجل أو غيره وللعارضين من رجل (ويجب أيضاً غسل اللحية الناتية
في الوجه وان خرجت عن حده بأن (طالت مجداً) للحصول المواجهة لها (والثالث غسل

فيه وأن لا يجاوز البول
حشفة الذكر ولا النافط
صفحة الاكيتين وأن
لا يصل ببول الاكيتين
الى محل جماعها
باب الوضوء
الفروض التي لا يصح
الوضوء الا بها ستة
الاول التنية ويجب أن
تكون مفردة بالاول
جزء بقوله من الوجه
ويجب إعادة غسل ما
استعمله لوقوعه لغواً
بخلوه عن النية الموقوفة
له وينوي المتوضئ في
رفع الحديث أو فرض
الوضوء أو الوضوء
فقط أو نحو ذلك
والثاني غسل الوجه من
منابت شعر الرأس الى
منتهى الذقن ومن
وتداحدى الاذنين
الى وند الأخرى
ويجب غسل الشعر
النابت في الوجه طاهراً
وباطناً الا اللحية
للعزيرة فيكفي غسل
ظاهرها فقط والسنة
تحليل باطنها ويجب
أيضاً غسل اللحية
الناتية في الوجه وان
طالت والثالث غسل

اليدين مع المرفقين
ويجب غسل الشعر
النابت عليهما ظاهرا
وباطنا وان كثر وطال
وغسل سلعتهما وان
طالت والرابع مسح
جزء من جلد الرأس أو
من الشعر النابت فيه ولو
رأس شعرة واحدة
بشرط أن لا يمسح على
الطويل الخارج عن حد
الرأس والخامس غسل
الرجلين مع الكعبين من
تحت رجل وشعر الرجلين
وسلعتهما كسر اليدين
ويجب تحريك الخاتم
الضيق وتخليل أصابع
اليدين والرجلين ان كان
الماء لا يصل اليها الا
بذلك والسادس ترتيب
الأعضاء بأن يقدم
الوجه على اليدين
واليدين على الرأس
والرأس على الرجلين
ويجب في الوضوء ازالة
الأوساخ التي تمنع
وصول الماء الى الأعضاء
الا ان كان في ازالتها
شدة مشقة ومثلها
الأوساخ التي تحت
الأظفار ولا يكتفى
مسح الأعضاء المنسوة
بل لابد من ميلان الماء
عليها و

الدين) من الكعبين والذراعين (مع المرفقين) أو قدرهما أن قدما باعتبار غالب أمثاله والمرفق بكسر الميم
رفع الغا (١) وقوله لغة وقرئ بها في السبع وهو يلقى عظم العضد والذراع (ويجب غسل) جميع ما في
محل الفرض (من الشعر النابت عليها) أي اليدين (ظاهر أو باطنا وان كثر وطال) حتى يخرج عن حدها
(وغسل سلعتهما وان طالت) بأن خرجت عن حد الفرض ومن أصعب رائدة وان خرجت عن المحاذاة
ومن كثر وطال وان طالت ولا تسامع بشيء مما تحت ومن الشق والغور الذي لم يستتر ومن جلدة مبتدئة ومن
محل شيوكه فمنع في الباطن بحيث لو قلعت بقي موضعها لم يخرج من تحتها فوجب غسل اليد مع
بقائها (والرابع مسح جزء من جلد الرأس) ولو خرج بالبدن عن حد الرأس كسلعة نشت وخرجت بالبدن
عنه (أو من الشعر النابت فيه ولو رأس شعرة واحدة بشرط أن لا يمسح على الطويل الخارج عن حد
الرأس) فتي خرج الشعر عنه من جهة نزوله لم يجز المسح عليه وان مسحه وهو فيه سبب كونه مغموقا
أو متجمدا مثلا فشعر الكناصة يخرج نزوله الوجه وشعر القرين يخرج نزولها المنكبان وشعر العذال أي
مؤخر الراس من جهة نزولها القفا ويجوز غسل جزء الرأس بلا كراهة لا نه تحصيل المقصود المسح من وصول
البلل ووضع اليد عليه بلا متحصل المقصود به (والخامس غسل الرجلين مع الكعبين من كل رجل)
والكعبان هما البطنان المستعمان في جاني القدم (وشعر الرجلين وسلعتهما كسر اليدين) في وجوب
الغسل ولو قيد الكعب اعتبر قدره من معتدل الخلفة من غالب أمثاله بخلاف ما اذا وجد في غير محل المعتاد
كان لا يصح الكعب الركة فانه يعتبر وكذا في المرفق والحشفة وقال جع متأخرون يعتبر قدره من غالب
الناس (ويجب تحريك الخاتم الضيق) لا يمسح به وصول الماء ظاهر وكان يمسح اذا ضا تحريك الخاتم
وكذا يجب تحريك المرفق في الأذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن في وصول الماء الى ثقبه فلا يتكلف
لا إدخال عود في ثقب الكشفة والمرفق بضم الغاف وسكون الراء مما يعلق في شعبة الأذن (و) يجب
تخليل أصابع اليدين والرجلين ان كان الماء لا يصل اليها أي الأصابع (الأبذلك) أي التخليل لا لتفاهة
ومثل التخليل نحوه كما قاله الشهاب الرمي ويحرم في أصابع ممتصة لا نه تعذيب بلا ضرورة (والسادس
ترتيب الأعضاء) الأربعة (بأن يقدم الوجه على اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين) ولا
يسقط أكثر ترتيب كيفية الفروض والشروط بتساوي أركانها من خطاب الوضع وهو خطاب الله
المتعلق بمحمل الشؤ غيبا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا ولو شك في تطهير عضو قبل فراغ وضوئه
ظهوره وما بعده أو بعد فراغه لم يؤخر وأعلم أنه لا يجب تنقيت عموم الماء لكل عضو بل تكفي غلبة الظن فقط
(ويجب في الوضوء) أي بشرط أنه لا يجوز أن لا يصلح بين الماء ومحل التطهير شيء يمنع وصول الماء اليه فحينئذ يجب
إزالة الأوساخ التي تمنع وصول الماء الى الأعضاء كشمع وريص وقصص متجمدان كان من خارج
فلا يصح تطهير محل قبل ازالتهما بخلاف ما اذا كان من عرق (الا ان كان في ازالتهما أي الأوساخ شدة
مشقة) بأن صارت عجزا من البدن لا يمكن فصلها عنه وتقول الفقهاء لا يمسح إلا بغير الوضوء محمول على
ذلك ولعمري لا ينقض (٢) مسح الوضوء إلا أنها كالجزم من البدن كذا في كشف المبروط (ومثلها) أي تلك
الأوساخ (الأوساخ التي تحت الأظفار) كما قال الشهاب الرمي متفلا عن الروضة أن الوضوء المتجمع تحت
الأظفار المانع من وصول الماء لا يصح معها الوضوء على الأصح ولو تنققت رجليه جعل في تنقيتها شحما
أو حنا وجب ازالته عنه فان بقي لون الحنا لم يضر وان كان على العضود من ممانع تجري الماء على العضو ولم
ينبت صح وضوؤه على الأصح اه (و) بشرط جزي الماء على الأعضاء في غسلها فحينئذ لا يكتفى مسح
الأعضاء المتسولة إلا أنه لا يسمى غسلا (بل لابد من ميلان الماء عليها) وذلك لأن لم يغسلها في الماء (و)
بشرط أيضا ان يغسل العضو بفصل جزء يتصل به حتى لو قطع أنه أو شدة نزولها غسل ما عظمها بالقطع
في الوضوء والغسل على الأصح ولو خيل له وجهان وجب غسلها وغسل ما عليها غسل جزئ متصل بها

الحنث إذا ترك لعة صغيرة من عضو ولو شهراً لم يصح الوضوء حتى ينسلها ويبعد غسل الأعضاء التي
 بعدها) وإنما لم يصح وضوء من ترك شرطاً مع النسيان لأن الشرط من باب خطاب الوضوء وهو يحمل
 الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً للحكم الذي هو خطاب التكليف وهو لا يختلف فيه الصغير والكبير ولا
 الجاهل وغيره فهو شامل لكل أحد فيلزم الأولى أن يأمر المميز بالوضوء واستقبال القبلة عند إرادته الصلاة
 وخطاب التكليف هو مما فيه عتق أو منع وهو يفرق فيه نحو النسيان وغيره (وسنن الوضوء كثيرة منها
 استقبال القبلة فيه) لأنه حالة أوجبها قبول الدعاء فيها (والتسمية مقرونة بأوله) أي الوضوء. فبأن بها
 عند أول غسل الكفين مع التنية بقلبه ليجتمع بين عمل اللسان والجنان والأركان في ابتداء وضوءه كتاب
 على سننه المتقدمة على غسل الوجه ثم يتلفظ بالتنية ثم بكل غسلها لأن التلفظ بالتنية والتسمية سنة ولا
 يمكن أن يتلفظ بهما في زمن واحد ويسن أن يعود قبل ذلك ويحمد بعده فيقول أعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على الإسلام ونعمته الجملة الذي جعل لنا طهوراً والاسلام
 تورا أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون (وغسل الكفين معاً إلى الكوعين)
 وإن لم يقع من النوم ولم يزداد حالها أثناء وإن تيقن تطهرها فلا يشترط فيها تيمناً من ولاد في غسل السنة
 من غسلها ثلاثاً ولو شك في تطهرها تكره غسبها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً وإن تيقن نجاستها حرم
 عليه غسبها إلا في ماء كثير غير مسيل (ثم المضمضة ثم الاستنشاق) ولم يقلها بأن يدرك الماء في الفم ثم
 يحججه ويحذيه بنفسه ثم يشربه وتبين بالماء في فمها لغبر الصائم وهي إيهال الماء من الراس الخلق والى
 ما فوق المارن وتكره للصائم ولو كان وضوءه فلا خشية إفساد الصوم بل يحرم على صائم فرض غسل على
 ظنه غسب الماء إلى جوفه لقوله صلى الله عليه وسلم بالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً والإفضل بالجمع
 بينهما ثلاث غرقات بمضمض من كل ثم يستنشق من كل (ومسح الرأس كله) والذي يقع فيه ضاء هو
 القدر المجزئ فقط فينبأ ثواب الفرض عليه فإن كان على رأسه نحو منجر ولم يرد فقهه ثم مسح عليه
 وإن لم يضعه على ظهره بشرط وهي أن لا يكون اللبس محرماً لذاته بأن لسه محرم من غير عذر وأن لا يكون
 على المعجز منسج منسج عنه كدم البراغش وعدم رفع اليد بعد مسح جزء من الرأس (ثم مسح الأذنين
 معاً ظاهراً وباطناً بما جدي) ولا يظهران منسج الظاهر والباطن بشرط لكال السنة لا لأصلها حتى
 لو مسح البعض فقط حصل أصل السنة كذا قال أحمد المبيى نقل عن الشافعي (وتقديم اليدين على
 الشمال من اليدين والرجلين) ويكره عكسه وغسلها معاً الأيدي بين تطهيرها معاً كالكفين والحدين
 والأذنين فلا يكره ترتيبه ولا التيمن فيه كما نقل عن الثوري وأخذ ماء الوجه بكفه معاً والبداة بأعلى
 الوجه لكونه أشرف وليكونه محل السجود ولا تحدار الماء بسهولة والبداة برأسه لا صابع في اليدين
 والرجلين لأن الله تعالى جعل المرافق والكفين غاية الغسل فتكون منتهى الفعل (وتطهير كل عضو
 ثلاث مرات متواليات) ومثل التطهير لذلك والتخليل والإذكار كالسمة والذكر عقب الوضوء وقد
 يحرم الثلاث كان ضاق الوقت بحيث لو ترك الصلاة كاملة فيه وقد يندب تركه كان خاف
 فوت جماعة لم يرج غيرهما (والموالة) بين الأعضاء في التطهير كان يغسل العضو قبل جفاف ما قبله
 مع اعتدال الريح والتخليل والزمن والبدن ويحذر المسوح مغمسولا وإذا نكث ظاهراً بخالاً شيرة وقد
 تحب الموالة لمراض كصديق وقت عن إدراك جميع الصلاة فيه (وأما السواك فليس من السنن الخاصة
 بالوضوء بل هو سنة في كل حال) فظاهر الحن أن أو عهداً أو جنباً أو حائضاً صائماً أو مفطراً وفي كل زمان
 قليلاً أو نهاراً غداة أو عشياً (إلا في الصوم) والامساك نحو نسيان التنية (فكره من الزوال إلى
 الغروب) ولو تغديراً كما في أيام الدجال إلا للواصل وهو من لم يتناول شيئاً من الطعام في الليل فبكره
 له من الفجر إلى الغروب (وبتأكد استحبابه عند الوضوء ومعه) (إلا كل) (فيه) أي الوضوء

إذا ترك لعة صغيرة
 من عضو ولو سهوا لم
 يصح الوضوء حتى
 ينسلها ويبعد غسل
 الأعضاء التي بعدها
 وسنن الوضوء كثيرة
 منها استقبال القبلة فيه
 والتسمية مقرونة بأوله
 وغسل الكفين معاً إلى
 الكوعين ثم المضمضة
 ثم الاستنشاق ومسح
 الرأس كله ثم مسح
 الأذنين معاً ظاهراً
 وباطناً بما جديد
 وتقديم اليدين على
 الشمال من اليدين
 والرجلين وتطهير كل
 عضو ثلاث مرات
 متواليات والموالة فيه
 وأما السواك فليس من
 السنن الخاصة بالوضوء
 بل هو سنة في كل حال
 إلا في الصوم فيكره من
 الزوال إلى الغروب
 وبتأكد استحبابه عند
 الوضوء ومعه فيه

(قبل المضضة) وبعد الشروع في غسل الكفين لئلا يحتاج الى نية لشمول نية الوضوء له ويحصل
 غسل السائر قد يتجه على ذلك لئلا يحد من النية لئلا كان ينوي به شدة الوضوء. (ويتأكد أيضا
 عند تنبير النية) أو الاشارة بنحو صفرة في ربحه أو لونه أو طمعه ولو لم يكن لاسن له (والاثناء من النوم)
 كليا أو نهارا وان لم يحصل له تنبير كان نائما قبلها (وارادة الصلاة) أي فعلها وان سلم من كل ركعتين
 وقرب الفصل ولو غفل فقد الطهورين وان لم يتغير فيه أو استاك ثم وضوءا وان لم يفصل بينهما فاصل
 (وقراءة القرآن والعلم) لاسيما الحديث (وتحصيل السنة فيه بكل طاهر) بخلاف ابن حجر (خشن)
 الاصبغ المتصلة (يزيل صفرة الاسنان ولو خرقه) لم يحصل المنصوب بها (وأفضله الاثراك اليابس
 المبلول بالماء) ويدعو بعد ذلك كأن يقول اللهم طهت كفي وطرقت أعصابي وتحص
 ذنوبي وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين وأرزقني بحسبك يارب العالمين

باب الغسل

هو عند الفقهاء أن أضيف إلى سبب كغسل الجمعة والعبدان فالأصح الضم كذا غسل البدن وان أضيف
 إلى الثوب ونحوه كغسل البدن فالأصح الضم (لا يجب السيل على الخي الأبالجانية) وعملها الرجال
 والنساء (أو الولادة) ومثلها الغناء علقه ومضغة (ولو من غير بلل) بأن يكون الولد حيا وملتصقا بالعلقة
 أحكام ثلاثة وتحوب النسل وانظار الصائمة وسبب الحمارح علقها فمأسا وتزيد المضضة على العلقه بأنها
 تنقصيها السعدة ويحصل بها الاستبراء وأمية الولد (واقطاع الحيض أو النفاس) مع ارادة
 نحو الصلاة فالمرحوب في هذه الثلاثة من انفصال جميع الولد مع ارادة التمكن مثلا ومن
 انقطاع الدم منه (وتحصل الجنابة اما بدخول الحشفة) أي جميعها وان كثرت وهي مافوق محل الختان
 فلا يحصل الجنابة بحسبها نعم يسر غسل به خروجا من خلاف موجه وان شذ (أو مقدارها) فان كان
 غلبه خشفة وقطعت قدرت من باقي ذكره. أما ما قدما خلقه فتعتبر في حقه بعادة غالب أمثاله أي من
 يساويه في البدن والطول مثلا (في قبل أو دبر أو ظهريه) ولو خشكة أو من ميت لكن يجب الخي
 دون الميت فلا يباح غسله (وإن لم يحصل الخي) ولو كان الناعا على ذلك فمأسا أو مكروها أو الذكر
 عليه خرقه كشفة بل لو كان في قصبة ولو دخل شخص في فرج امرأة فان أدخل ذكره
 أو لا ثم بقية جسمه وجب الغسل عليها وإن أدخل غيره أو لا فلا يجب الغسل على الرجل لأن دخول
 الذكر تابع لدخول غيره من الرأيس أو الرجل أو اليد (وأما بنزول المني) أي انفصاله من قصبة الذكر
 أو نزوله للمحل الاستنجاء في فرج الثيب أو مجاوزة الكارة في البكر ولو كان المني على لون الدم لم تكن كثرة
 جماع ونحوه اذا وجدت واحدة من خواصه الثلاثة التي لا توجد في غيره وهي تدفقه في خروجه اولدة
 قوية بخروجه مع قنور الذكر عقبه غالبا أو كون ربحه كرج عجين أو طلع نخل وان كان المني وطحا
 أو كرج بياض يضر أن كان نجافا وان لم يندفع فقلته ولم يلد بخروجه كان خرج مينا في مية بعد غسله
 فانه ينقي فيه الاندفاع والتلذذ (ولو بغير البلاج) للحشفة (كالحاصل في النوم) نحو. في ذلك
 الرجل والمرأة نعم الغالب في مني المرأة لرقه وأصفرة (وله) أي النسل (فرضان لا يصح الايهما) نحو.
 كان الغسل واجبا أو مندوبا إذ الغسل المكذوب كالغرض في الواجب من جهة الاعتداده وفي
 المندوب من جهة كماله (الاول نية مقرونة بأول جزء يغسله من جسده) فيقتد بما بعده ولو لم يمسح
 البدن اذا لم يجب هاتر تيب ويسن تقديم مع البدن المتقدمه كالتسليكات عليها فلا حين أن يقول
 عند هذه السنة نويت سنن الغسل ثم ينوي بالنية المتبررة (و) حينئذ ينوي للغسل دفع الحدث
 وهذا ان نوي بما عليه أو أطلق فانه يصح أما أن نوي بالاصغر فان كان نجاسا لم يصح أو جاهلا بأن
 اعتقد أن نية الاصغر تكفي عن الأكبر ارتفعت جنابته عن أعضاء الوضوء غير الرأس لأن نية المسح لا
 تجزي عن الغسل (أو فرض الغسل) أو اذا الغسل أو واجب الغسل أو الغسل للصلاة (أو نحو ذلك)

قبل المضضة ويتأكد
 أيضا عند تنبير للنم
 والانتباه من النوم
 وارادة الصلاة وقراءة
 القرآن والعلم وتحصل
 السنة فيه بكل طاهر
 خشن يزيل صفرة
 الاسنان ولو خرقه
 وأفضله الاثراك اليابس
 المبلول بالماء.

باب الغسل

لا يجب الغسل على احي
 الا بالجنابة أو الولادة
 ولو من غير بلل
 أو انقطاع الحيض
 أو النفاس وتحصل
 الجنابة اما بدخول
 الحشفة أو مقدارها
 في قبل أو دبر ولو لهيئة
 وان لم يحصل ازال
 وأما بنزول المني ولو
 بغير ابلاج كالحاصل
 في النوم وله فرضان
 لا يصح الايهما الاول
 النية مقرونة بأول جزء
 يغسله من جسده وينوي
 المغتسل رفع الحدث
 أو فرض الغسل أو نحو
 ذلك

فان عجز عن الاضطجاع
استلقى على ظهره ويجب
عليه أن يرفع رأسه بشئ
ليستقبل القبلة بوجهه وأن
يجلس للركوع والسجود
ان أمكنه ذلك فان عجز
أشبه بأجفانه فان عجز
أجرئ أركان الصلاة
على قلبه وفي جميع ذلك
لا ينقص من أجره شئ
ويجوز للقادر أن يصلي
الفعل قاعدا ومضطجعا
اكن ثواب القاعد نصف
ثواب القائم وثواب
المضطجع نصف ثواب
القاعد والثالث تكبيرة
الاحرام ويتعين فيها
الله أكبر فلا تصح بغير
ذلك للقادر عليه والعاجز
عنه يأتي بما قدر عليه
ولو بغير العربية والسنة
عقب هذه التكبيرة أن
يقرا دعاء الافتتاح ثم
يتعوذ من الشيطان
الرجيم والرابع قراءة
الفاتحة بالسلمة في قيام
كل ركعة والمسبوق
يتحملها عنه الامام ان
كان أهلا للحمل ويجب
ترتيب الفاتحة
ومولاتها وتجويد
حروفها ومراعاة
تشديداتها الأربع
عشرة ومن عجز عن
الفاتحة قرأ بدلها سبع
آيات من القرآن

بأن أمكنه الاضطجاع على الأيمن (فان عجز عن الاضطجاع) وتلو بمعرفة نفسه (استلقى على ظهره) ويجب
عليه أن يرفع رأسه بشئ كان يضع تحت رأسه نحو سجدة (ليستقبل القبلة بوجهه) لا السوء ولا فضل أن
يكون أحسنها للقبلة المحتضر ولا يضرب آخر اجها عنها لانه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال لمحصل
بالوجه فلم يجب بغيره ثم لا يتخذ الا استقبال به نعم ان تعذر الاستقبال بالوجه وجب بالرجل تحصيله
ببعض اليدين بما أمكنه (و) يجب (أن يجلس للركوع والسجود ان أمكنه ذلك) بأن أطافها (فان عجز)
عنها بالجلوس (أشار) اليها (برأسه) ويقرب جبهة من الأرض بما أمكنه ويجعل للسجود أخفض
ويكون بأدنى زيادة على الأمام بالركوع وعن قدر على أكثر من ذلك (فان عجز) عن الإشارة بالأسان
(أشار بأجفانه) ولا يجب هنا كون الأيدي للسجود أخفض بخلافه في الأيدي بالركوع فانه يؤمى للسجود
أخفض من أمكنه لظهور التمييز بين الركوع والسجود في الأيدي بالركوع دون الطلوع (فان عجز) كان
أكبره على ترك كل تكاد في الوقت (أجرئ أركان الصلاة على قلبه) بأن يمثل نفسه قائما وقارئا وراكعا
لا أنه لم يكن ولا إعادة عليه بعد ذلك ومذهب أبي حنيفة ومالك أنه إذا عجز عن الأيدي برأسه سقطت عنه
الصلاة قال الإمام مالك فلا يعيد بعد ذلك ومذهب أبي حنيفة أنه يقتضي الصلاة اذا كانت خمس صلوات
فأقل وان كانت أكثر سقطت فلا يجب قضاءها (وفي جميع ذلك لا ينقص من أجره شئ) لعدم (و) يجوز
للقادر (أن يصلي بالنفل) سواء كان ذاتا أو غيره (قاعدا) كيف شاء وافرأه أفضل أو
مضطجعا) ولا فضل كون الاضطجاع على اليمين لا مستلقيا وإن أمم للركوع والسجود لعدم ورود
الاستلقاء ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود بالتمام (لكن ثواب القاعد نصف ثواب القائم
وثواب المضطجع نصف ثواب القاعد) وهذا في القادر وفي غير نينا محمد (و) الثالث تكبيرة
الاحرام ويتعين فيها الله أكبر فلا تصح (أي تكبيرة التحرم) بغير ذلك للقادر عليه والعاجز عنه يأتي بما
قدر عليه من الرطانة (ولو بغير العربية) لكن لا يعدل لذكر آخر ووجب التعلل ان قدر ولو بغير بل
يجب على من عجز عن النطق بالله أكبر بالعربية ولم يمكنه التعلل في الوقت أن يترجم عنه بأي لغة شاء وان لم
تكن لغة النواوي وبلغة الفارسية أو في لغة أسهل كما قال شيخنا يوسف السبلاوي لكن قال شيخنا أحمد
النحراوي وبلغة السريانية أو في لغة أكثر الكتب المنزلة يكون نجما (والسنة عقب هذه التكبيرة أن يقرأ
دعاء الافتتاح) كان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك (ثم يتعوذ
من الشيطان الرجيم) كان يقول أعوذ بالله أو استعذ بالله من الشيطان الرجيم (والرابع قراءة الفاتحة)
وهي سبع آيات (بالسلمة في قيام كل ركعة) أو بدله وغمه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف للنفرد
وغيره في السرية والجهرية حفظا أو تلقينا أو نظرا للكتاب (و) لكن (المسبوق يتحملها عنه الإمام ان
كان أهلا للحمل) بأن لا يكون محدثا ولا أميا ولا في ركعة زائدة ولا في الركوع الثاني من صلاة الخسوف
(والمسبوق هو من لم يدرك مع الإمام زمانا يسع قراءة الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل لا لقراءة نفسه على
المعتدل واتفق الإمام أبو حنيفة وأصحابه والإمام مالك والإمام أحمد ابن حنبل على صحة صلاة المأموم من
غير قراءته شيئا لقوله عليه السلام يكفيك قراءة الإمام جهر أم خافت (ويجب ترتيب الفاتحة) بأن يأتي بها
على نظمها المعروف لا أنه مناط الإتيان (ومولاتها) بأن يصل ببعض كلماتها ببعض من غير فصل الأبدن
تنفس وعجز فلا يضرون طال إلا أنه محدور فان تخلل بكركا جنتي غير متعلق بالصلاة ولو قليلا كحمد
عاطن قطع التلوة إلا فيعيد القراءة ولا تبطل صلاته نعم أن وقع ذلك نسيانا لم يقطعها بل يني على ما قرأه
(وتجويد حروفها) فمن عجز في الفاتحة تخلفا بغير المعنى كالذين بالزاي وأمكنه التعلل بطلت صلاته فان
كان لا يفهم المعنى ككسر باء تعبدت صلاته وحرم عليه ذلك ان تعبد (ومراعاة تشديداتها الأربع
عشرة) لأنها صفات الحروف فيها المشددة ووجوبها شامل لصفات (ومن عجز عن الفاتحة قرأ) وجوبا
(بدلها سبع آيات من القرآن) ولو متفرقة من سورة أو سور وان لم تفهم معنى منظوما وان حفظ مثواليا

والثاني تعميم جسده
ظاهرا فقط وشعره
ظاهرا وباطنا بالماء
مرة واحدة ويجب
على المتكفل أن يتعصر
حتى تفتح حلقة دبره
ويغسلها عن الحدث
وعلى الأثنى أن تغسل
ما يظهر منها عند قعودها
على قدميها أيضا فان
ذلك كله من ظاهر الجسد
فلو ترك في الغسل
نساء لم يصح الغسل
والأفضل أن يغسل
هذين المجلين قبل جسده
بنية تحمصها غير التنية
على بقية الجسد وسن
الغسل كثيرة منها
الوضوء كاملا قبله
وذلك أعضائه والابتداء
بالشق الأيمن من جسده
وتعميم جسده بالماء
ثلاث مرات واستقبال
القبلة حالة غسله ويحرم
بالجسابة قراءة القرآن
والمسك أو التردد
في المسعد والمحرمات
بالحدث الأصفر

باب التيمم

لا يصح التيمم بشيء
من أجزاء الأرض
إلا بالتراب الخالص
الظاهر الذي له غبار

كان ينوي استحاضة مفتقر إلى غسل كالقراءة بخلاف نحو عبور المسجد (والثاني تعميم جسده ظاهرا فقط)
حتى الإقطار وما تحبها وما ظهر من صباخ الأذن وشقوق وماتحت قلفة وما ظهر مما يشبه القطع من نحو
أنف متجدد وما من معاطف البدن وعلى التواتر نعم يحرم حتى التيمم (وشعره ظاهرا وباطنا) ولو لم يكن كشفه
مأعدا الثالث في نحو عين وأنف وإن طال فيجب نقض شفاها لا يصل الماء لباطنها إلا بالنقض بخلاف
ما تقدم نفسه وإن كثرت ولو تغسل شعره لم يغسلها فيجب غسل محلها (بالماء مرة واحدة) وذلك للجلول
الحديث لكل البدن مع عدم المشقة لتدبرة الغسل (ويجب على المتكفل أن يتعصر) أي يستخرج ما في الدبر
كان يرخصه (حتى تفتح حلقة دبره) ويغسلها عن الحدث وعلى الأثنى أن تغسل ما يظهر منها أي من فرجها
ولو لم يكن أعند قعودها على قدميها أيضا (لقضاء الحاجة) (فإن ذلك) أي المذكور (كله من ظاهر الجسد)
وتنفيق بين هذا حيث عد من الظاهر وبين داخل الفم حيث عد من الباطن بأن باطن الفم ليس له حالة
يظهر فيها تارة ويستتر فيها أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيها لو جلست على قدميها ويستتر فيها
لو قامت أو قعدت على غير هذه الحالة فكان كباين الأصابع وهو من الظاهر فتدبره فوجب غسله كباين
الأصابع بخلاف داخل الفم فلا يجب غسله (فلو ترك) ما ذكر في الغسل ولو نسي أن يغسل (الغسل)
لو جوب استعاب الجسد كله بالماء (والأفضل أن يغسل هذين المجلين قبل) غسل باقي (جسده بنية تحمصها
غير التنية على بقية الجسد) بأن يقول نويت رفع الحدث الأكبر عن محل الاستنجاء بخصوصه ثم يأتي بنية
أخرى لباقي بدنه كأن يقول نويت الغسل لرفع الجنابة بقرآنه تعالى وهذه تسمى دقيقة الدقيقة (ورفع
الفم) واجبا كان أو مندوبا (كثيرة منها الوضوء كاملا قبله) أي الغسل وهو أفضل ولو توضأ ثم أحدث
قبل أن يغسل لم يحتج في تحصيل أصل السنة إلى إعادته ثم إن مجردت جنباته عن الحدث الأصفر كان احتل
هو نجاسا لم يمكن نوي بوضوءه غنة الغسل كأن يقول نويت الوضوء الذي يسكن للغسل وإن اجتمعا
نوي به رفع الحدث الأصفر (والأفضل) (ذلك أعضائه) وخروجها من خلاف من أوجه ولا يله
أنق للبدن (والابتداء بالشق الأيمن من جسده) في أفضة الماء مقدمة ثم مؤخره بعد أفضة الماء على
أرضه ثلاثا وهي بعد تحمله أن كان غلبه شعور وهذا بعد غسل كل معطف كاللوق والباطن والأذن وهذا
بعد المضمضة والاستنشاق غير التين في وضوءه فان تركها تداركها ولو لم يغسل خروجا من خلاف
أبي حنيفة فإنه أو جهبا (وتعميم جسده بالماء ثلاث مرات) كان يغسل رأسه بالصب جملة واحدة من
غير تيمم ويدلكه ثلاثا ثم يغسل يمينه الأيمن المقدم ويدلكه ثم المؤخر ثم جنبه الأيسر المقدم ثم
المؤخر مرة ثم تأتيه ثم تائه كذلك (واستقبال القبلة حال غسله) أن كان مقبورا العورة والأفلا يستقبلها
(ويحرم بالجسابة قراءة القرآن) بشرط أربعة وهي كون ما في يده قراآنا وقصد القراءة وكون القراءة مقبلا
وكونها باللفظ مجتمعا بها نفسه فرج ما نسحت تلاوته وبقية الكتب المنزلة لقصد الذكر فقط أو الإطلاق
وقراءة الفاتحة في الصلاة لفائدة الطهورين واجراء القراءة على قلبه (والمسك) بأقل طمأنينة (أو
التردد) لمسلم بالغ (في المسجد) أي في أرضه أو جداره أو هوأته ولا يحرم المروزيه ولو على هيئة وإن
حمل على أن سير حاملة منسوب إليه في الطواف ونحوه ولو عن كراهة الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر
بخلاف ما إذا قصد قبل وصوله فيحرم لأنه تردد (والمحرمات بالحدث الأصفر) وهي الثلاثة المتقدمة.

باب التيمم

وهو رخصة مطلقا سواء كان مقعدا أو لا ومن نحوه وصيتها بخلاف من قلنا من الآثم فأنهم كانوا
لا يصلون في السفر بل كانوا يقضون الصلاة إذا رجعوا أو كانوا إذا قعدوا الماء لا يصلون حتى يجدوه ويقضوا
مما قاتهم ولا يصلون بالتيمم كذا قيل عن تفرير العطار (لا يصح التيمم بشيء من أجزاء الأرض إلا
بالتراب) بجميع أنواعه (الخالص) من خليط الظاهر أي الطهور الخالص (الذي له غبار) يعلق
بالوجه والبدن وحوز التيمم كالأمام مالك بكل ما اتصل بالأرض كالشجر والزرع وجوزة أو حبة

وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الارض كالزديني و جوزة الامام احمد و ابو يوسف صاحب أبي حنيفة
 لا يبار فيه الحجر الصلب بشرط أن ينقله أي ذلك التراب (ولو من الهواء) فلو سفت ربح على وجهه
 أو يد به فزاد و نوى لم يكف لانقاء النقل المحقق للتصدي لا بشرط أيضا و المرادة قصد التراب لا أجل
 التحريك منه وهو غير نية استباحة الصلاة مثلا فلا يكتفي بالنقل عن القصد (و أن يكون) أي التيمم
 (بعد دخول وقت الصلاة التي يتيمم عليها) أي مع العلم بدخوله فبقيا لا بد من أخذ التراب بعد دخوله
 أيضا فوقت صلاة الجنائز فتمام الغسل الواجب أو التيمم للبيت و وقت الغائنة فيذكر ما و وقت الركابة
 وقت منبوعها و وقت الكسوف بانكشاف بعض النيران و وقت الاستسقاء فاجتماع أكثر من يريد فعلها
 إذا أراد فعلها جماعة و وقت المطلقة في أي وقت الأول في الكرامة فلا يصح التيمم فيه حيث قصد به فعلها
 في ذلك الوقت (و أسبابه) أي التيمم (ثلاثة الأول عدم الماء) و من أسباب إباحة التيمم ما إذا كان يجره قاء
 و يخاف لو ذهب إليه على نفسه من سب أو عذر عند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو يخلف في رحله من
 غاصب أو سارق و المراد بقرينه يكون الماء في حد الفوت و هو غايه ما يصل إليه السهم المرسي أو كونه في حد
 القريب و هو فوق حد الفوت و مناطه يسير الابل المقلدة أن يكون مسافته إحدى عشر قدرا و ربع درجة
 في كل درجة أربع دقائق و كل دقيقة عشرون تحركه و ذلك بناء على حال حد الفوت فيه (و الثاني خوف الضرر
 من استعماله) أي الماء (سبب مرضي) كأن خاف منه بالوضوء فوث الروح أو فوث عضو أو فوث منفعة
 أو خاف زيادة الإلم أو طول مدة البرء و يعتبر بالعرف أو خاف حصول شين فيسح على عضو ظاهر
 (أو نحوه) كأن خاف انقطاعا عن الرفقة لو قصد الماء أو كان في سفينة لو استقر في البحر (و الثالث
 احتياجه) أي الماء (لشربه أو شرب حيوانه المحترم) في الحال أو الاستقبال فله أن يجره كل يجب عليه
 الادعاء و يحرم الوضوء به في الروح أو العضو عن التلف بخلاف ما لو كان محتاجا إليه في الشئ لم يأخذ
 رفقة دون نفسه و غيره فلا يجوز له التيمم بل يتوضأ لو كان في الجماعة عظيما و يجب بذله و حرم
 استعماله في الوضوء (و فروضه أربعة الأول النية مقرونة بنقل التراب) لانه أول العبادة (و بالترك جزء
 بمسحه من الوجه) ولا يضر عزوها بينهما على المعتمد فان أحدث بينهما لم تكف النية إلا أن ينوي قبل
 نية التراب للوجه ولا يحتاج إلى نقل شيئا لأن النية قد بطلت أن كان الناقل قهرا فان كان مأذونا فلا يبطل
 (و ينوي التيمم استباحة الصلاة مثلا) أي حلها لأنه كان ممنوعا منها قبل التيمم فلا تكفي نية رفع الحدث
 لأن التيمم لا يرفع ولا فرض التيمم لأن التيمم طهارة ضرورية لا يصلح أن يكون مقصودا بخلاف الغنفة
 (الثاني مسح الوجه طولا و عرضا حتى المقل من أنفه و شفته) و حتى ظاهر مسترسل لحيته ولا يشترط
 تبقي وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو بل يكفي تحلة الطن ولا يجب اتصال التراب إلى شات الشعر
 ولو كان خفيفا لمصر ذلك بل ولا بسن (الثالث مسح البدن مع المرفقين) و يجب اتصال التراب إلى
 عما تحت الأظفار فوجب إزالة ما تحتها بما يمنع الوصول إليه و الفرق بين الشعر و الأظفار أن الزايتها مطلوبة
 بخلاف الشعر (و) لا بد من الضرب بين شراعتا و أن أمكن التيمم محفلا بضربة لجند (لا تكفي ضربة
 واحدة للوجه و البدن بل لا بد لكل منهما من ضربة مستقلة) ولا يشع أن تكون ضربة للوجه و ضربة
 للبدن فلم مسح بعض واحدة و جهة و بعضها الآخر مع الأخرى بدنه يعني والمراد بالضرب القتل
 (الرابع الترتيب) أي بين المسحتين (بأن يقدم مسح الوجه على مسح البدن) أي ولو عن حدث أكبر
 و انما يجب في الغسل لانه لما كان الواجب فيه التعميم فجعل البدن فيه كالعضو الواحد (و يبطله) أي التيمم
 بعد صحة ثلاثة الأول (فما يبطل الوضوء) مما ذكرناه (و الثاني الردة) ولو صورة كالواقعة من الصبي
 لأن حقيقته أقطع من صبح طلاقه الإسلام أي استمراره ثم و وقت بعد التيمم أو في أثناءه فيبطل
 ما فعله في أثناءه و جميعه بعد فراغه بخلاف وضوء السليم و غسله فانها لا يبطلان بها لكن إذا وقعت
 في الأثناء احتج كجديد النية كما سبق (و الرابع) زوال المانع قبل الشروع في الصلاة التي تيمم لها كما كان

(١) فلو راعى دينه فيقول

بشرط أن ينقله ولو من
 الهواء وأن يكون بعد
 دخول وقت العبادة التي
 يتيمم لها وأسبابه ثلاثة
 الأول عدم الماء والثاني
 خوف الضرر من استعماله
 بسبب مرض أو نحوه
 والثالث احتياجه لشربه
 أو شرب حيوانه المحترم
 وفروضه أربعة الأول
 النية مقرونة بنقل
 التراب وبأول جزءه
 بمسحه من الوجه وينوي
 التيمم استباحة الصلاة
 مثلا الثاني مسح الوجه
 طولا و عرضا حتى المقل
 من أنفه و شفته الثالث
 مسح البدن مع المرفقين
 ولا تكفي ضربة واحدة
 للوجه و البدن بل لا بد
 لكل منهما من ضربة
 مستقلة الرابع الترتيب
 بأن يقدم مسح الوجه
 على مسح البدن و يبطل
 ما يبطل الوضوء والردة
 وزوال المانع قبل
 الشروع في الصلاة التي
 تيمم لها

علم بوجود الماء الطهر قبل الرأى من تكبره إلا حرام وإن ضاق وقتها عن الوضوء لم يقترن العلم به بمنع
 من غسله كغسل حيوان مختار حتى يكمل له غسله فلا يبطل غسله حينئذ وكان رأي المالكية تمام تكبيرة
 الإحرام في مكان يغلب فيه وجود الماء فيبطل الصلاة فلا يتبناها إلا لفائدة في أنما هو لجوب إعادتها أما إذا
 جوزه وجود الماء في الصلاة أو وجوده فيها وكانت تنقطع بالتيمم كصلاة التيمم بمحيط لا يندرفه فقد المار
 أو وجوده فيها ولم تنقطع لكنه كان هناك فأنع ما أخر فلا يبطل في هذه الصور وإنما يبطل تيممه بسلامه منها
 (ولا يفعل بالتيمم الواحد فرضين) عنيين (بل فرضاً) عنيان أو اتحاداً فقط وما شأ من التواتر الذي دخل
 وقتها قبل التيمم نعم إن كانت الصلاة الثانية عمادة جمعت مع أصلها تيمم لأن العمادة تقع نقلاً وإن كان
 في نوي فيها الفرض والظاهر أنه إذا تيمم للعمادة فهو في استباحة فرض الصلاة فإن نوي استباحة الصلاة فقط
 لم تصح خلافاً لذلك التيمم لأن القصص المحاكاة وكالمادة للظهر مع الجمعة فيجوز جمعها بتيمم واحد وإعلان
 المراتب ثلاثة فرض صلاة وطواف وغيرهما فلهما فإن نوي فرضاً عنياناً جاز له فعله ومأخذه من التواتر
 وفرض الكفایات ومن المصحف وسجدة التلاوة والشكر لا خطبة الجمعة لأنها كالغرض العيني وإن
 نوي الصلاة أو الفعل أصبح له قاعدة الفرض العيني وإذا نوي غير فرض ونقل كان نوي من المصحف فله
 فعل ما عدا الصلاة فرضاً ونقلاً من سجدة وتلاوة وشكر ومكث في مسجد وقراءة قرآن لجميع ذلك في مرتبة
 واحدة حتى لو تيمم لو أحدها كان له فعل البقية (وبعد التيمم مكانه أن يتيمم كل فرد في الندوة فقد النار التي
 يسخن الماء بها) أو صلى في محل يغلب فيه وجود الماء بأن تكون العمادة ومجوده فيه في ذلك اليوم من أيام السنة
 وأن لم تجز في بقية أيامها فلو تعهد في غالب السنين لمطرباً في ذلك المكان في هذا اليوم مثلاً فافق في هذا
 العام لم ينزل في ذلك اليوم مطلقاً قبل ذلك المكان يغلب فيه الوجود والعبارة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم
 وأما تيمم

ولا يفعل بالتيمم الواحد
 فرضين بل فرضاً فقط
 وما شأ من التواتر الذي
 دخل وقتها قبل التيمم
 وبعد التيمم صلواته إن
 تيمم للبرد أو صلى في محل
 يغلب فيه وجود الماء
 باب النجاسة
 وأزالتها في الحيوانات
 كلها طاهرة إلا
 الكلب والخنزير
 والمتولد منهما أو من
 أحدهما والميتة كلها نجسة
 إلا آدمى والسمك
 والجراد وكل ما خرج
 من السبيلين نجس
 إلا النمل والرج والحصى
 إن لم ينقص من
 البول والنجاسة ثلاثة
 أقسام مخففة ومنظفة
 ومتوسطة فالمخففة
 بول الذكر الذي لم يبلغ
 حولين ولم يتناول غذاء
 غير اللبن وبطهر محلها
 برش الماء عليه مرة
 واحدة حتى يعمه بشرط
 أن تزول عين البول
 قبل الرس

والمراد بالنجاسة أعيانها وهي مستندة من جهة نحو الصلاة حيث لا يجوز والمراد بالزلة النجاسة الزالة معنى
 بوصف به محل الملا في عين من ذلك مع رطوبة (الحيوانات كلها طاهرة) مثال حياتها (الآكل) ولو
 فعل الجراد (والخنزير) لأنه عند موت قتلته من غير ضرر (والميتة منها أو من أحدهما) وإن سفل تنظيراً
 للنجاسة وليس من مآثر في عين أحد ما لا يلبس ثياباً أحلتها عليه لأنه منها فهو تابع لها ولا ذكوة مستباحة إلا أنه
 زمت له من عفوتها لا من ثوبها (والبقرة كلها نجسة) وإن لم يلبس ثوباً وهي مازالت نجاسة لا بذكوة شريطة كالدكوة
 من غير المأكول أو من فقد بعض شروطها (إلا آدمى والسمك) وهو لا يعيش في البر من حيوان البحر
 ولو غلى صورة الكلب (والجراد) فبقيت طاهرة قال مالك في الحيوان لا نجس نجاسة ولا ميتاً والتعبير بالمؤمن
 نجس على الغالب وقال الجراد أنه كثر جنوده والله لا آكله ولا أحرمه (وكل ما خرج من السبيلين نجس ولو
 زاد راء) كالدب والودع وكومن طائر وسمك وجراد (إلا النمل) من آدمى أو حيوان غير طاهر (والرج
 والحصى) إن لم ينقص من البول (والآل ودود الحب الذي لو زرع غلبت وكس ما لا يؤكل فله طاهر
 مطلقاً محل ما كله مما لم يعلم ضرره وبهض الميتة إن نصل طاهر والآن نجس أمراً خارجاً في الحياة والمأخوذ
 من الذكوة طاهر وإن لم ينصل ولو استحال البصير دماً لم ينصحه (والنجاسة ثلاثة أقسام مخففة
 ومنظفة ومتوسطة فالمخففة بول الذكر الذي لم يبلغ حولين ولم يتناول غذاء غير اللبن) وهذا الحول ثلثه
 تحديده (وبطهر محلها) أي المخففة (برش الماء عليه مرة واحدة حتى يعمه) أي يغسله من غير سلق
 (بشرط أن تزول عين البول) أي أو صافه (وبول الرث) كبقية النجاسات وبشرط غسل
 محل البول أو جفافه حتى لا يبق فيه رطوبة تفصل بخلاف الرطوبة التي لا تفصل أما إذا أكل الصبي غير
 لبن الثدي كسمن أو بلغ غثين فبقيت الفسل ولا يضر تناول شيء التحريك أو علاج صلاح الطر
 ولا يضر بغير آدمى أو غيره ولو نجس لانت للسنحل في الباطن حكم السنحل إليه ومن تناول
 أكل أو شرب لم يفسد منه غسل دبره وقيل مرة لا غير وأجره أكله من النجس وجوب السبع من

والخنزير والثور منها
أو من أحدهما ولا يظهر
محلها حتى يفسد سبع
مرات أحدا من مخلوطه
بالتراب الطهور ولا
يكفي بالسبعة إلا أن
زالت عين النجاسة بالمره
الأول فإن زالت بغير
الأول لجميع الفسلات
السابقة على زوالها بحسب
مرة واحدة وبحسب جمدها
تمام السبعة والمتوسطة
بقية النجاسات ويظهر
محلها بمرين الماء عليه
مرة واحدة إن لم يكن
للعجاسة جرم ولا طعم
ولا لون ولا رائحة
فإن كان لها شيء من هذه
الأوصاف فلا يظهر
محلها حتى يزول ذلك
الوصف ويعني عن اللون
وحده وعن الريح وحده
إذا عسر زواله ولو
توقف زوال النجاسة
على صابون أو غيره
وجب استعماله ويعني
عن النجاسة التي لا يراها
البصر المعتدل وعن
القليل من الدم والقيح إن
كان من غير كلب وخنزير
وعن الكثير أيضا إن
كان من الشخص نفسه
وخرج بغير ضله ولا
يتنجس الطاهر للناشف
إذا أصابه نجاسة ناشفة
ولا يظهر شيء من بحسب
الفين الأجلود الميتة
إذا انديفت والخر إذا
انقلب خلا بنفسها ولا

التراب محمول على ما إذا نزل المغلظة بعينه (والمغلظة نجاسة الكلب والخنزير والثور منها أو من أحدهما
مع غيره من حيوان طاهر تفليح للنجاسة ولو وقع وجود العقل والنطق إذا كان المتولد على صورة آدمي
وهو متولد من آدمي ومغلظة فيحكم بطلانها في العبادات وينجاسته في الإنكحة (ولا يظهر محلها) أي
المغلظة (حتى يفسد سبع مرات) سواء ظهر أن عليه نجاسة أخرى أم لا وسواء تعددت النجاسة الكلية أم لا
(أحدا من مخلوطه بالتراب الطهور) ولو طينا وطبا سواء الأول والاخير وغيرهما عذائي غير أرض
ترابية والواجب من التراب ما يكبر الماء ويصل بواسطته جميع أجزاء المحل المتنجس سواء (من جهتها قبل
الوضع على المحل وهو الأول أم بعده) ولا يكفي بالسبعة إلا أن زالت عين النجاسة بالمره الأول فإن
زالت بغير الأول لجميع الفسلات السابقة على زوالها) أي العين ولو مررت كثيرة (بحسب مرة واحدة
ويجب بعدها تمام السبعة) وأما الوصف فلم يزول إلا بتسعة غسلات تحسب تسعة غسلات بعد ما مرة فقط
(والمترسطة بقية النجاسات ويظهر محلها بخرين الماء عليه مرة واحدة إن لم يكن للنجاسة جرم ولا طعم
ولا لون) من اليابس وغيره (ولا رائحة) كقشرة بول يفتت وهذه تنسى نجاسة حكيمة (فإن كان لها)
أي المتوسطة (شيء من هذه الأوصاف فلا يظهر محلها حتى يزول ذلك الوصف) وهذه تنسى عينه فيضرب
تمام الطهر الآن بعد زواله بأن لا يزول إلا بالقطع وكذلك نجاسة اللون والريح معا لقوة دلالتها على بقاء
عين النجاسة كالطعم بخلاف كل منها منفردا فإنه يكفي فيه التمسك (و) حينئذ (يعني عن اللون وحده وعن
الريح وحده إذا عسر زواله) أي كل من اللون والريح بأن لا يزول بالتحس أو القرمين ثلاث مرات للشقة
طالوا بغيره في إزالة النجاسة في هذه الحالة الحالت أي الحلك بطرف نحو عود أو القرمين أي ذلك بأطراف
الأصابع بخلاف ما لو سهلت إزالة نجاسة في حالة التمسك لا يجب الاستعانة بالصابون إلا أن بقي الطعم
وحده أو اللون والريح معا (و) حينئذ (لو توقف زوال النجاسة على صابون أو غيره) كاستئذان (و) يجب
استعماله أي الصابون إلى التذوق والأندب (و) عين النجاسات سما (يعني) عن النجاسة التي
لا يراها البصر المعتدل (مطلقا ولو من مغلظة ولو اختلطت بأجنبي أما إذا أدرك النجاسة الطرف المعتدل
فأما من الغير وإما من النفس وشرع في الأول فقال (وعن القليل من الدم والقيح إن كان من غير كلب
وخنزير) فالمراد أن ذلك إن كان من غيره عن شرط أربعة أن يكون قليلا عرفا وأن لا يعضي
بالتمسك به كأن تضعه بالغير غرض وأن لا يكون من مغلظة وأن لا يختلط بأجنبي ويدخل في ذلك جميع
الدماء ولا يضر فعل الفاعل في الفصد والجسم لا يخلو عنه ثم شرع في الثاني فقال (وعن الكثير) أيضا إن
كان من الشخص نفسه وخرج بغير ضله) فالمراد أن النجاسة كالدمل ونحوه إن كانت من نفسه وكانت
قليلة عرفا عن غيرها بشرط أن لا تختلط بأجنبي فإن كانت كثيرة عرفا عن غيرها بشرط أربعة أن لا تكون
بغير فاعل وأن لا تختلط بأجنبي وأن لا تجاوز محلها وهو ما ينطبق إلى السيلان من البدن وما يقابله من
الثوب وأن لا تنتقل من المحل الذي استقرت فيه عند خروجها (ولا يتنجس الطاهر للناشف إذا أصابه
نجاسة ناشفة) فإذا وقعت على الأرض وقعت عليها فقط بخلاف الرطبة فلا بد من رفعها عنها وصحت ماء
عيناها (ولا يظهر شيء من بحسب العين الأجلود الميتة إذا انديفت) ولو وقع عليها بنفسها على الدائم أو بالقائه
عليها بغير ريح (والخر) وهي كل مسكة سواء كانت من نحو زبيب أو تمر أو حب ولو غير حمرية (إذا
انقلب خلا بنفسها) أي من غير مصاحبة عينه (ولا يظهر رايها) أي بنفسها (ولا نقلها من
الشئ إلى الظل ولا العكس) مالم يحصل فيها نار وقاوع وهو طوطو والآن يتنجس ما فوقها من الدن ثم يعود
عليها بالتنجيس بعد التخلل اتصالها بها (فإن طرح فيها شيء) أو وقع فيها بلا طرح (قبل تخللها ولو
ظاهرا) وإن لم يكن له أثر في التخلل (وبقي فيها حتى تخلل) أو نزع منها وقد انفصل منه شيء أو كان
نجسا وإن نزع فوراً (لم يظهر) لتنجس المطروح بالملاقاة فيجوز المحل أو لأنه استعمل إلى مقصوده
بعمل محرم فوقه فيفض قصده ولو كان في الخردود أو شيء من بذر النبت الذي تساقط فيها وقت البصر

جن فورانها ولا نقلها من الشمس إلى الظل ولا العكس فإن طرح فيها شيء قبل تخللها ولو ظاهرا وبقي فيها حتى تخلل لم يظهر

محق عنه ولا يضر مصاحبة الماء للزبيب لأنه من ضرورياته ويحل أمساك عمر محترمة وهي التي عصرت
لا بقصد الحرية أو عصرها كافر ويجب أراقه غيرها فوراً ويطهر نظرها بالفسل وإن تشرب بها ويحل
الاتقاء به وفق معنى تحلل الخمر انقلاب الدم من الحيوان المأكول أو الأدمى علينا أو منياً وانقلاب دم
الظبية منسكاً وانقلاب طهر الماء القليل للكثرة واعلم أنه قد يتخذ من اللبن عرق فيصير مشكراً ويحتمل
فإذا حمض كان مسكراً على قدر حمضه وهذا لا شك في نجاسته لصديق حد المسكر عليه
باب الحيض والنفاس

باب الحيض

والنفاس

الحيض هو الدم الخارج

من قبل المرأة في صحتها

بلا سبب والنفاس هو

الدم الخارج منها بعد

تمام ولادتها وأقل سر

الحيض تسع سنين تقريباً

وأقل مدته يوم وليلة

وأكثرها تسعة عشر

يوماً وغالبها تسعة أو سبعة

فإن قصص الدم عن أقل

المدة أوزاد على أكثرها

فهو دم فساد وأقل مدة

النفاس لحظة وغالبها

أربعون يوماً وأكثرها

ستون يوماً زاد عليها دم

فساد اجتناباً ويحرم

بالحيض والنفاس

المباشرة فيما بين السرة

والركبة من غير حائل

والمرور في المسجد إن

خافت تجب الصوم

ومحرمات الجنابة السابقة

ويجب على الحائض

والنفساء قضاء الصوم

للقائت في الحيض

والنفاس دون قضاء

للصلاة الفائتة فيهما

أي مدتها وأحكامها (الحيض هو الدم الخارج من) بعد الرحم الذي في داخل (قبل المرأة) التي بلغت
تسع سنين قربة ولو حاملًا (في صحتها بلا سبب) من الولادة (والنفاس هو الدم الخارج منها) أي المرأة
(بعد تمام ولادتها) وقبل مضي أقل الطهر فلزم نزول الدم إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً من الولادة فلا نفاس
لها فإن رأت ذلك وبعد الولادة بأن تأخر خروجها عنها فابتدأه من رزية الدم ونزول النقاء لا نفاس
فيه لكنه محسوب من السنين فيجب قضاء الصلاة التي قامت فيه ويجوز لزومها أن يستمتع بمكافئه وغالب
مدة الحمل الكاملة تسعة أشهر عديدة وإن دأ ذلك من وقت إمكان الوطء وغالب مدة التطهر أربعة أشهر
فيكون النقي في البطن أربعين يوماً شائلاً متفرقاً في بدن المرأة ثم يصير النقي في أربعين يوماً ما دما غليظاً ثم في
الأربعين جيرة فطمة لحم وفي تلك المدة يصبره الله تعالى فيجعل له قفاً وجمعاً وصراراً ومصارين ويدين
ورباً وليناً ومنهم من يصر في الأربعين الثانية ثم يرسل الملك فينفي في الروح أي يدخل الروح في البدن
من الخوخ وهو تحت الرأس وأعلاه لصغير جبار متحر كافي جدد الله والام كان خروجهما يكون منه فاذا
دخلت في جسده جعل الله خيض المرأة لنا وأتية ملك في كل صباح ومساءً يكفه من ذلك اللين كذا في
باب الطالين للحمي (وأقل من الحيض تسع سنين) قربة والسنه الطلالية ثلثان وأربعة وخمسون
يوماً وخمس يوم وسدسه (قريباً) أي ما يقرب من التسع فلورأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حضاً
وطهرًا وهو ما كان أقل من تسعة عشر يوماً فهو حيض (وأقل مدته) أي الحيض (يوم وليلة) أي قدرها
مقتضلاً بحيث لو وضعت فطمة لكانت كمن أتمها يوم إلى مثله من اليوم الآخر وقدرها أربعة وعشرون
نحارة فليكنة وهي خمس عشرة درجة (وأكثرها) أي مدة الحيض (تسعة عشر يوماً) بليلاتها وإن لم يتصل
الدم بأن كان ينزل عليها في كل يوم قدر ساعة مثلاً ولوقت أو فأتت الدماء فبلغت يوماً وليلة فيحكم عليه بأنه
محيض لأنه أقل في ضمن كثرة (وغالبها تسعة أو سبعة) من الأيام مع ليلاتها (فإن) حالفت ذلك ثمانية
امرأة بأن (تصل الدم عن أقل المدة أوزاد على أكثرها فيهر) غير معتبر بل ما قصص منه أوزاد عليه (دم
فساد) وتسمى دم استحاضة يجب عليها العباد فيه وهو دم علة يخرج من عرق في فم الفرج في أدنى الرحم
وهي مجلدة داخل الفرج ضيقة الفم وأسف الجوف كالجيرة متعلقة بعرق في جهة باب الفرج (وأقل مدة
النفاس لحظة) وهي مقدار ما تخط (وغالبها أربعون يوماً) ولم تكن حائضون (بالاستبراء من الإمام
الشافعي رحمه الله تعالى) (وما زاد عليها) أي السنين (فدم فساد اجتناباً) أي كان في الحيض وهو حدث دائم
فلا يمنع الصلاة والصوم والوطء ولو حال جريان الدم والتضييق بالنجاسة للحاجة غباراً (ويحرم
بالحيض والنفاس المباشرة فيما بين السرة والركبة من غير حائل) فليباشرة بغير الوطء صغيرة وبه ولو
بجائزة كبيرة ولو بعد انقطاع الدم قبل الفسل بل يكفر من استحل من الدم (والمرور في المسجد) وهو
خالد خول من باب وباب الخروج من آخر بخلاف ما إذا لم يكن له إلا باب واحد فيمنع الخدخول (إن خافت)
أي الحائض أو النفساء (تجنبه) بالدم ولو بمجرد الاحتمال أي الشك بحسنة له عن الخبيث فإن لم تخف
ذلك كره المرور (والصوم) فرضه ونقله ولا يصح اجتماعاً (ومحرمات الجنابة السابقة) وهي الحسة
المستندة (ويجب على الحائض والنفساء قضاء الصوم الفائت في الحيض والنفاس دون قضاء الصلاة
الفائتة فيهما) لأن الصلاة تكثر فسقها بخلاف الصوم ولا يصح أن الصوم والصلاة لم يجبا

أصلاً عليها وتسمية فعل صوم الفرض عليها قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت إنما
 هي بالنظر إلى صورة فعله خارج الوقت وأقل النفاس يستقر استقامة الصلاة بأن تكون
 السرقة بخبره من أول الوقت إلى أن تنقضي لحظة فتتقن فتتقن حينئذ فقارئة
 النفاس لهذه اللحظة أسقطت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاء وما
 ﴿كتاب الصلاة﴾

كانت أفضل من غيرها ففرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل وهي أفضل العبادات الدنية
 وبعدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة هذا عند تساوى الزمن المصروف في العبادة والألفيف بفضل الصوم
 يوم عشاى الحج أو كيف بفضل ركعتان صوم يوم (فرض الله على هذه الأمة في كل يوم ويلة خمس
 صلوات فقط) وهي معلومة من الدين بالضرورة (وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح)
 ولم تجتمع هذه الخمس لغير نبينا محمد ﷺ فالأصل أن الطبع لآدم من غير خلاف فيها والظهر
 لداود وقيل لإبراهيم والعصر لئيلان وقيل لبونس وقيل للزبير والمغرب ليعسى وقيل لداود وقيل
 ليعقوب والعشاء لموسى وقيل لبونس وقيل لبينا ونخصت بها هذه الأمة وهو الأصح كما قاله المدايني
 (ولا تجب) أي هذه الخمس (الأعلى المسلم البالغ العاقل الطاهر من الحيض والنفاس بعد دخول وقتها)
 فلا تجب علينا مطالبة الكافر الأصلي الذي به لا ذل ولا بناء بها لزم تقضى عهده ويقاب على تركها
 في الآخرة وتمكنه من فعلها بالاسلام ولا تقضى المرتبة من الحيض والنفاس ولو وقع في الردة بل
 يحرم عليها القضاء على ما قاله البيضاوي وابن الصلاح والنووي أو يكره على ما قاله تابع متقدمون ولا
 ينقضي ولكن يقل عن الشراوى ينقضي القضاء نقلاً مطلقاً وثاب من حيث القراءة والذكر لأن حيث
 الصلاة (وكل صلاة منها) أي الخمس (وقت محدد) شرعاً بحيث لو خرجت عنه كانت قضاء (وقت
 الظهر من زوال الشمس عن وسط السماء) باعتبار ما يظهر لنا لا باعتبار نفس الأمر ويعلم بزيادة الظل
 على ظل الاستواء أن كان والافجدونه (الأن يربط ظل الشيء على مثله) وهذا مؤاخذ لقول أبي يوسف
 ومحمد صاحب الامام أبي حنيفة واختاره الطحاوي (بعد ظل الاستواء) أي سوى الظل الموجود عنده
 (وقت العصر من الزيادة على ظل المثل) بأدنى زيادة غير ظل الاستواء أن كان عند ظل (الغروب
 الشمس كلها) لقوله ﷺ من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقال
 الحسن بن زيادة إذا أصفرت الشمس خرج وقت العصر وهذا محمول على وقت الاختيار (وقت
 المغرب من تمام غروب الشمس حتى يغيب الشفق الأحمر) لقوله ﷺ وقت المغرب تمام يغيب الشفق
 (وقت العشاء) بكسر العين (من مغيب الشفق الأحمر حتى يطلع أول الفجر الصادق) وبفتح تدب
 تأخيرها إلى زوال الأصفر والأبيض وخروجها من خلاف من أوجبه ومن لا شفق لهم أول يغيب يعتبر
 حينئذ يغيب بأقرب بلد إليهم بأن يغيب وقت المغرب عند أولئك إلى الليله فان كان السدس مثلاً جعلنا
 ليل هؤلاء من وقت المغرب ووقت العشاء وأن قصر جداً (وقت الصبح) يضم الصاد وكسر ها
 (من طلوع أول الفجر الصادق) وهو غياض شعاع الشمس عند قرها من الأفق الشرقي ينتشر
 ضوءه معر ضائحه أحي السماء (حتى يطلع أول الشمس) ولكن هذا طلوع بعض الشمس في خروج وقت
 الصبح كما يكن مطلق بعض الفجر في دخوله بخلاف الغروب الحاقلاً لم يظهر بما ظهر لقوته (ولا قضاء
 على الكافر) مطلقاً (إذا أسلم) مرغياً له في الاسلام بل يحرم عليه القضاء ولا ينقض على المعتد (المرتدة)
 المرتدة فليزى قضاء ما فاتته من الردة حتى زمن جنونه أو غمائه أو كرهه فيها ولو بلا تعد مطلقاً عليه
 ولا أنه كان معروفاً برجوعها بالسلامة فلا يفيد أنكاره لما بعد (ولا على المجنون والمغنى عليه والسكران
 بعد صحوهم إلا إذا تعدوا بذلك) فليزى قضاء إذا أفترأ منه وإن ظن متناول المسكر أنه لقيه
 لا يسكره لتعديه أما إذا لم تعدوا بذلك فتدب القضاء (ولا على الصغير إذا بلغ) سواء كان ذكراً أو

﴿كتاب الصلاة﴾

فرض الله على هذه
 الأمة في كل يوم ويلة
 خمس صلوات فقط
 وهي الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء
 والصبح ولا تجب الا
 على المسلم البالغ العاقل
 الطاهر من الحيض
 والنفاس بعد دخول
 وقتها ولكل صلاة منها
 وقت محدود فوقت
 الظهر من زوال الشمس
 عن وسط السماء إلى أن
 يزيد ظل الشيء على مثله
 بعد ظل الاستواء
 ووقت العصر من
 الزيادة على ظل المثل
 إلى غروب الشمس كلها
 ووقت المغرب من تمام
 غروب الشمس
 حتى يغيب الشفق
 الأحمر ووقت العشاء
 من مغيب الشفق
 الأحمر حتى يطلع أول
 الفجر الصادق ووقت
 الصبح من طلوع أول
 الفجر الصادق حتى
 يطلع أول الشمس
 ولا قضاء على الكافر إذا
 أسلم إلا المرتد ولا على
 المجنون والمغنى عليه
 والسكران بعد صحوهم
 إلا إذا تعدوا بذلك
 ولا على الصغير إذا بلغ

ويجب على الآباء والأمهات أن يأمرُوا أولادهم بالصلاة عند سبع سنين ويضربونهم على تركها عند عشرة والأفضل تعجيل الصلاة في أول وقتها ويجوز تأخيرها عن أول الوقت ولو بلا عذر بشرط أن يعزم على فعلها قبل خروج الوقت ومثل الصلاة في ذلك بقية الفروض الموسعة كالحج ويجب على الشخص عند أول بلوغه أن يعزم على فعل جميع الواجبات والامتناع عن جميع المحرمات ومن جحد وجوب الصلاة عليه من المكلفين فهو كافر مرتد ويقتل كفاً إن لم يرجع إلى الإسلام ولا يصلي عليه ولا يدفن في قبور المسلمين فإن لم يجحد وجوبها وأخراها من وقتها بلا عذر فهو مؤمن فاسق لكنه يقتل بشروط مذكورة في المطولات ولا تنقطع الصلاة عن أحد ولو اشتد عليه المرض إلا إذا غاب عقله بغير تعمد منه ولا عذر له في تأخيرها في الحضر من وقتها ولو تكررت عليه الاشتغال إذا نسيها بغير لعب أو ناس قبل دخول وقتها ولم ينسب

غيره بل يندب قضاء ما فات في زمن التمييز فقط دون ما قبله فلا ينقض (و) لكن (يجب على الآباء والأمهات) أي على سبيل فرض الكفاية (أن يأمرُوا أولادهم) مع التهديد (بالصلاة) فرضها ونفلها أداءً وقضاءً (عند) كمال (سبع سنين) ولا بد من التمييز ويختلف باختلاف أحوال الصبيان فقد يحصل مع الخس وبالأربع وقد لا يحصل إلا مع العشرة (ويضربونهم على تركها) بقدر طلبها منهم (عند عشرة) وأن لم تتم فيجوز ضربهم في أثناء العشرة على المعتد (والراجح) أنهم يضربونهم بقدر الحاجة وإن كثرت الضرب لكن بشرط أن يكون غير مبرح (والأفضل) تعجيل الصلاة في أول وقتها لأنه من أفضل الأعمال (أفضل) فقال الصلاة في أول وقتها ويدخل الوقت فيجب الصلاة وجوباً مؤثماً إلى أن ينقضي من الوقت فأيها (و) حينئذ (يجوز تأخيرها عن أول الوقت ولو بلا عذر) ولكن (بشرط أن يعزم على فعلها قبل خروج الوقت) على الأصح وهذا المحرم خاص فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين إما الفعل أو العزم عليه في الوقت فإن لم يفعل ولم يعزم أمم فإذا عزم على الفعل فيه ولم يفعل ومات مع اتساع الوقت لا يموت عاصياً لأن وقتها قد مضى ولو أخرجهما عنه لا يمتنع (ومثل الصلاة في ذلك) أي وجوب العزم الخاص (بقية الفروض الموسعة كالحج) لكن لو أخرجهما عن غير ذلك من الاستطاعة ثم مات يموت عاصياً لأن وقته المبرور قد أخرجه عنه (ويجب على الشخص عند أول بلوغه أن يعزم) عزمًا عاماً (على فعل جميع الواجبات والامتناع عن جميع المحرمات) فإن لم يعزم على ذلك عصي ويصح تذكركه كمن فاته ذلك بكثير من الناس (ومن جحد وجوب الصلاة) المعهودة الصادقة بأحد في الخس (عليه من المكلفين) سواء تركها أو فعلها غير معتقد لوجوبها بأن أنكره بعد عليه به (فهو كافر مرتد) لا رتداده بالكفر بما هو معلوم من الدين بالضرورة فيستتاب في الحال فإن تاب رجوعه إلى الإسلام على سبيله (ويقتل كفاً) أي لكفره فأشبهه بالحربي (إن لم يرجع إلى الإسلام) وحينئذ (لا يصلي عليه) لحكمة الصلاة على الكافر ولا يجب فيه غسله ولا تكفنه لأنه قتل بكفره (ولا يدفن في قبور المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الإسلام أنظر من تركها عملاً أو جواً هل قربت عهده بالإسلام أو نحوه من يجوز أن يتحقق عليه ذلك كمن بلغ نحو نائم أفاق فليس غافاً بل يعرف الوجوب فإن أصر بعد ذلك صار مرتداً كما في النهاية شرح النهاية (فإن لم يجحد وجوبها) أي لم ينكره بعد عليه به بل تركها كسلاً (وأخرها عن وقتها بلا عذر) فهو مؤمن فاسق (فيستتاب إذا حال أن أخرجهما عن وقت جميعها إن كان تأخير الاستتابة نفوت صلواته) لكنه يقتل بضرب عنقه بالسيف حداً ولو بصلاة واحدة (بشروط مذكورة في المطولات) وهي أن يطالبه الإمام أو نائبه بأدائها إذا ضاق وقتها ويترعده بالقتل إن أخرجهما عن الوقت فإن أخرجهما أو أخرجهما عنه استحققت القتل ولو أدى للترك عذر محض أو باطلاً وامتنع منها فلا يقتل وبسقط العقاب عنه بالحد كغيره من أصحاب الكبار ثم يقتل بعد خروج الوقت انما هو للترك بلا عذر مع الطلب منه في الوقت وامتناعه من الفعل بعده وإنما سقط هذا القتل بالتوبة لأن موجبها امتناعه في الوقت مع امتناعه بعده بعد طلب الإمام أو نائبه وبطلان ما بعد خروج الوقت زالت العلة كذا في شرح النهاية وفتح الجواد (ولا تسقط الصلاة عن أحد) كان أكل الناس الأنياب مع أن التكليف في حقهم أتم (ولو اشتد عليه المرض) ولو باجرا الصلاة على قلبه (إذا غاب عقله بغير تعمد منه) قال الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف مادام عقله ثابتاً لوجود مناط التكليف وهو العقل وقال الأمام أبو حنيفة أن من عانى الموت وعجز عن الأمانة برأيه سقط عنه الفرض وعليه عمل الناس سلفاً وخلفاً لم يبلغنا أن أحداً منهم أجاز المحض بالصلاة أي لأنه صار قلبه مع الله تعالى فصارت عليه محكم الولي المجذوب (ولا عذر له) أي إلا في تأخيرها في الحضر أي الإقامة في البلد (عن وقتها ولو تكررت عليه الاشتغال إلا إذا نسيها بغير لعب) فإنه يندبر حينئذ فإن نسيها في غير وقتها لم يلزم عليه فليس فعذراً (أو نائم قبل دخول وقتها) أو بعده ووقت بغيره قتل خروجه بحيث يدرك الصلاة فيه (ولم ينسب

ومن عجز عن ستر عورته في الصلاة
عورته في الصلاة
صلى عاريا ولا إعادة
عليه والثالث دخول
الوقت ولو بغلبة الظن
في الصلاة المؤقتة
كالفرض الأصل
وتواجهه ووجود السبب
يقينا في التي لها سبب
كصلاة الكسوف فلا
تصح صلاة مؤقتة حتى
يدخل وقتها ولا صلاة
لها سبب حتى يوجد
سببها يقينا والرابع
استقبال عين الكعبة
يقينا في القرب وظنا في
المعد الا في نافلة السفر
وصلاة شدة الخوف
باب أركان الصلاة
أركانها ثلاثة عشر
الأول النية مقرونة
بجزء من تكبيرة
الاحرام والثاني القيام
في الفرض للقادر عليه
ومن عجز عن القيام صلى
جالسا فان عجز عن
الحلوس اضطلع على
جنبه واستقبل القبلة
بوجهه ومقدم يده
ويكره ان يضطلع
على الجنب الا يسر
من غير عذر

لان الحاجة تدعو الى اظهارها (ومن عجز عن ستر عورته في الصلاة) بان لم يجد ساترا أو حجابا في مكان
نجس وليس معه الا ثوب لا يكفي للعبودية والمكان (صلى عاريا) بتمام ركوعه وسجوده وجوبا (ولا إعادة
عليه) ان قدر على ساتر وانما يصلي عند ضيق الوقت أو اليأس عادة من حصول ساتر معتبر (والثالث دخول
الوقت) أي ادراكه بنفسه أو باخبار الثقة عن معانية أو ببيت الأبرة المعروف بعارف به (ولو بغلبة الظن)
الناسي عن اجتهاده بان اجتهده لمعوج (في الصلاة المؤقتة كالفرض الأصل) وهو فرض عين بالشروع
لا بالنذر (وتواجهه) فبدخل وقت الرواتب التي قبل الفرض بدخول وقت الفرض والرواتب التي بعد
الفرض بدخول وقتها بفعل الفرض وشروط البعدية صحة الفرض يقينا وبمخرج وقت النوعين بخروج وقت
الفرض ولو قبل فعل الفرض وحيد بغير البعدية ويقال لنا صلاة خرج وقتها ولم يدخل (ووجود السبب
يقينا) في الصلاة (التي لها سبب كصلاة الكسوف) للبرين (فلا تصح صلاة مؤقتة حتى يدخل وقتها ولا
صلاة لها سبب حتى يوجد سببها يقينا) وسئل بعضهم عن رجل مكث في مكان عشرين سنة بقرى آيلة الفجر
فصلى يومين اليوم ثم تبين له خطؤه في ذلك فاذا يجب عليه فأجاب بأنه يجب عليه قضاء صلاة واحدة لأن
صلاة كل يوم تقع عما قبله ولا عبرة بتعيين اليوم عند الرمي فتقى عليه صلاة واحدة وهي صلاة اليوم
الآخر لأنها وقعت عن اليوم الذي قبلها هذا الوجه طناد حول الوقت بالا جتهاد والأفلا تعتقد صلاته
ولو صادقت الوقت (والرابع استقبال عين الكعبة) بالصدر في القيام والقعود بأكثر البدن في
الركوع والسجود وليس منها الحجر لأن ثبوته منها ظني وهو لا يتكفي في القبلة (يقينا في القرب) بمعانية
أو سبب أو بارسام أماره في ذهنه بعيد ما بعيد أحد هذين في حق من لا حائل (وظنا في البعد) أن فيمن يثبته
وبينها عزائل فلا يمكن استقبال الجهة على الصحيح وعندنا قول بجواز استقبال الجهة وان لم يستقبل العين
كذهب المالكية كقوله أحد المسبب (الأي نافلة السفر) الباع وان كره لمقصود معين على مساقاة لا يسمع
منها النداء في الجمعة فلا يشترط الاستقبال فيها بل يصلي النفل ولو نحو عذر وكسوف الى جهة مقصده
نحو ما كان راكبا أو ماشيا ولا يعرف كل منها عن جهة مقصده الا الى القبلة ولو كانت خلف ظهره لأنها
الأصل لكن الماشي يستقبل وجوبا في احرامه وركوعه وسجوده وحلوسه بين محدثين وله المنع
وترك التوجه في قيامه وعندنا في شدة وسلامه (وصلاة شدة الخوف) باختلاط الكفار بنا وكذا في
الحق بها فليس التوجه شرط فيها فرضا كانت أو نفلا تأخفاف فونه دون الاستسقاء للضرورة.

باب أركان الصلاة

فالأركان جمع ركن وهو عرقا ثمة تثقف عليه نعمة الشكر وهو عجز منه (أركانها ثلاثة عشر) بمجعل
الطمانينات الأربع صفات تابعة للأركان (الأول النية مقرونة بجزء من تكبيرة الاحرام) ويمكن
الاستحضار الترتيبي والمقارنة العرفية فالاستحضار الترتيبي أن يستحضر في ذهنه قيمة الصلاة أجمالا بان
لا يقصد كل ركن بذاته على الخصوص ويقصد فعلها ويقينها من ظهره أو عجزه أو قصره ونوى الفرض ولو
في المندورة والمعادة والمقارنة العرفية أن يقرن هذا الاستحضار أجمالا بأى جزء من أجزاء التكبير هذا
ففي صلاة الفرض اما التقلد للوقت أو السبب كسنة الصبح والخسوف فيقتصر فيه شيان قصد فعله
وتمينه ونية القبلة والبعدية ولا يجب فيه نية النية بل تسن وأما النفل فيقتصر فيه شيء واحد
وهو قصد فعله فقط لأنه أدنى درجات الصلاة فاذا قصد فعله وجب حصوله ومثله التحية ونية
الوضوء والاستخارة فتكون مستثناة مما لا يجب وذهب الأئمة الثلاثة الى الاستثناء بوجود النية بمجعل
التكبير (والثاني القيام في الفرض) ولو كفايا ولو نوى فرض صبي وان نحب فيه نية الفرضية (للقادر
عليه) وبمحصل القيام بنصب ظهره وان أطرق رأسه بل توجهه (ومن عجز عن القيام صلى جالسا)
كيف يشاء فان عجز عن الحلوس اضطلع على جنبه واستقبل القبلة بوجهه (ومقدم يده) وجوبا
كافي القيام والقعود ان أمكنه الاستقبال بمقدم البدن والأف بالوجه فقط كما في التحفة ويسن تكون
الاضطجاع على جنبه الأيمن كالميت في اللحد (ويكره أن يضطلع على الجنب الا يسر من غير عذر)

فان عجز عن القرآن أتى
 بسبعة أنواع من الذكر
 فان عجز عن الذكر وقف
 ساكتا بقدرها ولا
 يترجم عنها والسنة أن
 يقرأ سورة أو شيئا من
 القرآن بعد الفاتحة في كل
 ركعة من الصلاة الثانية
 وفي الركعتين الأولى
 فقط من الثانية
 والرابعة ٥ والخامس
 الركوع مقرونا
 بالطمأنينة حتى تستقر
 الاعضاء والواجب
 فيه أن ينحني بعد
 الفاتحة حتى تصل
 كفاه إلى ركبته ان كان
 معتدل الخلفة والسنة
 أن يسوي فيه ظهره
 وعنقه كصفحة وينصب
 ساقيه يأخذ ركبته
 بيديه مع تفريق أصابعها
 ويقول فيه سبحان
 رب العظيم وأدنى
 الكمال ثلاث مرات ٥
 والسادس الاعتدال
 مقرونا بالطمأنينة حتى
 تستقر الاعضاء
 والواجب فيه أن يعود
 بعد الركوع لما كان عليه
 قبله والسنة أن يقول في
 حال رفعه من الركوع
 سمع الله لمن حمده فإذا
 اعتدل قال ربنا لك الحمد
 وأن يقنت في اعتدال
 الركعة الأخيرة من
 الصبح كل يوم ومن
 الوتر في النصف الثاني
 من رمضان ٥ والسابع
 السجود مرتين مقرونا
 بالطمأنينة

(فان عجز عن القرآن أتى) وجوبا (بسبعة أنواع من الذكر) كسبح وتلهيل كما قاله الفقيه خلافاً لإمام
 الحرمين حيث قال لا يجب تسعة أنواع ولا يجوز نقص حروف البديل من قرآن وذكر عن حروف الفاتحة
 ولو بالادغام (فان عجز عن الذكر وقف) وجوبا (ساكتا بقدرها) أي الفاتحة في ظنه باعتبار الحروف
 الملفوظة بالنسبة لمن قراءتها المعتدلة من غالب أمثالهم لأن القيام بركن في نفسه (ولا يترجم عنها) أي
 الفاتحة لقوات الإعجاز في الترجمة (والسنة أن يقرأ سورة) أي ثلاث آيات كالسورة (أو شيئا من
 القرآن) وكذا بعض آية شرط أن يفيد (بعد الفاتحة) فلو قرأ السورة قبلها لا يكفي بل بعد ما بعد ما (في كل
 ركعة من الصلاة الثانية) كالصبح والجمعة (وفي الركعتين الأولى فقط من الثانية) كالغروب
 (والرابعة) كالعشاء ويسن كون السورتين على ترتيب المصحف فلو قرأ في الأولى سورة النازع قرأ
 في الثانية أول البقرة ولو سبقه الإمام بالأولى قرأ السورة في الآخرتين من صلاته ثلاثا تخلو عنها إذا
 لم يتمكن من قراءتها في الأولى ويكررها في الثالثة المغرب مرتين بدلا عن قراءتها في الأولى ولتين وحل
 ندب قراءتها فيها أفراديه عن الإمام ما لم يسقط عنه سقوط الفاتحة بتحمل الإمام والإمام فلا يقرأها إلا أنه
 إذا سقط التسبوع سقط التابع (والخامس الركوع مقرونا بالطمأنينة حتى تستقر الاعضاء) قبل رفع
 رأسه من الركوع للاعتدال (والواجب فيه) للقيام (أن ينحني) يقينا أو ظنا (بعد الفاتحة) انحناءا مبالغا
 (حتى تصل كفاه إلى ركبته) لو أراد وضعهما عليهما (ان كان) أي الراكع (معتدل الخلفة) أي سليم
 الدين والركبتين (والسنة أن يسوي فيه) أي الركوع (ظهره وعنقه) بأن يمد يديه حتى يصير (الصفحة)
 واحدة (وينصب ساقيه) ويخذه إلى الخلف (ويأخذ ركبته بيديه مع تفريق أصابعها) تفريقا وسطا
 لجهة القبلة لأنها أشرف الجهات بأن لا يجرف شيئا منها عن جهتها أو يسره أملا للقاعدة قل الركوع
 في حقه أن يحاذي جبهته ما أمام ركبته وأكملها بإحداها محل سجوده (ويقول فيه سبحان رب العظيم وأدنى
 الكمال ثلاث مرات) ولو زاد على ذلك كان أفضل إلا إذا كان اماما فإنه لا يؤيد على الثلاث بغير رضا
 المأمومين فيكرة الزيادة تحييد (والسادس الاعتدال) ولو في النفل بخلافه لابن المقرئ (مقرونا
 بالطمأنينة حتى تستقر الاعضاء) قبل عودته إلى السجود والقومة التي بين الركوع والسجود ليست بفرض
 عند أبي حنيفة ومحمد ولكنه أساء إذا لم يقم صلى الله عليه وآله قال أبو يوسف هو فرض حتى إذا لم يقم صلى الله عليه وآله لا يجوز
 صلاته (والواجب فيه أن يعود بعد الركوع) كما كان عليه قبله (من قيام أو قعود) ولو كع عن قيام فسقط عن
 ركوعه قبل الطمأنينة فيه عاد وجوبا إلى الحالة التي سقط عنها وإطمان من اعتدل فان زاد عليها عامدا عالما
 بطلت صلاته فان سقط عن الركوع بعد الطمأنينة لم يفسد ولا يمسح (والسنة أن يقول في حال رفعه من
 الركوع سمع الله لمن حمده) أي تقبل حمده منه (فاذا اعتدل قال ربنا لك الحمد) حمدا كبيرا كثيرا طيبا مباركا
 فيه مملو السمواء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ويسن أن يجهر الإمام في التسبيح ويسر
 بالتحميد ويسر المأموم والمنفرد بهما (وأن يقنت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح كل يوم) ولو
 قضاء بعد إتيانه بالذكر الوارد في الاعتدال وهو إلى من بعده (ومن الوتر في النصف الثاني من رمضان)
 أي في اعتدال ما يقع وتر النصف الأخير من رمضان فصيل الإتيان بركعة وليس المراد الوتر الواقع
 فيه فلو قضى فيه وتر غيره لم يقنت ويحصل القنوت بكل ما أشتغل على دعائه وثناي كقوله اللهم اغفر لي
 يا غفور خالدها حصل باغفر والثناء بغفور ومثله أن يقول بقصد القنوت واغفر لنا وارحمنا
 أنت غمولا ولا وأفضله القنوت المشهور وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن
 توليت وبارك لي فيما أعطيت وقهي شر ما قضيت أنك تقضي ولا تقضي عافيك وأنه لا يدل من والت ولا
 يعز من عافيت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت وهديت أستغفرك اللهم وأتوب إليك وحل
 اللهم على سيدنا محمد النبي الأمي الذي به من النار نجيت ومن الضلالة هديت وعلى آل سيدنا محمد وصحبه
 وسلم رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (والسابع السجود مرتين) في كل ركعة (مقرونا بالطمأنينة)

وهي أن تسكن أعضاؤه قبل رفع رأسه من السجود للجلوس وكردون غير دار غاما للشيطان حيث
لم يسجد آدم وإنما فيه من زيادة التواضع بوضع الجبهة على مواضع الأقدام الموحى لقبول الدعاء
(ويشترط فيه أن يسجد على جبهته مكشوفة) ويكتفى ببعضها ولو قليلا بخلافه وإن كان الأقصر على وضع
العضد مكرهاً وله أن يسجد على نحو منديل في يده وإن ربطه فيها على ما اعتده الحنفية لأنه وإن ربطه
بيده لا يبرأه الدوام فيكون هذا مشتقاً من المحموم وقد ألف في قبيل شخص يسجد على محمول يتحرك
بحركته ومحت صلاته (وعلى ركبته وعلى جزء من بطون يديه) ولا اعتبار بباطن الكف فهو
نما ينقص منه الوضوء سواء الأَصابع والراحة (وجزء من بطون) أطراف (أصابع قدميه) ولو فن
أصبع فقط من يده أو رجله ويجب وضع هذه الأعضاء السبعة على مصلا في آن واحد (ويشترط
أن يرفع) يقينا (أصابعه) أي يحزها وما حولها (على أعاليه) وهي رأسه ومنكاه وكفاؤه (وأن يتناول
رأسه حتى يسجد بالشغل) ومعنى الشغل أن يتعامل بحيث لو قرض ثوبه لم يسجد على فطن أو نحوه لأن ذلك
يلوجب تمكين اليد وتعمي الإحساس بظهور الأثر في القطن حيث أمكن تعريه لاني نحو قطار مثلاً
(والسنة أن يسجد على أنفه) أي أحسن السجود وهو أن يكبره لونه فلا يرفع يديه مبتدئاً بالتكبير مع
ابتداء هويته خاتماً له مع ختمه ويضع ركبته متفرقتين بنحو شتر ثم كفيه مكشوفتين حذو منكبيه
ناشر أصابعه مضمومة متوجهة للقبلة ثم يضع جبهته وأنفه معاً ويفرق قدميه بنحو شتر مكشوفتين أن
لم يحس شترهما على جرد ولا يكره شترهما ولا شتر الكفيتين (ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى
وبحمده والحمد للكمال ثلاث) ولو زاد على ذلك كان أفضل ويستحب أن يزيد على ما ذكره سبحان قدوس
ربّ الملأئكة والروح ويزيد المنفرد بسجده ولا يجهل الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فبارك الله
أحسن الخالقين كما روي عن علي رضي الله عنه أنه سجد عند الشافعية وهو محمول عند الحنفية على حالة السجود (و)
السنة (فإن يكثر فيه من الدعاء) بخبر مسلم أقر به ما يكون العبد من ربه فهو ساجد فأكثر والدعاء أي
أقرب أحوال العبد من رحمة ربه محاصل أذا كان وهو ساجد (والثامن الجلوس بين السجدين) ولو
في الفل خلافاً لابن المقري (مقروناً بالطائفة) بأن تسكن أعضاؤه بحيث يفصل رقبته عن هويته روي
عن أبي حنيفة أنه قال إن كان إلى القعود أقرب تجاز سجوده وإن كان إلى الأرض أقرب لا يجوز (والسنة
فإن يقول فيه رب اغفر لي وارحمني وارفعني واجبرني وارزقني واهدني وعافني واعف عني) ربّ هب لي
بقلاً طيباً قدامي الشرك برأى كافراً ولا شقياً ولا يخصص هذا الدعاء بالمنفرد (والثاسع الجلوس الأخير
الذي سلمه عقبه) ولا يقال ألا خير إلا إذا كان له أول دائماً وهذا الجلوس له أول وآخر لكن ليس له أول
دائماً كالصبح وأما كان له أول (غالباً) كقبة المكتوبة وإنما كان الجلوس من الواقع آخر كل صلاة ركعتنا
لأنه محل ذكر واجب فكان واجبا كالقيام لقراءة الفاتحة (والعاشر قراءة التشهد في هذا الجلوس وهو
التحيات إلى وأشهد أن محمداً رسول الله) والحاصل أن أكمل التشهد تشهد ابن عباس واختاره الشافعي
وهو أربع بحمل فالحلة الأولى التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله والثانية الشلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته والثالثة الشلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والرابعة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمداً عبده ورسوله فالحلة الأولى إشارة إلى أن كان الإسلام الأربعة فالتحيات إشارة إلى الحجج لأن
فيه تحيات كثيرة كالإحرام فأنه تحية لا أرض الحزم وطواف القدوم فأنه تحية للكعبة الشريفة ورمي
بجمره العقبة فأنه تحية مني والمباركات إشارة للزكاة والصلوات إشارة للصلاة المكتوبة والطيبات
إشارة للصوم كما قال الخليلي فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي لتغير رائحة فم الصائم
عند الله وعند ملائكته من ذلك وأعلم أن المباركات الصلوات الطيبات هذه الثلاثة كلها
معطوفة على التحيات بحذف حرف العطف وليست نعتاً كما لا يخفى وهي شتى في كل من التشهدين
(والحادى عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الجلوس أيضاً بعد قراءة التشهد) فلا تجزئ الصلاة

ويشترط فيه أن يسجد
على جبهته مكشوفة
وعلى ركبته وعلى جزء
من بطون يديه وجزء
من بطون أصابع قدميه
وأن يرفع أسافله على
أعاليه وأن يتناول
رأسه حتى يسجد
والسنة أن يسجد
أنفه ويقوا
سبحان ربّي
وبحمده وأدنى الكمال
ثلاث وأن يكثر فيه
من الدعاء ٥ والثامن
الجلوس بين السجدين
مقروناً بالطائفة
والسنة أن يقول فيه
رب اغفر لي وارحمني
وارفعني واجبرني
وارزقني واهدني
وعافني واعف عني ٥
والثاسع الجلوس
الأخير الذي سلم
عقبه غالباً ٥ والعاشر
قراءة التشهد في هذا
الجلوس وهو التحيات
إلى وأشهد أن
محمداً رسول الله ٥
والحادى عشر الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
الجلوس أيضاً بعد
قراءة التشهد

وأقلها اللهم صل
صلى محمد وأكملها
مذكور في المطولات
والثاني عشر التسليمة
الأولى والواجب فيها
السلام عليكم والسنة أن
يزيد ورحمة الله وأن
يسلمها على اليمين وأن
يسلم بعدها تسليمة ثانية
على الشمال وأن يلتفت
مع كل تسليمة إلى
جهتها ^١ والثالث عشر
ترتيب الأركان على
هذا الوجه المذكور
فصل في سنن
الفرائض ثنتان
وعشرون ركعة عشر
منها مؤكديات وهي
ركعتان قبل الصبح
وركعتان قبل الظهر
وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب
وركعتان بعد العشاء
وثنتا عشرة غير
مؤكدة وهي ركعتان
قبل الظهر وركعتان
بعدها زيادة على
المؤكديات وأربع قبل
المغرب وركعتان قبل
العشاء وأما الوتر فهو
سنة مستقلة وهو أفضل
جميع السنن وأقله ركعة
وأكثره إحدى عشرة

قلها (وأقلها) وهو واجب (اللهم صل على محمد) وقد تقدم السلام فسقطت ذكر اهة أفرادها عنه على
أن محلها في غير ما ورد من الشارع (وأكملها) مذكور في المطولات (وهو اللهم صل على محمد
عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك
رحيم مجيد) (والثاني عشر التسليمة الأولى) (والواجب فيها السلام عليكم) ويجزئ عن التسليمة السلام مع
الكرامة (والسنة أن يزيد ورحمة الله) ولا تسن زيادة وبركاته وإن وردت من عدة طرق
(وأن يسلمها) أي التسليمة الأولى (على اليمين وأن يسلم بعدها تسليمة ثانية على الشمال) فلو عكس
بأن أتى شمالاً أولاً وبالثانية يميناً (وأن يلتفت مع كل تسليمة إلى جهتها) بأن يلتفت في الأولى
حتى يرى من خلفه حده الأيمن فقط وفي الثانية حتى يرى من وراءه حده الأيسر فقط لا حده
ويستدعي السلام في المرتين مستقبل القبلة وبينه مع تمام الالتفات كما قاله المحلل والحكمة في السلام
المصل كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم ونظم بعضهم شروط السلام التسعة من بحر البسيط فقال
شروط تسليم تحصيل الصلاة إذا ^١ أردتها تسعة تحث بغير مراء
عرف وخاطب وصل واجمع ووال وكُنْ ^٢ مستقبلاً ثم لاتقصده الخيرا
واجلس واسمع به نقاشاً فان وجدت ^٣ تلك الشروط وتمت كان معتبراً
(والذات عشرة ترتيب الأركان على هذا الوجه المذكور) (المستعمل على تكون النية بخياره لتكبيره
الأخر ^٤ وهما مع القراءة في القيام ويكون التشهد الأخير والصلاة على النبي والتسليمة الأولى
في القعود فالترتيب مراد فيها عدا ذلك ومعلوم أن محل عدم الترتيب في الثلاثة الأخيرة انما هو
بالنسبة لها مع جلوسها وانما هي نفسها فالترتيب بينها حاصل وكذا محل عدم الترتيب في القراءة انما
هو بالنسبة لقيامها وانما بالنسبة للتكبير المقروء بالنية مع القيام فالترتيب محاصل
فصل في نوافل الصلاة (ومنها) الصلاة أفرادها لا تنحصر وهي أربعة أنواع مؤقت وذو سبب
مستقيم وذو سبب متأخر ومطلق وهو الذي لا يقيد بوقت ولا سبب أهم الموقت فقسان قسم تسن فيه
الجماعة ومثله صلاة العيدين ومثله صلاة التراويح ومثله الوتر في رمضان وقسم لآسن فيه الجماعة ومثله
صلاة الوتر في غير رمضان ومثله نوافل (الفرائض ثنتان وعشرون ركعة عشر منها مؤكديات وهي
ركعتان قبل الصبح) ويقرأ في الأولى قولاً آمناً بالله إلى آخر آية البقرة أو ألم نشرح أو قل يا أيها
الكافرون وفي الثانية قل آمناً بالله إلى آخر آية آل عمران أو ألم تتركف أو الاخلاص (وركعتان قبل
الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء) (المواظبة عليها) (ورثنا
عشرة غير مؤكدة وهي ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها زيادة على المؤكديات) (علايت من
واظب على أربع قبل الظهر وأربع بعدها ختم الله على النار) (ولجمعة كالظهر فلها أربع قبلية وأربع بعدية
أن كانت مغنية عن الظهر فان وجب الظهر بعدها فلا بعدية لها والظهر بعدها أربع قبلية وأربع بعدية
وحديث تقع القبلة التي صلاها قبل الجمعة فلا مطلقاً ولا تنفي عن قبلية الظهر (وأربع قبل العصر)
علايت من رحم الله أمراً صلى قبل العصر أربعاً فينبغي المحافظة عليها رجاء الدخول في دعوته (وركعتان
(وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء وأما الوتر فهو سنة مستقلة) ليس من توابع الفرض (وهو
أفضل من جميع السنن) (التابعة للفرائض والحاصل أن أفضل النفل صلاة عبد أمكر فأصغر فكيو في
غسوف فاستسقاء فوتر فركعتا فجر فنية الرواتب فالتراييح فالضحى فالتعلق بفعل كركتي الطواف
والأحرار والتحية فنية الوضوء ونفي معنى ذلك ما يتعلق بسبب غير فعل كركتي الزوال وصلاة الغفلة ثم
النفل المطلق كالتهجد والمرأة تفضل الجنس على الجنس من غير نظر لعدد (ورقلى) أي الوتر (ركعة)
ولا كراهة في الاقتصار عليها على المعتمد بل بخلاف الأولى (و) (كثيراً حتى عشرة) فلا

تصح الزيادة عليها (وأدنى الكمال ثلاث ركعات) وينوي بالاختيرة الوتر ويستخير في غيرها
بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته ولا كعتين من الوتر لأنها بغضه ولا يصح أن ينوي
بالركعتين وترًا لا يشفع لوتر ويجوز في الأخيرة أن يقول ركعة من الوتر لأنها بغضه أيضًا (و) وقته بعد
صلاة العشاء ولو تقدمت حينئذ (لا يصح فعله إلا بعد صلاة العشاء) ويسن جعله آخر صلاة الليل (و) يمتد
وقته إلى طلوع الفجر الصادق وأخراجه عن وقته بلا عذر محرومه وتركه بالكلية أشد كراهة (ومن القسم
الذي لا تسن فيه جماعة صلاة الأشرقي وهي ركعتان بعد شروق الشمس وأرفاعها ونقوت بطلان النهار ومنه
صلاة الضحى وأقلها ركعتان وأفضلها وأكثرها ثمانية وثلاثون ركعة من أرشاق الشمس إلى الزوال ومنه صلاة
الأزايين ووقتها بعد صلاة المغرب إلى مغيب الشفق الأحمر ولو جمع العشاء بعد العشاء من فعل العشاء
وأقلها ركعتان وأكثرها عشرون وأما النفل ذو السبب المتقدم قسمان قسم تسن فيه الجماعة في صلاة
الحسوفين ومنها صلاة الاستسقاء وقسم لا تسن فيه الجماعة فمنه تحية المسجد ولو مشاء ومنه صلاة سنة
الوضوء عقب الفراغ منه وقبل طول الفصل والاعراض ومنه صلاة سنة الطواف بعده ومنه صلاة
الرجوع من السفر وهي ركعتان يصلح في المسجد قبل دخوله منزلاً فإن فعلهما بعد الدخول في المنزل كفي
ومنه صلاة بعد الأذان وهي ركعتان ينوي بهما سنة الأذان ومنه ركعتان الزفاف سن الصلاة لكل من الزوجين
والزوجة بعد الاجتماع وقبل الوقاع ينوي بهما سنة الزفاف ومنه صلاة الحاجة وتحصل بر كعتين ينوي
بهما قضاء حاجته وأما السبب المتأخر فلا تسن فيه الجماعة في صلاة التوبة وهي ركعتان قبل التوبة ينوي
بهما سنة التوبة وتصحان بعدها ومنه صلاة الاستخارة في كل أمر مباح ومنه صلاة سنة الإحرام قبله بحيث
تنسب إليه عرفاً ومنه ركعتان عند الخروج من المنزل وعند أداء الخروج للغير ينوي بهما سنة السفر
ومنه ركعتان قبل عقد النكاح ومنه صلاة ركعتين ليلة الجمعة بعد المغرب لتسهيل الموت وما بعده من الأحوال
ومنه ركعتان بعد المغرب أيضاً لحفظ الإيمان وأما النفل المطلق في قيام الليل ويحصل بالنفل ولو غفلاً
ولو غسلة العشاء أو الوتر أو الفرض ولو قضا أو نذرًا ومنه صلاة التسابيح وهي أربع ركعات وصفتها
أن تحرم بها كسائر الصلوات ثم تقول قبل الركوع سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم خمس عشرة مرة وفي الركوع عشراً وفي الاعتدال عشراً وفي السجود الأول
عشر أو في الجلوس بين السجدين عشراً وفي السجود الثاني عشراً وفي جليلة الاستراحة أو بعد التشهد عشراً
كلها أصل في كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة ويأتي قبل هذه التسبيحات بالذكر الهمد في هذه الأركان
بفضل في فيما يطلب في الصلاة (والسنن المطلوبة في الصلاة نوعان أقباض وهي ثمانية عشر ركعة) (والسنن
بطلب التفصيل منها) أي العشرين (القنوت) أشمل لقيامه وأصله والسلام على النبي وآله وصحبه
فيه وقامة في اعتدال ثانية الصبح واعتدال وتر نصف رمضان الثاني وهو ذكر مشتمل على دعاء وثنا ولو
غاية من القرآن فلم يشتمل عليهما فيكون قنوتاً سواء الصبح والوتر وقيل يزيد في قنوت الوتر آخر البقرة
وهي نربنا لا تأخذنا إلى آخر السورة ولا بد على هذا القول من قصد القنوت بهذه الآية تكراراً في القراءة في
غير القيام فاحتج بقصد ذلك حتى يخرج عنها (والشهادتين الأول) أشمل لعوده والصلاة على النبي
فيه وقوده والحمد لله والحمد لله واجب في التشهد الأخير دون ما هو غنة فيه وهو التحية والسلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام تحلياً وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله
اللهم صل على محمد ويمكن أن يراد بالشهادتين الأول تحصيل الصلاة على الآل في الأخير على وجه ضيق فإنها
واجبة على قول فإذا شكها في الأول على ذلك فهم بمنزلة من في الأخير من باب أول فلما نوجها فيه على
الأصح فهم بمنزلة من في الأخير من باب أول فلما نوجها فيه على الأخير من باب أول فلما نوجها فيه على الأخير من باب أول
فكر أولهم أو عهداً بحدسهم على المعتد فان لم يقصدا لا يان بذلك وتركه فلا سجدة وسبقت هذه
السنن أقباضاً لا سيما جرت بالسجود أشبهت الأقباض الحقيقية وهي الأركان في مطلق الخبر (والهيئات
كثيرة منها تسبحات الركوع والسجود) وسائر أركانها ما يطلب فيها كالتهجد في الاعتدال

وأدنى الكمال ثلاث
ركعات ولا يصح
فعله إلا بعد صلاة
العشاء ويمتد وقته
إلى طلوع الفجر الصادق
وأخراجه عن وقته بلا
عذر محرومه وتركه
بالكلية أشد كراهة
(فصل) والسنن المطلوبة
في الصلاة نوعان أقباض
وهي ثمانية عشر ركعة
عشرون منها القنوت
والتشهد الأول في
الفرض والهيئات كثيرة
منها تسبيحات الركوع
والسجود

الرَّكْعَةُ الْآخِرَةُ أَيْ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ وَلَا سَجْدَةٍ لِأَنَّهُ سَهْوٌ يَحْمِلُهُ الْإِمَامُ (وَرَجَحُ السَّهْوِ لَا يَزِيدُ عَلَى سَجْدَتَيْنِ) وَأَنَّ كَثْرَةَ السَّهْوِ يُبَيِّنُهَا بِجَلْسَةِ كَسَجْدَةٍ وَالْجُلُوسُ يُبَيِّنُ سَجْدَتَهَا (وَرَجَحُ قَوْلِ السَّلَامِ) وَبَعْدَ التَّشَهُّدِ الْمُخْتَوِمِ بِالصَّلَاةِ عَلَى التَّيِّمِ وَالْإِلَهُ بِالْأَذْكَارِ بَعْدَهَا فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ ذَلِكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ شَوَاهِدُ أَنَّ السَّجْدَةَ بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ بِهَا كَانَ صَلَاةُ الظَّهْرِ مُتَمِّمًا وَتَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَهَذَا هَبَ مَالِكٌ أَنَّهُ إِنْ سَهَا بِنَقْصٍ سَجْدَةٍ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بِنَقْصٍ وَزِيَادَةٍ مُعَاكَفَ ذَلِكَ أَوْ زِيَادَةٍ بَعْدَ السَّلَامِ (وَلَا يَضُرُّ السَّكُّ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ فِي شَيْءٍ) أَيْ وَاحِدٍ (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ الْمَذْكُورِ مِنْ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ وَمِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ (الْإِيَّةُ فِي النِّيَّةِ) (وَلِالْحَاصِلِ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي فَرْضٍ غَيْرِيٍّ وَتَكْبِيرَةٍ مُحَرَّمَةٍ بِوُجُوهِ أَنْ يَنْقُصَ الْفَصْلَ عِلَالَتِ الظَّاهِرِ وَقَوَعِ السَّلَامِ عَنْ تَمَامِهِ فَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ نِيَّةً أَوْ تَكْبِيرَةً مُحَرَّمَةً اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ لِأَنَّهُ شَكٌّ فِي أَصْلِ الْإِنْعَادِ مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ أَنَّهُ فِيهَا وَلَوْ بَعْدَ طَوْلِ الزَّمَانِ وَهُوَ ضَوْعُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الشَّكَّ طَرَأَ بَعْدَ السَّلَامِ أَمْ لَوْ شَكَّ فِي النِّيَّةِ أَوْ تَكْبِيرَةٍ الْأَحْرَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فَإِنْ تَذَكَّرَ عَنْ قُرْبٍ قَبْلَ مَضِيِّ أَفْئِدَةِ الطَّامِنِ لَا يَضُرُّ وَالْأَضَرُّ وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِي أَثْنَاءِهَا فِي الشَّكِّ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ مُؤَثِّرٌ إِلَّا فِي بَعْضِ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ وَالتَّشَهُّدِ بَعْدَ فَرَاغِهَا وَلِاعْتِمَادِ أَنَّ الشَّكَّ فِي الشَّرْطِ بَعْدَ السَّلَامِ لَا يُوَثِّرُ فَلَوْ شَكَّ بَعْدَهُ هَلْ كَانَ مُتَوَضَّعًا لَمْ يَلَا يَضُرُّ وَعَلَى أَنَّ قَبْلَ الْخَبَرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ غَلَمٌ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ الطَّهَارَةِ لَكِنْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ اسْتِنَافُ صَلَاةٍ أُخْرَى بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ مَا دَامَ شَكُّهُ

(ثَبَاتُ مَفْسَدَاتِ الصَّلَاةِ)

فَرَضًا أَوْ نَفْلًا أَوْ جَنَازَةً أَوْ سَجْدَةً تَلَاوَةً وَشُكْرًا (لِلْمَفْسَدَاتِ) أَنْ قَارَنَتْ تَكْبِيرَةً الْأَحْرَامَ فَلَا تَتَعَدُّ الصَّلَاةَ مَعَهَا وَأَنْ طَرَأَتْ بَعْدَ الدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ أَبْطَلَتْهَا وَمِنْ تَكْبِيرَةٍ فِيهَا الْكَلَامُ (أَيْ النُّطْقُ) (الْعَمْدُ وَلَوْ قَلِيلًا) بِحَرَفٍ مِنْ كَلَامِ الْخَلْقِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ وَبِغَيْرِهَا وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ أَنْ تَوَلَّى أَوْ حَرَفٍ مِنْهُمْ كَوَيْفِ فَعَلْ أَمْرٍ مِنْ الْوَقَاةِ لَا يَنْهَى كَلَامًا تَامَ لُغَةً وَعَرَفًا وَأَنْ أَخْطَأَ بِحَذْفِ هَاءِ السَّكْتِ وَخَرَجَ بِالْعَمْدِ مِنْ سَبْقِ لِسَانِهِ إِلَى الْكَلَامِ وَكَانَ مُصِيرًا وَمَنْ تَكَلَّمَ نَاسِيًا أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ كَوْنِ الْكَلَامِ شَعِيرًا أَوْ جَاهِلًا مُحَرِّمًا مَا تَكَلَّمَ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ الْبَشِيرِ أَوْ كَانَ مُتَعَذِّرًا كَانَ قُرْبَ سَجْدَةٍ بِالْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَاتِنِينَ يَلَادُهُمْ أَوْ شَأْ يَبْدُو بِعَدَّةٍ بِأَنْ يَخْلُجَ مَحَلَّهُ الَّذِي هُوَ فِيهِ عَنْ يَتَرَفَّ بِطَلَانِ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ لَا يَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِالْبَشِيرِ عَرَفًا وَلَا يَبْعُدُ تَكَلُّمُهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ عَرَفًا وَبَسْطِ الْقَلِيلِ هُنَا بِأَنَّ بَوْنَ الْكَلَامِ شَتَّ كَلِمَاتٍ فَأَقْلَ كَمَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ ذِي الْبَيْدَيْنِ وَهِيَ أَنَّهُ صَلَّى بِهِنَّ الظَّهْرَ أَوْ الْمَصْرُ فَلَمْ يَرْكُعَتَيْنِ ثُمَّ أَتَى خَشْبَةً بِالْمَسْجِدِ وَانْكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ فَقَالَ ذُو الْبَيْدَيْنِ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ أَيْ فِي اعْتِقَادِي وَظَنِّي فَقَالَ ذُو الْبَيْدَيْنِ بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ فَقَالَ صَلَّى لَا صَحَابِيهِ وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ أَيْ أَحَقُّ فَمَا يَقُولُ ذُو الْبَيْدَيْنِ فَقَالَ نَعَمْ فَصَلِّي رُكْعَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَلَّمَ أَيْ صَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ تَذَكَّرَ الْوَاقِعَ مِنْ ذِي الْبَيْدَيْنِ تَحَنَّنَتْ كَلِمَاتٍ عَرَفًا وَكَذَا مَا صَدَرَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَطَرِيقُ الدَّلَالَةِ هَذَا الْخَبَرُ أَنَّهُ صَلَّى تَكَلَّمَ مُتَعَذِّرًا أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ وَلَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذُو الْبَيْدَيْنِ تَكَلَّمُوا بِحُجُوزَيْنِ الْبَشِيرِ أَوْ أَنَّ ذَا الْبَيْدَيْنِ كَانَ جَاهِلًا مُحَرِّمًا الْكَلَامَ وَكَانَ كَلَامُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَ عَلَى حُكْمِ الْعِلَّةِ لَوْ جَوَّبَ الْأَجَابَةَ عَلَيْهِمَا وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ حَرَفَيْنِ فَقَطْ بَطَلَتْ لِنَدْرَةِ الْإِكْرَاهِ فِي الصَّلَاةِ فَكَانَ كَالْإِكْرَاهِ عَلَى عَدَمِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ غَضَبُ الْبَشِيرِ لِأَنَّهُ غَيْرُ نَادِرٍ وَلَوْ نَطَقَ بِنُظْمِ الْقُرْآنِ أَوْ يَذْكُرُ آخَرَ كَسَبْحَانَ اللَّهِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ كَقَوْلِهِ لَمَنْ اسْتَأْذَنَ فِي أَخْذِ شَيْءٍ يَأْجِي خُذْ الْكِتَابَ أَوْ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ أَدْخُلْهَا سَلَامًا أَوْ تَخَلُّفَ عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا فَفِيهِ تَفْصِيلٌ أَنْ قَصِدَ مَعَ التَّفْهِيمِ قِرَاءَةً وَذَكَرَ لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَالْأَبَانُ قَصْدُ التَّفْهِيمِ وَجَوِّدَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا بِأَنْ أَطْلَقَ بَطَلَتْ (وَالْفَعْلُ) الَّذِي لَيْسَ مِنْ جِنْسِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ كَغَضَبٍ وَمَشْيٍ (الْكَثِيرُ) يَقِينًا (وَلَوْ سَهْوًا) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَفْلِ السَّفَرِ وَصِيَالِ مَحْوَجَةٍ عَلَيْهِ كَثَلَاتٍ خَطَرَاتٍ تَهْوِي كَثِيرٌ

وَسَجْدَةُ السَّهْوِ لَا يَزِيدُ عَلَى سَجْدَتَيْنِ وَحَلَّةٌ قَبْلَ السَّلَامِ وَلَا يَضُرُّ الشَّكَّ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي النِّيَّةِ .

(بَابُ مَفْسَدَاتِ الصَّلَاةِ) الْمَفْسَدَاتُ أَنْ قَارَنَتْ تَكْبِيرَةً الْأَحْرَامَ فَلَا تَتَعَدُّ الصَّلَاةَ مَعَهَا وَأَنْ طَرَأَتْ بَعْدَ الدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ أَبْطَلَتْهَا وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِيهَا الْكَلَامُ الْعَمْدُ وَلَوْ قَلِيلًا وَكَانَ مُصِيرًا وَمَنْ تَكَلَّمَ نَاسِيًا أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ كَوْنِ الْكَلَامِ شَعِيرًا أَوْ جَاهِلًا مُحَرِّمًا مَا تَكَلَّمَ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ الْبَشِيرِ أَوْ كَانَ مُتَعَذِّرًا كَانَ قُرْبَ سَجْدَةٍ بِالْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَاتِنِينَ يَلَادُهُمْ أَوْ شَأْ يَبْدُو بِعَدَّةٍ بِأَنْ يَخْلُجَ مَحَلَّهُ الَّذِي هُوَ فِيهِ عَنْ يَتَرَفَّ بِطَلَانِ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ لَا يَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِالْبَشِيرِ عَرَفًا وَلَا يَبْعُدُ تَكَلُّمُهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ عَرَفًا وَبَسْطِ الْقَلِيلِ هُنَا بِأَنَّ بَوْنَ الْكَلَامِ شَتَّ كَلِمَاتٍ فَأَقْلَ كَمَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ ذِي الْبَيْدَيْنِ وَهِيَ أَنَّهُ صَلَّى بِهِنَّ الظَّهْرَ أَوْ الْمَصْرُ فَلَمْ يَرْكُعَتَيْنِ ثُمَّ أَتَى خَشْبَةً بِالْمَسْجِدِ وَانْكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ فَقَالَ ذُو الْبَيْدَيْنِ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ أَيْ فِي اعْتِقَادِي وَظَنِّي فَقَالَ ذُو الْبَيْدَيْنِ بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ فَقَالَ صَلَّى لَا صَحَابِيهِ وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ أَيْ أَحَقُّ فَمَا يَقُولُ ذُو الْبَيْدَيْنِ فَقَالَ نَعَمْ فَصَلِّي رُكْعَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَلَّمَ أَيْ صَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ تَذَكَّرَ الْوَاقِعَ مِنْ ذِي الْبَيْدَيْنِ تَحَنَّنَتْ كَلِمَاتٍ عَرَفًا وَكَذَا مَا صَدَرَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَطَرِيقُ الدَّلَالَةِ هَذَا الْخَبَرُ أَنَّهُ صَلَّى تَكَلَّمَ مُتَعَذِّرًا أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ وَلَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذُو الْبَيْدَيْنِ تَكَلَّمُوا بِحُجُوزَيْنِ الْبَشِيرِ أَوْ أَنَّ ذَا الْبَيْدَيْنِ كَانَ جَاهِلًا مُحَرِّمًا الْكَلَامَ وَكَانَ كَلَامُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَ عَلَى حُكْمِ الْعِلَّةِ لَوْ جَوَّبَ الْأَجَابَةَ عَلَيْهِمَا وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ حَرَفَيْنِ فَقَطْ بَطَلَتْ لِنَدْرَةِ الْإِكْرَاهِ فِي الصَّلَاةِ فَكَانَ كَالْإِكْرَاهِ عَلَى عَدَمِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ غَضَبُ الْبَشِيرِ لِأَنَّهُ غَيْرُ نَادِرٍ وَلَوْ نَطَقَ بِنُظْمِ الْقُرْآنِ أَوْ يَذْكُرُ آخَرَ كَسَبْحَانَ اللَّهِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ كَقَوْلِهِ لَمَنْ اسْتَأْذَنَ فِي أَخْذِ شَيْءٍ يَأْجِي خُذْ الْكِتَابَ أَوْ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ أَدْخُلْهَا سَلَامًا أَوْ تَخَلُّفَ عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا فَفِيهِ تَفْصِيلٌ أَنْ قَصِدَ مَعَ التَّفْهِيمِ قِرَاءَةً وَذَكَرَ لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَالْأَبَانُ قَصْدُ التَّفْهِيمِ وَجَوِّدَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا بِأَنْ أَطْلَقَ بَطَلَتْ (وَالْفَعْلُ) الَّذِي لَيْسَ مِنْ جِنْسِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ كَغَضَبٍ وَمَشْيٍ (الْكَثِيرُ) يَقِينًا (وَلَوْ سَهْوًا) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَفْلِ السَّفَرِ وَصِيَالِ مَحْوَجَةٍ عَلَيْهِ كَثَلَاتٍ خَطَرَاتٍ تَهْوِي كَثِيرٌ

أفقا فان توالث وان كانت بقدر خطوة متعبرة أو ثلاثة أعضاء كتحريك يده ورأسه معا بالاستقلال
 بخلاف ما لو تحرك البدن تبعاً لحركة الرجل فلا تبطل الصلاة أما الفعل القليل فلا يبطل الصلاة لأنه
 قليل من أجل أن ما عتبت السيدة زينب عند قيامه ووضعها عند سجوده وأنه خلع ثيابه وأمر بقتل الأسودين
 الحية والعقرب (والحدث الأكبر أو الأصغر) عمداً كان أو سهواً قبل نطقه بالتميم من علمه من التسليم
 الأولى لا ولي لا بعدهما وقبل الثانية لأن عروض المفسد بعد التحلل من العبادة لا يؤثر إذ هي من ثوابها
 لا منها فإن سبق الحدث المصلي غير السلس ولو فاقده الطهورين أو أكره عليه فبطلت صلاته لطلان طهره
 أجماعاً ولأن صلاة فاقدهما صحيحة منعقدة (وحدوث النجاسة) الرطبة أو اليابسة (التي لا يفي عنها)
 على بدنه أو ثوبه وعلم بها من غير أن لها حالاً بأن لا يزيد نازلاً من على قدر طمأنينة الصلاة بنفسها اليابسة
 كان يميل بدنه فيسقط ويغسل الرطبة كان وقع عليه أثر قول فصبت عليه الماء فوراً بحيث طهر كله أو عجز
 فوراً محلله كيدنه أو رجله في ماء كثير عنده أو ينزع الثوب من غير حل للنجاسة فلو نشأ من أن لها محل أو جز
 كالثوب ولو بقصص موضع طاهر منه ضرباً فإن لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة وجبت عليه الإعادة
 نعم لو مات قبل عليه بذلك فالمرجو من فضل الله عدم مؤاخذته في الآخرة (والسلام عمداً في غير محله)
 ويلزم منه ترك ركن أما إذا سلم تأسيماً فلا تبطل صلاته فينبغي على صلاة إذا ترك ركن لم يأت بمثلته يتعرف
 الخروج من الصلاة قبل محجى عليها وهو مقارنتها للسلام أما حالاً أو بعد ركعة مثلاً فإنها تبطل حالاً كالو نوى
 أنه ترك عمداً فإنه يكفر حالاً (وقيل شيء) أي ركن (من الأركان الفعلية عمداً في غير محله) وهذا يستلزم
 قطع ركن قبل تمام ما قبله ويستلزم ترك ترتيب الأركان أيضاً كان سجدة قبل أو اعتدل قبل تمام الركوع
 حامداً أو ما قدم القول غير السلام عمداً على غيره كان كثر التامحة أو قدم على التشهد الصلاة على النبي
 فلا تبطل الصلاة بمثل ذلك التقديم لكن لا يعتد بما قدمه بل يجب عليه إعادته في محله وخرج بالبعد السهو
 فلا بطلان فلو تيقن في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الأخيرة بسجدة وأعاد تشهداً ولو وقع قبل محله
 أو من غير ما ذكره ركعة كمال الناقصة بسجدة تماماً وبها وأقامها وكذا أن شك في كون السجدة من
 الأخيرة أو من غيرها وان علم أو شك في آخر رابعة ترك سجدة بين جهل موضعها وجب ركعتان
 لأن الإحوط تقدير ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية فتجوز الأولى بالثانية والثالثة بالارابعة
 ويلغو بأقيهما أو ترك ثلاث سجديات جهل موضعها وجب ركعتان أيضاً أو ترك أربع جهل موضعها تركه
 ثم ركعتان أو ترك خمس أو ست جهل موضعها تركه ثلاث ركعات أو ترك سبع تركه ثم ثلاث
 ركعات أو ترك ثمان تركه ثم ثلاث ركعات ويصح ترك طمأنينة أو بسجود على نحو
 عامة وفي كل من الصور العشرة بسجدة للسهو (والردة والعياذ) أي الاعتصام بها (ثالثه تعالى) ولو صورة
 كالواقعة من الصبي أي بقول أو فعل أو عزم فبطل بها الصلاة إذا وقعت فبطلت فإنها لا بعد الفراغ منها
 فإنها لا تبطل العمل إلا إذا اتصلت بالموت ولكن يحيط ثوابه (واكتشاف) بعض (العورة للقادر
 على السترة) كالوطيرت الأريج سترته ولم يسترها في الحال بخلاف ما لو كشفها الأريج فسترها في الحال
 فلا تبطل صلاته نعم لو تكررت كشف الأريج ونوى إلى بحيث يحتاج في السترة إلى ثلاث حركات متواليات
 بطلت صلاته بذلك على المعتمد أما لو كشفها بالمصلي أو غيره ولو جمعة كقرء أو غيره ممتز فبطل ولو
 سترها حالاً ويضر كشفها شهواً إن لم يسترها حالاً ولا لم يضر (وتغير النية) أي غير المني بغير قصد
 كصرف نية الفرض إلى النافلة أو إلى فرض آخر فبطل ولا تحصل التوبة بخلاف ما إذا كان معه مخدر
 كان ظن دخول وقت فأحرم بفرضه فإن لم يدخل أو شرع في صلاة ظن أنها ليست عليه فإنها ليست
 عليه أو تختم قبل الوقت عالماً وقد جهل حرمة ذلك وعذر بغيره قرب إسلامه فبطلت له في الكل
 ويسن للمفرد في مفروضه رأي جماعة يصلون تلك الفريضة بأن يقلب فرضه بقلام مطلقاً ويسلم من ركعتين
 أو ركعة إذا كان الوقت واسعاً والأحرم القلب وأما إن كان في ظهره رأي جماعة في عصره فلا يجوز له

مصلح = 9

والحدث الأكبر
 أو الأصغر وحدوث
 النجاسة التي لا يفي عنها
 والسلام عمداً في غير محله
 وفعل شيء من الأركان
 الفعلية عمداً في غير محله
 والردة والعياذ بالله
 تعالى واكتشاف
 العورة للقادر على السترة
 وتغيير النية

القلب بل يأثم ولو قلب الغريضة نحو الضحى أثم ولم تصح لافتقار المعين إلى التعمين (والتحول عن القبلة بالصدر عمدا) من غير عذر ولو جأ كراه أن اشترط الاستقبال (الآ في صلاة شدة الخوف ونافلة السفر) فلا تفسد صلاته لعدم اشتراط الاستقبال فيها ومن المذور كبري لا يجزئ من يوجهه إلى القبلة فيصلي على حاله ويعتمد ولو جرفه غيره قهرا وعاد عن قرب بطلت صلاته بغير عذر إلا كراه في الصلاة ولو انحرف عن القبلة ناسيا أنه في الصلاة وعاد عن قرب لا يضر

(بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ)

قال ابن دريد أول من صلى جماعة رسول الله ﷺ حين خرج من الغار في الصبح وإنما كانوا يصلون قبل قرأى والجماعة من خصائص هذه الأمة كالجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء ومعاها في صلاة المأموم بصلوة الإمام وأقلها في غير الجمعة إمام ومأموم وهي أفضل من الأفراد بسبع وعشرين تخرج (هي) في غير الجمعة (فرض كفاية على) رجال أحرار مقيمين غير عراة في أديار مكتوبة ويسقط الفرض بفعل طائفة من (أهل البلد) إذا كانوا من أهل الوجوب بأن كانوا إذ كور بالعين أحراراً وظهر بهم الشعار فلا يكفي غير أهل البلد ولا نساء وصبيان وأرقاء (ويجب عليهم إقامتها في محل ظاهر للناس لا يستحي أحد من دخوله) فيكن في القرية الصغيرة إقامتها في محل واحد يظهر به الشعار وأهل القرية الكبيرة والبلد فلا بد فيها من إقامة الجماعة بمواضع بحيث يظهر بها الشعار فإن أقيمت في محل واحد في بلد كبير بحيث يشق حضوره على البعيد أو أقيمت في البيوت بحيث يستحي الناس من دخوله أو أقيمت خارج العمران بحيث تكون في مكان تقصر فيه الصلاة لم يسقط الفرض (والسنة) الكاملة (أن يصلي) غير المرأة والخنثى والأمرد الجبل في المسجد أمراً مؤلاً فالأفضل في البيت وتحصل فضيلة الجماعة بأن يصلي (الشخص جماعة) في بيته (ولو مع أهل بيته) من زوجة (و) شروط الجماعة تسعة الأول أنه (يجب على المقتدى أن ينوي الجماعة أو الاقتداء) فلو ترك هذه التنية أو شك فيها وتابعه في فعل أو سلام بعد انتظار كثير عرف بالمتابعة بطلت صلاته لأنه وقفاً على صلاة غيره بلا رابطة بينهما فهو متلاعز أو في حكمه (والثاني أن يعلم) أي المقتدى (أفعال الإمام) بأن يعلم انتقالاته برؤيته أو رؤيته صفت أو بعضه أو سماع صوته أو صوت مبلغ ثقة أو بوجود رابطة (وهو شخص متقف إمام منفذ كالإمام لا يرضى إلا إمام أو بعض المأمومين فينبغي أن يخلفه وإن لم يعلم بانتقالات الإمام ككفائه عليه من انتقالات الرابطة فيكون كالإمام لهم) (والثالث أن يتابعه فيها) أي أفعال إمام ويفهم من وجوب المتابعة للإمام وجوب توافق نظم صلاة الإمام والمأموم في الأفعال الظاهرة وقد عذر الاقتداء مع اختلافه ككتوبة وجنابة أو كسوف بر كوعين فلا يصح ويفهم من ذلك أيضاً وجوب موافقة الإمام في سنن فحش مخالفة فيها فعلاً وتركاً كسجدة تلاوة وتركاً فقط كشهد أول وفلا فقط كالقنوت بخلاف ما لا تفحش مخالفة فيه كجلسة الاستراحة فلا يضر مخالفة الإمام في ذلك فعلاً وتركاً ويفهم من ذلك أيضاً وجوب تأخر ابتداء تحرّم المأموم عن انتهاء تحرّم الإمام يقيناً فلو فارقته في حرف من التكبير لم تنعقد صلاته وحل هذا الشرط فيما لو كان المأموم مقتدى بآمن ابتداء صلاته أما لو نوى الاقتداء في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحرّمه عن تحرّم الإمام الذي نوى الاقتداء به في الأثناء بل يصح تقدمه عليه (والرابع أن يجتمع) أي المقتدى (مع) أي الإمام (في مكان واحد) بأن لا يزيد المسافة بينهما ولا بين كل صفتين أو شخصين ممن اتهم بالإمام خلفه أو بجانبه على ثلثمائة ذراعاً بذراع الاديح تقريباً فيعتقر زيادة ثلاثة أذرع فأقل وهذا الشرط شامل لمن وقف في علو وإمامة في سفلى وعكسه ولا يجب في القضاء غير ذلك أما إذا كانا في بناءين أو بناءً زيد على ذلك شرط آخر وهو عدم حائل بينهما يمنع المرور العادي باعتبار كل مكان بحيث لو أراد الوصول للإمام لم يمكنه أو أمكنه باستدبار القبلة ولا يضر كونها عن يمينه أو يساره على فرض وصوله للإمام ولو انحرف أما لو كانا في مسجد فشرط العلم

لا ينتهي سفره قبل تمام الصلاة) وينتهي السفر بأمر واحد بلوغه مبدأ السفر من وطنه وإن لم ينو الإقامة فيه ولم يدخله تأخير بلوغه مبدأ السفر من مكان آخر غير وطنه وكان قد نوى قبل بلوغه وهو مستقل بما كسب الإقامة به مطلقاً أو أربعة أيام صحاح أي غير يوي الدخول والخروج أما إذا لم ينو الإقامة به قبل بلوغه فلا ينتهي سفره بمجرد بلوغه بل لابد من نية الإقامة بعد بلوغه وهو كما كسب استقبال أربعة أيام صحاح التأخير في مكان أربعة أيام صحاح فينتهي السفر بنتمام الأربعة المذكورة وإن كان المكان غير صالح للإقامة فيه تمام يكن له حاجة يتوقع في كل وقت قضاء ما فإن كان يتوقع انقضاء حاجته كل وقت وفي غزوة منها ففي قضيتها جميع مثلاً ولم ينو إقامة قصر ثمانية عشر يوماً صحاح لا غير ومن ذلك انتظار الريح لركاب السفينة (لعلها يهبط) الرجوع وهو كما كسب إلى وطنه مطلقاً أو إلى غير وطنه غير حاجية فيكون هذا السفر مجرداً فإن كان بطريق لا يرتفع ولا فلا وسفره الأول قد انتهى بهذه النية بمعنى أنه ليس له قصر ولا جمع مادام في هذا المحل الذي نوى الرجوع وهو فيه وأما لو نوى الرجوع إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بهذه النية فله الترخيص في هذا المكان تمام ينقطع سفره بشيء مما تقدم ومثل نية الرجوع التردد فيه فإن كان التردد فيه ولوطنه مطلقاً أو غير وطنه غير حاجية أقطع سفره وإن كان التردد في الرجوع إلى غير وطنه لحاجة لم ينقطع سفره (ويجوز في السفر المذكور) وهو المحذور للقصر (جمع التقديم والتأخير بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقط) في وقت أيها شاء تقدم في وقت الأولى وتأخير في وقت الثانية (وكل من الجمعين) التقديم والتأخير (شرط) لا بد منها بخلاف الإصل من اخلاء أحد الوقتين عن الصلاة (فشرط جمع التقديم) خمسة الأول (أن ينوي الجمع في الصلاة الأولى ولو منع السلام منها) وفارق القصر بأنه يلزم من تأخير نية عن الأحرام تأدي جزئين من الصلاة على التمام والإفضال قرن نية الجمع بتعزم الأول والخروج من الخلاف (والم الثاني الترتيب) وهو أن يقدم صاحبة الوقت وهي الظهر أو المغرب إعلان الوقت لها والثانية تبع لها والتابع لا يتقدم على المتبوع فلو عكس الترتيب تحت صاحبة الوقت فقط وبطلت الثانية التي بدأ بها إن علم وتعبد والأوقات للمفارقة مطلقاً إن لم تكن عليه فائتة من نوعها والأوقات بينهما كذا لو بان فساد الأولى فوجت له الثانية فلا مطلقاً وعن فرض فائتة عليه من نوعها إن يقدها بالإداء أو أراد المعنى اللغوي وفي الجميع له أن يعدها عقب صاحبة الوقت من غير تراخي إذا كان نواها جمع التقديم (والم الثالث) أن تكون المتقدمة صحيحة يقيناً أو ظناً فلا يجوز الجمع فيها لو كانت صلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه غير حاجية وشك في السبق والمعنى ومثل ذلك بكل من تزمه الإعادة كفاقة الطهورين والميتيم للبرد أو لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجود الماء أو نحو ذلك (والم الرابع المودة) وهو (أن لا يفصل بينها) أي المتقدمة (وبين الثانية زمن يسع ركعتين) بأخف ممكن ولو بعد ولو احتللاً (والم الخامس) أن يدوم السفر حتى يحرم بالثانية (وإن أقام في أثنائها فإن أقام قبل عقدها فلا جمع عزو ال السبب وتعين أبقاعها لوقتها ولا يشترط وجود السفر عند عقده الأولى فلو أحرم بالاولى في بلد ثم سافر في أثنائها لم يجمع ولا يشترط في جمع التأخير شيء من الشروط الأربعة الأولى لأنها اشترطت لتحقيق التبعي لعدم صلاحية الوقت للثانية والوقت في التأخير لها فلم يحتاج شيء منها نعم هي سنة فيه (و) إنما يشترط (جمع التأخير شرطان فقط) الأول (أن ينوي الجمع) أي أن ينوي إبقاء الأولى (في وقت الثانية) فلو نوى التأخير بلانية إبقاء عصي وصارت قضاء ولا بد من كون تلك النية قبل خروج وقت الأولى (الظهر أو المغرب) بقدر يسع إقامة أو مقصورة أن أراد قصرها فإن كان الباقي من الوقت قد قدر لا يسعها عصي وصارت قضاء تمام يوقع فيها وسكوة أو أكثر في وقتها والإفادة مع الحرمة إن كان محامداً عالماً فإن كان جاهلاً أو ساهياً فقتضاء بلا سبب (والم الثاني) أن يدوم السفر حتى يصلي الثانية كلها فلو أقام في أثنائها صارت الأولى التي نوى تأخيرها قضاء لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها سواء وثب بين الصلاتين أو لا لكن لا أثر فيه

لا ينتهي سفره قبل تمام الصلاة ويجوز في السفر المذكور جمع التقديم والتأخير بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقط ولكل من الجمعين شروط جمع التقديم أن ينوي الجمع في الصلاة الأولى ولو منع السلام منها وأن يقدم صاحبة الوقت وهي الظهر أو المغرب وأن تكون المتقدمة صحيحة يقيناً وأن لا يفصل بينها وبين الثانية زمن يسع ركعتين وأن يدوم السفر حتى يحرم بالثانية ولجمع التأخير شرطان فقط أن ينوي الجمع قبل خروج وقت الظهر أو المغرب وأن يدوم السفر حتى يصلي الثانية كلها

(غاب صلاة الجمعة)

وهي أفضل الصلوات وهي صلاة مستقلة لا ظهر مقصور لا نه لا يغني عنها ولا قول عمر انها ثمام غير قصر
 على لسان نبيكم ^{صلى الله عليه وسلم} كغيرها في الاركان والشروط والآداب لكن (لا تجب الجمعة الاعلى اهل
 البلد المنيعة ولو بالجرىد أو القصب) فلا الجمعة على اهل الحيايم نعم ان كانت نجماهم في خلال الاثنية
 ثم يقيمون لزمهم الجمعة (اذا كان فيهم) أي اهل البلد (أربعون) لأن هذا العدد وفيه كمال ولذا كان
 نؤمن بقت الأتية. وقد ربيقات موسى والجمعة فيحققات المؤمنين فاعتبر لها هذا العدد الكامل حتى قيل
 لا نعلم يجتمع أربعون الا فيهم ولي الله تعالى وقد صرح أن أول جمعة ضللت بالمدينة بأربعين (من المسلمين
 الذكور) ألا حرار البالغين العقلاء المستوطنين) بمحل اقامتها وهم من لا يفلنون عنه شتاء ولا صيفا
 الأعلاجية (وسلبوا من الأمراض وأعدار الجمعة) منها الاشتغال تجهيز الميت والأشغال الذي لا يضطر
 نفسه معه ويخشى منه تلوث المسجد والحسين عنه اذا لم يكن مقصرا فيه ولو اجتمع في الجبس أربعون
 لزمهم اقامتها فيحذر الرمي نعم تسن لمريض مخاطفها ولو صلى من غير محل الظاهر ثم حضر محل جمعة حبيب
 من الأربعين وتكون الجمعة له نقلا مطلقا عند بعضهم وقيل تكون الظاهر نقلا مطلقا والجمعة فرضا (وتصح)
 أي الجمعة (من المالك والصبيان والنساء تبعاً له) بل تسن لعموز مثله ويسن لسيد في أن ياذن له
 في حضورها ويجب أثر الصبي بها كغيرها من مأمورات الشرع (وتجب أيضا على كل مقيم في بلد بهم)
 أي أهـ البلد تبعاً لهم وإن لم يستوطن بها اذا كانت اقامته قاطعة للسفر) بأن نوي الإقامة فيها أربعة أيام
 صحاح وكذا تجب على مقيم في محل سري من بلد الجمعة اذا بلغه وجه واقف بطرف محله الذي يملكه الجمعة
 نداه شخص غالي الصوت عمر فأيون في علو وهو واقف مستقر من طرف محل الجمعة الذي يملكه السامع
 بحيث يعلم أن ما سمعه نداء الجمعة وإن لم يكن له كلامه وبحيث يكون معتدل السمع مع سكون الريح والصوت
 لأن الرخ نارة تعين على السمع وتارة تمنعه والصوت يمتنع ويحول التذليل (وشروط طحها) أي الجمعة
 بأربعة الأول (أن يقدم عليها خطيبان) لها لا يتابع (بشروطها) أي الثانية الأولى (أن تكون أركانها
 بالعرشية فان أمكن تملكها لزم جميع أهل البلد على الكفاية وان لم يمكن فخطب واحد بلغته فان لم يحسن أحد
 منهم الترجمة ضلوا الظهر والثاني أن يقوم القادر فيها جميعاً والثالث أن يجلس الخطيب بينهما بتمامية
 في جلوسه والرابع أن تكون الخطبة في وقت الظهر والخامس الممالة بين الخطبتين وبين أركانها وبعضها
 وبينها وبين الصلاة والسادس الطهر عن حدث ونجس غير معفو عنه والسابع ستر العورة والثامن
 غشاع أربعين ممن تتقدم بهم الجمعة أركانها لأن المقصود منها عظمتهم وهو لا يحصل إلا بذلك (و)
 الثاني (أن تقع) أي الجمعة (جماعة) بأربعين ممن تصح صلاة كل منهم في نفسه حيث كان ما منهم تصح امامته
 لهم (ولو في الركعة الأولى) فقط فيشترط تكون الجماعة أربعين في جميع الركعة الأولى لكن يشترط بقاء
 العدد الى السلام حتى لو أحدث واحد من الأربعين قبل سلام نفسه ولو بعد سلام من غيره بطلت الجمعة
 الجميع وإن ذهبوا الى مكانهم ولا تدرك الجمعة إلا بركة فلو أدرك مشوق ركوع الثانية مع الإمام
 واستمر معه الى السلام أي بركة بعد سلام الامام جهرًا وتمت جمعة فلو أرا إذا أخرجه أن يقتدي بذلك
 المسبوق في ركعته التي قام اليها أدرك بها الجمعة ثم لو أحرم تخلف الثاني آخر وخلف الثالث آخر وهكذا
 حصلت الجمعة للكل وتسلسلت الى وقت العصر كما اعتمد ابن حجر وان بطلت صلاة الامام بمجاز
 الاستخلاف نعم ان كانت الباطلة جمعة ولم يتقدم واحد من المأمومين مكانه فالاستخلاف لو احدى منهم في
 الركعة الأولى منها واجب عليهم كيدركوا الجمعة وفي الثانية مندوب لا دراكم معه ركعة وإذا استخلف
 مسبوقاً مثلاً قبل أن يفرد المأمومون بركن لا يلزمهم تجديدية القدوة بل لا نه بمنزل مرة لا امام في دوام
 الجماعة لكن تسن وللحاصل أن الاستخلاف في الجمعة أمانة أن يكون أثناء الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو في
 الصلاة فان كان الأول اشترط سماع الخليفة ماضي من أركان الخطبة وان كان الثاني اشترط سماع الخليفة

(باب صلاة الجمعة)

لا تجب الجمعة الاعلى اهل
 البلد المنيعة ولو بالجرىد
 أو القصب اذا كان فيهم
 أربعون من المسلمين
 الذكور إلا حرار
 البالغين العقلاء
 المستوطنين وسلبوا من
 الأمراض وأعدار
 الجمعة وتصح من المالك
 والصبيان والنساء تبعاً
 لهؤلاء وتجب أيضا على
 كل مقيم في بلدتهم تبعاً لهم
 وان لم يستوطن بها اذا
 كانت اقامته قاطعة للسفر
 وشروط صحتها أن
 يتقدم عليها خطيبان
 بشروطها وأن تقع
 جماعة ولو في الركعة
 الأولى

منع لو

مستحلف ٩

جميع أركانها إذ من لم يسمع ذلك ليس من أهل الجمعة وإنما يصير بمن أهلها إذا دخل الصلاة وإن كان الثالث
فعلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام فمتنع مطلقا ثانيا أن يدرك الخليفة الامام في
القيام أو التوكل أو ركوعه فتحصل له الجمعة وللقوم فإن استخلف الامام مقتداه قبل خروجه أو تقدم نفسه
فذلك ظاهر والارم الامام من تقدمهم واحدا ويلزمه التقدم أن ظن التوكل ثالثا أن لا يدرك الامام قبل
حدته الا بعد ركوع الاولى وهذا لا يجوز له الاستخلاف عند ابن حجر ولا يفتوت بذلك الجمعة على نفسه
اذمكر عليه أن يدرك الجمعة مع الامام ويستمر معه الى السلام وهذا لم يستمر معه الى السلام فيجب أن يتقدم
غيره بمن أدرك ركوع الاولى ومع ذلك لو تقدم تحت جمعة القوم دونة وأما الاستخلاف في غير الجمعة
فعلى قسمين أحدهما أن لا يقتدى الخليفة بالامام قبل حدته فيجوز أن لا يخالف الامام في ترتيب صلاته
كالركعة الاولى مطلقا أو نالته الرابعة بخلاف ثانيا ورابعيا أو نالته المغرب فلا يصح حيث لم يجز دوأية
اقتداء به والاجاز ثانيا أن يقتدى به قبل محو حدته فيجوز مطلقا لانه يخلو من نظر صلاة الامام باقتدائه
به ثم أن كان عالما بنظمه يجري عليه والا فبما أتت من خلفه بعد الركعة فاذا هموا بالقيام والاعتد في الرابعة
اذا هموا بالقيام فبعد تشهد معهم ثم يقومون فاذا قاموا غلظت أيديهم وان لم يقوموا غلظت أيديهم وأما
يجوز الاستخلاف قبل أن ينفردوا بركن ولو قوليا أو الامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد نية
اقتداء ولو فعل الركن بعضهم في غير الجمعة يحتاج من فعله نية اقتداء به دون من لم يفعل وفي الجمعة ان كان غير
الفاعلين له أربعين بقيت الجمعة والابتطلت ان كان الا فبما أتت من خلفه بعد الركعة فاذا هموا بالقيام والاعتد في الرابعة
الجماعة هنا أي في صلاة الجمعة (مع التحريم حتى في حق الامام) لأن الجماعة شرط في صحة صلاته ونمط الجمعة
في ذلك المعادة والمجموعة بالمطر نعم لو كان اتمام الجمعة زائدا على الأربعين ولم يكن بمن أهل وجوبها كالرفيق
وكان غائبا غير الجمعة كالظهر لا يجب عليه نية الجماعة بل تسن وكل من تحت ظهره من لا تزمه الجمعة كالصبي
فأجزأته عن ظهره لا أنها كل في المعنى وإن كانت أقصر حشورة فاذا أجزأت الكاملين الذين لا عذر لهم
فأجاب الأعداء أولى ومن وجبت عليه الجمعة وأن لم تعقد به لا يصح إحرامه بالظهر قبل سلام الامام من
الجمعة يقينا فلو جرت عادة أربعين يلبس بعد اقامة الجمعة فلا يجوز لهم صلاة الظهر الا عند ضيق الوقت عن
واجب الخطبتين والصلاة عند ابن حجر خلافا للرمل (و) الثالث أن يفعل مع خطبتيها في وقت الظهر فلا
يصح فعلها قبله ولا يجوز الشروع في الجمعة مع الشك في بقاء وقتها فلو ضاق الوقت بمن أن يسعيا مع
خطبتيها بأقل مجزئ أو شكوا في بقاءه أحرموا بالظهر وجوبا لقوات الوقت ولو شك في بقاء فئوي الجمعة
ان بقى الوقت والأظهر فإن بقاؤه ضيق عند الرمل ولا يضر هذا التعليق لاستناده إلى أصل بقاء الوقت
كالنوي صوم غد ليلة الاثنين من رمضان أن كان منه (ولو خرج الوقت) ثم فيها أي (قبل تمامها بتمامها
ظهر) وجوبا ولا يشترط تجديد نيته ولو سلم بعض العدد في الوقت وبعضه خارجا لم يطلت بجمعة الكل
فيتنمونها ظهر ان قرب الفصل بين سلامهم وعودهم الى الظهر ولا يضر الشك في أنها في خروج الوقت
لأن الأصل بقاؤه ولو قام المسبوق ليكمل تخرج الوقت أنقلت له ظهر أيضا (و) الرابع (أن تكون) أي
الجمعة (واحدة في البلد) أي محل الجمعة ولو تحطم (البلد) بأن لم يكن في محل الجمعة مكان يسعهم بلا مشقة
ولو غير مسجد والعبادة بمن يغلب فعلهم لها عادة كما نقل عن التحفة والنهاية والمغني أو بمن تصح منه نية الجمعة
ومن لا واعتمده جمع وفيه نسخة عظيمة واعتمد ابن قاسم أن العبرة بمن يحضر بالفعل في تلك الجمعة فان عسر
اجتماعهم أمنا أكثرتهم أو بعد أطراف البلد بأن لا يبلغهم النداء بشرطه المتقدم تجاز التعدد بحسب الحاجة
و تبطل فيما زاد عليها ولا احتياط للبطلان بعد تعدد الجمعة لا حاجة ولم يعلم شيق جمعة أن بعد ما ظهر خروجا
من خلاف من منع التعدد ولو غلظت (والسنة) لم يمتحش قطر (أن يغسل قبل الزوال من يريد
حضورها) أي الجمعة وإن لم تزمه بل وإن حرم عليه الحضور كزوجية بغير إذن زوجها ولا يسع قضاء
الغسل اذا فات (وأن ينظف) بحيث لا يجل غير محرم ومريد تضحية في عشر ذي الحجة ثمانية وينظف يظه
ويسو الوابز الذي يركبه ويغسل شارب ويغسل ظفريده ورجليه وسن أن يكون ذلك يوم الخميس

ولا بد من نية الجماعة
هنا مع التحريم حتى في
حق الامام وأن تفعل مع
خطبتيها في وقت الظهر
فلا يصح فعلها قبله ولو
خرج الوقت قبل تمامها
تموها ظهر أو أن تكون
واحدة في البلد لا العذر
والسنة أن يغسل
قبل الزوال من يريد
حضورها وأن ينظف

أي جمعة

جمعة يوم من

بتنظف ولو وجبت

أو صبح يوم الجمعة وأن يبادر بفعل التعليل إذا حلك به قبل غسله فيحسب منه البرص ويدب لمن أنزل نحو ظفره وهو محتوض في إعادة وضوءه خروجه من خلاف من أوجهه وخرج بالعادة عن الأبط الرأس فلا تسن حلقه إلا بالسك ومولود وكافر أسلم ومن شق عليه بقاؤه ويأبى فباعه ذلك (و) أن (بتطيل) أي الذكر غير المحرم والصائم (وتلبس الثياب البيض) بأن تكون مائة كلها غصاة (ولا على منها أكيد وعمل فضيلته في غير أيام الوضوء ونحوه من كل ما يحسب منه تدينس وفي غير أيام العيد والأفا هو غل في العيد أفضل وإن لم يكن غصاة (وأن يقرأ الناس) أي كل أحد (في يومها وليتها سورة الكهف) ويسن ما دل كل منها مبادرة إلى الخير وحذراً من الأهمال ونهارها أفضل وتذب فيها بقراءة آل عمران وهود والدخان (وأن يكثروا فيها) أي الجمعة (من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأقل أكتارها ثلثمائة كما أن أقل أكتار الكهف ثلاث مرات وأن يكثروا الدعاء والصدقة وفعل الخير في يومها وليتها

(باب صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء)

(كل واحد من هذه الثلاث سنة مؤكدة لكل إنسان) أي للحاضر ومسافرة ذكر وغير جماعة وفردى وصلاة العيدين فرض عين عند أي حنيفة وكفاية عند أحد وعندنا في قوله نظر إلى أنها من شعائر الإسلام فإن تركها أهل بلدة قوتلوا على هذا القول وفي صلاة الكسوف قول بوجوبها (والأفضل للنساء) ذوات الهيات (فعلها) أي هذه الثلاث (في البيوت) منفردات (ولرجال فعلها في المسجد) بشرطه وقيل بفعل صلاة العيد في الصحراء أفضل لأنها أرفع بالأكبر وغير هذا (أن وسع) أي المسجد (الناس) والأفنى الصحراء بل فيها أفضل للاستسقاء وتكرار صلاة العيد في المسجد إذا ضاق بالتشويش بالحجاء وفي الصحراء عند وجود مطر أو تلج ويسن فعل صلاة الكسوف في المسجد وغان ضاق لأن الخروج للصحراء يغير ضلالتهم حتى يسهل للنساء غير ذوات الهيات أن يصلينها مع الإمام في الجامع (ويصل كل عيدين كعتين) بنية صلاة عيد الفطر أو الأضحية وأقلها أن يصلها كراية الظهر مثلاً (وكلها ولو نقصا) (يكثروا قبل القراءة) وقبل التعوذ وبعد الافتتاح (في الأولى سبع تكبيرات يقيتاً غير تكبيرة الاحرام) والركوع ويرفع يده في كل تكبيرة كما في التحريم (وفي الثانية خمساً) يقيتاً (غير تكبيرة القيام) والركوع ويسن أن يفصل بين كل اثنين من التكبيرات بنحو قوله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالقل وهي من الهيات فلا يسجد وترك شيء منها عداً وسهواً (ويجب تعيين عيد الفطر من عيد الأضحية في نية الصلاة) للتمييز بينهما لا سيما عن النواقل المؤقتة فلا يكفي نية صلاة العيد فقط وإن اكتب بذلك العزمين عبد السلام كما في الكفارات لكن فرغوا بأن الصلاة أكد ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى وفي الثانية اقتربت الساعة أو الأعلى في الأولى والغاشية في الثانية بكاملها (ويسن بعدها) أي الصلاة (للجماعة) ولولاثنين المنفرد ولو متسافرين وصلوا فرادى وغان خرج الوقت (خطبتان كخطبي الجمعة في الأركان والسنن دون الشروط كالقيام والسترو والطهارة والجلوس بينهما ويسن الجلوس قبلها للاستراحة نعم لابد في أداء السنة وصحة الخطبة من الإسماع بالفعل والإسماع ولو بالقوة ولو لوأحد وكون الخطبة غريبة وكون الخطيب توكراً ولو للجماعة النساء (ولكنه) أي الخطيب (يكثروا في أول الأولى تسع تكبيرات) بتقديم المائة على السنين يقيتاً (متوالية) مع افراد كل تكبيرة بنفس (وفي أول الثانية سبعاً) بتقديم السنين على الموحدة (كذلك) أي متوالية مع افراد ويضرب الفصل الطويل عند ابن قاسم (و) يسن (أن يكبر الناس) أي كل أحد (في عيد الفطر من غروب الشمس) آخر يوم من رمضان) ومثله قوله تعالى وتكملوا العدة أي عدة صوم رمضان وتكثروا لله أي عند اكملها ويقاس عيد الأضحية على عيد الفطر فيسن ما بضعاً أن يكبر كل أحد من غروب الشمس من ليلة عيد الأضحية برفع الصوت أن كان ذكر في الطريق والمنازل والأسواق والمساجد كلها ورا كآو قانما وقاعدة ومضطجعا في جميع الأحوال الألفي نحو خلاه ويستمر تكبير في العيدين (ال دخول

ويتطيل ويلبس الثياب البيض وأن يقرأ الناس في يومها وليتها سورة الكهف وأن يكثروا فيها من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (باب صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء) كل واحدة من هذه الثلاث سنة مؤكدة لكل إنسان والأفضل للنساء فعلها في البيوت وللرجال فعلها في المسجد أن وسع الناس والأفنى الصحراء ويصل كل عيد ركعتين يكبر قبل القراءة في الأولى سبع تكبيرات غير تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمساً غير تكبيرة القيام ويجب تعيين عيد الفطر من عيد الأضحية في نية الصلاة ويسن بعدها للجماعة خطبتان كخطبتي الجمعة لكنه يكبر في أول الأولى تسع تكبيرات متوالية وفي أول الثانية سبعاً كذلك وأن يكبر الناس في عيد الفطر من غروب الشمس آخر يوم من رمضان إلى دخول

ثانيه أن يأمرهم بأشياء منها التوبة من جميع المعاصي ومنها المبالغة الى مصالحة الأعداء ونحوها المبالغة
الى صيام ثلاثة أيام متتابعة قبل ميعاد يوم الخروج فهي بمدة أربعة أيام ويخرجون الى الصحراء في اليوم
الرابع صامات في ذلك الصائم لا ترد دعوته ونظم بعضهم من لا يرد دعاؤهم من بحر البسيط بقوله
كم سبعة لا يرد الله دعوتهم ٥ مظلوم والد ذو صوم وذو مرض
سودعوه فلا يخ بالغب ثم نبي ٥ علامة ثم ذوحج بذلك قضى

ثم بعد خروج الامام بالناس الى الصحراء يصلي بهم ركعتين (وهي ركعة العيد) في كفيهما من التكبير
بعد الافتتاح والتعوذ سبعة في الأولى وخمس في الثانية تحقيقاً مع رفع الدين في كل تكبيرة وهذه الصلاة
في جبرية سبها الحاجة ينوي بها ركعة صلاة الاستسقاء يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة ق وفي الثانية
أقربت الساعة ويجوز أن يصليها أكثر من ركعتين باحرام واحد نوي ذلك عند ابن حجر ومختلف
العيد في جواز الزيادة على ركعتين وفي عدم تقيدها بوقت بل تصل في أي وقت كان من ليل أو نهار ولو
في وقت الكراهة فلا نهاد ذلك سبب فدارت مع سبها نعم إلا كمل صلاتها في وقت العيد وفي المادة لها وفي
الصوم قبلها (ويسن بعدها للجماعة خطبتان كخطبتي أي العيد لكن يجوز ثلثا خطبة واحدة وكون
الخطبة قبل الصلاة وانما الإفضل كونها بعدها فلا نه إلا أكثر من فعله ^{صلاة} (الآن الخطيب غيدل
التكبيرات بالاستسقاء) أو لم يلا في الإتيان يقول أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه
بذل تكبيرة وقيل يكبر كالعيد ويكثر في أثنائها من ذلك ومن آية استغفر واربعكم الى انهارا ومن
الصلاة على النبي ^{صلاة} (ويتوجه للقبلة) بالدعاء (في أثناء الخطبة الثانية) أي بعد مضى ثلثها كما هو

في الأفضل الى فراغ الدعاء (ويقبل رداءه) عند الاستقبال بأن يجعل بين الرداء بينه وعكسه (و
ينكسبه وهو أن يجعل أعلاه أسفل) وهذا في المرتبة أما الملك والمذوق والبالغ الطول فليس فيه إلا
هو يركع على أحد الجانبين على الآخر (وهو أن يجعل بينه وبين رداءه ليس التحويل والتكبير
في خاصين بالامام بل (يفعل الناس) أي المذكور الحاضرون (مثله وهم الخاسون) بخلاف النساء والخائفين
وحكمة التحويل التفاضل في تغيير الحال من شدة الى رخاء ويدركون الرداء محولا منكسا حتى تزع الباب
(ويدعو) أي الخطيب (الله تبارك وتعالى) في الخطبتين (سرا وجهرا) ولا ولي أن يدعو بدعاء رسول الله ^{صلاة}
ومنه دعاء الكبر وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات
ورب الارض ورب العرش الكريم ويكثر من ذلك ونحوه يركع باق يوم برحمتك أستغنى ويسن

الأكثر من قول اللهم ربنا آت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (ويؤمن الناس على
دعائه اذا جهرا) أي الخطيب (ويدعون) أي الناس (لا أنفسهم سر عند سراره) ويجعلون ظهورهم
أكتفهم في الدعاء الى السماء لكل دعاء رفع بلا واقف أو متوقع ثم بعد فراغ الخطيب من الدعاء استقبال
الناس بركعتهم على الطاعة وصل على النبي ^{صلاة} وختم بقوله أستغفر الله لك ولكم ويستغفركم لكل
بخالص عمله وبأهل الصلاح لاسما أقاربه ^{صلاة} (ويسن للفصل لكل من العبدین) لكل أحد وان لم
يرد الحضور سواء كان خرا أو عبدا بالغا أو صبيا لأن الزينة هنا مطلوبة لكل أحد وهو من جعلها

ويدخل وقت غلها بنصف الليل ويخرج بالغروب (والكسوف) للشمس والقمر ويدخل
وقت الفصل لها بأول خسوفها ويخرج بانحلال جميعهما (والاستسقاء) ويدخل وقت الفصل له لمن يريد
الصلاة منفردا بارادة الصلاة ولمن يبعدها جماعة بارادة الاجتماع مع الناس للصلاة ويخرج بفراغ
فعلها ولكن يسن الاغتسال بعده في السيل ولا يفضل أن يجمع بين الفصل والوضوء ثم الاقتصار
على الفصل ثم الاقتصار على الوضوء ويكفي للفصل نية الفصل في السيل أما الوضوء فلا بد له من نية معتبرة

رهي ركعة العيد
ويسن بعدها للجماعة
خطبتان كخطبتيه الا
أن الخطيب يبدل
التكبيرات بالاستسقاء
ويتوجه للقبلة في أثناء
الخطبة الثانية ويقب
رداءه ويجعل أعلاه
أسفله ويمينه يساره
وفعل الناس مثله وهم
جالسون ويدعوا الله
تعالى سرا وجهرا
ويؤمن الناس على
دعائه اذا جهرا ويدعون
لا أنفسهم سرا عند
استرارهم ويسن
الفصل لكل من
العبدین والكسوف
والاستسقاء

١
مصلية في كل سبحة

(١١) بوهدة : انا اني بومس

(III) امانت = انقطاع

(e) ایہا مہ = مقبول ہے

(فکتاب الجنائز)

(كل ميت من المسلمين يجب) على الكفاية أجماعاً على كل من علم بالميت أو قصير لكونه نقره وبنيب في عدم
البحث عنه إلى تقصير أربعة أشياء (غسله) ولو غرقاً وقابل نفسه وسقطت الخطوط لكن في غسل الميت قول
الملايكة انه سنة (وتكفيه الصلاة عليه وذنبه) وكذا غسله (الشهيد) ولو قتل أنثى وغير مكلف
نجات (في حال قتال الكفار) أو كافراً واحداً بسبب القتال كان أصابه مثلاً من قبله غطاً أو عاد عليه
نهمه أو رذني بوجهه أو رقبته فربسه أو قتله مسلم استعان الكفار به أو انكشف عنه الحرب وشك أمات
بسبها أو غير ذلك أن الظاهر مؤثره بغيبها (والقسط اذ أنزل) من بطن أمه (عينا قبل تمام أشهره) وهو سنة
شهر (فانها) أي الشهيد والسقط (لا يغسلان) لا يغسل عليهما لأن الشهيد حي بنص القرآن وتعظيماً
له باستغناؤه عن دعاء الغير كاستغناؤه عن تطهير الغير ولأن الشهادة تسقط غسل الميت وغسل الحديث
واقبالاً لرشادته ولأن القسط بعد دعاء بلغ أربعة أشهر فصاعداً أم لا لكن إن ظهر خلفه بأن تحطط
فوجب غير الصلاة عليه وإن لم يبلغ أربعة أشهر (وكل غسل الميت تعميم جسده بالماء مرة واحدة بشرط)
عدم حائل وهو أن يزول عنه إلا سباح التي تمنع ونحوه الماء إلى جسده تلك المرة) ولا يجب لهذا الغسل
نية لأن القصد النفاذ وهو لا يتوقف على نية لكن تسنن بخلاف غسل الحي فتجب له نية ولو غسنته
لأن الغسل من الحي يقع عادة وعبادة فأحاط بنية وغسل الميت فلا يقع إلا عبادة وبني الغسل من غير
تيميز من كافر وإن كان يخرج مطلقاً على بدن المسلم كالمراة الأجنبية ولا يكتفي بغسل الملائكة لأنهم ليسوا
نعم جنس المكلفين بخلاف التكفين والدفن لأن القصد منهما المزاراة والستر (كله) أي الغسل
أن يغسله الناس على من رفع رقبته (مثلاً إلى) ورأته (قليلاً) ويضع يده اليمنى بين كتفيه وأخامه في نقره
(قفاه) وهو مؤخر عنقه ثلاثاً على راسه (ويستظهره) أي الميت إلى ركبته اليمنى ثلاثاً سقط (ويكرهه)
الميسرى (على بطنه) بقوة غير سديدة (ليخرج خافيه) أي البطن (من الأذى) ثلاثاً يخرج بهذا الغسل (ثم)
يضجعه على قفاه (ويغسل شئاً به) والنجاسة التي حولها لكن يجب تكون غسلها (بخرقة ملفوفة على
يده اليسرى) وقد ثبت ذلك في غسل النجاسة في غيرهما ثم يلقها بلف خرقه ثانية على اليد بعد غسلها
تلقها بلف غسيل سائر البدن (ثم) أخذ خرقه أخرى ولقها على يده اليسرى (ينظف أسنانه ومنخرته
وأذنيه يشا به اليسرى ملوطة بالماء ولا يفتح أسنانه ثلاثاً يسبق الماء إلى بطنه فيسرع فقفاه) (ويلف عليها)
أي السابعة اليسرى (لكل مرة خرقه نظيفة أو نحوها ثم يوضئ) ثلاثاً ثلاثاً (كالحي) المضمضة والحنثاق
وعمل رأسه فيها ثلاثاً يسبق الماء إلى جوفه ويخرج بقوى يمين تحت أظفاره وظاهر أذنيه وصاحجه ولا يد
عن نية هذا الوضوء كان يقول الذي يوضئه يوت الوضوء المسنون لهذا الميت فلا يصح بلا نية مع
أنه مندوب والغسل لا يتوقف على نية مع أنه واجب (ثم يعمه) أي الميت (بالماء) القراح (ثلاث
مرات) ندباً إن حصل إلا نقض بشفع وإن حصل بهن لم يزد عليهن (ويكون في المرة الأولى تسدير
أو نحوه) كالباية فلا زلة إلى شيء ثم يزيل بذلك بغسله ثانية ثم بعدها تين الغسلتين في كل غسلة من
الثلاث يصب ماء به التغيير السالب للطهونة وأما يحسب منها غسلة الماء القراح (و) يستحب أن
يحمل (في الأخيرة) من كل من الثلاث التي بالماء الصرف في غير الحريم (قليل من كافور) فخالط
ببحث لا يغير الماء تغيراً صاراً أو كثيراً من كافور مجاور وهو الصلص وهو غير الماء لا يفيقوى
البدن وينفك الحرام وهو في الأخيرة أكد ويكره تركه (ويبدى في كل مرة من الثلاث بغسل
رأسه) فليحبه يسدر أو بأبيه ثم مقدم شقه الأيمن من عنقه إلى قدمه ثم الأيسر كذلك ثم كتفه
الأيمن إلى قدمه ثم الأيسر كذلك ثم بعد فراغ الغسل يزال الغدير بصب الماء الخالص
من رأسه إلى قدمه ثم يعمه كذلك بالماء الخالص الذي فيه قليل كافور بحيث لا يغرق

تغسل

والسنة أن ينشفه بعد تمام
 غسله ويكفن الميت فيما
 يجوز له في حياته لبسه
 من الثياب والايض
 أفضل من غيره والقديم
 المفصول أولى من الجديد
 وأقل الكفن لصفاء
 واحدة تستر جميع البدن
 الارأس المحرم ووجه
 المحرمة فيحرم سترهما
 وأكملها للذكر ثلاث
 لغائف ليس فيها قبص
 ولا عمامة وللانثى لغافان
 وازار وخمار وقبص
 والسنة أن يوضع على
 منافذ الميت وأعضاء
 سجوده فظن وأن يرش
 على جسده وعلى كل طبقة
 من طبقات الكفن وعلى
 الفطن حنوط ويوضع
 مع الحنوط كافور وأن
 نشد ألباء بخرقه وأن يشد
 الكفن بشداد وتحمل
 الشداد عنه في القبر
 والصلاة عليه ليس
 فيها ركوع ولا سجود
 وأركانها أربع تكبيرات
 والنية مقرونة بالتكبير
 الأول

الماء وتلين مفاصله بعد الغسل كما تئانه (والسنة أن ينشفه) بخرقه تنشيفاً بليفاً (بعد تمام غسله) وبعد إعادة
 ثلثه ثلاثاً بثلث كفته فيسرع تغيره ويأتي بعد وضوئه وغسله بذكر الوضوء بعده ويسن أن يقول اللهم اجعله
 من التوابين أو اجعلني وأباه من التوابين (ويكفن الميت فيما يجوز له في حياته لبسه من الثياب) ويلقبه
 لحصول السترة فلا يجوز تكفينه بغير ثياب أن وجدت والآوجب جلد خشيش فطين ويقدم الحرير على
 الجلد وما بعده بل يحرم تكفينه في غير لانيه ولو من الثياب ويقدم حرير على نجس عينا اتفاقاً وعلى متنجس
 بما لا يبقى عنه عند الرمي ونقل عن الشيخ سلطان وغيره أنه يجوز تكفين المرأة ودفنها في ثيابها الشنة ولو
 نجاها سوى ألوفا من الذهب وفي صفتها كذلك كرا أما للبيت وتسكننا للحزن لأن المرأة مثلاً إذا رأت
 مناع بنتها بعد موتها فتد حزناً وهذا شرط أن لا يكون في الورثة قاطع وأن تنفق الورثة على ذلك وأن
 لا يكون عليها دين مستغرق (والايض أفضل من غيره) لا فرق بين الذكر والانثى ولو أوصي بغيره
 لم تصح الوصية لأنه محرمه ولا تصح الوصية به (والقديم الغسل أفضل من الجديد) لأن الكفن
 آيل لليل والصد يد والحي أو في الجديدي ويندب أن يبخر الكفن بمغود ثلاث مرات (وأقل الكفن)
 بالنسبة لخلق الله تعالى عما يستر العورة فقط ولا يجب رائد على ما ستر العورة ويختلف بالذكورة والانثوة
 دون الرق والحرية لزووال الرق بالموت على الأصح وبالنسبة للفرما (لغافة واحدة تستر جميع البدن
 الارأس المحرم ووجه المحرمة فيحرم سترهما) فللغريم منع ما زاد عليها وبالنسبة للورثة حق الميت ثلاثة
 فليس للوارث أن يمنع منها (ولكله) أي الكفن للذكر (ثلاث لغائف) أي كل منها جميع البدن (ليس فيها
 قبص ولا عمامة) ويجوز أن يزداد عليها قبص سائر جميع البدن كقبص الحنك لكن بلا جيب ولا كفن
 وعمامة تحت اللغائف هذا الغير محرم كما فعله ابن عمر بن ليله والجيب هو الشق النازل على الصدر وهذه
 الزيادة خلاف الأولى (والزيادة على الخسة حرام لا سيما ضاعة مال كما قاله ثابن حجة بعد ابن يونس
 (والانثى) والحنث خمسة (لغافان) منسا وبتان (وازار) على ما بين سترتها وزكاتها (وخمار) وأوسع على
 رأسها (وقبص) على بدنها يجعل فوق الازار كقبص الحنك أو ما على لفعله من ثياب مبنية أم كشم (والسنة أن
 يوضع على منافذ الميت) كمينه وأذنيه ومنخرته وغيرها من المنافذ الأصلية والطارئة (وأعضاء سجوده)
 السبعة (ظن) أي كرهاً (وأن يرش على جسده وعلى كل طبقة من طبقات الكفن) بنحو ما ورد ويدبر
 على كل واحدة قبل وضع الأخرى كمنوط لا أنه يدفع عنه بل هو يوضع عليه حتى رأسه وحيته حتى
 وكافور (وعلى الفطن حنوط) يتبع الحان نوع من الطيب يخص بالميت يشتمل على صندل وذريرة قصب
 وكافور (ويوضع مع الحنوط كافور) وهو الجزء الأعظم من الطيب لنا كده ولأن المراد بما دونه على ما
 يجعل في أصل الحنوط ويندب ألا كسار منه هذا إذا لم يكن فخر ما قبل التحلل أم لا المحرم فلا يطيب لاني
 بدنه ولا في كفته ولا في ما غسله (وأن تشد ألباء بخرقه) بعد دفن فطن بينهما عليه حنوط حتى يصل الحلقة
 دبره وبالبالغ في كفته ليمنع الخراج ويكره دسه داخل الحلقة أو يحرم (وأن تشد الكفن بشداد) ثلاثاً ينشر
 عند الحمل الأولى فيجرم فيشد بلا عقد وتحمل الشداد عنه في القبر (الشداد الألباء تغاؤ لا يحمل الشداد
 عن الميت لكرامة مقامه معقود في قبره وسواء في ذلك الكبير والصغير (والصلاة عليه) أي الميت (يلبس
 فيها ركوع ولا سجود ولا ركائباً) فجمع الأول (أربع تكبيرات) بتكبير الإحرام أجمعاً فلا يجوز
 التقص عنها ولو زاد عليها ولو أعادها عالماً ولو بقصد الركنية لم يضرب لأنه ذكر زيادة ولو ذكرنا لا ننظر
 كتركها الفاتحة بقصد الركنية وإن زاد الإمام لا يتابعه لأنه غير مشروع ولأنه يوم يجتهد بمراقبته وهو
 غير آق بعدد أو ينتظره ولو تابعه المسبوق في الزيادة وإنى بواجبه من نحو القراءة حسب له وإن علم الزيادة
 على أنها جائزة للإمام (والثاني) (النية مقرونة بالتكبير الأولى) وتجب نية الفرض فكفى وإن لم يتعرض
 للفرض الكفاية ولو نفي صلاة امرأة مع رجال ولو نفي صلاة الصبي وحده أو مع الرجال فلا بد لصلاة نية

نية الفريضة وتصحية فرض الكفاية ههنا وان تعينت عليه لا نعتبها عليه غرض ولا يجب تعيين الميت بل
 يكون أدنى من كل هذا أو على من صلى عليه الأمام فيكون هذا لو صلى على غائب وكان لم يعرفه فلا فرق بينه
 وبين الحاضر على ما عتمد ابن حجر (و) الثالث (في القيام للقادر عليه) ولو صبية وامرأة مع رجال فلا
 هذه الصلاة فرض (و) الحاقها بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك ههنا لأن القيام هو المقوم لصورتها في غيبته
 نحو لصورتها بالكلية (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدله أو يتن أسرارها ولو قليلا (في) أي محل لا يه
 لا يتعين لها محل على ما رجحه النووي بل يصح لا يتيان بها بعد الزائدة كالخامسة (و) لكن لا يفضل (أن
 تكون) أي الفاتحة (بعد التكبيرة الأولى) ثلاثا مخلو عن الذكر ولا لأن الفاتحة من أعظم الوسائل لقبول
 الدعاء فلما سب أن تقدم (و) الخامس (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية) وأقلها اللهم صل على
 محمد وتس الصلاة على آل والدعاء للؤمنين والمؤمنات تحقها والحمد لله قبلها ولم كلها ثافي التشهد الأخير
 ونقل عن الرمي لعدم سن السلام ههنا فلا كراهة في افراد الصلاة عن السلام ههنا خلا قال ابن حجر (و)
 السادس (الدعاء لليت) بخصوصه (بأخروتي بعد التكبيرة الثالثة) لأنه المقصود من هذه الصلاة
 وما قبله كالمقدمة له (وأقله) ما يطلق عليه اسم الدعاء نحو (اللهم اغفر له) نحو اللهم (ارحمه) أو اللهم انظر
 إليه ولا يكتفى بنحو اللهم احفظه لأنه من الظلمة لأنه في نوي ويسن أن يكثر من الدعاء له كان يقول اللهم
 اغفر له وحياتنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وأذكرنا وأئتنا اللهم من أحييت منا فاحيه على الإسلام
 ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان وخص هذا الميت بالروح والرحمة والرحمة والغفران والرحمة
 اللهم أن كان فحسنا فزدي أحسانه وأن كان شسنا فتجاوز عنه وأقله الأمن والبشري والكرامة والزلزلة
 برحمتك بأرحم الراحمين اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات المسلمين والمسلمات الأخي
 منهم والأموات وتابعيهم والذين هم بينهم بالخيرات أنك تفجيب الدعوات قاضي الحاجات ومزيل البركات وقا
 السببات مقبل العثرات أنك على كل شيء قدير برحمتك بأرحم الراحمين (و) السابع (التسليم) (الأولى بعد
 التكبيرة الرابعة) كسائر الصلوات في كيفيتها وجوبا ونداءا لافي وبركانه فثبت ههنا عدا بن حجر ولا يجب
 بعد التكبيرة الرابعة ذكر (والسنة أن يتعوذ قبل الفاتحة) لأن التعوذ سنة للقراءة دون الاستفتاح والسورة
 وأن صلى على قبر أو غائب نعم ينبغي للماوم إذا قرع قبل امامه من نحو فاتحة أن يدعو بكتبت عند الشر املى
 وقيل يأتي حينئذ بالسورة بعد الفاتحة (وأن يطول الدعاء بعد الثالثة) حيث لم يحش تغير الميت والأوجب
 الإقتصار على الأركان (وأن يكون بالوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم) لأنه أبلغ رجاء قبوله ومنه من يحفظ عوف بن
 مالك من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم معه على جنازة قال عوف رضي الله عنه حتى تمت أن أكون أنا ذلك الميت
 وهو اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم زكاه ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه
 من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دار خير من داره وأهلا خيرا من أهله
 وزوجا خيرا من زوجة وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار (وأن يقول بعد
 الرابعة وقبل السلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله ولكل المسلمين) ويصلي بعد ذلك على النبي
 صلى الله عليه وسلم ويدعو للؤمنين والمؤمنات ويدعو ويقرأ في الرابعة أية ربنا آتاني الدنيا حسنة الآية وآية ربنا لا ترغ
 قلوبنا إلى الآواب (ونقل الدفن) المحصل أن الواجب (أن يكون في حفرة تمتع) بعد طمأ
 (ظهور راحة الميت) فتؤدى الحثي وأن كان لا راحة له أصلا كان جثيت (وتصون جسمه من
 أكل السباع) فإن لم يمنعه منه إلا البناء عليه وجب فإن لم يمنعه وجب تحنوق ولا يكتفى بالبناء عليه
 مع إمكان الحفر وأما الفساق فيحرم الدفن فيها على وجه من اختلاط الرجال بالنساء
 وأدغال ميت على ميت قبل بلاء وعدم منها كرامة (و) كسبه أن يكون في الحدان كانت
 الأرض قوية (وهو أن يحفر في أسفل جانب القبر ولا أولى كونه القبر قدر ما ستم الميت) (وفي شق
 إن كانت) أي الأرض (رخوة) وهو حفرة كالنهر يمتد جانبها بغير ماست النار ويتوضع

والقيام للقادر عليه
 وقراءة الفاتحة في أي
 محل والأفضل أن
 تكون بعد التكبيرة
 الأولى والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد التكبيرة الثانية
 والدعاء لليت بأخروي
 بعد التكبيرة الثالثة
 وأقله اللهم اغفر له
 وأرحمه والتسليم
 الأولى بعد التكبيرة
 الرابعة والسنة أن
 يتعوذ قبل الفاتحة وأن
 يطول الدعاء بعد الثالثة
 وأن يكون بالوارد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وأن يقول بعد الرابعة
 وقبل السلام اللهم
 لا تحرمنا أجره ولا
 تفتنا بعده واغفر لنا
 وله ولكل المسلمين ٥ وأقل
 الدفن أن يكون في حفرة
 تمتع ظهور راحة الميت
 وتصون جسمه من
 أكل السباع وأكمله
 أن يكون في الحدان
 كانت الأرض قوية
 وفي شق إن كانت رخوة

يعرفون = دينهم وكنى ابا قهر

بينهما الميت (وأن يوسع) أى كل من اللحد والشق بأن زاد في طوله وعرضه قدر ما يسع من ينزل القبر
ومن يعمقه (وأن يعمقه) قد رامة وبسطه بأن يقوم فيه رجل معتدل وبسط يده من رفعة فوق رأسه وذلك
أربعة أذرع ونصف بذراع اليد المعتدلة ولو في صغير (ويجب أن يضجع الميت في القبر على جنبه وجوبا)
كالاضطجاع عند النوم (وأن يوجهه للقبلة) بمقدم بدنه وجوبا (والسنة أن يكون) أى الاضطجاع
(على الجنب الأيمن) بل قيل بوجوبه ويندب أن يسند وجهه ورجلاه الى جدار القبر ويتجافى بناقبه حتى
يكون قريبا من هيئة الرأى كمثل أن يركب لوجهه وأن يسند ظهره بنحو طيه نظيره لتسليمه من الاستلقاء لقوام
ويجعل تحت رأسه نحو لونه وبعضه نحوه الأيمن بعد تحته الكفين عنه اليه أو الى الأرض ثم يسقف
القبر والحجر أولى ويرفع قليلا بحيث لا تمس الميت ويجب عند فتحه بنحو كثر لن يمنع أهالة التراب عليه
ولو انهار التراب أثناء الدفن وجب اصلاحه أو بعده فلا (وأن ترش قبره بماء بارد) تفسا ولا يبرودة
المضجع ولا بأس بقليل من ماء الورى لأن الملازمة تحت الرأحة الطيبة وأن يمكث جماعة بعد الدفن
يسألون التثمين ويستغفرون له (وأن يلقن) أى أليمت (بعد) تمام (دفنه ان كان مكلفا) أو يجنو تاسقوله
تكليف ولو شهيد فيجلس عند رأسه إنسان ويقول بسم الله الرحمن الرحيم كل شئ في مالك إلا وجهه له الحكم
واليه ترجعون كل نفس ذائقة الموت الى قوله متابع الغرور منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة
أخرى منها خلقناكم لا تحزوا واثواب وفيها نعيدكم للدود والتراب ومنها نخرجكم للعرض والحساب
بسم الله ومن الله والى الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله هذا ما وعد الرحمن الى قوله محضرون يا فلان يا ابن
فلان أو يا عبد الله يا ابن أمة الله برحمتك الله ذهبت عنك الدنيا وزينتها وصرت الآن في برزخ من برازخ
الآخرة فلا تنس العهد الذي فارقنا عليه في دار الدنيا وقدمت به الى دار الآخرة وهو شهادة أن لا اله الا الله
وأن محمد رسول الله فإذا اجابك بالمكان المتوكلان بك وبما مثالك من أمة محمد صلى الله عليه وآله فلا ترحمك ولا يرحمك
واعلم أنها خلق من خلق الله تعالى كما أنت مخلوق من خلقه فإذا أتاك وأجلسك وسألك وقال لك عمن
عمرتك وما دينك وما نبيك وما اعتقادك فقل له الله ربى فاذا سألك الثانية فقل له الله ربى فاذا سألك
الثالثة وهى الخاتمة الحسن فقل له بلسان مطلق بلا خوف ولا فرح الله ربى والاسلام دينى ومحمد نبي
والقرآن امامى والكعبة قبلتى والصلوات فريضتى والمسلسون اخوانى واربهم الخليل ابنى وانا عشت
وميت على قول لا اله الا الله محمد رسول الله تمسك بأعذار الله بهذه الحجة واعلم أنك تمقيم هذا البرزخ الى
يوم تبعثون فاذا قل لك ما تقول في هذا الرجل الذى يموت فيكم وفي الخلق أجمعين فقل هو محمد صلى الله عليه وآله
سأله من ربه فأتبعناه وأماناه وصدقنا برسالته فان تولوا فقل عسى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو
غرب العرش العظيم واعلم يا عبد الله أن الساعفة لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور ونستودعك الله
اللهم يا أنيس كل وحيد ويا حاضر الياس غيب أنيسى محمد تبارك وحدته وأرحم غفرتنا وغرفته وقله خجته
ولا تغفنا بعده وأغفر لنا وله يا رب العالمين سبحان ربك رب العزة الى آخر السورة (وأن يعزى أهله بعد
موته الى ثلاثة أيام) يقال للكافر فى الكافر أخلف الله عليك ولا نقض عذرك ويقال للمسلم فى المسلم أعظم
الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لك ويقال للمسلم فى الكافر أعظم الله أجرك وجبرك أو أهلك القبر
ويقال للكافر المحترم فى المسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك ويسن اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا
وتقبل منك (فائدة) أرسل الامام الشافعى رضى الله عنه الى بعض أصحابه يعزى به فى ابن له قدم مات بقوله
انى معزبك لاني على ثقة من الخلود ولكن سنة الدين
فالمعزى بى بعد ميتة ولا المعزى ولو عاشا الى حين
(ولا يجوز دفن ميتين فى قبر) بل يفر لكل واحد بقبر ويكره ذلك لئلا يمتدحوا واختلاف كان بينهما محرمة

وأن يوسع ويعمق قدر
قامة وبسطة ويجب أن
يضجع الميت فى قبره على
جنبه وأن يوجه للقبلة
والسنة أن يكون على
الجنب الأيمن وأن يرش
قبره بماء بارد وأن يلقن
بعد دفنه ان كان مكلفا
وأن يعزى أهله بعد
موته الى ثلاثة أيام ولا
يجوز دفن ميتين فى قبر

أَوْ زَوْجَةً أَوْ سِدَّةً أَوْ صَبِيَّةً وَالْأَحْرَمَ (وَلَا يَنْشِئُ الْقَبْرَ قَبْلَ الْمَيِّتِ) جَمِيعُ الْأَعْيَانِ الذَّائِبَةِ فَانْهَ لَا يَلِي (هَذَا مِنْ مَيِّتٍ آخَرَ أَوْ غَيْرِهِ) كَالنَّقْلِ أَوِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَوْ تَكْفِينِهِ وَيَحْرُمُ تَجَمُّعُ عِظَامِ الْمَيِّتِ لِدَفْنِ غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ وَضْعُهُ فَوْقَهَا (الْأَضْرُورَةُ) بَأَنَّ كَثْرَ الْمَوْتَى وَعِشْرَ أَفْرَادٍ كُلِّ مَيِّتٍ بِقَبْرِ غَضِيقِ الْأَرْضِ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا كَفَنَ وَاحِدًا فَلَا كَرَاهَةَ وَلَا حَرَمَةَ حِينَئِذٍ فِي دَفْنِ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مُطْلَقًا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ بِحَسَبِ الضَّرُورَةِ فَقَدَّمَ فِي دَفْنِهَا إِلَى الْقَبْلِ أَفْضَلُهَا بِمَا يَقْدَمُ بِهِ فِي الْإِمَامَةِ عِنْدَ اتِّحَادِ النَّوْعِ وَالْإِقْدَامُ رَجُلٌ وَلَوْ مُفْضُولًا فَصِيَ الْخِيَمَةِ فَأَمَّا رَأْسُهَا نَعَمْ يَقْدَمُ أَصْلُهَا عَلَى فَرْعِهَا مِنْ جَنْسِهِ وَلَوْ أَفْضَلُ لِحَرَمَةِ الْإِبْوَةِ أَوِ الْأُمُوَّةِ بِخِلَافِهِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ فَقَدَّمَ ابْنُ عَلَى أُمِّهِ لِمُضِيَّةِ الذِّكْرِ

كتاب الزكاة

وهي أحد أركان الإسلام يكفر بتجاهدها في الزكاة المحتم عليها بخلاف المختلف فيها كزكاة الركايز وما لا يصح ولا بد من نية الزكاة أما عند عزها من المال وأما عند دفعها للمستحقين فكذلك زكاة مائتي أو صدقة مائتي المئزر ونية ومعلوم أن النية تعلقها القلب والنطق بها شئ ليس بعد ألسان القلب وله أن يكون في النية وهي قسمان زكاة مال وزكاة بدن فزكاة البدن هي زكاة الفطر وأما زكاة المال فهي اسم لا يقدَّرُ بِمَخْصُوصٍ فِي مَالٍ مُخْصُوصٍ يَجِبُ خُرُوجُهُ لَا صِنَافٍ مُخْصُوصَةٌ وَشُرُوطُهَا الْعَامَّةُ فِي كُلِّ الْأَصْنَافِ أَرْبَعَةُ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالنِّصَابُ وَتَعَيَّنَ الْمَالِكُ فَلَا زَكَاةَ عَلَى رَقِيقٍ وَلَا عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ وَلَا فَيَادُونَ النَّصَابِ وَلَا فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا فِي مَالٍ وَقَعِيَ لِأَجْلِ جَنِينٍ وَلَا فَيَا نِسْتٍ مِنْ حَبِّ حِمْلَةٍ السَّيْلِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى أَرْضِنَا غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ لَا حِدَ فَنَهَ فِيهِ أُمُورُ حِمْلَةٍ لَا رَضَا الْمَمْلُوكَةِ فِيمَلِكُهُ مِمَّنْ نِسْتٍ فِي أَرْضِهِ وَبِحَسَبِ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ وَلَا فِي تَمَارِ النَّخْلِ الْمُبَاحِ بِالصَّحَرَاءِ وَلَا فِي تَمَارِ بَسْتَانٍ أَوْ حَبِّ قَرْيَةٍ وَقَفَّ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ وَالْقَنَاطِرِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لَعَلَّ يَنْتَعِنَ الْمَالِكُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَلَوْ حُلَّ الْهَوَاءُ أَوْ الْمَاءُ جَاءَ مَلُوكًا قَبِيتَ بَارِضٍ مَمْلُوكَةٍ فَإِنْ أَعْرَضَ عَنْهُ مَالُكَ فَهُوَ لِمَصْخَبِ الْأَرْضِ وَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ أَنْ وَجِدْتَ الشَّرْطَ وَإِنْ لَمْ يَعْضُ عَنْهُ فَيُؤَدُّ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ وَأَنْجَرَةٌ مِثْلُ الْأَرْضِ لِمَصْخَبِهَا (وَلَوْ نَوَّعَهَا) أَيُ الزَّكَاةِ (كَثِيرَةٌ فَهِيَ زَكَاةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ مَلَكَ) النَّصَابُ (عَشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ) وَلِلْمِثْقَالِ ثَمَانُونَ وَبِشَعِيرَةٍ مِثْقَالُهُ لَمْ يَقْتَضِ وَيُقْتَضِ مِنْ طَرَفِهَا مِثْقَالٌ وَطَالَ (أَوْ مَائَتِي دَرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ) وَكَوْزَنُ الدَّرَاهِمِ ثَمَنَةٌ دَوَانِقُ وَالدَّوَانِقُ ثَمَانُونَ حَبًّا وَخَمْسِيَّةٌ قَالِدَرَاهِمٍ وَخَمْسُونَ حَبًّا وَخَمْسِيَّةٌ زَيْدٌ عَلَى الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعَةٍ كَانَ مِثْقَالًا وَمَتْنٌ يَخُصُّ مِنَ الْمِثْقَالِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِهِ كَانَ دَرَاهِمًا وَكَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ سَبْعَةُ أَعْشَارِ مِثْقَالٍ فَصَحَّ الدَّرَاهِمُ عَشْرَ مِثْقَالٍ وَالْمُضَرَّبُ لِلتَّعَامُلِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنْ كَانَ خَالِصًا مِنَ الْغَشِّ فَأَمَّا ظَاهِرُهُ وَتَعَرَّفَ أَوْزَانُهُ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظَةِ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ غَشٌّ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَابًا وَيُعَرَّفَ وَزْنُهُ وَمِقْدَارُ مَا فِيهِ مِنَ الْغَشِّ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظَةِ وَيَزَادُ عَلَى الشَّرْطِ الْأَرْبَعَةُ الْعَامَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ الْحَوْلُ وَكَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ (وَحَالُ الْحَوْلِ وَهِيَ) أَيُ الْعَشْرُونَ أَوْ الْمَائَتَانِ (فِي مِلْكِهِ) فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ قَبْلَ تَمَامِهِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ فَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ عَنْ النَّصَابِ أَوْ بَعْضُهُ بَيَّعَ أَوْ غَيْرُهُ نَمَّ عَادَ بَشْرًا أَوْ غَيْرَهُ اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ لَا تَقْطَاعَ الْحَوْلِ إِلَّا تَوَلَّى بِمَا فَعَلَهُ صَارَ مِلْكًا جَدِيدًا فَلَا يَدُلُّهُ مِنْ حَوْلِ الْأَزْكَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ يُوجَدُ فِي بَعْضِ الْأَمَكَةِ مِمَّا دَنَى ذِمَّتِهِ أَوْ فِضَّةٍ فَإِذَا اسْتَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ مِنْ أَرْضٍ مَبَاحٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَهُ وَكَانَ نِصَابًا وَلَوْ بَضْعَةً لِمَا عِنْدَهُ وَتَجِبُ نَأْخِرَاجُ زَكَاتِهِ فِي الْحَالِ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ حَوْلٌ أَمَّا إِذَا اسْتَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ مَسْجِدٍ فَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ وَقْفِهِ مَسْجِدًا فَهُوَ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسْجِدِ لَا يَحُوزُ التَّصَرُّفَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ يُوجَدُ بَعْدَ الْوَقْفِ فَهُوَ مِنْ رِبْعِ الْمَسْجِدِ وَكَذَلِكَ الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَى شَخْصٍ (وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ) أَيُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَلَوْ مِنْ مَعَادِنِ (رَبْعُ الْعَشْرِ) إِلَّا زَكَاةُ الرَّاكِزِ وَهُوَ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُمْ مَنْ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ فَلِزِمَ الْوَاحِدُ عَشْرِينَ الرَّاكِزِ فِي الْحَالِ وَيَمْلِكُهُ الْوَاحِدُ لَهُ وَإِنْ وَجَدَ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مَلِكٍ أَحْيَاءٍ شَرَطُ أَنْ لَا يَعْلَمَ أَنَّ مَالَكُمْ بَلَغَتْ الدَّعْوَةُ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بَلَغَتْ الدَّعْوَةَ وَعَانَدَ فَهُوَ فِيهِ وَلَيْسَ بِرَّاكِزٍ وَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مَدْفُونًا فَإِنْ وَجَدَهُ

ولا ينشئ القبر قبل بلي
الميت لدفن ميت آخر
أو غيره الا لضرورة
﴿كتاب الزكاة﴾
أنواعها كثيرة منها زكاة
الذهب والفضة وهي
واجبة على من ملك
عشرين مثقالا من
الذهب الخالص أو مائتي
درهم من الفضة الخالصة
وحال الحول وهي في
ملكه ويخرج من ذلك
ربع العشر

ظاهر فان علم أن السيل أظهره فكان والالفة وكذا اذا لم يعلم هل هو ذفن الجاهلية أو ذفن الاسلام
 كالنهر وكذا الوحد مدقو نافي مسجد أو شارعو وكذا اذا علم أنه ذفن الاسلام كان يكون عليه الصدقة
 ممتلا أو اسم ملك الاسلام فهي لفظة (وما زاد على ذلك) أي النصاب المذكور (فحسابه) إذا لم يكن في
 غير الماشية (ومنها زكاة التجارة وهي) متعلقة بقيمة العروض والتجارة فقلب المال بمعا وضف لغرض
 الربح وكما كانت (واجبة على من أبحر ولو في شيء محقق) ولا يشترط يكون مال التجارة نصاباً إلا في آخر
 الحول (فقط) بضاعته عند آخر الحول بما اشترت منه) وإن لم يكن نصاباً ولا نقد البلد وإن أبطله السلطان
 لأن آخر الحول وقت الوجوب يقطع النظر عما سواه لا يضرب القيمة ولو قوم آخر الحول بمائتين وباعه
 بثلاثمائة فربما أو غني ختم الزيادة إلى الأصل في الحول الثاني لا الأول وإن قزم بثلاثمائة وباعه بمائتين
 زكى ثلاثمائة ويضم ما حصل في أثناء الحول للأصل في الحول إن لم ينص بما قزم به أو بالأصل بل يركب
 الأربع لحوله والأصل لحوله (فان بلغت) أي البضاعة (به) أي بالقوم يملك (نصاباً) زكاهم أربع العشر
 من قيمتها) لأنها متعلق هذه الزكاة (والأصل زكاة فيها) إلا أن كان عنده ما يكمل به كما لو كان مائة درهم
 فأتى بخمسين منها عرضاً للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين
 فزكى مائة وخمسة وتسعون والربح يبيع الأصل في الحول كما يبيع الفلاح الأمهات فيه) ثم إن ملك مال
 التجارة بعين نصاب من ذهب أو فضة أو بأقل من نصاب وفي ملكه تمامه فأنزل الحول من حين ملك النقد
 كونه الذهب والفضة ولو غير مضر وبين (وإن ملك مالها بعرض قنية أو بذهب أو فضة أقل من نصاب
 وليس في ملكه تمامه فأول الحول يوم بدء التجارة) والحاصل أن عروض التجارة أمان أن تكون ملكك
 بنقد أو بعرض أو بعضها بنقد وبعضها بعرض فان ملكك بنقد ولو غير غالب قومت به وإن أبطله السلطان
 وإن ملكك بعرض كعرض ونكاح وخلع قومت بغالب نقد بل حوّل الحول فان غلب نقدان وبلغت
 نصاباً بأحد هما قومت به وإن بلغت بها تخير بينهما على المعتمد ولو حال الحول ببلد لا نقد له كبلد
 يتعاملون فيه بفلوس أو نحوها اعتبر أقرب البلاد إليه وأن ملكك بنقد وغيره قوم ما بلغ النقد به وبالباقى
 بالغال نقد البلد ولو بلغت القيمة نصاباً بنقد لا يقوم به دون ما يقوم به فلا زكاة في ذلك وميزاد على الشروط
 العامة المتقدمه خمسة شروط الأول أن يملك العروض بمعاوضة كثيرة أو نحوها كان بنقد أو عرض أو دين
 حال أو مؤجل وكما لو صالح عليها عن دم أو أجر لها نفسه أو ماله سواء كانت المعاوضة غير محضة وهي التي
 لا تفسد بفساد المقابل كالنكاح والخلع أو محضة وهي التي تفسد بذلك كالبيع والشراء والهبه شواب
 وخرج بذلك تمام ملكك بعرض معاوضة كارت فاذا ترك لورثته عروض تجارة لم يجب عليهم زكاتها وكهية
 بلا ثواب واحتطاب الثأني وجودية التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه ولا بد من تجديدهما
 عند كل تصرف أي أن يفرغ الشراء برأس المال ثم بعد ذلك لا يشترط تجديدهما لافي بيع ولا شراء بل
 يكفي استصحابها بحكم الثالث أن يقصد بالماء القنية أي الإمساك فلا تنفاد فان قصد هاهنا بقطع الحول
 فيحتاج إلى تجديد النية مقرونة بتصرف وكذا إن قصد هاهنا ببيع وإن لم يقصد به يرجع في تعيينه إلى الرابع
 غرضي حوّل من الملك نعم أن ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقية كان اشترى بعشرين ثم نقلاً
 أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بقي على حوال النقد بخلاف ما لو اشترى نصاباً في الذمة ثم نقده
 بعد المجلس فانه يقطع حوال النقد ويبتدىء بحول التجارة من حين الشراء والفرق بين المسألتين أن النقد
 لم يتغير صفته للشراء في الثانية بخلاف الأولى والخامس أن لا يرجع جميع مال التجارة في أثناء الحول إلى
 نقد من جنس ما يقوم به وهو دون نصاب فان رد إلى ذلك ثم اشترى به سلعة للتجارة أتد أحولها من حين
 شرائها لحقق نقص النصاب بالتضييع بخلافه قبله فانه محظون أما لو رد بعض المال إلى ما ذكر
 أو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدرهم والحال يقتضي التقويم بدنانير
 أو بنقد فيقوم به وهو نصاب الحول باقي في جميع ذلك ولو كان عرض التجارة محضاً نجب الزكاة في

(٤) دين يكون عليه ربع

وما زاد على ذلك فحسابه
 ومنها زكاة التجارة
 وهي واجبة على من أبحر
 ولو في شيء محقق فتقوم
 بضاعته عند آخر الحول
 بما اشترت به فان بلغت
 به نصاباً زكاهم أربع
 العشر من قيمتها والا
 فلا زكاة فيها ثم إن ملك
 مال التجارة بعين نصاب
 من ذهب أو فضة
 أو بأقل من نصاب وفي
 ملكه تمامه فأول
 الحول من حين ملك
 النقد وإن ملك مالها
 بعرض قنية أو بذهب
 أو فضة أقل من
 نصاب وليس في ملكه
 تمامه فأول الحول
 يوم بدء التجارة

عنه أو عين ثمرته كسائمة ونخل غلبت زكاة العين لكن لو سبق حول التجارة كان اشتري بما لها بعد مضي
 مدة من حولها فنصاب سائمة وجبت زكاة التجارة عند تمام حولها ثم تعتبر زكاة العين أبداً (ومنها زكاة
 الزروع والثمار) والمراد بالزروع الحبوب التي تقتات اختياراً وبالثمار الرطب والعنب وزكاة الزروع
 واجبة في القوت فقط) أي الذي يقتات اختياراً (كالخطة والأرز والعدس) وشعير وذرة وفول
 وحمص ودخن وشمل القوت ما يقتات اختياراً في النادر كالعكس وهو نوع من التمر وهو قوت صنعاء اليمن
 وخرج مما لا يقتات إلا اضطرراً كحب الحنظل وخلة وما لا يقتات أصلاً كالسفسف والفلفل واللوز فلا
 زكاة فيه (وزكاة الثمار واجبة في التمر والزبيب فقط) فلا تجب في غيرهما من الثمار كالتين والبن والزيتون
 والجوز الهندى وغيره وط وحب الزكاة في ذلك زيادة على الشروط الأربعة العامة المتقدمة في صلاح
 كلاً أو بعضاً وهو بلوغ الحبوب والثمار فيها صفة تطلب فيها غالباً كما قال المصنف (وتعلق الزكاة بالحب
 إذا سنبل واشتد ولو في بعضه) وبالثمار إذا بدا صلاحها (وعلمة بدو صلاح في الثمر المثلون أخذه في
 حرارة أو صفة أو سواد وفي غير المثلون كالعنب إلا يصير لونه وتورمه وهو صفاءه وجريان الماء فيه ويبدو
 الصلاح متمتع على أكمل التصرف بما كلى أو تصدق أو أهداه أو بيع أو نحو ذلك إن كان ما ذكره مبلغ نصاباً
 والأفلا فحرم دفع أجره الحصاد من الحبوب ويتمتع بكل الفريك والفلول إلا خضر ويجب اجتباب
 ذلك أن علم أن زكته تجب فيه الزكاة وينفذ التصرف فيما عدا ذلك الزكاة وما اعتد من إعطاء شيء ولو
 للفقراء محرم وأن نوي به الزكاة لا قبل التصفية لكن قبل عن العلامة الرحمان في نظر ضبط قدر الزكاة
 أو ليخرج زكاته بعد الله ذلك ولا حرمة عليه وهذا كله بعد انعقاد الحب وبدو صلاحه أما قبله فلا حجر
 في لعدم تعلق وجوب الزكاة في ذلك حينئذ لا يمكنه يد صلاحه ونقل عن العزيزي أنه لا تجب الزكاة بأشتداد
 الحب إلا إذا صلح للأدخار حينئذ يجوز ألا كل من الفريك الذي يباع الآن وكذا الفول إلا خضر قبل
 صلاحية ذلك للأدخار وهذه دقيقة تغفل عنها وعند الامام أحمد يجوز التصرف بالأكلة والهدايا ولا
 تجب عليه فلا بأس بتقليده في ذلك وإذا بدا صلاح الحبوب والثمار تعلق بها وجوب الزكاة (لكن
 لا يخرج) أي الزكاة (من كل منها) أي الحبوب والثمار (إلا إذا بلغ نصاباً بعد القطع والتجفيف
 والتصفية) ولو كان الحب له قشر لا يزول عنه بالتصفيه كالأرز الشعير والمعتبر أن يكون نصابه مبلغ ذلك
 والأرز الشعير فهو مما سبق في قشرة فإن أزيل قشره يقال أرز فقط (ونصاب كل منها خمسة أوسق طافية
 من العفش ونحوه) والعبرة في الثمار والتمر والزبيب أن أمكن تحفيها غير رديئة والافتقار إلى الحفاف وهي
 بالوزن ألف وستمائة رطل بالمعراق لأن الوسق شتون صناعاً والصاع أربعة أمداد وللد رطل وثلاث بالبراق
 وقد رتبته لأن الرطل الشرعى وهو ثمانية وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم والعبرة في النصاب
 بما يكمل وقد رتب بالوزن أسطهاراً (ثم إن سقيت) أي الزروع والثمار (بلا تعيب) أي مؤنة (زكيت بالعرش
 كاملاً وإن سقيت بتعيب زكيت بنصف العشر) ولو اختلف الحال باختلاف الأوقات بأن سقيت في بعض
 المدة بلا مؤنة وفي بعضها بما فيها من مؤنة فزكاة الثمار والحبوب لها وقتان وقت وجوب وهو
 وقت بدو صلاحه ووقت أخرجه وهو وقت جفافه والتصفيه أن تجفف التمر غير رديء والأخرجه منه
 رطباً ومؤنة ذلك على المالك لا على المستحق ولا في مال الزكاة فلا حق للمستحق أنما هو في الخافض الحفاف
 وكذا لو كان له دين على آخر أو مال غائب أو منصوب ونحوه المهرق أو بحوذة أو مملوك بعقد قبل قبضه
 أو ضالاً ومثله الواقع في البحر والمكفون المكسب مكانه إن زكاة ما ذكره وقتان وقت وجوب وهو نحو لوان الحول
 ووقت أخرجه وهو وقت الحضور أو القدرة على المال ونقل عن العلامة الرملة أن العبرة في الغائب
 والمنصوب ونحوهما بمسحق يحمل الوجوب لا التمكن حينئذ لو أقرض غيره من القدي نصاب زكاة ومضى
 على ذلك حول وجبت زكاة على كل منهما لأن المقرض مالك لمعين النصاب والمقرض له دين في

ومنها زكاة الزروع
 والثمار فزكاة الزروع
 واجبة في القوت فقط
 كالخطة والأرز
 والعدس وزكاة الثمار
 واجبة في التمر والزبيب
 فقط وتعلق الزكاة
 بالحب إذا سنبل واشتد
 وبالثمار إذا بدا صلاحها
 لكن لا تخرج من كل
 منها إلا إذا بلغ نصاباً
 بعد القطع والتجفيف
 والتصفيه ونصاب كل
 منها خمسة أوسق صافية
 ثم إن سقيت بلا تعيب
 زكيت بالعرش كاملاً
 وإن سقيت بتعيب
 زكيت بنصف العشر

ذمة المقرض بقدره إلا أن المقرض لا يجب عليه إلاخراج الأبعد القدرة على المال وينعقد حو لها من حين
 القرض ولا يمنع الدين وجوب الزكاة فلو كان مملوك نصاباً وعليه دين قدره أو أكثر وحال الحول وجبت على
 صاحب النصاب وعلى صاحب الدين غير أن صاحب الدين لا يجب عليه إلاخراج الأبعد القدرة على المال
 كما مر ومتى حال الحول على المال الحولي أو جاء وقت الإخراج في غيره وتمكن من أدائه وجب فوراً وحرم
 تأخيرها والتسليم من الإداء يكون بحضور مال وأخذ وجفاف ثمر وتيقنه حياً وثمر ومعين وخلو مالك
 من مهم ديني أو دينوي كصلاة وأكل وزوال حجر قلبي وتقرر أجره قبضت فلو أجزأ أربع سنين بمائة
 دينار وقبضها ووضعها عند من يلزمه كل سنة إلاخراج حصتها ما تقرر منها وهو نصف وثمان دينار في أول سنة
 عن خمسة وعشرين دينار ونصف ورابع وثمان في ثلث سنة وثلاثة دنانير وثمان في ثلث سنة وأربعة دنانير
 ورابع وثمان في رابع سنة فحمله ما يخرج في الأربع سنين عشرة دنانير ولا ثمرة في كل سنة حصتها بحسب
 ما مضى عليها من السنين وحصتها ما قبل السنة بعد أخر أجزأ زكاته في العام الماضي بالتضعيف كأنه في ثلث سنة
 وعشرين في ستة عشر ثمرة نعم يجوز التأخير لا انتظار جاري أو قريب أو أحوج أو أفضل إلا أن يشترط ضرر
 الحاضرين وحيث كان التأخير لغیر عذر بماتم وتلف المال ضمن حق المستحقين لتقصيره فان تلف قبل
 التمكن لا يفعله فلا ضمان عليه لا تنفاه تقصيره فغلب ما ذكر أنه بمضي الحول في المال الحولي مع التمكن من
 الإخراج يدخل وقت أصل الوجوب ووقت وجوب الإخراج معاً فان لم يتمكن من دخوله وقت الوجوب
 الأصلي ولا يدخل وقت وجوب الإخراج لا بد من دخوله لا بالتسليم وأما إذا كان المال غير حولي كالثمار
 والزرز وفيد والصلاحيات ينعقد أصل الوجوب ولا يجب الإخراج الأبعد الجفاف والتسليم ويجوز
 تعجيل الزكاة بعد بدو صلاح وقبل الجفاف والتسليم فيخرج من القديم الذي عنده ولا يعتبر في وجوبه
 بلوغ ولا عقل ولا رشد فتجب في مال صبي ومجنون وسفيه والمخاطب بالإخراج الولي ان كان بري ذلك
 في مال الصبي فاذا لم يخرجها وتلف المال قبل كمال المولى عليه سقطت عنه لا ثمرة تخير مخاطب وصبي الولي نعم
 ان كان تأخيره للخوف من نفي الحاكم الحنفية له إذا بلغ المولى عليه وقلدها بحنفية في عدم وجوب
 الزكاة في مال الصبي كان ذلك عذراً أما لا ولي له لم يجزئ أن يجمع ما وجب من الزكوات إلى الكمال فان لم
 يكن تأخيره لخوف ذلك مثلاً حرم عليه (ومنها) أي الكثيرة (زكاة الفطر) ويقال زكاة الصوم
 وزكاة رمضان وصدقة البدن وزكاة الأبدان وزكاة الفطرة وهي إما بمعنى القدرة الخارج فلا ضافة ثباته
 أي زكاة هي الفطرة أو بمعنى الحلقة فهي على معنى اللام وفي الخبر الصحيح أنها طهرة للصائم من اللغو
 والرفث وورد أن صوم رمضان معلق بين السموات والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر وذلك ككتابة
 عن توقف تمام ثوابه بتمام اعتبارها بشرط متوقف على أربعة أمور النية والقدرة والإخراج والمؤدى
 عنه أما النية فتكون من المؤدى عن نفسه أو عنه تلزمه فطرته من زوجة وخادمها ورفيق وأصول
 وفروع إذا وجبت نفقتهم بخلاف أصوله وقربى عنه الذين لا تجب نفقتهم بخلاف الأجنى فإنه
 لا بد من الإذن له في الإداء عنهم وتكون النية عند الغزل عن المال أو عند الدفع إلى المستحق أو بينهما
 (و) أما المؤدى (فهو) أي زكاة الفطر (واجبة على من) استكمل فيه ثلاثة شروط الأول الإسلام
 فلا تلزم الكافر فطرة نفسه وتلزمه فطرة رقيقه وقريبه المسلمين لو وجب نفقتهم عليه أما المرتد ففطرته
 موقوفة على عودته للإسلام لكن لو أخرج فطرته في حال ردته أجزأ أنه ان عاد للإسلام وتكون نيته
 للتمييز الثاني الحرية فلا فطرة على رقيق لا عن نفسه ولا عن غيره محسباً كان حراً أم كان مملوكاً أو لا الثالث
 أن يكون المؤدى قد (ملك شيئاً رائداً على مؤنته ومؤنته عاله) من أصول وفروع وصحبه التي في
 طاعته ومثلها الرجعية والبائن الحامل لوجوب نفقتها (ومالكة) من أرقائه ودوابه المحتاج إليها (ليلة العيد
 ويومه) وهذا ظرف للثبوت وذلك لأن المؤنة ضرورية وتعتبر وجود الرائد وقت الوجوب فوجودها

ومنها زكاة الفطر وهي
 واجبة على من ملك شيئاً
 رائداً على مؤنته ومؤنة
 عياله ومالكة ليلة
 العيد ويومه

بعده لا يوجب زكاة الفطر اتفاقاً ويسن لمن طرأ نسيه أثناء ليلة العيد أو يومه أخر اجبا وأما المؤدى عنه
 فيشترط فيه أمران الأول الإسلام فلا يخرج الفطرة عن كافر أما المخرج للفطرة فهو قوته على عودته
 للإسلام كما مر الثاني أن يدرك وقت وجوبها الذي هو آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال
 فتخرج عن مآت بعد الغروب وعن ولد قبله ولو لحظته دون من مات قبله ودون من ولد بعده (و)
 أما القدر المخرج فلا بد أن يكون صاعاً من جنس واحد عن شخص واحد فحينئذ يخرج الشخص المؤدى
 صاعاً عن نفسه وصاعاً عن كل من يلزمه مؤنته من المسلمين ولو كان رضيعاً فوجوب زكاة الفطر عليه
 إنما هو بطريق التبع على أنه يمكن أن يغيب تطهيره (و) ويكون الصاع من غالب قوت أهل البلد وقت
 الوجوب ويجزى الأعل على أن لا يفي لا عكسه ولو كان في البلد أقوات لا غالب فيها يخرج منها ولو اختلف
 في الغالب باختلاف الأوقات فالعبرة بالقوت (في غالب السنة) لا بغالب القوت وقت الوجوب على
 المعتمد فأهل القرى الذين يقاتلون الذرة في غالب السنة والقمح مثلاً ليلة العيد يجب عليهم الذرة ولو
 اختلف محل المؤدى والمؤدى عنه فالعبرة بغالب قوت محل المؤدى عنه (وقدره) أى الصاع (أربع
 حفنات بكنى معتدل الخلقة ووزنه خمسة أرطال وثلاث برطل بغدادى) ولا يصل فيه الكيل وقدر
 بالوزن استظهار حتى قال بعضهم بل لا كثر أن خمسة أرطال والثلاث لا يجزى منها صاع حب ولا تمر
 كاجرناه كمراراً فان لم يتيسر له الميزان يخرج قدر ما يتقن أنه لا ينقص عن الصاع وهذا فيما يجهل أن
 يكال أهلها لا يكال كالجبن فمعايرة بالوزن والسنة بأن يدعى أخذ الصدقة لصاحب الصدقة عند أخذها
 في أجر كأنه فيها أعطيت وجعله لك ظهوراً أو بآرك لك فيما أقيمت كما قاله الشافعى كذا في السراج المنير للشرى
 رحمه الله تعالى

(كتاب الصيام)

فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة فصام ^{سنة} تسع سنين لأن مدة مقامه بالمدينة عشر سنين
 (والسبع كلها ثواب قص الأسنه فكاملة) لا يجب صوم رمضان إلا على المسلم البالغ العاقل القادر على
 الصوم الطاهر من الحيض والنفاس الصحيح المقيم ولو حكماً (وإذا تم شعبان ثلاثين يوماً) من الرؤية
 ولم يثبت رمضان ليلة الثلاثين (أو رأى الهلال) واحد (عدل) في الشهادة ليلة الثلاثين (وثبت) أى
 الهلال (عند القاضي) بمقتضى ذلك أو ثبت عنده بعلمه وبين مستنده وهو مجتهد (وموجب الصوم على
 عموم الناس) من كان مطلقاً فهو اقفاً لمطلع محل الرؤية وخارج برؤية العدل شهادة بثبوت الهلال في بلد
 آخر فلا بد من اثنتين (فان لم يثبت) أى الهلال (عنده) أى القاضي (وموجب) أى الصوم (على الإثني
 ولو غير عدل) وأن كان جديداً البصر حتى لو رأى شعبان ولم يثبت عند القاضي ثبت الصوم في حقه باستكمال
 شعبان ثلاثين يوماً من رؤيته (وعلى من صدقه فقط) أى من اعتقد صدق من أخبره بالرؤية ولو غير
 موثوق به وإن لم يذكر أنى رؤية الهلال عند القاضي ولو كان فاشقاً أو رقيقاً أو صغيراً أو كافراً
 من أخبره موثوق به بأنه رأى الهلال وجب عليه الصوم وإن لم يصدقه لأن خبر الثقة مقبول شرعاً
 قال الزبادى ومثله هو يروق بزوجه وجته وصديقه

(فصل في أمور لا بد منها للصوم بعضها أركان وهو الرابع والخامس) (وشروط صحة الصوم ستة الأول
 الإسلام) فلا يصح من كافر (والثاني التمييز) فلا يصح من مجنون وصبي غير مميز (والثالث النقاء من
 الحيض والنفاس) والولادة ويحرم على حائض ونفساء الأمساك بنية الصوم ولا يجب عليها تعاطي
 مفطر وكذا في نحو العيد كتفاء بعمد النية وتعتبر وجود هذه الثلاثة (جميع النهار) فلوارتد أو زال
 تمييزه مجنون أو وجد نحو الحيض في جزء من النهار ولو لحظته بطل صومه وإن كان الجنون بشرياً مجنوناً
 ليلاً وكذا لو ولدت المرأة وإن لم تر ذملاً لأن الولادة مفطرة ولا يضر الأغماء والسكر الذي لم يتعد به
 أن خلا عنها لحظة في النهار كتفاء بالنسبة مع الافاقية في جزء منه ولا يضر النوم المستغرق في جميع
 النهار ببقاء أهلية الخطاب فيه (والرابع النسبة) بأن يستحضر ذات الصوم وهم الأمساك ثم

صفاته وهي كونه من رمضان أو غيره كندرهم يقصد الأتيان بذلك ويقرنه بالنية ولو نوى الصوم قبله
 في أثناء الصلاة صححت نيته وتصح النية حال الجماع لا نية لا تلتص بالصوم إلا بعد ما (وتصح نيته صيام التطوع
 قبل الزوال) وإن نذر عمامه كان قال إن نويت صوم يوم كذا فقلت إتمامه فتواه (بشرط أن لا يتعاطى
 مفطراً قبلها) بأن لا يستعمل مفطراً للصوم ولو أصبح ولم ينو صوماً لم يمتنع من المفطر فيسقي ماء المضطمة
 إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع (وقوعها) أي نية صيام التطوع (في الليل أفضل) ولا يشترط تعيين
 النية فيه بل يجوز الإطلاق بأن يقول نويت صوم غد لله تعالى بل لو نوى به غيره حصل صومه أيضاً
 بل لو نفاه شقط الطلب (ويجب في صيام الفريضة تعيينه) من حيث الجنس كالكفاية وإن لم يعين نوعها
 ككفارة ظهار أو يمين وكصوم النذر وإن لم يعين نوعه كندر تبرير أو لجاح وكالقضاء عن رمضان وإن لم
 يعين رمضان سنة كذا بخصوصها وإنما وجب التعيين فيه لا نية عبادة مضافة إلى وقت (وقوع نيته) أي
 صيام الفريضة (في جزء من الليل) وإن كان الصائم صائماً ولو قبل الفطر من اليوم الماضي لقوله صلى الله عليه وسلم
 يثبت الصيام قبل الفجر فلا صيام له أي من لم يقع نية الصيام في جزء من أجزاء الليل من الغروب إلى
 الفجر فلا صيام له صحيح فلا يقع عن رمضان بلا خلاف ولا يفلا على الأوجه ولو من جاهل (والأفضل
 وقوعها) أي النية (في الثلث الأخير) أو في النصف الأخير رعاية لمن اشترط بتقريب النية من العبادة كما
 تعدد أقرانها (والخامس المساك عن المفطرات) (التي ياتى) (كلها من الفجر إلى الغروب والسادس
 دخول الوقت أو وجود السبب في صوم الفريضة) كترك بعض واجبات الحج أو فعل شيء من محرماته
 (فصل في أنواع المفطرات) (والمبطلات للصوم عشرة الأول دخول شيء من أعيان الدنيا
 ولو قليلاً) كسمنه وإن لم تؤكل كحصىة ومن العين الدخان المعروف بخلاف دخول الخمر (التي
 مطلق) (الجوف) وأن لم يكن فيه قوة أحالة الغذاء والدواء كالحق وباطن أذن من أحليل (عند) أي ذكر
 للصوم مع الاختيار والعلم بالتحريم (أن دخل) أي العين من ظاهر إلى باطن (من أحد المنافذ المفتوحة)
 فالو (صل يشرب المسام لا يضطر والمسام يشد بالماء لا خير في قلب الدين من محال الشعر وهي نكتة لا
 تدرك فلا يضطر لا كسحك وإن وجد أثره في الحلق كما لا يضطر لا غسسال بالماء وإن وجد أثر البرودة أو
 الحرارة بالباطن وكما لا يضطر التدخين وإن وجد أثر الدهن في الجوف (الثاني الوقي) عمداً وإن لم يرجع منه شيء
 إلى الجوف) كان تقاباً منكراً سائلاً عن الاستقامة مفطرة لعبها لا لعود شيء وكالتي التجني (الثالث الجماع)
 في فرج بحيث يجب بالإلاج فيه الفصل أما المرأة فتفطر بدخول بعض الحشفة فلا يصدق عليه وصول
 عين إلى جوف محمد ولو بقيت (سواء في ذلك فرج الأدنى وغيره من قبل أو دبر ولو خد أو مائة
 الرابع خروج المني بتعمد الاستمناء) أي طلب خروج المني سواء بيده أو بكحلته أو غيرهما بما حل
 أو لا شهوة أولاً (أو) خروج المني بتعمد (المنشأة ولو بغير جماع كخروجه باللسان والمعانة
 والقبلة) وهي اللبس بالقلم سواء كانت في قم أو غيره (بلا حائل) وحل الإفطار بما لا يزال اللبس البشرية
 إذا كان اللبس ينقص لمسه الوضوء أمماً لا ينقص كسبه ذلك كالأمر فلا يبطل صوم من أنزل ليلته
 وإن كان شهوة وبلا حائل لأنه ليس بمحلاً للشهوة ولا يفطر الصائم بالانزال بالنظر أو الفكر وإن كررهما
 وإن حرم ذلك عند خوف الانزال كما يقل عن الاستمناء والنهاية ويحرم على صائم فرض نحو اللبس كالقبلة
 أن حره شهوته بحيث يخاف الانزال أو الجماع لا مجرد اتصاف ذكره وخروج مذي لكن يكره (الخامس
 الجنون ولو لحظة يسيرة) من النهار لمنافاته العبادة (السادس الأغماء) كل اليوم كأن يكون (من الفجر
 إلى الغروب) ولا يمنع صحة الصوم إن خلا الشخص عنه لحظة وإن لم توجد عاقبة منه كأن طلع
 الفجر ولا اغماء فطر أعقبه واستمر إلى الغروب فهذا خلا لحظة عنه وبمثل ذلك إذا سكر وطلع
 الفجر واستمر السكر ثم أفاق مع الغروب فيصغ صومه لأن انتفاء السكر والغماء في لحظة من النهار
 كفاية (السابع الإفطار قبل أن يتحقق غروب الشمس أو) قبل أن يغلب على ظنه غروبها إذا لم يتبين
 يقين له الحال) لأن الأصل عدم الغروب (الثامن طرؤ الردة والعبادة بالله تعالى) منها ما فاتها العبادة

وتصح نية صيام التطوع قبل الزوال بشرط أن لا يتعاطى مفطراً قبلها ووقوعها في الليل أفضل ويجب في صيام الفريضة تعيينه ووقوع نيته في جزء من الليل والأفضل وقوعها في الثلث الأخير والخامس المساك عن المفطرات كلها من الفجر إلى الغروب والسادس دخول الوقت أو وجود السبب في صوم الفريضة (فصل في المبطلات للصوم عشرة الأول دخول شيء من أعيان الدنيا ولو قليلاً إلى الجوف عمداً إن دخل من أحد المنافذ المفتوحة الثاني الوقي عمداً وإن لم يرجع منه شيء إلى جوف الثالث الجماع بغير انزال الرابع خروج المني بتعمد الاستمناء أو المباشرة ولو بغير جماع كخروجه باللسان والمعانة والقبلة بلا حائل الخامس الجنون ولو لحظة يسيرة السادس الأغماء من الفجر إلى الغروب السابع الإفطار قبل أن يتحقق غروب الشمس أو يغلب على ظنه غروبها إذا لم يتبين له الحال الثامن طرؤ الردة والعبادة بالله تعالى

(التاسع طرو الحيض أو النفاس) ولو عقب غلقة أو مصفنة للجماع على تحريم الصوم بالحيض وعدم صحته به ولا أن النفاس يحد حيضاً مجتمعاً (العاشر الولادة المصحوبة بالبلل) أملاً بالحدادة عن البلل بأن كان الولد نجافاً فوجهاً أو صحبها البطلان قياساً على الحيض لأن كلاهما وجب الغسل والقول الثاني أنها لا تبطل الصوم ويترقى بين الغسل والصوم بأن الولد نمتى متعقداً وخروجاً بوجبه الغسل وأن الصوم لا يبطل بخروج المني من غير استمناء وغير مباشرة وقد نظم المذايبي مبطلات الصوم من بحر الرجز في قوله
مبطلات الصوم ٥ فيها كبا أعما كل اليوم
انزاله مباشرة والردة ٥ والوطء والوطء إذا تعقده
ثم الجنون الحيض مع نفاس ٥ وصول عين بطنه مع رأسه
(ومن أظفر عامداً في رمضان أو نسي فيه النية ليلاً) أو تسخر طائفاً بقاء الليل أو أظفر طائفاً الغروب فإن ذلك خلاف ظنه أو سقه ماء المبالغة أو الرابعة في المضغطة والاستنشايق (ويجب عليه الأمساك بقية النهار) ليعتد به بإفساد الصوم في الصورة الأولى ولتقصيره في الثانية (وهكذا من نسي له ثبوت رمضان أثناء يوم الشك) أي يوم الثلاثين من شعبان ولو غير يوم الشك لأنه كان يميزه الصوم لو علم حقيقة الحال بخلاف حتى بلغ مفطراً أو مجنوناً أفاق وكافر أسلم ومسافر عسر مرض زال عذرهما بعد الفطر لا يجب عليه الأمساك بل يسن وكذا الحائض أو النفساء إذا زال عذرهما يستحب لهما الأمساك على ما قاله الزبائدي والضابط في ذلك أن كل من تجاوز له الإفطار مع عليه بحقيقة اليوم لا يميزه الأمساك بل يسن وكل من لم يجز له مع ذلك يميزه الأمساك (فصل) في مسائل مشهورة (لا يفطر الصائم بوصول شيء إلى جوفه من أعيان الجنة مطلقاً) فلو حصلت عكرامة أو أكلت لا يفطر بها لأنها من جنس الثواب والكبرامة لا تبطل العبادة (ولا من أعيان الدنيا إن وصل إليه بغير الاختيار) بأن أكرهه على الأكل مثلاً (أو مع النسيان) للصوم (ولا يفطر الصائم بالجماع) غير زناً (ولا بخروج المني كذلك) أي من غير اختيار أو مع نسيان وقال العلامة العزبي والشيخ سلطان لا يفطر حيث أكرهه على الزنا لشبهة الإكراه وإنما الحرمة من حيث نفس الوطء ولو حلت ذكره لم يجز جرب فأنزل فم يفطر إن لم يعلم من عادته الخروج بذلك أو لم يكن لم يطبق الصبر على عدم الحك والآن أظفر (ولا بالقيء بغيره) إذا لم يرجع منه شيء إلى الجوف (باختياره) ولا أظفر (ولا بالنخامة إذا جرت) بنفسها من ظاهر (أو جوفه فغيره) بأن عجز عن تحريكه فكل ما ابتلع نخامة من رأسه إلى بطنه لأن هذا من باطن إلى باطن (ولا بالاكتهال والادهاان وإن وجد قطع الكحل) من العين (والدهن) من الرئس (في حلقه) لأن ذلك ليس من منفذ مفتوح انفتاحاً ظاهره محسوساً لأن انفتاح المسام لا يحس (ولا بدخول الذباب والبعوض وغبار الكس) وغار (الغريزة) للحب أو الدقيق (في جوفه) وإن أمكنه أن يتجنب ذلك (لأن شأنه عجزه فالتحرز عن ذلك حتى لو تعمد فتح الفم ولو لا جل وصول ذلك ثم حصل الوصول بعد الفتح بغير فعله لم يفطر على الصحيح أما لو صار بعد فتح الفم يتلف به ذلك من الهواء فإنه يضر وقد يعضه الغبار بالطاهر وأطلق الرمي ونقل عن ابن قاسم أنه إن تعمد بضر على الغبار النجس والآب أن كان طاهره أو نجسه ولم يتعمد فلا (ولا يفطر الصائم بيلع الريق الخالص من معدته) لأنه عذره وفي ذلك من باطن إلى باطن كما قال سعيد بن محمد في بشرى الكريم بخلاف ما إذا أخرج عن معدته كالحار ج إلى حمرة الشفتين لم كان محتطاً بغيره كبقايا الطعام أو متنجساً كان دميت كشته فإنه يضر ولا يضر ببلع ريقه أثر المضغطة في الوضوء يطمس التحرز عن ذلك ونقل عن المنهج القويم أنه قال يخرج الهاء والهزة فباطن ويخرج الحاء والحاء ظاهر ثم داخل الفم إلى متهم الغلصة ودخل الأنف إلى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الإفطار بإخراج التي إليه وابتلاع النخامة منه وفي عدم الإفطار بدخول شيء فيه ووجوب غسله إذا نتجس وله حكم الباطن في عدم الإفطار بيلع الريق منه وسقوط غسله عن نحو الجنب وإنما وجب غسل النجاسة عنه الغلظ لهما

التاسع طرو الحيض أو النفاس العاشر الولادة المصحوبة بالبلل ومن أظفر عامداً في رمضان أو نسي فيه النية ليلاً وجب عليه الأمساك بقية النهار وكذا من نسي له ثبوت رمضان أثناء يوم الشك لا يفطر الصائم بوصول شيء إلى جوفه من أعيان الجنة مطلقاً ولا من أعيان الدنيا إن وصل إليه بغير الاختيار أو مع النسيان ولا بالجماع ولا بخروج المني كذلك ولا بالقيء فمراً إذا لم يرجع منه شيء إلى الجوف ولا بالنخامة إذا جرت إلى جوفه فمراً عنه ولا بالاكتهال والادهاان وإن وجد قطع الكحل والدهن من العين والادهاان وإن وجد قطع الكحل والدهن من الرئس في حلقه ولا بدخول الذباب والبعوض وغبار الكس والغريزة في جوفه وإن أمكنه أن يتجنب ذلك ولا يبلع الريق الخالص من معدته

K. BADIAT
في غلبات الناس

منه = غلبات (menelan)

ولا يسبق ماء المضضنة
والاستنشاق الى جوفه
اذا لم يبالغ فيهما وكان
السبق في واحدة من
المرات الثلاث ولا
النوم وان استغرق
النهار كله ولا بالاغما
اذا أفاق لحظة في النهار
بشرط أن توجد منه
النية في وقتها ولا بالفصد
والحجامة ولا يصح
صيام العيدين ولا يوم
من أيام التشريق الثلاث
مطلقا ولا صيام يوم
الشك ولا يوم من
النصف الثاني من
شعبان الا اذا صام ذلك
نحو فريضة أو وافق
عادة له أو وصل صومه
بصوم شيء من النصف
الاول ولو باليوم
الخامس عشر ويحرم على
الصائم القبلة والمعانقة
ونحوهما ان تحركت
بذلك شهوته ويسن
له تعجيل الفطر وتأخير
السحور والاغتسال
عن الحدث الاكبر
قبل الفجر والافطار
على التمر ان تيسر والا
فعل شيء حلوكذلك
را كشار الدعاء
خصوصا عند الافطار

(ولا يسبق ماء الموضضة والاستسقاء الى جوفه اذ لم بالغ فيها وكان السبق في واحدة من المرات الثلاث)
 حقيقتا ولو اغتسل شخص من حيض أو نفاس أو جنابة يسبق الماء الى جوفه لا يضر ولا نظر الى امكان امالة
 رأسه بحيث لا يدخل شيء من علسه نعم ان عرف من عادته ذلك حرم عليه الاغتسال وأضر قطعاً أن يمكن من
 الغسل على غير تلك الحالة ومثل ذلك الفصل المسنون بخلاف غسل التردد فلا يمتنع (ولا) يفطر (بالكوم
 وان استغرق النهار كله) لأن التام لم يخرج عن أهلية الخطاب ويجب قضاء الصلاة القائمة بالنوم وإن كان
 الاصل أن من لا يجب عليه العبادة لا يجب عليه قضاءها فالحظر مسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا
 ذكرها دون الغاية بالاغماء عملاً بالأصل المذكور (ولا بالاغماء اذا أفاق لحظة في النهار بشرط أن توجد منه
 آتية في وقتها) بخلاف ما اذا استغرق كل اليوم فانه يقطع الصوم ويجب على المغمى عليه قضاء الصوم اذا
 أفاق سواء تعدى باغمائه أم لا بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاءها اذ لم يتعد باغمائه لأنها قد تكثر فيشقى
 قضاءها وفارق الأغماء الجنون بأنه مرض والجنون نقص كذا في النهاية شرح الغاية (ولا) يفطر الصائم
 (بالفصد والحجامة) بل هما مكروهان ان أضعفاه عن الصوم كأن يحوجهما الى الفطر والأفهما بخلاف
 الأولى (ولا يصح) صوم رمضان عن غيره وإن أيسره فطره والحسنة لأنه لا يقبل عنه (ولا) صيام
 العيدين) تعيد الفطر والأضحى ولو صامهما عن واجب (ولا) صيام (يوم من أيام التشريق الثلاث مطلقاً)
 أي ولو كان صومهما تمتنع عادم للهدى في القديم له صيامهما عن الثلاث الواجبة في الحج وبذلك حذر مسلم
 أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى والمراد أنها أيام لا يجوز صومها كما قاله الشارح (ولا)
 صيام يوم الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته ولم يعلم من رآه ولم يشهد بها أحد
 أو أخبر بها عدد من صبيان أو عبيد أو نسائه أو كفاراً اما اذا لم يتحدثوا برؤيته ولم يشهد بها أحد
 أو أخبر بها واحد ممن ذكر فليس اليوم يوم الشك بل هو من شعبان وإن أطلق الغم ومثله تسع ذي الحجة
 اذا شك فيكونه يوم عرفة أو يوم العيد (ولا) صيام (يوم من النصف الثاني من شعبان الا اذا صام ذلك) أي
 المذكور من يوم الشك ويوم النصف الثاني من شعبان (عن فريضة) كندب وكفارة (أو وافق) أي ذلك
 اليوم (عادة له) سواء كان يتردد الصوم أم يصوم يوماً معناه كالاثنتين والخميس أم يصوم يوماً ويفطر يوماً
 فوافق صومه ذلك اليوم فله صيامه وثبتت عادته المذكورة بمرة (أو وصل صومه يومه شيء من النصف
 الأول ولو باليوم الخامس عشر) محظلاً لا يصل مطلوبه الصوم وإن اقتضى قوله صل إذا انصف شعبان
 فلا تصوموا آخره صوم النصف الثاني ويجب أن يفطر بين الصومين فغلا وفرضاً لا هو حال حرام (ويحرم
 على الصائم القلة والمعانقة ونحوها) كما لما شاع باليد (أن تحركت بشهوة) أي ان كان الصوم فرضاً
 بخلاف التهلل لأن قطعها جزأً وضابط يحرك الشهوة فيخوف الانزال (ويُسْنِ لَهُ) أي الصائم (تسجيل
 الفطر) عند تيقن الغروب أو ظنه بامارة قوية (وتأخير السحور) بضم السين وهو الاكل في كل السحور مالم
 يقع به في شك في طلوع الفجر وذلك للخبر الصحيح لا زال الناس يخبر ما عجلوا الفطر وآخر السحور
 (والاغتسال عن الحدث الأكبر قبل الفجر) ليكون على طهر من أول اليوم (والا فطر على التمر ان تيسر
 مالم يعارضه حسن التعجيل بأن كان يلمز من الفطر بالتمر تأخير والارزاعي التعجيل ويقدم على التمر ولو لم
 فليس فطره التمر (والأفعلى) ما زمزم فبأنه فعل (جلو) كتبت وزيب وغيرهما من الفواكه
 وشرباً (كذلك) أي ان تيسر خلوا بالماء والقصر أي المصنوعة المعروفة بالخلوة (واكثر الدعاء
 خصوصاً عند الإفطار) أي بعده كان يقول اللهم لك صحت وعلى رزقك أفطرت وبك أمنت ولك أسلست
 وعليك توكلت ورحمتك رجوت واليك أنت اللهم ذهب الظما وأنتك العروق وثبت الأجر ان شاء الله
 تعالى يا واسع الفضل اغفر لي الحجة الذي أعاني فصمت ورزقي فأفطرت اللهم وقنا الصيام وبلغنا فيه القيام
 وأعنا عليه والناس في يوم وأدخلنا الجنة بسلام وأن يقول يا عظيم يا عظيم أنت على لا اله الا أنت اغفر لي الذنوب

واكثر القرآن
والصدقة في رمضان
ويكره له الفصد
والحجامة ومضغ العلك
وذوق الطعام والمبالغة
في المضمضة والاستنشاق
والقيلة ونحوها اذا لم
تتحرك بهما شهوته
وليصن نفسه عن
الشهوات والغيبة
والنميمة وكل قول أو
فعل قبيح

فصل في الطاعن في السن
والمرضى الذي لا يرجى
له الشفاء اذا أفطر في
رمضان يلزم كلا منهما
مد طعام لكل يوم ولا
قضاء عليهما ويجب
على الحائض والنفساء
الأفطار في رمضان
وغیره ويجوز في
رمضان للمسافر اذا
كان سفره طويلا
جائزا ولو قدر
على الصوم والافضل
له أن يصوم اذا لم يحصل
له مشقة ولا يجوز
للمريض الا اذا حصلت
له مشقة شديدة بالصوم
وجوز للحامل والمرضع
اذا خافا من الصوم
على أنفسهما أو على
أولادهما ويجب القضاء
على هؤلاء كلهم

العظيم فانه لا يغفر الذنب العظيم الا العظيم وأن يقول اللهم اني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن
تغفر لي (واكثر) تلاوة (القرآن) في غير نحو حش و يسر استقبال القبلة للقارئ (و) اكثر
(الصدقة في رمضان) ولو بجمع ما له ان كان يصبر على الاضاقه أو له حرقه يستغني بها ولا يصدق بما
لا يصبر (ويكره له) أي الضائم (الفصد والحجامة) أي التي تضعفه عن الصوم (ومضغ العلك) بكثر
العين وهو الشيء المعلق وهو المصطكي وقيل اللسان لأنه لا يثبتهم على الإفطار بمضغه سواء المرأة والرجل قال
شيدنا على رضى الله عنه وكرم وجهه أياك وما يستحق العقول أنكاره وإن كان عندك اعتذاره اه أي
يكره مضغ ما لم مضغ ينشأ واشتد في الآخر وفي غير الصوم يستحب مضغ المصطكي للنساء وكره
للرجال الا في خلوة (وذوق الطعام) أو غيره مما فيه من تعريض الصوم للفساد هذا اذا لم تكن حاجة أما
الطباخ رجلا كان أو امرأة فلا يكره له ذلك كالا يكره المضغ لطفل (والمبالغة في المضمضة والاستنشاق)
وهي نوعان أحدهما أن تصعد الماء إلى أقصى الحنك أو الخيشوم وثانيهما ملء الفم أو الأنف به على خلاف
العادة وإن لم يحصل تصعيد وكلاهما يصح إذا تيسر (والقيلة ونحوها) كالليس (اذا لم تحرك بهما شهوته)
لان في ذلك تعريض لفساد العبادة وان خشى منه الانزال فخرام في صوم الفرض ولو على شيخ (وليصن
نفسه عن الشهوات) التي لا تبطل الصوم بكثرة الرياح والنظر إليها وتسهاها في ذلك من الترفه الذي
لا يناسب حكمة الصوم (والغيبة والنميمة) فيسن للصائم من حيث الصوم صون اللسان عن الغيبة
والنميمة المحترمين فلا يطل صومه باتيانها كما قاله المحلى (وكل قول) قبيح كالكذب وإن أسبح لنحو اصلاح
فيسن تركه لا أجل الصوم (أو فعل قبيح) فيسن من حيث الصوم تحفظ الجوارح من كل منهي عنه شرعا
فصل في ما ينسحب القدر (الطاعن) أي الكبير الذي بلغ أقصى الكبر (في السن) الذي لا يطبق الصوم
(والمرضى الذي لا يرجى له الشفاء) بقول أهل الخبرة إذا أفطر في رمضان يلزم كلا منهما مد طعام لكل
يوم ولا قضاء عليهما فوجب عليهما الفدية ولو فقيرا فأنا يشتر في ذمتها ولا يجوز تمجيل فدية يوم قبل
دخول ليلته ويجوز تمجيل فدية كل يوم فيه أو في ليلته ولو قبل فخره (ويجب على الحائض والنساء الإفطار
في رمضان وكثيره) ولو كان النفاس من علقه أو مضغه أو من المجرده عن البلل ولا يسن لها الإمساك الا
اذا انقطع الدم في أثناء اليوم فيسن إمساك باقي ذلك اليوم (وجوز) أي الإفطار (في رمضان للمسافر اذا
كان سفره طويلا جائزا) لا الذي السفر القصير أو الحرم وبأي فئا جميع ما مر في القصير فيحتج بجاز
الفطر الآية هنا لا يفطر ان طرأ السفر بأن فارق العمران أو السور بعد الفجر تغليا للحضر بخلاف
القصير فيقصير بعد مجاوزة ما ذكر في يوم السفر وأن طرأ السفر بعد الفجر وبخلاف الفطر بالمرضى فيباح
بحدوث المرض أثناء النهار لو جوده من غير اختياره بخلاف السفر فان سافر قبل الفجر تجاز له الفطر ولو
بعد فدية الصوم لئلا (لو قدر) أي المسافر (على الصوم) من غير مشقة (والأفضل) لأن يصوم اذا لم يحصل له
مشقة (لقول تعالى) وأن تصوموا خير لكم ولعبادة الذمة وحيازة فضيلة الوقت (ولا يجوز) أي الإفطار
(للمريض الا اذا حصلت له مشقة شديدة بالصوم) تنبذ التيمم كان يخاف منه محذور من محذورات المأثرة
في بابه وإن تعدي سبب ذلك عند ابن حجر كان تعاظم ما عجز عنه قصد الانه لا ينسب اليه ويجوز الفطر
على الجوع والعطش بحيث يخاف من الصوم مع أحدهما مشقة تيمم ويجب فيه الترخص عند الفطر
على مسافر ومريض يرجى برؤه ومن غلبه نحو جوع كالصائدين ونحوه قاسا على محض تحمل وليتين
الفطر الباسح من غيره لا على شيخ وشيخ ومريض لا يرجى برؤه وحامل ومرضع كالمحمل عن الوثاق
(ويجوز) أي الإفطار (للحامل والمرضع اذا خافا من الصوم على أنفسهما أو على أولادهما) ومثلها
الحصادة والملاحون وأهل العمل المشق والمقذ للبرق (ويجب القضاء على هؤلاء كلهم) من
الحائض والنساء والمسافر والمريض الذي يرجى برؤه والحامل والمرضع ومن الحق من بعد التمكن منه

وإذا فات الصوم بغير
عذر وجب قضاؤه على
الفور فإن فات بعذر
وجب قضاؤه على
الترخي والافضل
التعجيل

فصل في من فاته صيام
من رمضان بعذر ومات
قبل أن يتمكن من قضاائه
فليس له تدارك فإن مات
بعد التمكن من القضاء
فاما أن يصوم عنه وليه
واما أن يطعم عنه مدا
لكل يوم ومن لزمه
قضاء شيء من رمضان
وأخره بغير عذر حتى
جاء رمضان الآخر
وجب عليه مع القضاء
لكل يوم مد من طعام
ويتكرر المديتكرر
السنين وكذا يجب
المد مع القضاء على
الحامل والمرضع اذا
أفطرتا للخوف على
أولادهما فقط ومن
أفطر بالجماع في نهار
رمضان يعزر وتجب
عليه الكفارة العظمى
وهي عتق رقبة مؤمنة
سليمة من العيوب فإن
لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فإن لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا
لكل منهم مد من طعام

ولو يوم قصير عن طويل (وإذا فات الصوم بغير عذر) كالموت ومتعمد الفطر وتارك التبيت عمداً
(وجب قضاؤها على الفور) ليخرج عن معصية الترك المتعمد به وفي هذه الحالة يلزمه القضاء ولو غنى
السفر ونحوه اذ التحفيف بالتأخير لا يلحق بالمتعمد كما نقله الشيخين محمد بن محمد عن الامداد (فإن فات بعذر
وجب قضاؤه على التراخي ولا فضل التعجيل) مسأله كبراه ذمته نعم قد يجب لتوضيق وقت كان
لم يبق إلى رمضان الا قدراً لا يام التي عليه
الفضل فيما يلزم بالافطار (من فاته صيام من رمضان) فاما ان يفوته الصيام بعذر أو بغير عذر وعلى كل
اما أن يتمكن من القضاء أو لا فإن فاته (بعذر) كمرض (ومات قبل أن يتمكن من قضاائه فليس عليه معصية
بسبب فوات هذا الفائت وليس له تدارك) بالقدية ولا بالقضاء (فان) فاته بغير عذر ومات سواء
تمكن من القضاء أو لا أو فاته بعذر (ومات بعد التمكن من القضاء) ليجب التدارك بأحد الأمرين
وهو (اما أن يصوم عنه وليه) أو أجنبي يباذ من الميت أو الولي (واما أن يطعم عنه بكل الكيل يوم) (والصوم
أفضل ويشتترط في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً ولو زقياً لا نه من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي
والمجنون ويجوز للولي بل ولو للأجنبي ولو من غير اذن إلا طعاماً من ماله عن الميت لا نه من نوع وفاء دين
الغير (ومن لزمه قضاء شيء من رمضان وأخره) أي القضاء (بغير عذر حتى جاء رمضان الآخر) يحرم
عليه (ووجب عليه) فدية التأخير (مع القضاء لكل يوم بمد من طعام) من غلب قوت بلده (ويتكرر
المديتكرر السنين) ومن عجز عن ذلك استقر في ذمته ويخرج بذلك عنه استعذاره كسفر أو مرض
حتى دخل رمضان آخر فلا حرمه ولا فدية وكذلك من أخره لنسيان أو جهل بحرمه التأخير وإن كان مخالفاً
للعلماء بخلاف ذلك بخلاف ما لو علم بحرمه التأخير وجهل بحجوب القدية (وكذا يجب المد مع القضاء على
الحامل والمرضع اذا أفطرتا للخوف على أولادهما فقط) من اسقاط الحمل وتضرر الولد أو هلاكه لقلة
اللبن بخلاف ما اذا خافتا على أنفسهما فقط أو على أنفسهما مع الحمل وأولادهما فيجب عليهما مع القضاء بلا فدية
كالمريض الذي يترجى بركه فإن كان خاف على النفس ويلتحق بهما في التفصيل ممن أفطرتا نقاذ حيوان محترم
أو غيره أو غيره أشرف على هلاكه بغرق أو غيره فإن خاف على نفسه ولو مع المشرف فعليه القضاء فقط وإن
خاف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والقدية لا نه فطر أرتفق بشخصان وأما لم يجب القدية على من
متخاف على نفسه مع غيره مع أن فطره أرتفق بشخصان لأن الخوف على النفس مانع من وجوب القدية
وإن كان الخوف على الغير مخفياً له فانه إذا اجتمع المانع والمقتضى غلب المانع على المقتضى كما أن الحيض
مانع من وجوب الصلاة مع أن المقتضى له موجود وهو الوقت والعقل وأما من أفطرتا نقاذ نحو مال غير
حيوان فعليه القضاء فقط لا نه لم يرتفق بفطره إلا لشخص واحد (ومن أفطر بالجماع) عامداً عالماً بالتحريم
مختاراً في فرج ولو بغيره من آدمي أو غيره من حي أو ميت وإن لم ينزل (في نهار رمضان) يقيناً ولو غرب
بعض القرص ولم يتم الغروب وهو مكلف ضائم ثم بالوطء بسبب الصوم مع عدم الشبهة ومع
كونه أهلاً للصوم بغيره اليوم فيجب عليه القضاء فوراً (يعزر) على المعتيد (وتجب عليه الكفارة
العظمى) وأما الموطوء ولو ذكر فعليه القضاء والتعزير دون الكفارة لأن افساد صوم في الحقيقة
بغير الوطء فانه يفسد صوم به بدخول شيء من الحشفة فرجة قبل تحقق الوطء بدخول جميعها فيه (وهي)
أي الكفارة (تحت رقية) أي رقيق عبد أو أمة مؤمنة سليمة من العيوب (الضرة بالعميل والكسب
فان لم يجد الرقة) حياً في مسافة القصر أو شرعاً كان لم يقدر على منها زائداً على ما بني بموته
بقية العمر الغائب (فصيام شهرين) متتابعين (فان لم يستطع) صومهما أصلاً حصل
مشقة لا يحتمل عادة ولوالسدة القليلة أو استطاع صومهما متفرقين (فاطعام ستين مسكينا)
أي تملكهم طعاماً مجزئاً في الفطرة (لكل منهم مد من طعام) ولو وجد الرقة بعد شروعه
في الصوم نذبه له أن يرجع للعتق ويقع له نكاحاً متلاً وكذلك لو قدر على الصوم بعد شروعه في الأكل

(بَابُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْإِعْتِكَافِ)

وهو مكث مخصوص من شخص مخصوص في مكان مخصوص بنية وهو من الشرائع القديمة قال الله تعالى
 وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرنا بيتنا للطائفين والعاكفين والركعين ولا نبشروهم في ذلك شيئا من ذلك (الاعتكاف سنة
 مؤكدة) في كل وقت وهو في رمضان أكد (ولا يصح) أي الاعتكاف إلا في المسجد الخالص الذي
 أرضه غير محكر قسواء سطحه ورحبته المعدودة منه وغيرهما (بنية) في ابتدائه لا في دوامه كغيره من
 العبادات وينبغي لدخول المسجد نحو صلاة أن ينذر الاعتكاف بنحوه على أن اعتكف أو نذرت أن
 اعتكف في هذا المسجد مدة أقامت هذه فيه كتاب عليه ثواب الواجب ثم ينويه ويجب في النذر ذكر
 الفرضية أو النذر كأن يقول نويت فرض الاعتكاف أو نويت الاعتكاف المندور وينبغي زيادة الله تعالى
 والتعريض للاداء والقضاء (وأقله) أن يلبث الشخص (لحظة تزيد على) قدر (طمانينة الصلاة) يسكون
 أو يردد قدر ذلك ولو نذر اعتكافا وأطلق بكفاه قدر ذلك الحصول اسمع ولا فضل يوم كامل خروجا
 من خلاف مالك ويستحب ضم الليلة إليه (وتطلب المواظبة) أي المداومة (عليه كلما دخل المسجد) لا سيما
 المسجد الجامع وهو أفضل للاعتكاف لكثرة جماعته غالباً ولا يستغناؤه عن الخروج منه للجمعة وخروجا
 من خلاف موجه ويطلب الاعتكاف كل وقت حتى أوقات الكراهية (خصوصاً في رمضان وفي العشر
 الاواخر منه) أي رمضان (أفضل) من الاعتكاف في غيره لمواظبته على الاعتكاف فيه وذلك
 (لطلب) الاطلاع على (ليلة القدر) فيحتملها إما بالصلاة أو بالذكر في أكثر الليل أو بالجماعة في صلاة
 العشاء والصبح والعمل في تلك الليلة خير من العمل في ألف شهر (فروع) لا يكره للاعتكاف ضئعة كخياطة
 في المسجد ما لم تكن الكتابة العلم فتنسب لغيرها عبادة وله تكريم شعره فيه فلا تباع ولا امر بأصلاح أمورهم
 والتحدث بما لا يقيم فيه والامك والشرب والوضوء وغسل يديه فيه مالم يقدره والاحرم ولا أولى
 للاعتكاف الا شغلا بالعبادة كطالعة علم وسماعه وصلاة ويسن الاجتهاد في العبادة في لياليها ويومها وهو
 ثمانية الى يوم القيامة ومنحصرة في العشر الاخير من رمضان عند الامام الشافعي وتلزم ليلة
 منه بعينها على المعتكف فقبل هي ليلة الحادي والعشرين وقيل ليلة الثالث والعشرين
 وقيل ليلة السابع والعشرين ومقابل المعتكف أنها تنتقل في ليالي العشر وقد ذكروها
 صابطاً على القول بانتقالها في ليالي العشر ونظم بعضهم فقال:

يا حبّ الاثنين والجمعة مؤاعيدك ٥ والاربعاء والاحد طي لتعبيدك

تكالى السبت هي يا خميس عيدك ٥ كابد ثلاثا نل الوصل بين سيدك

والمعنى ان كل يوم من الاثنين او الجمعة فليكة القدر ليلة الحادي والعشرين وهو عدد واجب بالجل وان
 هل بالاربعاء او الاحد فليكة التاسع والعشرين وهو عدد طي بالجل وان هل بالسبت فليكة الثالث
 والعشرين وهو عدد ديك بالجل وان هل بالخميس فليكة الخامس والعشرين وهو عدد هي بالجل وان هل
 بالثلاثاء فليكة السابع والعشرين وهو عدد كابد بالجل وبالجملة هي من الاسرار التي يطعم الله عليها
 من يشاء من عباده ويندب أن يكثر في لياليها من قول اللهم انك تحفو تحفو العفوفا عفت عني (ويبطله)
 أي الاعتكاف سواء المندور وغيره وسواء المطلق والمقيد بالمدة المتتابعة أو غير المتتابعة
 (الجماع) من واضح عمداً مع العلم والاختيار وكذا الاستثناء والمباشرة بشهوة أن أنزل (والسكر)
 المحرم وهو المراد بقوله (عمداً) أما غير المحرم فلا يبطل الاعتكاف وبحسب ربه من الاعتكاف
 ان لم يخرج من المسجد (والكفر) وان لم يخرج المرتد من المسجد (والجنون) وكذا الاغماء انه
 طرأ سبب تعذّي النصف بهما به لا سيما حينئذ كالسكر فان طرأ بلا تعذّي لم يقطعاه ان بقي النصف بهما

(باب)

الاعتكاف سنة مؤكدة
 ولا يصح الا في المسجد
 بنية وأقله لحظة تزيد
 على طمانينة الصلاة
 وتطلب المواظبة عليه
 كلما دخل المسجد
 خصوصاً في رمضان
 وفي العشر الاواخر
 منه أفضل لطلب ليلة
 القدر وببطله
 الجماع والسكر عمداً
 والكفر والجنون

والحيض والنفس
والخروج من المسجد
بلا عذر الا اذا
أطلقه في النية وخرج
من المسجد عازما
على الرجوع له.
(كتاب الحج
والعمرة) لا يجب كل
منها بأصل الشرع الا
مرة في العمر حتى لو ارتد
بعد فعلها ثم عاد الى
الاسلام لم يجب اعادتها
وشروط وجوبها
الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية
والاستطاعة وشروطها
أن يكون الشخص
قادرا على جميع المؤن
التي يحتاجها نفسه والتي
يتركها لغيره وأتباعه
من خروجه من بلده
حتى يرجع اليه وعلى
ركوب الدابة في ذهابه
ورجوعه من غير مشقة
شديدة فان شق عليه
ركوبها فيشترط
أن يقدر على الركوب
في شق يحمل مظلل ان
تأذى بالحر أو البرد فان
شق عليه ركوبه فيه
فعل سرير يحمله رجال
فان شق عليه ركوبه أيضا
فلا يجب عليه الحج
بنفسه بل يجب عليه
أن يستأجر من
يحج عنه ان قدر

في المسجد أو خرج منه لعدم إمكان حفظها فيه أو لم يشقه لكن لا يحسب زمن الجنون بخلاف زمن الاغماء
(والحيض والنفس) اذا كانت مدة الاعتكاف تخلو عنها غالباً وكذا الاحتلام والازوال بلا مباشرة
وجامع ناس ان لم يقتل فوراً والآن لم ينقطع الاعتكاف وله الغسل في المسجد ان لم يمكث فيه والخروج
له وان أمكنه في المسجد واذا خرج له تجديد النية (والخروج من المسجد لغير عذر) كان خروج لا يستفاد
عقوبة بتبنت باقراره أو خرج لا يستفاد حق ما ظل به ولو خرجت المرأة لعدة تبنت باختيارها (الا اذا أطلقه)
أي الاعتكاف (في النية) بأن لم يقبده بالمدة ولا بالتتابع (وخروج من المسجد عازماً على الرجوع له)
(والحاصل ان كان الاعتكاف محطاً لو خرج من المسجد بلا عزم عوديه وعاد تجديد النية ان أراد الاعتكاف
سواء خرج لتبرز أو لغيره فان خرج عازماً على العود للاعتكاف سواء للسنن الذي خرج منه أو لغيره
كان هذا العزم قائماً مقام النية فلا يحتاج لتجديد نية وان كان مقيداً بمدة من غير تتابع كيومين وخروج لغير
تبرز بلا عزم عوديه وعاد تجديد النية وان لم يطل الزمن بخلاف خروجه للتبرز فلا يحتاج لتجديد نية وان طال
الزمن أما اذا خرج عازماً على العود وعاد فلا يحتاج لتجديد نية على المعتمد سواء في جميع ذلك المندور
وغيره وان كان مقيداً بمدة وتتابع كشرة أيام مثلاً لا ينقطع تتابعه بخروجه من المسجد لعذر كغيبان
الاعتكاف وكحيض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف مما كلف أو عذر كمرض يشق معه المقام في المسجد أو يخاف
من تلويث المسجد كاسهال بخلاف المرض الخفيف فينقطع التتابع بالخروج له ولا ينقطع التتابع بخروج
مؤذن من كتاب إلى منارة منفصلة عن المسجد قريباً منه فلا ذان فتحصل أن الاعتكاف ثلاث مراتب.

(كتاب الحج والعمرة)

وهما شتان من صبي وورقي وفضا كفاية لأحياء الكعبة كل سنة مرة من جميع يظهر بهم الشعار ولو
صغاراً وفضا عين على من لم يؤد تسعة بشرطه فحشد (لا يجب كل منها بأصل الشرع الا مرة في العمر
حتى لو ارتد بعد فعلها ثم عاد إلى الاسلام لم يجب اعادتها) كالا يجب على من أسلم إعادة صلاة قد فعلها قبل
الردة لأن عمله غايي لكن لا يعتد به ولا يثاب عليه وقد يجان أكثر من مرة فغارض نذر أو قضاء
عند افساد التطوع ووجوبها على التراخي بشرط العزم على الفعل بعد الوجوب وأن لا يتضيقا
بنذر أو خوف عصب أو تلف مال بقرينة وإذا آخر فبات تبين فسقه من وقت خروج أهل بلده
في آخر سني الامكان إلى موته (وشروط وجوبها للاسلام) فلا يجان على كافر أصلي الا للعقاب على
تركها في الآخرة (والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة) فلا يجان على غير مكلف وعلى قن وغير
مستطيع (وشروطها) أي الاستطاعة (أن يكون الشخص قادراً على جميع المؤن التي يحتاجها لنفسه
من الزاد وأوعيته حتى السفرة وأجرة خفير وكلفة ذهابه إلى مكة ورجوعه منها إلى وطنه وأن لم يكن له
فيه أهل ولا عشيرة (والتي يتركها لغيره أو أعانه) من قريب أو مملوك محتاج لحديثه (من خروجه من
بلده حتى يرجع إليه) كالا يضعوا (و) أن يكون قادراً (على ركوب الدابة في ذهابه ورجوعه من غير
مشقة شديدة) يبيع التيمم عند الرمي أو لا يحمل عمادة عند ابن حجر وهذا الشرط ضعيف عن المشي أو
لمن يكلفه ضرر أو لقوى عليه لكن نجيبه وبين مكة مرحلتان (فان شق عليه ركوبها فيشترط أن يقدر
على الركوب في شق يحمل) وهو نحو خشب يجعل في جانب البعير ويشترط وجود قن يعادله في الشق
الآخر ولو لحقه مشقة شديدة بالمحمل أيضاً اعتبر في حقه وجود شق في المحمل ان تأذي بالحر
أو البرد) ويعتبر بخل في حق المرأة والخنثى وان لم يتضرر إلا بغير ضرر وأحوط لها كما قاله الشيخ جوري
(فان شق عليه ركوبه فيه فعلي سرير يحمله رجال) ولا ينظر لزيادة المؤنة (فان شق عليه ركوبه) أي
السري (أي أيضاً فلا يجب عليه الحج) بنفسه (بل يجب عليه أن يستأجر من يحج عنه فوراً ان عصب
بعد الوجوب والتمكن وعلى التراخي ان عصب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يمكنه إلا داء (ان قدر

على ذلك فان وجد من
يخرج عنه بلاجرة وجب
عليه أن يأذن له ومن
مات وقدر له حجة
فرض جاز لكل أحد
ولو كان أجنبيا وان لم
يأذن له الوارث أن يخرجها
عنه وان لم يوص بها في
حياته ومثله من مات ولم
يستطع حجة الاسلام
في حياته فان مات بعده
حجة الاسلام وليين
عليه فرض توقف الحج
عنه على اذنه فيه قبل
موته ولا يصح الحج عن
الحى الا اذا كان معضوبا
وأذن فيه لمن يفعله عنه
ولا يصح احرام الصغير
المميز الا باذن وليه
وغير المميز يحرم عنه
وليه ويحضره مواضع
النسك كلها حتى عند رمى
الجمار ويظهره ويتطهر
معه للطواف ويطوف
ويسعى به بعد أن يطوف
ويسعى عن نفسه أو
يأذن لمن يفعل به جميع
ذلك ويصح احرام
الريق البالغ ولو بغير
اذن سيده لكن له أن
يحلله منه اذا أخرج به
بغير اذنه والاولى له
حينئذ أن يأذن له

على ذلك) أى الاستجار بأن وجد أجره من جمع عداجرة مثل فاضلة عما يحتاجه من نحو مسكن وخادم
ونحو كتب قيمه وكان كانت ثمنين عديده وهذه الاجارة عما اجارة عين كان بقول له استأجر منك
لتجمع في هذه السنة أو اجارة ديمة كقول له أئزمت ذمتك تحصل حجة عني فيقع الحج والعمرة عن المستأجر
ويسقط به فرضه فلم يكر على الأجير حجة الاسلام والأوقع عنها وإن قصد المستأجر ولو لم يجد الأجرة
كأنه لم يستأجره (فان وجد من يجمع عنه بلاجرة وجب عليه أن يأذن له) ولو أجنبيا بشرط أن يكون
المطوع غير معصوب موثوقا به في نفسه ويجوز أن يجمع عن غيره بالنفقة واغتفررت الجاهالة فيه لا نه ليش
عاجارة ولا جمالة بل اذن أى كإقاله ليعبدن محمد في بشرى الكريم ولا يجمع أحد عن معصوب الا باذنه
وجوزة التلقين بغير اذنه (ومن مات وقدر له حجة فرض جاز لكل أحد ولو كان أجنبيا وان لم يأذن له
الوارث أن يخرجها عنه) لأن الحج وظلغة العمر بخلاف الصوم حيث لا يصح عن الميت الا باذن من القريب
بل يجب أن يجمع عنه اذا كان له نسك أو كان ممن يجمع عنه وإرثا أو أجنبيا (وأن لم يوص) أى الميت (بها)
أى بحجة (في حياته ومثله) أى من وجب عليه حجة فرض (ومن مات ولم يستطع حجة الاسلام في حياته)
ولم يترك تركه بل سن للوارث والا جنى وإن لم يأذن له الوارث أن يؤدى مسكنا لأن الحج أشبه بالدين
بخلاف الصوم فلا بد من اذنه فلا تجزأ بذنية محضة (فان مات بعد حجة الاسلام وليس عليه فرض توقف
الحج عنه على اذنه فيه قبل موته) فلا يجوز التفضل عنه به الا أن أوصى به خلافا للحنفية ويجوز النيابة في نسك
التطوع كافي النيابة عن الميت اذا أوصى به ولو كان الثأب فيه ضيما من أو عبدا بخلاف الفرض لا نهما
نحو أهل التطوع بالنسك لأنفسهما (ولا يصح الحج عن الحى الا اذا كان معصوبا) أى سعيافا منا لا حركة
له أو لم يثبت على المركوب (وأذن فيه) أى الحج (ممن يفعله) أى الحج (عنه) أى المعصوب خلافا للقبلي
فانه يجوز الحج عنه بغير اذنه (ولا يصح احرام الصغير المميز) سواء كان ذوقا أو غيره (الا باذن وليه)
من أبيهم جديهم وصيهم حاكم أو قيم فلا يصح احرام الصغير بلا اذن سيده في العبد أو وليه في الحر على
المعتمد خلافا للقبلي كذا قال الشافعى وبياض الأعمال بنفسه ويكتب له ثواب ذلك ولا يشترط
الاذن في غير الاحرام (وغير المميز) من صغير ومجنون ودون المعنى عليه (يحرم عنه) أى الذى
يتولى المال دون غيره أى ينوي جعله محرما وان لم يحرم عن نفسه ولا يشترط بحضوره ومواجهته حال
الاحرام عنه (ويحضره مواضع النسك كلها حتى عند رمى الجمار) فيلزمه احضاره المرمى حاله رمية
عنه وإن لم يتصور المرمى مثله لأن الواجب شيان الحضور والرمى فلا يسقط أحدهما بسقوط الآخر
(ويظهره ويتطهر معه للطواف) فلا بد من طهارتهما ومن جعل البيت عن يسارهما (ويطوف ويسعى به
بعد أن يطوف ويسعى عن نفسه) ويصلى عنه ركعتي الطواف (أو يأذن لمن يفعله به جميع ذلك) أى يفعل
الولى عنه بنفسه أو بئانه ما لا يتأتى منه ولا بد في جميع ذلك من تقدم فعل الولي أو ما ذوقه عن نفسه فلا بد من
تقدم رمية عن نفسه أولا (ويصح احرام الرقيق البالغ ولو بغير اذن سيده لكن له أن يحلله منه) أى
الاحرام (اذا أخرج به) أى الحج (بغير اذنه) بأن لم يأذن له أصلا أو أذن له في شيء فأحرم بأعلى منه
بأن أذن له في العمرة فأحرم بالحج وذلك لأن احرامه حينئذ حرام اذ يعطل عليه نية فله أن يستحقها
فانه قد يريد منه ما لا يتباح للحر كالا صطاد ولو كان السيد أثنى أو مكاتبا ولم يزل بتحلل سيده أن يأمره
بالتحلل من النسك لا أنه يتطاولا سباب نفسه والريق أن يحلل وإن لم يأمره بذلك سيده فان أمره
به لم يمتنع جاز لسيد استيفاء منفعة منه ولا نعم عليه لا على سيده وانما لم يجب بغير أمره وإن كان
الخروج من المعصية واجبا لا نه تلبس بعبادة في الجلو مع جواز رضا السيد به اما اذا أخرج باذنه فليس له
تحليله وإن أفسد نسكه لا نه عقد لازم باذن سيده فلم يملك إخراج منه كالنكاح وكذا لو أخرج بغير اذنه
ثم أذن له في تمامه (ولا أولى له) أى السيد (حينئذ) أى حين أخرج منه كالتكاح (أن يأذن له) أى الرقيق

في اتمام نسكه ومثله في ذلك الزوجة ولو كان نسكها فرضا الا اذا تضيق عليها ويسقط فرض الاسلام عن الحر البالغ العاقل ولو غير مستطيع. **(باب ١٠ أركان الحج ستة نية الاحرام به والوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعي والحلق أو التقصير وترتيب معظم الأركان وهذه الستة أركان للعمرة الا الوقوف بعرفة ويجب فيها ترتيب جميع أركانها وواجباته خمسة الاحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة والمبيت بمى ليلالى التشرىق ورمى الجمرات وترك محرمات الاحرام وللعمرة واجبان فقط الاحرام من الميقات وترك محرمات الاحرام وما عدا هذه الأركان والواجبات فهو سنن ولا يخرج الشخص من احرامه حتى ينتم الأركان كلها فلو مات وقد بقي عليه شعرة من الحلق لم يسقط الفرض ان كان ذلك**

(في اتمام نسكه ومثله) أى الرقيق (في ذلك) أى جواز التحليل (لزوجته) لا البائن ولا الرجعة الا ان راجعها (ولو كان نسكها فرضا الا اذا تضيق) أى النسك (عليها) بقضاء فساد أو بغيره كان نذر النسك قبل النكاح وكذلك اذا أحرمت معه ولم تطل مدة احرامها عن احرامه في هذه الصور ليس له تحليلها كما اذا اذن لها أى يجوز للزوج الحلال أو المحرم تحليل زوجته كما لم يمنعها ابتداء من حجب أو عمرة اذا لم ياذن فيه ولو من فرض الاسلام لان حقه على الفور والنسك على التراخي وتحلل المرأة كتحلل المحصر فتتحلل بعد ما يحرم في الاضحية فإزالة الشعر رأس ونية تحلل فيها بأن تنوي الخروج من الاحرام فان لم يأمرها بما يحرم لها التحلل فان امتعت من تحللها مع تمكنها منه تجازله وطؤها وسائر الاستمتاعات بها ولا يحرم عليها الا عليه ويستحب للزوج أن يحج بامرأة ويستحب لها أن لا تحرم الا باذنه ويجوز للوالد التحليل ولده بشرط اربعة فانه اذا أحرم الوالد بنفله بلا اذن من أبويه وكانا قائمينه وبين مكة مرحلتان فأكثر ولم يكونا مشافرين معه فكل منهما مكنته وتحليله ولو كان الوالد قريبا أو كافرا أو أبقدم وجود الاقرب وتحليله لولده كتحليل السيد رقيقه أم الفرض فليس لأحد أبويه منعه منه لا ابتداء ولادوا ما كالصلاة والصوم وكذا لو اذناه أو كان غيبه وبين مكة أقل من مرحلتين أو سافر معه (ويسقط فرض الاسلام) من حج وعمرة (عن الحر البالغ العاقل ولو فقيرا غير مستطيع) بأن تكلف الفقير النسك فيجزئ عنه الفرض كالوجه القن عن نذره بلا اذن سيده فيكفيه عن نذره كذا في بشرى الكريم ولا يصح نسك غير فرض الاسلام الا بعده فيجب فرض الاسلام فالفرض فالتذر نعم لو أفسده حال كاله وقع عن حجة الاسلام وعن القضاء وكذا عن نذره ان عينه حجة فيها

(باب في بيان ما لا بد منه في النسك)

(أركان الحج ستة) وهي التي يتوقف صحته عليها الأول (نية الاحرام به) أى نية الدخول في الحج أى نية ادخال نفسه في شيء حرم عليه بالحج كما كان تحلاله (و) الثاني (الوقوف بعرفة) الثالث (طواف الافاضة) أى طواف الرجوع من متى الى مكة (و) الرابع (السعي) الخامس (الحلق أو التقصير) أو نحو ذلك مما يحصل به إزالة الشعر الرأس (و) السادس (ترتيب معظم الأركان) فلا بد من تقديم الاحرام على الكل والوقوف على ما بعده ان لم يقدم السعي بعد طواف القدوم ومن تأخير الطواف والسعي والحلق عن الوقوف والاحرام ولا ترتيب بين هذه الثلاثة الا بين الطواف والسعي (وهذه الأركان الستة أركان للعمرة الا الوقوف بعرفة) فليس لها ذلك (ويجب فيها) أى العمرة (ترتيب جميع أركانها) وكلها تصح مع الحديثين الا الطواف وهو أفضل الأركان عند الرمل وأما عند ابن حجر فافضلها الوقوف لانه الركن الأعظم لعلوات الحج بفواته ثم بعدهما السعي ثم الحلق (وهما أجزائهما) أى الحج (فمخنة) وهي ما يصح بدونها مع الدم فقط أو مع الانه ان لم يعد وهذا متفق في الميقات والرمى والتحرز عن المحرمات على أنها منها وتختلف في البقية الا انزل (الاحرام من الميقات) أى كون الاحرام في الميقات وأما أصل الاحرام فممكن كما مر (و) الثاني (المبيت) أى الحضور (بمزدلفة) الثالث (المبيت بمى ليلالى التشرىق) الثلاث ان لم ينفر النفر الأول أو مبيت الفيلتين ان أراد النفر الأول (و) الرابع (رمى الجمرات) أى رمى يوم النحر وأيام التشرىق (و) الخامس (ترك محرمات الاحرام) كلبس الرجل تحيطا كقبض على ما حرم به غاذه بخلاف الارتماء بالقبض فلا يحرم (والعمرة) واجبان فقط الاحرام من الميقات وترك محرمات الاحرام وما عدا هذه الأركان والواجبات (من المطلوبات) فهو سنن لا تكاد تصحصر (ولا يخرج الشخص من احرامه) أى حججه أو عمرته (حتى يتم الأركان كلها) لأن النسك يلزم بالشروع وما فيه لا ينحصر الا بجميع أركانها وتفوت المأهبة بفوات جزمها ولا ان الطواف والسعي والحلق لا آخر لوقتها (فلومات) وقد بقي عليه شعرة) ثالثة (من الحلق) يسقط الفرض ان كان ذلك

النسك الذي يفعله (فرضا) وحديث يجب أن يحج عنه من تركه (ومن ترك شيئا من الواجبات للحج أو العمرة ولو عمدا) أوجها (فتسكه صحيح و) لكن (يلزمه بتركه دم) لغواته بغوات وقتة لقوله (ولا يلزمه شيء) أي لا دم ولا غيره (ترك السن) للنسك كتركها من سائر العبادات كالوضوء والصلاة. (فصل) فيما يطلب للأحرام (يسن لمريد الأحرام أن يتنظف قبل الأحرام بازالة الأوساخ) وغسل رأسه بنحو سدر فسيح بخام لوجه امرأة غير محدودة ولو عجزت استبرأته لا ينالها مرة بكشفه وخضب كفه به ويكره بعد أحرام (و) أزاله (الأظفار وشعر الأبط والعانة) ويقص شارب قبل الغسل ويكره ذلك في عشر ذي الحجة للمعيد التضحية (ويغتسل للأحرام) ولو لم يحو حائض وإن أرادته قبل المقات ويكره تركه ولو لم يحو حائض وتأخير الغسل لطهر ما أولاً والأحرام الجنب مكره ونحو المميز يغسله عليه وينوي عنه ولو غلبت به ويكفي مقدمه على الأحرام أن نسب إليه عرفا كأن يغتسل بمكة ويحرم من التيميم (و) بعد الغسل (يتطيب في بدنه فقط) الألفاسم وبأن يفكره لها ما لم تكن لها رائحة يتأذي بها ويوقف أزالها على الطيب والألحمة وأفضل الطيب المسك وأن يخلط بما ورده لذهب جرمه ويكره الزبادي لقول أحمد بن حنبل (و) أن (يلبس أزارا ورداء أبيضين) وجديدين ثم مغسولين (أن كان) أي المحرم (ذكر) ويتدب غسل جديد اجتمعت بجماسه ويسن للذكاة لبس البياض ويكره لها لبس المصوغ ويسن أن يلبس ثقلين وأن يكونا جديدين (ويصلي ركعتي الأحرام) بعد ما ذكر في غير وقت الكراهة إلا في حرم مكة ينوي بهما الأحرام (ثم ينوي) النسك مستقبلا للقلبة ولا فضل أن ينوي عند ابتداء سيره في الماشي أو سريادته في الرابك متوجها لطريق مقصده (ويلى) بأن يقول لك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ويستحب أن يذكر ما أحرم به من حج أو عمره أو كليهما في أول حجرة من مرات التلبية ويسن ما نذبا فيه بحيث يسمع نفسه فقط فيقول لك اللهم بحج أو بليك بعمره أو بليك بحج وعمره بعد ذلك يسن أن يرفع يديه في كل صلاة بها في دوام الأحرام بحيث لا يضر نفسه (ويسن الأكل من التلبية) ولو لم يحو حائض ونفساء (في دوام الأحرام) إلا عند الرمي فيستحب التكبير فيه دونها والآ في الطواف والسعي لأن فيها أذكارا خاصة ويستحب التلبيط إذا حال أصبعته في أذنته كذا في شرح الغاية. (فصل) فيما لا بد منه للوقوف فيها يتبع المحرم (ووقت الوقوف من الزوال يوم تاسع الحجة إلى طلوع الفجر يوم العاشر) ففي أي وقت من ذلك وقت أجزأ (والواجب فيه) أي الوقوف (محضور المحرم بأرض مرفة) أو على ظهر دابة فيها أو شجرة فيها لا على غصن منها وهو خارج عن هوائها وإن كان أملاها فيها قال ابن قاسم ويكفي تكبيرة ويكفي الحضور (لحظة من هذا الوقت) المذكور (كلا) أو نهارا) وإن كان الواقف نهارا ولو لم يحو حائض طلب نحو آبق وإن لم يدر أين تلك الأرض عرفات (ولا فضل) أجمع بين الليل والنهار بعرفة وهو الحضور بها نهارا والبقاء فيها إلى الغروب) وخروجها من الخلاف ويشترط في الواقف كونه محرما أهلا للعبادة جميع وقت الوقوف فلا يكفي مع جنون أو غم أو سكر كصوم لا تنفاه أهليته للعبادة لكن يقع حج المجنون نفلا كالصبي الذي لا يميز ولا يضر النوم (والسنه للمحرم أن لا يشتغل في دوام أحرامه إلا بما يقربه لمولاه عز وجل وأن يصون نفسه حتى عن الكلام المباح الذي ليس فيه منفعة) آخر رتبة ولا دنوبه فإذ كان مستقفا في نفسه ففي الحج أقبح كل من الحرير في الصلاة (والحفاظة على ذلك يوم عرفة أكد) فلا يليق فيه التقصير فإن هذا اليوم لا يمكن تقصيره بخلاف غيره ويسن فيه كذا الذكر والتهليل والدعاء والتلبية وقراءة القرآن واكثر التضحية والذلة والإحسان في الدعاء وتغنن الأدعية المختارة اللهم اتنا في الديا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم أني

النسك الذي يفعله (فرضا) وحديث يجب أن يحج عنه من تركه (ومن ترك شيئا من الواجبات للحج أو العمرة ولو عمدا) أوجها (فتسكه صحيح و) لكن (يلزمه بتركه دم) لغواته بغوات وقتة لقوله (ولا يلزمه شيء) أي لا دم ولا غيره (ترك السن) للنسك كتركها من سائر العبادات كالوضوء والصلاة. (فصل) فيما يطلب للأحرام (يسن لمريد الأحرام أن يتنظف قبل الأحرام بازالة الأوساخ) وغسل رأسه بنحو سدر فسيح بخام لوجه امرأة غير محدودة ولو عجزت استبرأته لا ينالها مرة بكشفه وخضب كفه به ويكره بعد أحرام (و) أزاله (الأظفار وشعر الأبط والعانة) ويقص شارب قبل الغسل ويكره ذلك في عشر ذي الحجة للمعيد التضحية (ويغتسل للأحرام) ولو لم يحو حائض وإن أرادته قبل المقات ويكره تركه ولو لم يحو حائض وتأخير الغسل لطهر ما أولاً والأحرام الجنب مكره ونحو المميز يغسله عليه وينوي عنه ولو غلبت به ويكفي مقدمه على الأحرام أن نسب إليه عرفا كأن يغتسل بمكة ويحرم من التيميم (و) بعد الغسل (يتطيب في بدنه فقط) الألفاسم وبأن يفكره لها ما لم تكن لها رائحة يتأذي بها ويوقف أزالها على الطيب والألحمة وأفضل الطيب المسك وأن يخلط بما ورده لذهب جرمه ويكره الزبادي لقول أحمد بن حنبل (و) أن (يلبس أزارا ورداء أبيضين) وجديدين ثم مغسولين (أن كان) أي المحرم (ذكر) ويتدب غسل جديد اجتمعت بجماسه ويسن للذكاة لبس البياض ويكره لها لبس المصوغ ويسن أن يلبس ثقلين وأن يكونا جديدين (ويصلي ركعتي الأحرام) بعد ما ذكر في غير وقت الكراهة إلا في حرم مكة ينوي بهما الأحرام (ثم ينوي) النسك مستقبلا للقلبة ولا فضل أن ينوي عند ابتداء سيره في الماشي أو سريادته في الرابك متوجها لطريق مقصده (ويلى) بأن يقول لك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ويستحب أن يذكر ما أحرم به من حج أو عمره أو كليهما في أول حجرة من مرات التلبية ويسن ما نذبا فيه بحيث يسمع نفسه فقط فيقول لك اللهم بحج أو بليك بعمره أو بليك بحج وعمره بعد ذلك يسن أن يرفع يديه في كل صلاة بها في دوام الأحرام بحيث لا يضر نفسه (ويسن الأكل من التلبية) ولو لم يحو حائض ونفساء (في دوام الأحرام) إلا عند الرمي فيستحب التكبير فيه دونها والآ في الطواف والسعي لأن فيها أذكارا خاصة ويستحب التلبيط إذا حال أصبعته في أذنته كذا في شرح الغاية. (فصل) فيما لا بد منه للوقوف فيها يتبع المحرم (ووقت الوقوف من الزوال يوم تاسع الحجة إلى طلوع الفجر يوم العاشر) ففي أي وقت من ذلك وقت أجزأ (والواجب فيه) أي الوقوف (محضور المحرم بأرض مرفة) أو على ظهر دابة فيها أو شجرة فيها لا على غصن منها وهو خارج عن هوائها وإن كان أملاها فيها قال ابن قاسم ويكفي تكبيرة ويكفي الحضور (لحظة من هذا الوقت) المذكور (كلا) أو نهارا) وإن كان الواقف نهارا ولو لم يحو حائض طلب نحو آبق وإن لم يدر أين تلك الأرض عرفات (ولا فضل) أجمع بين الليل والنهار بعرفة وهو الحضور بها نهارا والبقاء فيها إلى الغروب) وخروجها من الخلاف ويشترط في الواقف كونه محرما أهلا للعبادة جميع وقت الوقوف فلا يكفي مع جنون أو غم أو سكر كصوم لا تنفاه أهليته للعبادة لكن يقع حج المجنون نفلا كالصبي الذي لا يميز ولا يضر النوم (والسنه للمحرم أن لا يشتغل في دوام أحرامه إلا بما يقربه لمولاه عز وجل وأن يصون نفسه حتى عن الكلام المباح الذي ليس فيه منفعة) آخر رتبة ولا دنوبه فإذ كان مستقفا في نفسه ففي الحج أقبح كل من الحرير في الصلاة (والحفاظة على ذلك يوم عرفة أكد) فلا يليق فيه التقصير فإن هذا اليوم لا يمكن تقصيره بخلاف غيره ويسن فيه كذا الذكر والتهليل والدعاء والتلبية وقراءة القرآن واكثر التضحية والذلة والإحسان في الدعاء وتغنن الأدعية المختارة اللهم اتنا في الديا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم أني

ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت
 الغفور الرحيم اللهم اغفر لي مغفرة من عندك تصلح بها شأني في الدارين وارحمني رحمة منك أسعد بها
 في الدارين وثب علي توبة نصوحا لا أنكثها أبدا وأزمني سبيل الاستقامة لا أزيغ عنها أبدا اللهم
 انقلني من ذل المعصية الى عز الطاعة واغني بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك
 عمن سواك وقزز قلبي وقبري وأعذني من الشر كله واجمع لي الخير كله أستودعك ديني وأمانتي وقلبي
 وبدني وخواتمي وعلي وجميع ما أنعمت به علي وعلى جميع أحيائي والمسلمين أجمعين كذا في الأيضاح
 الفصل في واجبات الطواف وسننه (وشروط الطواف) تسعة الأولى (الطهارة) من الحدثين
 والنجس كما في الصلاة (و) الثاني (تخفيف العورة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطوف بالبيت عريان ولكن العاكز
 عنه يطوف ولا إعادة عليه (و) الثالث (الابتداء بالحجر الأسود) فلا يعتد بما بدا به قلبه ولو غشوا
 فاذا انتهى اليه ابتداء منه (و) الرابع (محاذاة الحجر بالثبوت الأول) المحاذي لصدره وهو المنكب
 (أول الطواف) عند النية (وآخره) فيجب في الابتداء أن لا يتقدم بحجرة من المنكب على جزء من الحجر
 تمايل الباب وفي الانتهاء أن يكون الذي ساءده آخر الحجر الذي ساءده أو لا أو مقدما إلى جهة الباب ليحصل
 استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك الجزء حتما كما يجب غسل جزء من الرأس مع الوجه (و)
 الخامس أن يجعل الطائف الكعبة على يساره يقيها ألا في أعني فظنا لشدة عسره عليه مارا لجهة حجر
 اسمعيل (مع المشي تلقاء وجهه) ولو غمولا (و) السادس أن (يكون) أي الطائف (خارجا) بجميع
 بدنه. ثوبه المتحرك بحركته (عن جميع البيت والشاذرون) وهو جمع جدار البيت تقصه أن
 الزبير من عرض الأساس لما وصل غرض المطاف لمصلحة البناء ثم ستر بالرغام ولنا وجهه أن من مشى
 جدار الكعبة لا يضرب غرضه معظم بدنه عن البيت (وحجر اسمعيل) وهو ما بين أركان الشامي عليه
 جدار قصير بينه وبين كل من أركان فتحة (و) السابع أن يطوف سبعا يقيها (فلوشك في العدد
 أخذ بالآقل كالصلاة نعم الشك بعد الفراغ لا يضرب) (و) الثامن عدم صرفه كغيره بأن (لا يقصد غير
 الطواف بمشيه) كطلب غريم فقط وكأمره مخوفا من أن تلبسه امرأة فإن شركه كان قصد بمشيه
 الطواف وطلب الغريم لم يضرب ولو دفعه شخص فشي بدفعه خطرات لم يضرب لأنه لم يضرب لغريم (و)
 التاسع أن (يكون الطواف داخل المسجد) وأن وسع (والحرم) فلا يصح تخرج المسجد أجماعا وأما
 الخارج إلى الحل فيصح على ما نقل عن شرحي الارشاد (ولا يجب في الطواف نية) لا استحباب نية
 النسك عليه لكن تسنن (الا إذا كان لغريم مناسك) كطواف قدوم للحلال ونفله غير قدوم وطواف
 نذر فتجب وشروط الطواف هي غير النية والطوافات أتمها ما في كفا في بشرى الكريم (وسننه)
 أي الطواف (بكثرة منها استلام الحجر الأسود) وهو كاليد اليمنى أفضل (وتقبيله) ويسن تخفيف
 القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ووضع الجبهة ويسن تكرير كل منها ثلاثا في كل طوفة ولا واردة أكد
 ويمتنع ذلك أن علم أن شيئا من طيه جملة نية (واستلام الركن الثاني) بيده (والمشي) فيه ولو لغريم
 ذكر (والحفاء فيه) أي الطواف ولو امرأة إلا لعذر كشدة حره فيحرم فإن لم يشتد تجاوز لبس نعلين
 والحفاء وتندب تقصير الخطأ فيكثر الأجر (والركل) في الثلاثة الطواف الأول وهو الاثرع
 في المشي مع تقرب الخطأ من الكتفين (والاضطباع) في جميع الطواف وهو جعل وسط رداءه
 تحت منكبه الأيمن وطرفه على منكبه الأيسر وكثيرا ما وسن فعله ولو فوق المحط من الباب وهذا أن
 للذكر إذا أراد السعي بعده (والأ فلا يطلان) (والدعاء الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم) أو عن أحد من الصحابة
 (فيه) أي الطواف (وصلاة ركعتين) فأكثر (بعد تمامه) والأفضل فعلهما خلف المقام فإن
 بعد قدر ثلثمائة ذراع والأفضل أن لا يزيد بين المصلي والمقام على ثلاثة أذرع (وتجزى ركعتان
 بعد أسبوع كثيرة) والأفضل أن يصلي لكل أسبوع ركعتين (ولو أخرهما مجتمعا) والأفضل ألا يكمل لمن

فصل في شروط
 الطواف الطهارة
 وستر العورة وابتدأه
 بالحجر الأسود
 ومحاذاة الحجر بالشق
 الأول الطواف
 وآخره ويجعل الطائف
 الكعبة على يساره مع
 المشي تلقاء وجهه
 ويكون خارجا بجميع
 بدنه عن جميع البيت
 والشاذرون وأن وحجر
 اسمعيل ويطوف سبعا
 يقيها ولا يقصد غير
 الطواف بمشيه ويكون
 الطواف داخل المسجد
 والحرم ولا يجب
 في الطواف نية الا اذا
 كان لغريم مناسك وسننه
 كثيرة منها استلام
 الحجر الأسود وتقبيله
 واستلام الركن الثاني
 والمشي والحفاء فيه
 والرمل والاضطباع
 للذكر اذا أراد السعي
 بعده والدعاء الوارد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه
 وصلاة ركعتين بعد
 تمامه وتجزى ركعتان
 بعد أسبوع كثيرة
 والأفضل أن يصلي
 لكل أسبوع ركعتين

﴿فصل﴾ وشروط السعي الابتداء بالصفا والختم بالمروة وأن يقع سعي العمرة بعد طوافها وسمى الحج بعد طواف القدوم أو الأفاضة والافضل فعله بعد طواف القدوم وأن يكون الطواف صحبها وأن يسعى سبعا يقينا وسننه كثيرة منها الطهارة وستر العورة والصعود على درج الصفا والمروة والمرولة بين الميئين الا خضرين للذكور والدعاء والذكر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه والموالاة بين مراته وبينه وبين الطواف

﴿فصل﴾ والواجب في الحلق ازالة ثلاث شعرات من الرأس بأى كيفية والافضل للذكر أن يحلق رأسه كله بالموسى وللائتى أن تقصر من جميع شعر رأسها بأن تجمع كله وتأخذ من طرفه قدر أملة الا الذوائب والسنة أن يستقبل الشخص القبلة حال الحلق أو التقصير وبأى التكبير والدعاء

طاف أسبوع فقلهما بعد كل أسبوع ومن سنن الطواف فراغ القلب والخشوع والتدبير والسكينة وعدم الكلام الا في الخير ورفع اليدين ان دعا والاحتفال بهما تحت صدره كالصلاة ومن المحبوب فيه السلام على أخيه وسؤاله عن حاله والطواف بعد الصبح لا يفوت به فضيلة الجلوس بعدها كما في حديث عن علي بن أبي طالب ثم قد يذكر الله الى أن تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كان له أجر حجة وعمره تامتين وللمراد بمن فقد في الحديث من استمر على ذكر الله والطواف فة الذكر والطواف فقد جمع بين الفضيلتين كذا قال سعيد بن محمد في بشرى الكريم بقللا عن كثير من العلماء.

﴿فصل﴾ في واجبات السعي وشروط السعي خمسة الأولى (الابتداء بالصفا) في الأوتار والمروة في الإشتاق (و) الثاني (الختم بالمروة) وعليها الآن عقد واسع علامة على أولها (و) الثالث (أن يقع سعي العمرة بعد طوافها وسعي الحج بعد طواف القدوم) فالحق يقف بعرة (أو الأفاضة) والافضل فعله بعد طواف القدوم (و) عند ابن حجر (و) الرابع (أن يكون الطواف صحبها) والافضل يصح سعيه (و) الخامس (أن يسعى سبعا يقينا) والشك يأخذ بالاقول ويشترط أيضا عدم الصارف فلو حل محرم ثم سعى لم يسع ودخل وقت سعيه وسعى به ولم ينو لنفسه أو لها وقع السعي للحج والعمرة (و) ومنه (أي السعي) كثيرة منها الطهارة وستر العورة) والمشي أن أطافه فان ركب لم يكره (و) والصعود على درج الصفا والمروة حتى يري البيت من باب الصفا لا من فوق جدار المسجد وسمى الراكب صحيح أن يصق ثوبه بالدرجة السفلى وأما المروة فلا تدخل تحت عقدها فكاف كما قاله ابن الجبال (و) المرولة بقدر طاقته حيث لا تأذي لنفسه ولا يذو لغيره فاصد السنة لا بنية المسابقة واللعب قبل وصوله للملأ لا خضر الكعاب بجدار المسجد الى أن وصل (بين الميئين الا خضرين) اللذين لمحدهما بجدار المسجد ولا خرة بجدار مقابله وهذا مطلوب (للذكر) لا للنساء فان عجز عن العدو الشديد نحو حجة تشبه في حركته بذلك ثم يمشي على عادته ويفعل كذلك في الرجوع وفي كل مرة من مرات السعي (والدعاء) واستحب العلماء من دعاء سيدنا عمر اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف المعاد وانى أسألك كما هديتني للإسلام أى لا تنزع عني حتى تتوفاني ولما مسلم ومن دعاء ابنه اللهم اعصمني بدينك وطواعيتك وطواعة رسولك وجنتنا جددك اللهم اجعلنا نحبك ونحب من نحبك وأتيناك وربك ونحب عبدك الصالحين اللهم يسرنا لليسرى وجنبا لليسرى واغفر لنا في الآخرة والأولى واجعلنا من أئمة المتقين (والذكر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم) أى السعي وهو أفضل من القرآن ومنه على كل من الصفا والمروة الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما قلنا والحمد لله على ما قلنا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شىء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له وهو على كل شىء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون (و) الموالاة بين مراته (أي السعي) وبين أجزائه امرة الواحدة (وبينه) أى السعي (وبين الطواف) بأن لا يقطع السعي لجنازة وراثة وأن خاف قوتها

﴿فصل﴾ فيما يتعلق بالخلق وفي بيان الترتيب (و) الواجب في الحلق ازالة ثلاث شعرات (أو جزء من كل منها) (من) شعر الرأس بأى كيفية حلقا أو تقا أو قصا أو حرا أو تسين لمن لا شعر برأسه أمرا للموسى عليه (والافضل) المذكورة أن يحلق رأسه كله بالموسى (الا للشيخ) فيذهب له التقصير في العمرة والحلق في الحج (و) (و) لو خشي (أن تقصر من جميع شعر رأسها بأن تجمع كله وتأخذ من طرفه قدر أملة الا الذوائب) وهي المرسلة من الضعيفة (والسنة أن يستقبل الشخص) المخلوق (القبلة حال الحلق أو التقصير) وبأى التكبير وبعد فراغه منه وكذا عند ارادة الحلق يكبر ثلاثا نفسا وبعد التكبير يقول اللهم هذه ناصيتي يديك فاجعل لي بكل شعرة نور الى يوم القيامة واغفر لي ذنوبي (والدعاء) بعد الفراغ منه فيقول

وذكر الله تعالى وأما الترتيب فهو أن يقدم الاحرام على الكل والوقوف على الحلق والطواف وأما السعي فيجوز تقديمه على الوقوف ان فعله بعد طواف القدوم وليس بين الحلق والطواف ترتيب

فصل في صبح الاحرام بالعمرة في أي وقت كان حتى في أشهر الحج ولا يصح الاحرام بالحج وحده ولا بالحج والعمرة معا الا في أشهر الحج وهي شوال والقعدة وعشر ليل من ذي الحجة فمن أحرم به قبل دخولها أو بعد خروجها انعقد احرامه عمره ومن كان بمكة وأراد الحج وجب عليه أن يحرم به منها قبل أن يفارق بنائها والا فضل أن يحرم من باب بيته أو من حجر اسمعيل فان أراد العمرة وجب عليه أن يخرج الى طرف الحل من أي جهة ويحرم منه وأفضل بقاعه الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية ومن جاء من الآفاق وجب عليه الاحرام من الميقات الذي في طريقه أو الذي يحاذيه والمواقيت الشرعية خمسة ذوالخليفة

اللهم أنتي بعد ذلك شعرة حسنة وأمر عتي بها سنة وارفع لي بها درجة واغفر لي وللحلقين والمقصرين وجميع المسلمين (وذكر الله تعالى) ولا فضل في كل الاوقات أن يقول تحصنت بحصن لا اله الا الله محمد رسول الله كنت مرابط ثم نفث كثير الى جهاته الست ويسن أن يدفع الاذنة التي تطيب بها نفسه معجلة من غير مشاركة وأن يدفع شعرة في محل غير مطروق ثم يتطيب ويلبس (وأما الترتيب فهو أن يقدم الاحرام على الكل) يقدم (الوقوف على الحلق والطواف) أي طواف الركن (وأما السعي فيجوز تقديمه على الوقوف ان فعله) أي السعي (بعد طواف القدوم) والاوجب الترتيب (وليس بين الحلق والطواف ترتيب) بل يسن الحلق بعد رمي جرة العقبة بالطواف.

فصل في الميقات الزماني والمكاني يبدأ بالزمان في الوقوف صحة الحج عليه فقال (يصح الاحرام بالعمرة في أي وقت كان حتى في أشهر الحج) إذا مضى منها إلا بد وقيل السنة نعم قد تمتنع بها من كحرمها وحاج لم ينفر من منى ثم مضى بها أو لم يكن فيها أو سقط عنه الرمي والميقات ان لم يخرج وقته (ولا يصح الاحرام بالحج وحده) بأن أفرد به عن العمرة (ولا بالحج والعمرة معا) بأن قارنها في النية (الا في أشهر الحج وهو شوال وذو القعدة وعشر ليل) أول (من ذي الحجة) فيصح الاحرام به من ابتداء شوال الى آخر يوم النحر (فمن أحرم به) أي الحج (قبل دخولها) أي أشهر الحج كرمضان (أو بعد خروجها) كقبة ذي الحجة (انعقد احرامه عمره) بجزنة عن عمرة الاسلام ان كانت محله ولا يبطل الاحرام الا به شديد التعليق اذا لا يخرج منه كغيره بالفساد بل ينصرف لما قبله ولو شك هل أحرم في وقته أو قبله انعقد حجا لان أصل تقدير كل حادث بما قرب من أخير من مطلق العدم يقدم عليه نعم ينبغي الاحتياط فينبوي الحج ان لم يشرع في الاعمال بلصحة ادخال الحج على العمرة ولا فرق في الميقات الزماني بين المكي وغيره لكن يستحب للمكي الاحرام بالحج يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ويكون احرامه عند ارادته الخروج الى عرفة فان كان متمتعا عاد ما للهدي استحب له الاحرام قبل السادس من ذي الحجة ليصوم السادس والسابع والثامن ويخلص من صومه عرفة فانه يستحب للحاج نضرة (و) لها الميقات المكي فامتنع ان يكون قاصد النسك فكيف وهو من مكة ولو حجاز سبيل أو آفاقا وهو من بلده وراه المواقيت الخمسة الا في ذكرها (من كان بمكة) ولو غريبا (وأراد الحج وجب عليه أن يحرم به منها) أي من نفس مكة بأن أحرم (قبل أن يفارق بنائها) فلو أحرم بعد مجاوزتها الى جهة عرفة لزمه كرم (والا فضل أن يحرم من باب بيته) بعد صلاة سنة الاحرام فيها أو في المسجد وهو أفضل ثم يدخل فيه ثانيا للطواف الوداع (أو) يحرم (من حجر اسمعيل) بعد صلاة ركعتين فلا حرام فيه ويجوز للمكي الا يجز عن آفاق الاحرام من مكة ولا حظ من الاذنة ولا دم عليه وهو ما اعتمدته الجمال الطبري وعليه ابن قاسم (فان أراد) أي من في مكة (العمرة وجب عليه أن يخرج الى طرف الحل) ولو بخطوة (من أي جهة ويحرم منه) أي طرف الحل (والا فضل بقاعه) أي الحل فلا حرام العمرة (الجعرانة) وهي في موضع بين مكة والطائف على اثني عشر ميلا من مكة وعلى ثلاث أميال من الحرم تسمى برهة بنت سعد وكانت تلقب بالجعرانة وهي المرادة في قوله تعالى كالتى قبضت عذرها (ثم التنعيم) وهو موضع على فرسخ من مكة (ثم الحديبية) وهي اسم بئر بين طريق حدي بكسر الحاء المهملة والمدينة وفيها مسجد النبي الذي يبيع فيه تحت الشجرة وهي طرف الحرم على تسعة أميال من مكة (ومن نجاء من الآفاق) أي جميع الجهات ولو تمكيا قصد مكة للنسك حجا أو عمرة (ويجب عليه الاحرام من الميقات الذي سلكه) (في طريقه) وهو الذي حدده النبي ﷺ للطريق حين سلكها ولا يشترط عين الميقات بل الواجب ان يكون الاحرام منه (أو) (الذي يحاذيه) من لا ميقات بطريقه فيضاهيه بمحاذاته في أو بحوز (والمواقيت الشرعية خمسة ذوالخليفة) تحريمه مسجد الشجرة وبيته وبين المدينة ثلاثة أميال وهو عشرة مراحل من مكة وهو ميقات التروية الى مكة

والجحفة ويلزم قرن
 المنازل وذات عرق
 الفصل والواجب
 في ميت مزدلفة الحضور
 فيها لحظة من النصف
 الثاني من ليلة النحر
 بعد الوقوف والسنة
 تقديم النساء والضعفاء
 الى منى بعد نصف الليل
 قبل الزحمة وأن يبيت
 الرجال الاقوياء الى
 الفجر ثم يصلوا الصبح
 بها في أول الوقت
 والا فضل أن يكون جماعة
 ومع الامام ثم يقفوا على
 المشعر الحرام أو بقربه
 بعد صلاة الصبح مشغلين
 بالاستغفار والدعاء الى
 زيادة الاسفار ثم
 يتوجهوا قبل طلوع
 الشمس الى منى فيصلون
 اليها بعد طلوعها والسنة
 أن يأخذ الجحاج من
 مزدلفة سبع حصيات
 لرمي جرة العقبة يوم
 النحر فقط ويأخذوا
 من منى لرمي أيام التشريق
 ويكره أخذ الجحار
 مني الحل أو من محل
 نجس فاذا وصلوا منى
 بعد ارتفاع الشمس
 يبدؤن برمي جرة العقبة
 قبل كل شيء ثم يذبحون
 ضحاياهم أو هداياهم ثم
 يحلقون أو يقصرون
 وبعد حط أمعتهم
 واستقراهم بمنى
 يتوجهون الى مكة
 فيطوفون طواف

مكة من المدينة حيث سلك الطريق الجادة والآفن الجحفة والاحرام من رابع أفضل ان جهلت (والجحفة)
 وهي قرية خربة وهي تحلى أربع مراحل ونصف مرحلة من مكة وهذه قممات المتوجه من الشام ومصر
 والمغرب نعم اذا مر الشاميون على ذي الحليفة فهي قمماتهم وليس لهم تأخير الاحرام الى الجحفة ومن
 أحرم من رابع فقد أحرم قبل مجاوزة الجحفة (ويحلم) وهي جنوبى مكة مشهور بجبل السعدية تبينه
 وبين مكة مرحلتان ونصف وهي قممات المتوجه من تهامة اليمن (وقرن المنازل) ويقال له قرن الثعالب
 وهو جبل في جهة المشرق على مرحلتين من مكة وهي قممات المتوجه من نجد اليمن ونجد الحجاز
 (وذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة قد خربت وهي قممات المتوجه من المشرق والعراق
 وخراسان ممن لا يحاذي قممات قبل مرحلتين كالجاني من سواكن الى جدة أخرم على مرحلتين من مكة اذا لا
 ميقات دونها وحيدة مرحلتان الى مكة فانه يصل جدة قبل أن يحاذي ميقاتا والمحاذاة بعد المرحلتين لا تعتبر
 والمراد من قومهم ومن لا يحاذي ميقاتا فهو من علم يحاذي مكة قبل مرحلتين والافهم المحاذاة محال لاكتشاف
 المواقيت لمكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقائه مشكك ولا فضل لمن فوق ميقات أن يحرم منه
 لا من دونه أهله ولا فضل من أوله وهو الطرف الا بعد
 الفصل فينا يتعلق بمزدلفة ومتى (والواجب في مبيت مزدلفة الحضور فيها) أى مزدلفة (لحظة من
 النصف الثاني) باعتبار الليل من الغروب الى طلوع الفجر الثاني (من ليلة النحر بعد الوقوف) ولو صار
 وان لم يكن أهلا للعبادة كما قاله عبد الرؤوف بخالفه في ذلك شهاب الرمل فان دفع منها قبل النصف الثاني
 لم يهمل العود فان لم يدر حتى طلع الفجر لم يهمل (والسنة تقديم النساء) الرجال (الضعفاء الى منى بعد
 نصف الليل) وقبل طلوع الفجر كثير مواجزة العقبة (قبل الزحمة) ان أرادوا الرمي والا فلهنهم تأخير
 الرمي الى طلوع الشمس كغيرهم (وأن يبيت الرجال الاقوياء) بمزدلفة (الى) طلوع الفجر ثم يصلوا
 الصبح بها (أى مزدلفة) في أول الوقت (ليستع الوقت) (والا فضل) لذلك (أن تكون) أى صلاة الصبح
 (جماعة) بمزدلفة (و) كونها (مع الامام) للخلاف في وجوبها معه (ثم يقفوا) في أى جزء من مزدلفة
 مستقبل القبلة والا فضل كون الوقوف (على المشعر الحرام) وهو ما بين جبله البناء الموجود الآن وهو
 جبل فوج بأخر مزدلفة (أو بقربه) أى المشعر (بعد صلاة الصبح) وتحصل السنة بالمرور فيه
 (مشتغلين بالاستغفار والدعاء) ويكثرون من قول ربنا آتانا الآية والتلبية (الى زيادة الاسفار) أى
 الاضاعة بحيث ترى الاكل مواضع أخفها (ثم يتوجهوا قبل طلوع الشمس الى منى) بسكينة ذاكرين ملين
 ومن وجد منهم فرجة أسرع فاذنك أسرع قد رمية حجروا لم يجد الفرجة (فيصلون اليها)
 أى يدخلون منى (بعد طلوعها) وارتفاعها قدر ربع (والسنة أن يأخذ الجحاج) الحصى من المشعر الحرام
 بعد صلاة الصبح الا لمن يريد الخروج (من مزدلفة) ليلا يأخذ منها ليلا (سبع حصيات) لرمي جرة العقبة
 يوم النحر فقط (ويزيد قليلا اذا سقط منها شيء) (ويأخذوا من منى) أو من بطن حسي (لرمي أيام
 التشريق) فتحصل السنة بالاخذ من كل منهما (ويكره أخذ الجحار) أى الحجارة (من الحل أو من محل نجس)
 مالم ينسلها أو من الجحار اذا لم يبق فيها من الحصى الا ما لم يقبل (فاذا وصلوا منى بعد ارتفاع الشمس) كرمح
 (يبدؤن برمي جرة العقبة قبل كل شيء) لانه تحية منى ويذبح في رمي يوم النحر فقط والاستقبال للحجرة
 (ثم يذبحون ضحاياهم أو هداياهم ثم يحلقون أو يقصرون) وهذا الترتيب ثابت في حديث مسلم (وبعد
 حط أمعتهم) في منازلهم (واستقراهم منى يتوجهون الى مكة) ضحى يوم النحر وهو يوم الحج الأكبر
 (فيطوفون طواف الافاضة) ويسن عقبه أن يشرب زمزم من سقاية العباسى للاتباع فيسعون فوراً
 ان لم يكونوا قد سبوا بعد طواف القدوم وقد حل لهم كل شيء حرم عليهم بالاحرام حتى الجماع ولكن
 ليس تأخيرهم عن رمي أيام التشريق (ثم يرجعون الى منى فيصلون الظهر بها في أول الوقت) للاتباع

الافاضة ثم يرجعون الى منى فيصلون الظهر بها في أول الوقت

ويبيتون فيها ليل
أيام التشريق وهذا المبيت
واجب كما سبق وأقله
الحضو وبني معظم كل ليلة
من هذه الليالي والأفضل
مبيت كل ليلة بتامها
ويسقط هذا المبيت
ومبيت مزدلفة عن
المعدورين كالرعاة
وأهل السقاية
فصل في شروط
الرمي أن يكون باليدان
قدر على الرمي بها وأن
يكون بالحجر ولو ياقوتا
وحجر حديد وأن يسمى
رميا وأن يقصده الرمي
وأن يقع فيه بقوة الرمي
يقينا وأن يكون سبع
رميات يقينا إلى كل جمرة
ولو بمحصة واحدة وأن
يبدأ في أيام التشريق
بالجمرة التي من جهة عرفة
ثم بالوسطى ويختم بجمرة
العقبة وأن يكون بعد
دخول وقت الرمي
ويدخل وقت رمي
جمرة العقبة يوم النحر
باتصاف ليلته وأيام
التشريق لا يدخل وقت
رميها إلا بدخول وقت
الظهر ويبقى وقت الرمي
كله أداء إلى غروب
الشمس آخر أيام التشريق
فن فاته رمي يوم من
الأيام أتى به في بقيتها
ليلا أو نهارا لكنه يقدم
رمي اليوم الفائت على
رمي الحاضر ويدخل
وقت الحلق وطواف
الأفاضة بنصف ليلة النحر ويستمر

فهي بها أفضل منها في المسجد الحرام إن فاتته مضاعفته لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على المضاعفة
(ويبيتون فيها ليل أيام التشريق) إن لم يفر أو البصر الأول والافيتون الليلتين الأولى ولتين منها (وهذا
المبيت واجب) على الأصح (كاستبق) أي في واجبات الحج (ولو أنه الحضور بمبنى معظم كل ليلة من هذه
الليالي) بأن يزيد على النصف ولو لحظته (والأفضل تحميم كل ليلة بتامها) أي الليلة (ويسقط هذا
المبيت ومبيت مزدلفة عن المعدورين) بكل قابضة ربه في الجمعة والجماعة والمعدورين بغير ذلك
(كالرعاة) كالدواب ولو غنمهم أن خرجوا من منى ومزدلفة قبل الغروب وتعمير ثيابهم بالدواب
اليهم وخافوا من تركها ضياعا لو باقوا فيها (وأهل السقاية) ولو في غير مكة ولو محدثة فيسقط عنهم
المبيت مطلقا سواء خرجوا قبل الغروب أو بعده لأن عملهم بالليل بخلاف عمل الرعاة فإنه في النهار
وهذه الأعداء لا تسقط الرمي وإنما يسقط إذا عجز عنه بنفسه وبنايته نحو فتنة .
فصل في واجبات الرمي وسننه وهو واجب بالاتفاق (وشروط الرمي) ثمانية الأول (أن يكون
غالبه) أن قدر على الرمي بها فلا يكتفى برجل ولا بضم ولا بمقلع مع القدرة عليه باليد وإذا عجز عنه باليد
قدم القوس فالرجل فالقوس (والثاني) أن يكون بالحجر (فإنه يجزئ بأنواعه ولو ياقوتا) وزر جدا
وعقيقا وبلورا (وحجر حديد) وحجر ذهب وفضة ونحاس قبل تصفيتها وليس منه الكؤلون والاند وحجر
نورية وجص وزرنيخ فلا يجزئ شيء من ذلك (والثالث) أن يسمى رميا فلا يكتفى بوضع الحصى
في الأرض لأنه لا يسمى رميا (والرابع) أن يقصده الرمي وهو المحل المبني فيه العلم وهو ثلاثة
أدب من جميع جوانبه الأجرة العقبة فليس له إلا جهة واحدة فلو قصد غير ذلك لم يكف وإن وقع فيه كرميه
نحو حجة في الجمرة ورمي العلم المنصوب في الجمرة نعم إن رمي إليه بقصد الوقوع في الجمرة فوقع فيها أجزأ
كذا قال ابن حجر ثم اعتمد الرمي أجزأ رمي العلم إذا وقع في الرمي لأن العامة لا يقصدون بذلك
الأفضل الواجب كذا في بشري الكريم (والخامس) أن يقع أي الرمي (فيه) أي الرمي (بقوة
الرمي يقينا) وإن لم يقع فيه (والسادس) أن يكون سبع رميات يقينا إلى كل جمرة من الجمرات الثلاث
مرة إلى فراغ السبع (ولو) بالتكرير (بمحصة واحدة) ولو مفرقة طويلة (والسابع) ترتيب الجمرات
وهو (أن يبدأ في أيام التشريق بالجمرة التي من جهة عرفة ثم بالوسطى ويختم بجمرة العقبة) فلا يتقدم رمي
مفرقة قبل تمام ما قبلها وكذا في الزمان فيرمي الثلاث عن أمسه ثم عن يومه ولا بد من أن يرميها أولا
عن نفسه ثم عن غيره إذا استتبت فإن خالف وقع عن أمسه وعن نفسه (والثامن) أن يكون بعد دخول
وقت الرمي ويدخل وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر باتصاف ليلته (وأما أيام التشريق) فلا يدخل
وقت رميها إلا بدخول وقت الظهر قال سعيد بن محمد في بشري الكريم وجزم أرفاعي ونبعة الأسنوي
وقال المعروف بخول الرمي كل يوم قبل زواله وعليه فدخل بالفجر (ويبقى وقت الرمي كله أداء)
اختيارا إلى غروب كل يوم وجواز (إلى غروب الشمس) آخر أيام التشريق فن فاته رمي يوم من الأيام
التي يطلب فيها الرمي ولو بغير عذر (أتى به) أي الرمي (في بقيتها) أي أيام التشريق (ليلا أو نهارا)
ولو في آخر يوم منها ولو وقع الرمي قضاء غلما داخله التدارك كالوقوف بعرفة ومبيت مزدلفة (لكنه
يقدم رمي اليوم الفائت على رمي اليوم الحاضر) اليوم الحاضر ولو جوب الترتيب في الزمان كوجوب الترتيب
في المكان ولا بد أن يزداد شرط تاسع مختص بجمرة العقبة وهو كون الرمي من أسفلها نحو بطن الوادي
فلو رمي من أعلاها أو جنبها أو وسطها إلى المرمى جاز لأن الرمي يجوز وقوفه في أي موضع شاء بخلاف
مالو أو وقع الرمي إلى خلفها فلا يصح وبزادنا شرط وهو عدم الصارف للرمي إلى غير نهك فلو قصد نحو جودة
رميه لم يصح (ويدخل وقت الحلق وطواف الأفاضة بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبله (ويستمر) أي يوقتها

ويُسجد عليه ثلاثا ثلاثا
ثم ينصرف تلقاء وجهه
مستدبر البيت اذا خرج
من المسجد لا على ظهره
ويخرج من باب الوداع
ويكره أن يقف على باب
المسجد عند خروجه .
فصل في محظورات الاحرام والمحرمات
بالاحرام سبعة الاول
اللبس عمدا فيحرم على
الذكر ستر رأسه ولبس
المحيط في أى عضو من
أعضائه ويحرم على
الانثى ستر وجهها ولبس
القفا في بدنها وتجب به
الفدية الثاني الدهن لشيء
من شعر الرأس أو من
شعور الوجه عمدا ولو
رأس شعرة واحدة بأى
دهن وتجب به الفدية
أيضا الثالث التطيب
عمدا في أى جزء من
ظاهر البدن أو باطنه أو
فى شيء من الملبوس بأى
نوع من الأنواع التى
يقصد منها غالبا راحة
الطبيعة كالمسك
والزعفران والورد
ويجب به الفدية أيضا
الرابع الجماع ومقدماته
كاللس والتقبيل
والمناقة ويحرم الجماع
ولو بغير ازال ويفسد
الحج به قبل التحلل
الاول والعمره قبل
فراغ أعمالها وتجب
بالجماع المفسد بدنه فان
عجز عنها فبقرة فان عجز
عنها فسبع من النعم فان

أظهر صوت (ويسجد عليه) أى يضع شحته عليه (ثلاثا ثلاثا) فى كل واحدة من هذه الثلاثة
(ثم ينصرف تلقاء وجهه) أى يدير البيت اذا خرج من المسجد (لا) يخرج (على ظهره) فان المشى
فقيرى فمكروه (ويخرج من باب الوداع) على ما قاله ابن حجر أو من باب العمره وأعمد نذب
الخروج منه الا سنوى وشيخ الاسلام والرملى الكبير والرملى الصغير والخطيب (ويكره
أن يقف على باب المسجد) ناظرا الى الكعبة (عند خروجه) من مكة كما جازم عن ابن عباس
ونجاشى بل يكون آخر عهد الطواف وهذا هو الصواب كذا فى الايضاح .
فصل في محظورات الاحرام وما يندكر معها وحكمة تحريمها الخروج عن العادة بذكر ما هو فيه
من العبادات فيحمله على الاخلاص (والمحرمات بالاحرام خمسة الاول اللبس عمدا) على الرجل والمرأة
(فيحرم على الذكر) العائد العالم بالتحريم والاحرام المختار الذى لم يتحلل شيئا من الاشياء الاول (ستر
رأسه) كله أو بعضه وان قل ومنه البياض المحاذى لا على الاذن لا المحاذى لشحته الاذن (و) الشىء
الثاني (لبس المحيط) بالحاء المهملة (فى أى عضو من أعضائه) كحريطة اللحية خصوصاً كان المحيط شفافاً
كزجاج أم مخطط كقميص أم معقوداً أم ملزوماً أو منسوجاً أم مززراً أو ناعماً يحرم لبسه على الوجه المعتاد
كوضع نحو فرجة على منكبيه وان لم يدخل يديه في كفيه وان قصر الوضوء فلا نه يستمسك بذلك لو قام فبعد
لأبانه (ويحرم على الانثى) ولو أمة بالشرط السابقة نوعان فالنوع الاول (ستر وجهها) نعم بمعنى عمامة
يستر من الوجه احتياطاً للرأس ولو أمة اذا لم لا يتم الواجب الا به واجب (و) النوع الثاني (لبس القفا في
بدنها) فيحرم عليها كالرجال لانه من جملة المحيط (ويجب به الفدية) ولها أن تلبس خرقه على كل من يديها
وتشدّها وتعقدّها وللرجل شدّها بلا عقد أو رجليه فإظهارهما بالمعقب ورؤس الأصابع يحمل مطلقاً وها
مستتر أحدهما فقط لا يحمل الآخر فقد التعلين (الثاني الدهن لشيء من شعر الرأس أو) اللحية فقط فلا يحرم
تغيرها (من) بقية (شعور الوجه) قال الشكر دى وهذا هو الأقرب (بعمدا) فيحرم الدهن لما ذكره ولو من
امرأة وان كان مخلوقاً أو أمرد في أول ظهور نبات لحيته بخلاف رأس أصلي وأقرب وبقية شعور البدن
(ولو رأس شعرة واحدة بأى دهن) كزيت ونعم وغيرها (وتجب به) أى بدنه ما ذكره (بالفدية) أى
دم كامل (أيضا) ولو لبعض شعرة فيحصل الترفه به (الثالث التطيب) للرجل وغيره ولو بأخمس (عمدا
فى أى جزء من ظاهر البدن أو باطنه) كأن أكله أو استعطى به (أو فى شيء من الملبوس) كشوبه ومنديله
ونعله (بأى نوع من الأنواع التى يقصد منها غالبا راحة الطبيعة كالمسك والزعفران والورد) والغير
والعود والصندل (وتجب الفدية أيضا) بخلاف ما يقصد منه التداوى أو الإصلاح والا كل كفر فيه
وقر نفل ومصطكى وأرج ثم الطيب على أربعة أقسام أحدها ما اعتد التطيب به بالتبخير كالعود فيحرم
تحويل عين من الدخان الى المحرم ولا يحرم بغير ذلك ثانياً ما اعتد التطيب به باستهلاك عينه كالأورد
فيذا لا يحرم تحمله ولا شمه حيث لم يصب بدنه أو ثوبه من شيء ثالثاً ما اعتد التطيب به بوضع أنفه عليه أو
أعكبه كسانر الرياحين فهذا لا يحرم تحمله فى بدنه أو ثوبه وان كان يحذر ويحرم رابعاً ما اعتد التطيب به
بمحمله كالمسك ونحوه فيحرم تحمله فى ثوبه أو بدنه فان وضعه فى نحو خرقة أو قارورة وحمله فى ثوبه أو بدنه
فلا يحرم ان كان يشهدوا عليه وان ظهر زينة ولا يصير مجلس فى حانوت عطار أو موضع بيعه ان
عقبت به الراحة دون العين نعم أن قصدنا شتام الراحة ذكره (الرابع الجماع) فى قبل أو دبر ولو بمحائل
فان كفف (ومقدّماته كاللس والتقبيل والمناقة) بشهوة ولو بمحائل وان لم ينزل ولو بين
التحلين وفى تلك المقدّمات بلا حائل الفدية مع الحرمة وان لم ينزل (ويحرم الجماع ولو بصغير أنزال
ويفسد الحج به قبل التحلل الاول و) تفسد (العمره قبل فراغ أعمالها) ولو لم يبق الا شعرة نالته
يتحلل بها (ويجب بالجماع) الفسد بدنه فان عجز عنها فبقرة فان عجز عنها فسبع من النعم (كلها
في تجزيه فى الأضحية) (فان عجز قوم البدنة بسبع مكة) حال الوجوب (وأخرج طعاما) يحجزه فى

الفطرة (بقسمتها) أي البدنة (فان عجز صام عن كل مديوما) ويتكلم المنكر (ولا يجب فدية بالمقدمات الآ
 المباشرة بشهوة من غير حائل) (لأنه لم يقدر بقيد بين المباشرة بجمداً وبالشهوة) (وفديتها) أي المقدمات
 (وفدية الجماع غير المفسد شاة مخيرة كاسياتي) ففي الأول من الجماع قبل التحلل الأول بدنة وفي الجماع قبل
 التحلل الأول قبل فبا بعد الجماع الأول أو بين التحللين كل جماع شاة وان توالي المزيد الغليظ فيه نعم يندرج
 واجب مقدما فيه ولو كان فدية الجماع شاة وحل التعدد به ان قضى بكل وطء فان كان ينزع ويعود على
 التوالى عرفاً فالحلل جماع واحد (الخامس عقد النكاح فحرم نكاح المحرم ولا ينقض لنفسه ولا لغيره ولا
 بالوكالة ولا بالولاية ولو كانت) أي الولاية (عامة) كالحاكم وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو الزوج أو
 الزوجة فهو باطل ويجوز الرجعة في الاحرام لكن تكره ويجوز أن يكون المحرم شاهداً في نكاح الحلالين
 وتكره خطبة المرأة في الاحرام ولا تحرم (الطردس) إزالة شيء من الشعر (سواء شعر رأس أو غيره) (أو)
 إزالة شيء (من الاظفار) ولو لم يصب ثلثه (بأي طريق من طرق الازالة) أي بقص أو تنف أو إحراق
 أو بدواء عظم أنه غير مل وهذا حيث لم يكن الخزال من الشعر والظفر تابعاً لمحلوه إلا فلا حرمة ولا فدية لكن
 تبين حيث لا ضرورة ولا فلا حرمة (ويجب لكل منها) أي الشعر والظفر (فدية مستقلة ولو مع النسيان
 ولا يجب الفدية الكاملة) وهي الدم (الآ في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار في زمان ومكان واحد) محرماً
 (فان تعدد الزمان أو المكان وجب في كل شعرة وفي كل ظفر) أو بعض كل مد طعام ولو كثرت الشعور
 والاظفار) وان بلغت ألوفاً ولو أزال شعرة أو ظفر ثلاث مرات واتحد زمان ومكان تعدد الأظفار ثلاثة
 ولو كرر نزع العامة ثلاثاً لثلاث شعرات أو ظفر واحد فدية واحدة كذا في بشرى الكريم نقلاً عن ابن
 قاسم وعند المالكية اذا فعل نحو جبات الفدية بأن لبس وحلق وقلم وتطيب اتحدت الفدية اذا كان نية فعل
 جميع ما يحتاج اليه من موجبات الفدية ونوي التكرار (السابع التعرض لشيء من صيود البر الوحشية)
 أصالة (المأكولة) يعني باصطياد أو نحوه (ولو خرج أرض الحرم ولا يجب الجزاء فيها) أي تلك الصيود
 (الآ بابلان) بالقتل أو نحوه (ولو مع النسيان) ويجب المائة في ضمانها فلا تجزى بدنة عن الذي جرت
 فيه شاة (لان جزاءها بالنظر للمائة الآ في اتلاف الحامية وهذه المحرمات أربعة أقسام الأول فتابيح
 للحاجة وهي ضمانات شديدة لا يحتمل مثلها وان لم ينجح التيسر ولا حرمة فيه ولا فدية وهو ليس
 السر أو بل يفقد الأزارو الحنف المقطوع علفقيد النعل واستدامة ما تطيب به قبل الاحرام وحل نحو منك
 بقصد القتل ان قصرت زمنة وإزالة شعرة بجلده وإزالة النابت في العين والمؤذي بنحو كسر وقتل صيد صائل
 ووطء محر ادعاء المسالك وتخلص صيد من فم سبع فوات وما فعله من الترفه فليس تطيب ناسياً أو جاهلاً
 أو مكره ما لثاني عفا فيه الإثم ولا فدية كعقد نكاح والنظر بشهوة والاعانة على قتل صيد ولو غللال وقضه
 صيداً بنحو شراؤه أو اصطياده ولم يتلف ويجزى تغير الصيد وفعل محرم من محرمات الاحرام بميت محرم
 الثالث ما فيه الفدية ولا إثم وذلك فيما اذا احتاج الرجل الى اللبس والمرأة كستر وجهها أو الى إزالة شعر
 أو ظفر بنحو مرض أو اتلف بنحو شعري بجملاً وهو بمنزلة تغير صيداً بغير قصد وتلف به أو اضطر الى ذبح صيد
 على وجه أو تلف صيد برفس دابة معه أو عضها بلكا تقصير الزرع عفا فيه الإثم والفدية وهو باق المحرمات ثم
 المحظورات في الاحرام على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه الفدية مطلقاً ولو ناسياً أو جاهلاً وهو الاتلاف
 كالقتل وإزالة الشعر والظفر اذا تعرض لنحو ينقض صيد وضعه في فرشه ولم يمكن دفعه الآ به أو لم
 يعلم به فتلف والآ اذا أزال الشعر الذي يعطى العين والظفر المضرب بعصوه فليس في ذلك حرمة ولا
 فدية كما مر وقسم لا فدية فيه وإن تعمد وهو عقد النكاح ومباشرة بشهوة بجمائل والامك من صيد صاده
 غير له أو تسب فيه فليس في ذلك فدية وأما عفا فيه إثم وقسم ان تعمد وجبت الفدية والآ فلا كالتلف فوات
 لللبس والدم والطين والطيب (ويحرم على الحلال صيد حرم مكة والمدنية ووجع الطائف) ثم هو واد

بقسمتها فان عجز صام عن كل مديوما) ويتكلم المنكر (ولا يجب فدية بالمقدمات الآ
 المباشرة بشهوة من غير حائل) (لأنه لم يقدر بقيد بين المباشرة بجمداً وبالشهوة) (وفديتها) أي المقدمات
 (وفدية الجماع غير المفسد شاة مخيرة كاسياتي) ففي الأول من الجماع قبل التحلل الأول بدنة وفي الجماع قبل
 التحلل الأول قبل فبا بعد الجماع الأول أو بين التحللين كل جماع شاة وان توالي المزيد الغليظ فيه نعم يندرج
 واجب مقدما فيه ولو كان فدية الجماع شاة وحل التعدد به ان قضى بكل وطء فان كان ينزع ويعود على
 التوالى عرفاً فالحلل جماع واحد (الخامس عقد النكاح فحرم نكاح المحرم ولا ينقض لنفسه ولا لغيره ولا
 بالوكالة ولا بالولاية ولو كانت) أي الولاية (عامة) كالحاكم وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو الزوج أو
 الزوجة فهو باطل ويجوز الرجعة في الاحرام لكن تكره ويجوز أن يكون المحرم شاهداً في نكاح الحلالين
 وتكره خطبة المرأة في الاحرام ولا تحرم (الطردس) إزالة شيء من الشعر (سواء شعر رأس أو غيره) (أو)
 إزالة شيء (من الاظفار) ولو لم يصب ثلثه (بأي طريق من طرق الازالة) أي بقص أو تنف أو إحراق
 أو بدواء عظم أنه غير مل وهذا حيث لم يكن الخزال من الشعر والظفر تابعاً لمحلوه إلا فلا حرمة ولا فدية لكن
 تبين حيث لا ضرورة ولا فلا حرمة (ويجب لكل منها) أي الشعر والظفر (فدية مستقلة ولو مع النسيان
 ولا يجب الفدية الكاملة) وهي الدم (الآ في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار في زمان ومكان واحد) محرماً
 (فان تعدد الزمان أو المكان وجب في كل شعرة وفي كل ظفر) أو بعض كل مد طعام ولو كثرت الشعور
 والاظفار) وان بلغت ألوفاً ولو أزال شعرة أو ظفر ثلاث مرات واتحد زمان ومكان تعدد الأظفار ثلاثة
 ولو كرر نزع العامة ثلاثاً لثلاث شعرات أو ظفر واحد فدية واحدة كذا في بشرى الكريم نقلاً عن ابن
 قاسم وعند المالكية اذا فعل نحو جبات الفدية بأن لبس وحلق وقلم وتطيب اتحدت الفدية اذا كان نية فعل
 جميع ما يحتاج اليه من موجبات الفدية ونوي التكرار (السابع التعرض لشيء من صيود البر الوحشية)
 أصالة (المأكولة) يعني باصطياد أو نحوه (ولو خرج أرض الحرم ولا يجب الجزاء فيها) أي تلك الصيود
 (الآ بابلان) بالقتل أو نحوه (ولو مع النسيان) ويجب المائة في ضمانها فلا تجزى بدنة عن الذي جرت
 فيه شاة (لان جزاءها بالنظر للمائة الآ في اتلاف الحامية وهذه المحرمات أربعة أقسام الأول فتابيح
 للحاجة وهي ضمانات شديدة لا يحتمل مثلها وان لم ينجح التيسر ولا حرمة فيه ولا فدية وهو ليس
 السر أو بل يفقد الأزارو الحنف المقطوع علفقيد النعل واستدامة ما تطيب به قبل الاحرام وحل نحو منك
 بقصد القتل ان قصرت زمنة وإزالة شعرة بجلده وإزالة النابت في العين والمؤذي بنحو كسر وقتل صيد صائل
 ووطء محر ادعاء المسالك وتخلص صيد من فم سبع فوات وما فعله من الترفه فليس تطيب ناسياً أو جاهلاً
 أو مكره ما لثاني عفا فيه الإثم ولا فدية كعقد نكاح والنظر بشهوة والاعانة على قتل صيد ولو غللال وقضه
 صيداً بنحو شراؤه أو اصطياده ولم يتلف ويجزى تغير الصيد وفعل محرم من محرمات الاحرام بميت محرم
 الثالث ما فيه الفدية ولا إثم وذلك فيما اذا احتاج الرجل الى اللبس والمرأة كستر وجهها أو الى إزالة شعر
 أو ظفر بنحو مرض أو اتلف بنحو شعري بجملاً وهو بمنزلة تغير صيداً بغير قصد وتلف به أو اضطر الى ذبح صيد
 على وجه أو تلف صيد برفس دابة معه أو عضها بلكا تقصير الزرع عفا فيه الإثم والفدية وهو باق المحرمات ثم
 المحظورات في الاحرام على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه الفدية مطلقاً ولو ناسياً أو جاهلاً وهو الاتلاف
 كالقتل وإزالة الشعر والظفر اذا تعرض لنحو ينقض صيد وضعه في فرشه ولم يمكن دفعه الآ به أو لم
 يعلم به فتلف والآ اذا أزال الشعر الذي يعطى العين والظفر المضرب بعصوه فليس في ذلك حرمة ولا
 فدية كما مر وقسم لا فدية فيه وإن تعمد وهو عقد النكاح ومباشرة بشهوة بجمائل والامك من صيد صاده
 غير له أو تسب فيه فليس في ذلك فدية وأما عفا فيه إثم وقسم ان تعمد وجبت الفدية والآ فلا كالتلف فوات
 لللبس والدم والطين والطيب (ويحرم على الحلال صيد حرم مكة والمدنية ووجع الطائف) ثم هو واد

وكذا شجرها مطلقا
ونباتها الذي من شأنه
أن ينبت نفسه ولا جزاء
لشيء من ذلك إلا
في حرم مكة خاصة ولا
يدخل جزاء الشعور في
جزاء الأظافر ولا جزاء
الصيد في جزاء الشجر
والنبات ولا العكس
ويحرم نقل شيء من
تراب الحرم وأحجاره
ولو للتبرك وإن نقله
لحرم آخر ويجب رده
لمحله ويكره نقل ذلك
من الحل إلى الحرم
ولا يحل لأحد
أن يملك لقطة حرم مكة
أبدا ولو كانت حقيرة
بل يحفظها إلى وجود
صاحبها ولقطة عرفة
وحرم المدينة كل لقطة
غيرهما من بقية البقاع
وإذا كان للصيد مثل
من الأنعام كالنعام
وبقر الوحش والحمام
فالواجب فيه أما ذبح
مثله وتفرسته وأما
إخراج طعام بقدر
قيمته وأما صيام يوم
عن كل مد وإن لم يكن له
مثل كالعصافير
فالواجب فيه أما إخراج
طعام بقيمته وأما صيام
يوم عن كل مد وهذه
الحرمات كلها تحل
للحرم بعد التحلل
الأول إلا الجماع
ومقدماته وعقد النكاح
فلا تحل الثلاثة إلا بعد

بصحرائه (وكذا شجرها مطلقا) أي وإن استنبها الأديميون (ونباتها الذي من شأنه أن ينبت نفسه ولا جزاء لشيء من ذلك إلا في حرم مكة خاصة) لأنها مواضع النسك وأما النفع بالنون وهو الموضع الذي جاء رسول الله ﷺ لابل الصدقة فليس يحرم ولا يحرم صيده ولكن لا يتلف شجره وعشيشه فإن ألتفها أحد عززته القيمة ومصرفها مصرف نعم الصدقة والجزية فأربعة أخماسه للبرقة والآخر خمس خمسة للصالح وخمس لشيء هاشم والمطلب والخمس لليتامى والخمس للمساكين والخمس لبناء السبيل (ولا يدخل جزاء الشعور في جزاء الأظافر ولا جزاء الصيد في جزاء الشجر والنبات ولا العكس) إذا نظر للمالته أو نحوها في الداخل (ويحرم نقل شيء من تراب الحرم) أي حرم مكة والمدينة ووتج لغير ديوان (وأحجاره) وأشجاره ونفاره (ولو للتبرك) ولو غلبه الرذائل لم يضطر لحمل ذلك (وإن نقله) أي ذلك الشيء (الحرم آخر) لاسيما إلى الحل (و) حيث أخرجه من محله حرم عليه استعماله (ويجب) عليه (رده لمحله) وعند أبي حنيفة يجوز ذلك للتبرك فينبغي تعديله فإن لم يرد به إلى محله فلا ضمان عليه في غير الشجر المكنى لأن غير الحرم المكنى ليس محل للنسك ولأن غير الشجر لا ينمو (ويكره نقل ذلك) أي المذكور (من الحل إلى الحرم) فلا يعتد آخره فيما يمنع من أخذه من محتاج إليه ولا إن أهانة الشريف (أفمن أجل الوجود) ولا يحل لأحد أن يملك لقطة حرم مكة أبدا ولو كانت حقيرة (أي قليلة متمولة بل يحفظها إلى وجود صاحبها) تخبر البخاري أن هذا البلد محرم لله تعالى لا يحل لقطته إلا لشئ من بني آدم يعرف على الدوام ولا تغل على الدوام فلا تظهر فائدة التخصيص لأن لقطة سائر البلاد لا بد من تعريفها سنة (المعنى أن مكة مثابة للناس يعودون إليها مرة بعد أخرى فرما يعود ما لكيا أو نائه إلى طلبها) ولقطة عرفة حرم المدينة كل لقطة غيرهما من بقية البقاع (والقليل المشمول لا يعرف سنة بل يعرف من مباحظ أن فاقده تعرض عنه غالباً بعد ذلك الزمان ويختلف ذلك باختلاف المال أما القليل غير المشمول كحبة الخنطة والزبيبة فلا يعرف ولو أجده إلا استداده (وإذا كان للصيد مثل من الأنعام) بالنقل عنه صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه أو بحكم عدلين حيث لا نقل (كالنعام وبقر الوحش والحمام فالواجب فيه) أي ذلك الصيد (أما ذبح مثله) من النعم قريباً باعتبار الصورة والخلق فبقية النعام ذكر أو أنثى بكهنة كذلك ولا تجزى عنها بقرة ولا سبع شاة (لا اعتبار المائلة هنا وفي بقرة الوحش وحماره بقرة أما الحمام والقميرى والقطا ونحوها من كل ما غرد وشرب الماء جرحاً بلا مص فالواجب فيها شاة بقضاء الصحابة والأقوال قياس القيمة إذ لا مثل له شهرة تقريباً من النعم ولا بد من ذبح المثل في الحرم ولا تجزى في غيره وإن تصدق به فيه (و) الواجب (تفريقه) على مساكين الحرم ثلاثة فأكثر أو تملكهم بخلته مذبحاً ويجوز إعطائهم بمخارجه حيث كانوا من أهله ولو كانوا غنماً (وأما إخراج طعام) تجزى في الفطرة (بمقدار قيمته) أي المثل من غالب الفدي يوم الأكراج ويجوز إعطاء مسكين أكثر من مثله أو أقل (وأما صيام يوم عن كل مد) ويكمل المنكر في أي محل شاء لكنه في الحرم أفضل (وإن لم يكن له) أي الصيد (مثل كالعصافير) والجراد (فالواجب فيه) أما إخراج طعام بقيمته أي الصيد يوم الأكراف أو التلف قال بعضهم تكفي عن جرادة تمر لقول ابن عباس شهرة خبير من جرادة (وأما صيام يوم عن كل مد) ويكمل المنكر ويرجع في القيمة لعدلين (وهذه الحرمات كلها تحل للحرم بعد التحلل الأول) وهو محاصل باثنين من ثلاثه وهي غمي جرة العقبة وإزالة ثلاث شعرات فأكثروا طواف أفاضة المتبوع بالسعي لمن لم يسع بعد طواف القدوم (إلا الجماع ومقدماته وعقد النكاح فلا تحل) أي هذه (الثلاثة) إلا بعد التحلل الثاني وهو محاصل بفعل الثالث من تلك الثلاث ويجب الاتيان بما بقي من النسك من رمي ومبيت وهو غير محرم كما يأتي المصل بالتسليم الثانية بعد خروجه من الصلاة.

فصل في التحلل في الإحصار والفوات (وإذا منع المحرم من إتمام أركان النسك الذي أحرم به) من حج أو عمره (بما زله أن يتحلل فيذبح) مما تجزى في الإحصار (أما شاة) أو سبع مبدنة أو سبع بقرة في محل الإحصار ولو في الحل نعم يسرع إلى مكة أو الحرم (وهو يتحلل عند ذبحها)

التحلل الثاني. الفصل في إذا منع المحرم من إتمام أركان النسك الذي أحرم به جازله أن يتحلل فيذبح شاة وينوي التحلل عند ذبحها

ثم يزيل ثلاث شعرات من رأسه وينوي التحلل
عند ازالتهما فان عجز
عن الذبح أخرج طعاما
بقية الشاة ونوى
التحلل عند اخراجه
ويقدم اخراج الطعام
على ازالة الشعر فان عجز
عن الطعام صام عن كل
مديوما وتحلل بازالة
الشعر مع النية ولا
يتوقف التحلل على الصيام
ولا يلزمه قضاء
ما تحلل منه بل يبقى
في ذمته كما كان قبل
الاحرام به ومن طلع
عليه الفجر يوم النحر
وهو محرم بالحج ولم
يدرك عرفة فقد فاته الحج
ووجب عليه أن يتحلل
بعمل عمرة ويلزمه
قضاء الغائت في السنة
القابلة ويلزمه ذبح شاة
في سنة القضاء
فصل في من ترك شيئا
من الواجبات أو فعل
شيئا من المحرمات لزمه
دم والدماء في الحج
والعمرة أربعة أقسام
مرتب بمقدور ومرتب
بمعدل ومخير بمقدر
وهو الذي لا يصح
الانتقال عنه الى بدله

(ثم يزيل ثلاث شعرات من رأسه وينوي التحلل عند ازالتهما) لأن الذبح كوازالة الشعر يكونان
تغير تحلل فاحتاجا كنية مقارنة لها تخصصها بالتحلل وانما اشترط الترتيب هنا لعدم المشقة فيه
لأنه ليس هنا إلا التحلل واحد كالعمره بخلاف تحلل الحج فانه لا ترتيب لأن زمن الحج يطول
فوسّع فيه بعدم الترتيب وبوجود التحللين (فان عجز عن الذبح أخرج طعاما بقية الشاة ونوى
التحلل عند اخراجه) أي الطعام حيث عجز من حلق أو حرم وحلق (ويقدم اخراج الطعام على
ازالة الشعر) لأنه بعد الذبح الذي وجب تقدمه على الحلق (فان عجز عن الطعام صام عن كل مديوما
وعن منكسر يومًا) ولا يتعين للصوم محل وقدم الطعام على الصوم لأنه أقرب الى الحيوان من الصوم
ليكونها غماليين (و) قد (تحلل) في الحال (بازالة الشعر مع النية) بعد الذبح أو الاطعام (ولا يتوقف
التحلل على الصيام) لطول زمنه فاعتفر تأخير (ولا يلزمه قضاء ما تحلل منه) من حج أو عمرة من حيث
الاحصار وان اقترن به قوت وتحلل تحمله بما سبق أن لم يكن له الى مكة الا طريق واحد وان كان له آخر
عزومه شلوكة وان فاته الحج لا يتحلل حينئذ إلا بعمل عمرة وهو الطواف المتبوع بالسعي ان لم يسع والحلق
اذ لم يرد الا امر به وتحلل عدم وجوب القضاء في هذه الصورة اذا كان الطريق الثاني أطول أو أصعب
وسلكها ففاته الحج اما اذا كان مساويا للأول أو أقصر منه فانه يجب القضاء لانه قوت محض هذا
ان استطاع سلوك ذلك ويجب القضاء أيضا فيما لو صار الأحرام غير متوقف زوال الاحصار حتى فاته
أو قوف لشدة نحرطه وكما يشترط أن لا يكون له طريق آخر يشترط أن لا يظن زوال الاحصار لوقت
يدرك فيه الوقوف بعرفة وفي ثلاثة أيام في العمرة فان ظنه أمّنع التحلل فان تحلل لزمه القضاء بخلاف من
لم يظن ذلك فانه لا يقضي وان زال الاحصار قبل القوت وخرج عن عدم لزوم القضاء بالاحصار ما لو
كان نكس من أحصر فصرنا مستقرا عليه حجة الاسلام بعد أول سني الامكان وكذا قدر عليه قبل
عام الحصر أو نذر متعين فيه وقضاء فاسد فهذا فرض مستقر قبل الحصر (بل يبقى) أي ما تحلل منه
(في ذمته) بعده (كما كان قبل الاحرام به) ولو أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم زال حصره لم يجوز أن يحرم
وبني (ومر طلع عليه الفجر يوم النحر وهو محرم بالحج) ولم يدرك عرفة فقد فاته الحج ووجب عليه
أن يتحلل بعمل عمرة فلا يجوز التحلل قبل طلوع الفجر وان علم عدم ادراك الوقوف ويحرم عليه بعده
استدامة احرامه لئلا يصير محرمًا بالحج في غير وقته ثم ان لم يمكنه أن يتحلل بعمل عمرة تحلل بما مر في المحصر
وان أمكنه وجب له تحللان ويحصل التحلل الأول بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي والثاني
بفعل الثاني مبنيًا لسقوط حكم الرمي بالقوت فصارت كمن رمى ولا يحتاج الى نية العمرة لكن لا بد من نية
التحلل أي الخروج من الحج عند كل عمل من أعمال العمرة وانما لم يحرمه عن عمرة الاسلام لأن احرامه
لا ينعقد بالحج فلا ينصرف لغيره (ويلزمه قضاء الغائت) فورًا (في السنة القابلة) كما في الافساد سواء كان
فرضًا أو تطوعًا عند الرمي لأن القوت لا يخلو عن تقصير وكذلك يفرق فيه بين المعذور وغيره بخلاف
الاحصار واعتمد ابن حجر القضاء فورًا في التطوع لأنه لو جسه على نفسه بالشروع فيه قضيت عليه
وأما الفرض فلم يغير الشرع حكمه بل يبقى على ما كان قبل الاحرام ويراعى في احرام القضاء كما كان عليه
اخرامه في الاداء فلو أحرم به من ذي الحليفة ففاته حج أي على طريق قرين في القضاء لزمه أن يحرم مثل
مسافة ذي الحليفة (ويلزمه ذبح شاة في سنة القضاء) بعد الاحرام به ويجوز بعد دخول وقت الاحرام
به قبل الاحرام كما كان في التمتع وقت جواز الفراع من العمرة ووقت وجوبه بعد الاحرام بالحج
فصل في بيان الدماء (ومن ترك شيئا من الواجبات) سواء كان مما ذنبا في ترك الواجب كالتمتع
والقران أو لا كترك الميتات (أو فعل شيئا من المحرمات) بوجبه ثبت الدم (لزمه دم والدماء في الحج
والعمرة أربعة أقسام) لاحدى وعشرين تمسها أعدها (مرتب بمقدر) (ثانيها) (مرتب بمعدل و)
ثالثها (مخير بمقدر) ورابعها (مخير بمعدل فالمرتب هو الدم) (الذي لا يصح الانتقال عنه) أي الدم (الى بدله

الا عند العجز عنه) أى الدم (والخبر بعكسه) أى المرتب وهو أن يجوز الانتقال الى الثاني مع القدرة على الأول ويكون خيرا فيها (والعدل هو) الدم (الذى) يقوم ويتعدى الى غيره باعتبار القيمة (ينتقل عنه) أى الدم (الى شئ آخر بقيته) أى الدم (والمقدر هو) الدم (الذى ينتقل عنه الى شئ) قدره الشارع بما لا يزيد ولا ينقص (أسباب المرتب المقدرة تسعة التمتع) وهو تقديم الاحرام بالعمرة ثم بعد الفراغ منها يحرم بالحج (والقرآن) وهو أن يجمع بين السكينة في الاحرام سواء (حرم بها معا أو أحرم بالعمرة أو لا) ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في طوافها ولو بخطوة ويكتفى لها بطواف واحد وسعى واحد وحلق واحد (وفوات الحج) بفوات الوقوف (وترك الاحرام من المقات) فمن تجاوزه مزيد النسك ثم أحرم بعمرة مطلقا أو بجمع في سنته ولم يعد قبل التلبيس بسك الى حقيقته أو الى ميقات مثله مسافة أو بعده وجب عليه الدم ولا فرق في وجوبه بذلك بين العالم العامد وضده فخرج بذلك من تجاوز الميقات مزيد النسك بغير أحرام ثم لم يحرم أصلا فإنه لا دم عليه فإن الدم يلغى النسك ومع عدم الاحرام لا نسك حتى يقال يحبر يقص نسك نعم المجاوزة موجبة للإثم فقط وبحل ذلك إذا لم ينع عند المجاوزة العود الى ذلك الميقات أو الى مثل مسافته قبل التلبيس بسك والإفلا حرمه كما قاله الكردى (وترك ميبت مزدلفة وميبت متى) لغير معذور (وترك رمى الجمار) فإذا ترك الرمي لثلاث حصيات حتى يغرب ثالث أيام التشريق لم يجرم وشواء المعذور بغير من أو حبس مثلا وغيره أما الحصاة الواحدة فقبها معصية في الحصاة مبدان بأن يترك ذلك في جمرة العقبة آخر أيام التشريق (وترك طواف الوداع) لغير معذور ولو سهوا (والخالف للندور وهو) بكل سنة في النسك نذر لها الشخص على نفسه وخالف نذره كان نذره للحلق فقصر أو المشى فركب) أو الافراد فتنتع أو قارب ذلك بخلافه الاجتزاء بركب استوجز له (وفي كل واحد من هذه) الأسباب (التسعة عملة) محزنة في الاضحية (فان عجز عنها) كان لم يجدها بالحرم فقط أو في حد الغوث مع الشك أو حد القرب مع اليقين أو وجدها بما كثر من منها أو غاب مثاله الى مسافة قصر أو احتاج الى صرفه في نحو مؤن سفره أو في مجلس أو مسكن (في) تحليه (حوم) عشرة أيام (ثلاثة في الحج) أى بعد الاحرام به (ان أمكن صومها) أى الثلاثة (فيه) ولا يجب الاحرام قبل يوم النحر يز من يسعها لأنه لا يجب تحصيل سبب الوجوب فلو أخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها ثم تحلل صدق تحليه أنه صامها في الحج (وتسعة اذا رجع لوطنه) أو الى محل يريد توطنه ولو تمكنه ولا يجوز صومها الا بالوصول الى محل الاستيطان فلا يجوز في الطريق ولا آخر لوطنها (وتلرب المعدل سبها انجم المفسد) للنسك من حج أو عمرة ويجب به الدم على ذكره يجمع مع ولو بجائل عامد عالم بالتحريم محتار قبل التحلل من العمرة المشتقة وقبل التحلل الأول من المفرد والقارن ولم يسبق منه إجماع مفسد (ولا إحصاء وهو المنع من إتمام أركان النسك) عموما منع منه عذو أو حبس من سلطان أو نحوه طلبا أو بدنه لا يمكن من أدائه وليس له بئس تشهد بإحصاءه أو زوج في غير عدته أو سيد على تفصيل يتأق أو أصل في تطوعه ولم يغلب على ظنه انكشاف المانع في مدة يمكنه إدراك الحج فيها ان كان غائبا أو في ثلاثة أيام ان كان معتبرا والإولى بالاحصر المعتبر الصبر عن التحلل وكذا للحاج ان اتسع الوقت نعم ان كان في الحج غلب على ظنه زوال الحصر في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها أو في العمرة ويتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام متتابعه (وقد تقدم ما يجب عند العجز عن البدنة في الجماع) في فصل تحرمات الاحرام (وعند العجز عن الشاة في) فصل (الاحصار وأسباب الخير المقدرة ثمانية إزالة الشعر) فيجب به الدم على محرم تميز لم يتحل ولم يدخل وقت تحله أو زال من نفسه أو أزيل منه باختياره في ثلاث شعرات فصاعدا من الرأس أو غيره في زمان واحد عرقا في مكان واحد والمراد باتحاد الزمان أن تقع إزالة الشعر على التوالي محرقا حتى لو أزال شعر البدن كله على التوالي لم يلزمه الا فدية واحدة والمراد بالمكان هو المكان الذي يستقر فيه لازالة الشعر لا مكان المزال حتى لو أزال الشعر

الا عند العجز عنه) أى الدم (والخبر بعكسه) أى المرتب وهو أن يجوز الانتقال الى الثاني مع القدرة على الأول ويكون خيرا فيها (والعدل هو) الدم (الذى) يقوم ويتعدى الى غيره باعتبار القيمة (ينتقل عنه) أى الدم (الى شئ آخر بقيته) أى الدم (والمقدر هو) الدم (الذى ينتقل عنه الى شئ) قدره الشارع بما لا يزيد ولا ينقص (أسباب المرتب المقدرة تسعة التمتع) وهو تقديم الاحرام بالعمرة ثم بعد الفراغ منها يحرم بالحج (والقرآن) وهو أن يجمع بين السكينة في الاحرام سواء (حرم بها معا أو أحرم بالعمرة أو لا) ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في طوافها ولو بخطوة ويكتفى لها بطواف واحد وسعى واحد وحلق واحد (وفوات الحج) بفوات الوقوف (وترك الاحرام من المقات) فمن تجاوزه مزيد النسك ثم أحرم بعمرة مطلقا أو بجمع في سنته ولم يعد قبل التلبيس بسك الى حقيقته أو الى ميقات مثله مسافة أو بعده وجب عليه الدم ولا فرق في وجوبه بذلك بين العالم العامد وضده فخرج بذلك من تجاوز الميقات مزيد النسك بغير أحرام ثم لم يحرم أصلا فإنه لا دم عليه فإن الدم يلغى النسك ومع عدم الاحرام لا نسك حتى يقال يحبر يقص نسك نعم المجاوزة موجبة للإثم فقط وبحل ذلك إذا لم ينع عند المجاوزة العود الى ذلك الميقات أو الى مثل مسافته قبل التلبيس بسك والإفلا حرمه كما قاله الكردى (وترك ميبت مزدلفة وميبت متى) لغير معذور (وترك رمى الجمار) فإذا ترك الرمي لثلاث حصيات حتى يغرب ثالث أيام التشريق لم يجرم وشواء المعذور بغير من أو حبس مثلا وغيره أما الحصاة الواحدة فقبها معصية في الحصاة مبدان بأن يترك ذلك في جمرة العقبة آخر أيام التشريق (وترك طواف الوداع) لغير معذور ولو سهوا (والخالف للندور وهو) بكل سنة في النسك نذر لها الشخص على نفسه وخالف نذره كان نذره للحلق فقصر أو المشى فركب) أو الافراد فتنتع أو قارب ذلك بخلافه الاجتزاء بركب استوجز له (وفي كل واحد من هذه) الأسباب (التسعة عملة) محزنة في الاضحية (فان عجز عنها) كان لم يجدها بالحرم فقط أو في حد الغوث مع الشك أو حد القرب مع اليقين أو وجدها بما كثر من منها أو غاب مثاله الى مسافة قصر أو احتاج الى صرفه في نحو مؤن سفره أو في مجلس أو مسكن (في) تحليه (حوم) عشرة أيام (ثلاثة في الحج) أى بعد الاحرام به (ان أمكن صومها) أى الثلاثة (فيه) ولا يجب الاحرام قبل يوم النحر يز من يسعها لأنه لا يجب تحصيل سبب الوجوب فلو أخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها ثم تحلل صدق تحليه أنه صامها في الحج (وتسعة اذا رجع لوطنه) أو الى محل يريد توطنه ولو تمكنه ولا يجوز صومها الا بالوصول الى محل الاستيطان فلا يجوز في الطريق ولا آخر لوطنها (وتلرب المعدل سبها انجم المفسد) للنسك من حج أو عمرة ويجب به الدم على ذكره يجمع مع ولو بجائل عامد عالم بالتحريم محتار قبل التحلل من العمرة المشتقة وقبل التحلل الأول من المفرد والقارن ولم يسبق منه إجماع مفسد (ولا إحصاء وهو المنع من إتمام أركان النسك) عموما منع منه عذو أو حبس من سلطان أو نحوه طلبا أو بدنه لا يمكن من أدائه وليس له بئس تشهد بإحصاءه أو زوج في غير عدته أو سيد على تفصيل يتأق أو أصل في تطوعه ولم يغلب على ظنه انكشاف المانع في مدة يمكنه إدراك الحج فيها ان كان غائبا أو في ثلاثة أيام ان كان معتبرا والإولى بالاحصر المعتبر الصبر عن التحلل وكذا للحاج ان اتسع الوقت نعم ان كان في الحج غلب على ظنه زوال الحصر في مدة يمكنه إدراك الحج بعدها أو في العمرة ويتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام متتابعه (وقد تقدم ما يجب عند العجز عن البدنة في الجماع) في فصل تحرمات الاحرام (وعند العجز عن الشاة في) فصل (الاحصار وأسباب الخير المقدرة ثمانية إزالة الشعر) فيجب به الدم على محرم تميز لم يتحل ولم يدخل وقت تحله أو زال من نفسه أو أزيل منه باختياره في ثلاث شعرات فصاعدا من الرأس أو غيره في زمان واحد عرقا في مكان واحد والمراد باتحاد الزمان أن تقع إزالة الشعر على التوالي محرقا حتى لو أزال شعر البدن كله على التوالي لم يلزمه الا فدية واحدة والمراد بالمكان هو المكان الذي يستقر فيه لازالة الشعر لا مكان المزال حتى لو أزال الشعر

من رأسه وشعرة من لحيته وشعرة من باقى بدنه على التوالى فى مكان واحد لزمته الفدية (و) إزالة
 (الأنظفار) والكلام فيها كالكلام فى إزالة الشعر (واللبس) ويستثنى الجمان وأن لم يكن محتاجاً إليه
 والمنطقة والحائض وله أن يدخل يده فى قميص منفصل عن البدن ويرجله فى ساق الخف لافرازه (والدهن)
 أى تدخين شئ من شعر رأسه ولحيته ولو لم يحلق بدهن ما يلحق باللحية فالتصل بها من الشارب
 والعنفقة والعداردون غيره من الحاجب والهدب وشعر الخد والجبهة على ما اعتمد به ابن النقيب
 (والتطيب) ولا بد فى وجوب الدم من أن يكون التطيب بالطيب على الوجه المألوف فيه ولا شئ
 فى زهر الباذية وثبتها الطيب لأنه لا بعد طيباً (عرفاً ومقدمات الجماع) فلو استمنى وأزال فقلبه الفدية
 (والوطء بين التحليلين) والجماع (بعد الجماع المفسد) المنفصل أو المتصل وتعد الفدية بتكرار الجماع
 ولو كثرت ألوات وأن كان على التوالى المعتاد وإن لم يسبق التكفير على الصحيح (وقبل تمام الغسل)
 بأن كان الجماع قبل التحليل أما بعدهما فلا حرمة ولا فدية وإن بقى عليه روى الجمار والميت بمضى وإذا تكرر
 أجماع بين التحليلين لحكمه حكم تكرره بعد الفساد وقد تقدم (وفى واحد من هذه) الأسباب (الثانية)
 يتغير الشخص بين ذبح شاقق بصفة الأضحية (أو التصديق بثلاثة صعيان على ستة مساكين لكل مسكين
 منهم نصف صاع) ولا يجوز لكل مسكين أن ينقص منه واعطاء مسكين مدين مما انفردت به هذه الكفارة
 (أو صوم ثلاثة أيام وللخير المعدل سببان فقط اتلاف الصيد) أى البرى الوحشى تماماً كقول هو أو أحد
 أصوله ولو عرض له التانس لا يزول عنه الحكم وذلك بأن يتلف الصيد تحت يده ولو توديعه أو تلفه هو أو
 بمنه بنفسه أو بمأمنه من حيوان أو نحوه بشرط أن يكون قاعلاً ذلك بميز أو لونه أو نكاس أو جاهلاً أو غطياً
 أو مكرهاً وأن كان يرجع على المكره بما غرمه ولا فرق فى ذلك بين صيد الحرم وصيد الحل إن كان محرماً فإن
 كان خلافاً اختص ذلك بصيد الحرم سواء كان كل منهما فى الحرم أو الصيد وحده أو كان كل منهما فى الحل
 لكن من السهم فى الحرم (و) اتلاف (الشجر) فى الشجرة الكبيرة بقرة أو بدنة وفى الصغيرة أن قاربت
 سبع الكبيرة ثمانية فان صغرت جداً فالقيمة فان زادت على سبع الكبيرة يزداد فى الشياء إلى سبع شياء
 وأما نبات الحرم فان كان شأبه أن ينبت بنفسه لا يجوز أخذه وإن استنبت فى أخذه غنمه بالقيمة إن لم تلف
 فان أخلف بكتا ينقص فلا ضمان وإن أخلف بمأقصة فعليه أمرش النقص (وقد تقدم الواجب فى الصيد)
 فى فصل محرقات الاحرام (ومثله الواجب فى الشجر) وكل من زعمه نجاسة جازله ذبح بقرة أو بدنة مكانها
 الا فى جزاء الصيد فإنه يجب عليه المثل وذلك فى غير اتلاف نحو الحماة ولو ذبح بدنة ونوى التصديق
 بسبعها عن الشاة الواجبة وأكل الباقي تجاز ولو نحر بدنة أو بقرة عن سبع شياء لم يجر وإن اختلف سبب
 وجوبها وتجب النية فى سائر الدماء الواجبة عند الذبح أو اعطاء الوكيل وله أن يفوضها إلى الوكيل إن كان
 ميمزاً مسلماً وتكفي نية الكفارة هنا وفى الاطعام والصيام ويجب فى الصوم تعيينه من كونه متعمداً أو قرأناً أو
 غيرهما وتثبت النية فيه لأنه واجب (ولا يصح ذبح هذه الدماء كلها ولا تفرقة الطعام بدلهما)
 أى الدماء (الافى الحرم) أى أى محل كان (ويستثنى منها دم الاحصار فيذبح فى مكان الاحصار) وفى الحل
 لأنه حارثى حق المحصر كالحرمة (ويقرئ هو) أى الدم (أو بدله) الذئى هو الطعام (فيه) أى مكان
 الاحصار من حل أو حرم (ولا يصح نقله) أى ذلك الدم (عنه) أى ذلك المكان إلى مكان آخر (الا إلى
 الحرم) بل الأولى نعمه المبرور وذبح بمحل لا يقرأ فيه وهو محل الاحصار من حل تجاز النقل إلى مساكين
 أقرب محل البية ولو ذبح بمكاناً بالفقيد لم يجزه الذبح ويأتى بالصوم فى أى مكان شاء من حل أو حرم
 لكن الحرم أولى فيما لا يجب تأخيرها كالسبعة أيام المتقدمة.

(باب الضحية والعقيقة)

فألضحية ما يذبح من النعم شكرها إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق (والعقيقة ما يذبح على
 المولود عند خلقه شعرة) (الضحية) أى فعلها (حقة مؤكدة) فى حقنا على الكفاية إن تعدد أهل البيت فإذا
 فعلها واحد منهم غطت الطلب عن الباقي ولا يحصل الثواب لمن لم يفعل (والأفنة عين) (فى جميع الجهات) من

والأنظفار واللبس
 والدهن والتطيب
 ومقدمات الجماع والوطء
 بين التحليلين وبعد الجماع
 المفسد وقبل تمام الغسل
 وفى كل واحد من هذه
 الثانية يتخير الشخص
 بين ذبح شاة أو التصديق
 بثلاثة صعيان على ستة
 مساكين لكل مسكين
 منهم نصف صاع أو
 صوم ثلاثة أيام وللخير
 المعدل سببان فقط
 اتلاف الصيد والشجر
 وقد تقدم الواجب
 فى الصيد ومثله الواجب
 فى الشجر ولا يصح ذبح
 هذه الدماء كلها ولا
 تفرقتها ولا تفرقة الطعام
 بدلهما الا فى الحرم
 ويستثنى منها دم
 الاحصار فيذبح فى مكان
 الاحصار ويفرق هو أو
 بدله فيه ولا يصح نقله
 عنه الا إلى الحرم
 (باب الضحية
 والعقيقة) الضحية
 مؤكدة فى جميع الجهات

ويزيد تأكدها
في حق الحجاج بمنى
ويدخل وقتها اذا طلعت
الشمس ومضى زمن
يسع صلاة العبد
وخطبته ويستمر أداء
الى غروب الشمس آخر
ايام التشريق الثلاثة
فمن ذبح ضحيته قبل
دخول وقتها لم تقع له
ضحية وكذا من ذبحها
بعد خروج وقتها الا
اذا نذر ضحية معينة
أو ضحية في ذمته ثم
عين المنذور وأخر الذبح
حتى خرج الوقت فإنه
يلزمه بعده ويكون قضا.
ويحرم تأخير ذبح
الواجبة عن وقتها بلا
عذر ولا نصح التضحية
الا بالانعام وأفضلها
بعير ثم بقرة ثم شاة
وسبع شياه أفضل من
بعير والضأن أفضل من
المعز ويصح بالذكر
والانثى الا ان كانت
حلي والذكر أفضل فان
كثر نزوانه فالانثى التي
لم تلد أفضل منه
والجزى من الابل
ماتم له خمس سنين
ودخل في السادسة ومن
البقر والمعز ماتم له
سنتين ودخل
في الثالثة ومن الضأن
ماتم له سنة أو أسقط
ثناياه بعد ستة أشهر
ولا يحزى ما فيه

أهل الوادي والحضر والسفر سواء الحجاج وغيره (ويزيد تأكدها في حق الحجاج بمنى) ولا تجب الا بالنذر
كقوله تعالى أن اضحى بهذه أو بشاة أو ان ملكك شاة فعلى أن اضحى بها وكقوله هذه أضحية ولا يحتاج
في هذا القول الى نية بل لا عبرة بنية خلافاً لانه ضريح وبلغونية ذلك بلا لفظ قال السيد عمر البصري ومحل
وقوع قوله هذه أضحية نذر انما يقصد الاخبار والام تتعين خلافاً لابن حجر والرملي حيث قالان نصير
الأضحية بهذا القول مندورة وان قصد الاخبار بخلاف قوله أن ملكك هذه فعلى أن اضحى بها فلا نصير
مندورة لأن المعين لا يثبت في الذمة (ويدخل وقتها اذا طلعت الشمس) يوم النحر (ومضى زمن يسع
صلاة العبد وخطبته) بأقل تمكن (ويستمر أداء الى غروب الشمس آخر ايام التشريق الثلاثة) بحيث
لو قطع الحلقوم والمري قبل تمام غروب آخرها صحت أضحيته (فمن ذبح ضحيته قبل دخول وقتها) بأن لم
يمض من الطلوع أقل مما يجزى من الصلاة والخطبة (لم تقع له ضحية) وكذا من ذبحها بعد خروج وقتها الا
اذا نذر ضحية معينة (أبداء بقوله لله علي أن اضحى بهذه الشاة) (أو ضحية في ذمته) كان يقول لله علي
أضحية (ثم عين المنذور وأخر الذبح حتى خرج الوقت فإنه يلزمه) أي الذبح (بعده) أي خروج الوقت
(ويكون) أي الذبح (قضاء) ويحرم تأخير ذبح (الضحية) (الواجبة عن وقتها) المذكور (بلا عذر) فان
تلفت المكينة في نذر الذمة ولو فلا تقصير بقي الأصل وهو الذمة عليه أو تلفت في نذر المعينة أبداء بلا
تقصير فلا شيء عليه وان تلفت بتقصير لزمه الاكثر من قيمة مثله يوم النحر وقيمته يوم التلث لكثيري
بها كرمه أو مثلي للتلفه فأكثر فان كان تلفاً في يوم النحر في أيام التشريق فليزم قيمتها فقط في ذلك
اليوم (ولا تصح التضحية الا بالانعام) وهي الابل والبقر الأهلية والغنم لا نهجادة تتعلق بالحياوان
فاختصت بالانعام كالزكاة فلا يجزى بغيرها ولا متولد منها وبين غيرهما بخلاف متولد بين نوعين منها فيعتبر
سنة بأعلاهما كسنتين في متولد بين ضأن ومعز أو بقرة ولا يجزى. الآن واحد وان كان بصورة البقرة
(وأفضلها) (للو احد عند الانفراد) بغير ثم بقر ثم شاة (صائفة ثم عير ثم الاشتراك بالبدنة ثم بالبقرة
(وسبع شياه) من الضأن أفضل من سبع من المعز وسبع من المعز أفضل من بعير) أو بقرة وان كان كل
منهما أذكر فالحل طيب لحم الشاة مع تعدد اراقه الدم (والضأن أفضل من المعز) لا نهجاً كزحلماً وكثرة
السنن أفضل من كثرة العدد فسهنة أفضل من هزجنتين وان كانتا ذكرين وكثرة اللحم أفضل من كثرة
الشحم وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرة فكل نحر أراقه الدم وتجزي. البدنة والبقرة عند
الاشتراك فيها عن سبعة والشاة المعينة عن واحد فقط من حيث حصول التضحية بحقيقة فان ذبحها عنه
وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في نواها صحت التضحية مع هذا القصد من حيث سقوط الطلب وخارج
بالمعينة الاشتراك في شاتين مثليتين بين اثنين فإنه لا يصح (وتصح) أي التضحية (بالذكر والانثى الا
ان كانت فحلياً) كما قاله الأكرخ خلافاً لابن الرقعة فإنه قال إنها تجزى. لأن نقص اللحم ينجر بالجين ثم
قال الحصري في كفاية الاخبار ينبغي أن يفصل يقال ان كانت الحامل سميحة فتجزى قطعاً للتعني المقصود
من الاضحية وان لم تكن شميحة فان بها أكثر من أن فلا تجزى. والأجزاء كغيرها أهـ ومثل الحامل قريبة
العهد بالنساج (والذكر أفضل) لأن لحمه طيب كما قاله الرافعي (فان كثر نزوانه فالانثى التي لم تلد أفضل
منه) لا نهجاً لأطرب لهما (ولجزى. من الابل نحران) له خمس سنين ودخل في السادسة) نعم لو قال جعلت
هذا الفصيل أو هذا المعذب ضحية وتجب ذبحه في الوقت وكان قربة لأضحية كذا في شرح الغاية للشيخ محمد
المصري (ومن البقر) الانثى (والمعز نحران) لم يمتلئ (ودخل في الثالثة) وانما اشترط زيادة
السن في المعز لأن الضأن أطيب لحمه وكذا يقال في زيادة سن الابل عن البقر (ومن الضأن ماتم له
سنة أو أسقط ثناياه) أو واحدة منها بشرط كون الاسقاط (بعد ستة أشهر) ويكون تمام السنة كالبلوغ
بالسن والاسقاط كالبلوغ لا نهجاً لاحتلامه فإنه يمكن بأسبقها (ولا يجزى ما فيه حرب ولو بسير) على
الأصح الذي نص عليه انما لا يفسد اللحم والردك واختار الأمام والغزالي والرافعي أن الحرب
يلا يمنع الأجزاء الا الكثير كالمريض (ولا ما فيه حرب) بحيث لا يرغب في لحمه لطبيعة العالمة من طلبة

اللحم في الرخاء (أو عرج) فلو كان بشيرا بحيث لا يتخلف به عن الماشية لم يضر (أو عور) سواء ذهب
 خدقتها أو بقيت نفوس أجزء ما كوله مستطاب ونقص رعيها فتهزل (أو مرض بين) بحيث يظهر بسببه
 الهزال وفساد اللحم وفي قول لمن المرض لا يمنع الأجزاء مطلقا وأما المرض في الحديث فمحمول على
 الجرب وفي وجه من المرض يمنع مطلقا وإن كان بشيرا (ولا) يحزى (ما انفصل منه تجزء ما كوله ولو
 يشير) كقطوعة الأذن والذنب والآلية والضرع وكالسكاه وهي التي لم يخلق لها أذن (الأنثى) وهو
 مقطوع الأنثى والمرض عروق البضين لأنه مملو من عروق البضين كبشيين مع جو أن رواء الحاكم
 ولأن ذلك يزيل اللحم قليلا وكثرة ذبه تنجز مفاصل من البضين مع أنها لا يؤكلان عادة كذا في شرح
 الغاية ثم المقطوع الذنب إن كان المقطوع كثيرا فلا خلاف في عدم اجزائه وإن كان يسيرا ففيه خلاف
 ولا يصح عدم الأجزاء وضبط الأمام الفرق بين القليل والكثير بأنه إن لم يبق فكثر والآيسير
 ولو قطع الذنب وبقى مئذليا أجزأت الضحية على الأصح وتجزى الخلوقة بلا ذنب أو ضرع أو آية أكل
 في الأخرى بغيره لقياس بذكر المعز وأما في الأول فبالقياس عليها وبجزءه فغيره الأذن والقضاء
 وهي التي كسر قترناها من أصلها سواء أكل الدم أم لا والجماء وهي التي كسر أحداهما والجلعاء وهي التي لم يخلق
 لها قرن والعصاة وهي التي ذهب بقص قرونها والعصاة وهي التي أنكرت غلاف قرونها والقضاء وهي التي
 أنكرت قرونها الباطن لأن ذلك كله لا يؤثر في اللحم فأشبهه الصوف نعم نكرة التضحية بذلك واختلف
 في مقلد جميع الأسمان لجزء بعضهم بالأجزاء وبعضهم بعدهم ومحجة النووي وقيل بعضهم إن كان
 ذلك عارضا ونقص اللحم فلا تجزى والآجزأت قال النووي وهذا أحسن كذا في كفاية الأختار
 (ويحرم الأكل من الضحية الواجبة) سواء كانت تذرك مجاز أو كان علق بالزمام إلا ضحية شفاء مريضه
 أو كان مطلقا بأن لم يعلق بالزمام بشيء كان قال جعلت هذه الشاة أضحية (ويجب التصديق بها كلها) حتى
 جلدها وقرونها فلا يجوز للصحي أن يأكل منها شيئا ثم مثله في ذلك من تلزمه نفقته فإن أكل منها شيئا
 غرمه ولا يلزمه إراقة الدم ثانيا لأنه قد فعله والراجع الذي نص عليه الشافعي أنه يغرم قيمته وقيل يلزمه
 مثل اللحم وقيل يشارك في ذبيحة أخرى (ولسنة أن يأكل من الضحية المستنونة) إن ضحي بها عن نفسه
 بخلاف ما لو ضحي بها عن غيره كبيت بشرطه فلا يجوز له الأكل منها (ولا أفضل غلاما من كيدها)
 الزائدة على الواجب وأن لا يزيد على ثلاث لغيره لأنه مملو من عروق البضين كان غلاما من كيد الضحية ولعل الحكمة
 في أكله من الكبد تكون أول ما يقع به إكراه الله لا من أجله علما وزد أن إكراهه تعالى لهم بأكل زيادة
 كد الحوت الذي يحمل الأرض (ويجب التصديق بجزء) له وقع كبري طبل (من لحمها ينشأ) طبل بالامطبوخا
 ولا قد بدا فلا يكن جعل اللحم طعاما ودعاء الفقير إليه لأن حقه في ملكه ولا يكن مملوكا غير اللحم من
 جلد وكبد وطحال ونحوها ولا يكن الهدية عن التصديق ولا القدر الثاني من اللحم ويكفي
 الصرف للفقير واحد مسلم حر ويحرم أكل جميع اللحم ويحرم بيع شيء من الأضحية حتى جلدها وجعلها
 فاجرة للجزارة وإن كان مطبوخا بل تصدق به المضحى أو يتخذ منه ما يقتضيه من خب أو نعل أو دلو أو غيره
 ولا يؤخذ منه إلا ما لا يباع فيه فلا يجوز أن يرجع إليه إلا ما رخص له فيه وهو الأكل ولأن المقصود
 نفع المستكين ولا يحصل ذلك بمجرد إراقة الدم فيملكهم لينصرفوا في اللحم بما شاءوا من بيع وغيره
 (ولا أفضل التصديق بها كلها) أي بتجسيها لأنها أقرب إلى التقوى وأبعد عن حظ النفس (الأنثى تبرك
 بأكلها) فإنها مشنونة وقيل غواجة لقوله تعالى فكلوا منها وقال أمام الحرمين والنزاع للتصدق بها أحسن
 على كل قول (فان لم يفعل) أي فان لم يرد التصديق بالكل بما كل النصف ويتصدق بالنصف لقوله تعالى
 فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير فجعلها سبعا وثمانين نصفين وهذا نص عليه الشافعي في القديم أو
 (تصدق بثلثها وأهدى ثلثها وأكل ثلثها) لقوله تعالى وأطعموا القانع والمترى فجعلها ثلثا وثلثا
 وأن يقتصر في الأكل على الثلث فأقل وأن يزيد صدقته على الثلث ويهدي الباقي وهذا هو الجديد الأصح

أو عرج أو عور
 أو مرض بين ولا
 ما انفصل منه جزء
 ما كوله ولو يسير إلا
 الخصى ويحرم الأكل
 من الضحية الواجبة
 ويجب التصديق بها كلها
 والسنة أن يأكل من
 الضحية المستنونة
 والأفضل الأكل من
 كبدها ويجب التصديق
 بجزء من لحمها نيتا
 والأفضل التصديق بها
 كلها إلا لقما يتبرك
 بأكلها فان لم يفعل
 تصدق بثلثها وأهدى
 ثلثها وأكل ثلثها

والقانع هو الجالس في بيته والمعتز السائل ونقل عن الجديد أنه يأكل الثلث ويتصدق بالثلثين ثم المراد بالاهدام هو أن يعطى الثلث للثقلين من الفقراء فيرجع حاصله إلى التصديق بالثلثين هذا ما حكاه أبو الطيب عن الجديد وقيل أن يعطى للثلاثين أو غنيا وقال الشيخ أبو حامد يأكل الثلث ويتصدق بالثلثين ويهدي الثلث للثلاثين غنيا المتجملين ولو تصدق بالثلثين كان أحب (والضحية أن يذبحها الرجل بنفسه وأن يحضر الذبح من لم يذبح بنفسه) ذكر كان أو أنى (و) أن (يسمى) بأن يقول بسم الله (ويكبر الله تعالى) ثلاثا قبل التسمية وبعد ما (عند الذبح) ويصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا أنه يحل شرع فيه ذكر الله تعالى فتدبر فيه ذكر نبيه وترك التسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحب أن ينوي التضحية عند الذبح أو قبله وأن لم يستحضر النية عنده نعم المعينة ابتداء بنذر لا يجب لها نية أصلا كفاية بالنذر عن النية لخروجها عن ملكه وأما المعينة عن نذر في ذمته أو المعينة بالجعل فهي محتاجة لنية عند الذبح وتجوز متارنيا للجعل أو الأفراس أو لتعين ما يضحى به من واجبة أو مندوبة وقرئ بين المندوبة والمجعولة بأن الجعل فيه خلاف في زوجه فاحتاج لنية ويجوز أن يكون مسلما ميمزا في النية والذبح وكالا ضحية محار الدماء ولا يضحى أحد عن غيره بلا إذنه في الحنابلة ولا أصابعه في المذنب فان فعل ولو جهلا لم يقع عنه ولا عن المباشر وإنما جاز وفاء الدين عن الغير حجتا أو ميتا بغير إذنه لا التضحية لأنها تجارة ويفرق بينها وبين الصدقة فإن التضحية تكتبه القداء عن النفس فتوقفت على الإذن بخلاف الصدقة كذا في بشرى الكرم (فرع) محل التضحية بثلث المضحي وفي نقل الأضحية وجهان قياسا على نقل الزكاة والصحيح أنها الجواز والله أعلم كذا في كفاية الأخبار.

والسنة أن يذبحها الرجل بنفسه وأن يحضر الذبح من لم يذبح بنفسه ويسمى ويكبر الله تعالى عند الذبح ويصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(فصل في الحقيقة وما يذبح معها الإولى تسميتها ذبيحة أو نسكة وهي في اللغة اسم للشر الذي على رأس المولود وفي الشرع اسم لما يذبح عند خلق شمره لأن المذبح يقطع والشعر ينحلق اذ ذاك (والحقيقة) أي ذبحها (سنة مؤكدة) ولا أصل فيها قوله صلى الله عليه وآله وسلم الغلام يخرج من بطن أمه يوم سابعه ويحلق رأسه ويستقي رواه الترمذي والمعنى كذا ذهب إليه الإمام أحمد وجماعة أنه إذا لم يقع عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة أي لم يؤذن له في الشفاعة وإن كان أهلا لها لكونه صغيرا أو كبيرا من أهل الصلاح ويقرأ والديه بكسر الدال فيشمل الأجداد والجدة سواء كانوا من جهة الأب أو الأم (ويدخل وقتها) أي ذبح الذبيحة (بأنفصال) جميع (الولد) ولا يحسب قبله بل تكون شاة لحم وتسمن عن سقط بلغ زمن نفخ الروح (والأفضل ذبحها) أي النسكة (يوم سابعه) أي الولد من ولادته وإن لم يحلق فيه قد دخل يومها في حساب السبع ولوقبل الغروب فإن حصلت الولادة ليلة لم تحسب تلك الليلة بل اليوم الذي يلي الولادة (ولا يجزى فيها إلا ما يجزى في الضحية) وهي مثلها غنما وحنسا وسلامة من العيوب ونية ووجوباً بالنذر ونحوه وأمتناع الأصل من الواجبة وغير ذلك ومخالفتها في أمور قليلة منها أن ما يهدي منها للفقراء بخلاف الأضحية والفرق أن الأضحية ضحية عامة من الله للزمتين بخلاف النسكة ولو كانت مندوبة وجب التصديق بها نية كالأضحية قاله الزركشي ومنها أنها تحسن طبخها بحلوة نفا ولا إعطاء رجلها إلى أصل الفخذ ولا ولي اليمنى للقبلة وإن تعددت والحكمة في ذلك التناول بأن المولود يعيش ويمشي ولو تعددت الذبيحة كمنه رجل واحد في أصل السنة ولا يجب التملك من لحمها شيئا ولا يكثر حظها كما يأتي (وأقلية شاة عن كل مولود) وتعدد تعدد الأولاد وتجزى في أصل السنة شاة وسبع بدنة أو بقرة عن الذكر إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم عني عن كل من الحسن والحسين شاة (والأفضل ذبح شاتين عن الذكر وشاة عن الأنثى) الخبر عائشة رضي الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نعق عن الغلام شاتين متكا فتبين وعن الجارية شاة رواه الترمذي ولأن السرور بها أفضل من الغلام ولكونها قداء النفس أشبهت الذبيحة في كون الأنثى على النصف من الذكر ويحلق به الحنث احتياطا لكن قال الأنسوي أنه يطلع بالجارية (ويطبخها بحلوة نفا ولا يحلوا ولا أخلاق

ولا يكسر عظمها بقدر
الامكان وبعضها للفقراء
في أما كنهم أحب من
ندائمها والمخاطب
بها من تلزمه نفقة المولود
ان يسرها قبل مضي
ستين يوما من الولادة
ويستمر طلبها منه حينئذ
الى بلوغ المولود فان لم
يوسرها الا بعد مضي
الستين لم تطلب منه بل
لوفعلها حينئذ وقعت
نشأة لحم لا عقيقة وحيث
طلبت منه لا يفعلها الا
من مال نفسه ولو كان
المولود غنيا ومن بلغ
ولم يقع عنه سن له أن
يقع عن نفسه والسنه
أن يؤذن حين الولادة
في أذن المولود اليمنى
وتقام الصلاة في أذنه
اليمنى وأن يحنكه
حينئذ شخص من أهل
الخير بشيء حلو كتمر
وأن يخلق رأسه ولو أنشئ
و يتصدق بوزن شعرة
ذهبا أو فضة ويسمى
باسم من الأسماء الحسنة
والأفضل أن يكون
الخلق والتصدق
والتسمية يوم السابع
وأفضل الأسماء محمد
فبعد الله فبعد الرحمن
والتسمية بملك الملوك
وقاضى القضاة وعبد
النبي حرام وبالأسماء
القبيلة كعنهاب
ومرة مكروه

المولود ويكره الطبخ بحامض ويستحب من طبخها الرجل فانها تعطي لقلبته (ولا يكسر عظمها بقدر
الامكان) بل يقطع كل عظم من مفصلة فقاو لا يسلمة أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل خلاف الأولى
سواء العاقب والأكل ولا بأس بكسر العظم فيما عدا عنق عن الولد بعد موته (وبعضها) أي اهداء طيخة الذبيحة
مع مرقها للفقراء في أما كنهم أحب من ندائمها (أي الطيخة فلو دعاهم اليها فلا بأس وإذا أنفك
الذبيحة وجب عليه ضمان ما يطلق عليه اسم التصديق إذا كانت النسيئة مندوبة فأخذ بشئ منها وانما يجب
التصدق للفقراء بشيء من ذلك لتعود البركة على المولود (وللمخاطب بها من تلزمه نفقة المولود ان يسرها
قبل مضي ستين يوما من الولادة ويستمر طلبها منه) أي الولي (حينئذ) أي حين إذا يسر في أيام أكثر
النفاس (الى بلوغ المولود) وهذا ان كان الأصل موثوقا بما مر في الفطرة (فان لم يوسرها الا بعد مضي
الستين) يؤمر (لم تطلب منه بل لوفعلها حينئذ وقعت نشأة لحم لا عقيقة وحيث طلبت منه لا يفعلها الا من
مال نفسه) فلا يجوز للولي أن يقع عن الولد من ماله (ولو كان المولود غنيا) لأن الذبيحة تشرع وهو ممنوع
من مال المولود (ومن غلبه ولم يقع عنه سن له أن يقع عن نفسه) وتطلب النسيئة من الأمهات في ولد الزنا
لكن لا يظهر أنها والولد القن لا يقع عنه عند الرمي خلافا لآل من حجر حيث قال يقع عنه أصله الحر (والسنه
أن يؤذن حين الولادة في أذن المولود اليمنى) ولو غير ذكر (وتقام الصلاة في أذنه اليسرى) ويقرأ بين
الأذان والاقامة سورة الاخلاص ولو كان كافرا لا يؤذن به بما بقي من ركعة على الفطرة ولعل الحكمة في جعل
الأذان في اليمنى والاقامة في اليسرى أن الأذان أفضل من الاقامة واليمنى أفضل من اليسرى لجعل
الأفضل مع الأفضل وبالعكس ويكتفى بذلك من امرأة لأن الغرض مجرد الذكر للتبركة (وأن يحنكه
حينئذ شخص من أهل الخير بشيء حلو) لم يحسنه ناز (كتمر) ويقدم الرطب على التمر كما في الصيام بأن
يمضغ انسان صالح ذكر أو أنثى نحو الرطب ويدلك به حنكه ويفتح بها فحينئذ ينزل الى جوفه شيء منه (وأن
يخلق رأسه) أي شعر رأسه بعد الذبح كما في الحاج (ولو أنشئ) ويتصدق بوزن شعرة ذهباً أو فضة (لأنه
يخلق رأسه بفطامة فقال زين شعرة الحسين ويتصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة رواء الحكام
وقيس بالفضة الذهب وبالدكر غيره) ويستحب باسم من الأسماء الحسنة والأفضل أن يكون الخلق
والتصدق والتسمية يوم السابع) وينبغي تكون التسمية قبل الذبح ثم التسمية لمن له الولادة كالأب فالجد
ولا عبرة بتسمية غيرها وعلومات الولد أو كان سقطا بلغ أو أن الفسخ ولم تعرف ذكوره ولا أنوثته فسمى
باسم يطلق على الذكر والأنثى كطلحة وينبغي لمن لم يخلق ولم يتصدق عنه أن يخلق وهو ولو بعد بلوغه أن
كان شعر الولادة ناقيا ويتصدق بوزن شعرة يوم السابع فان لم يعلم احتاط وأخرج الأكر قاله الزركشي
(وأفضل الأسماء محمد) وأحمد (فبعد الله فبعد الرحمن) لقوله عليه السلام خير الأسماء ما عجل أو محمد
(والتسمية بملك الملوك وقاضى القضاة وعبد النبي حرام) قال الزيادة والمعتدة أن التسمية بملك الملوك
وحاكم الحكام وأفضى القضاة الكرامة اه (وبالأسماء القبيلة كعنهاب ومرة) وجرب وجمار ونحو
ذلك (مكروهة) وتكره التسمية أشد كراهية بما يتطير بنفبه عادة كنافع وبركة ونجيع ونحو ست النساء
أو سبب الناس أو سيد العلماء لأنه من أقبح الكذب كما قاله الزيادة ولا تكرر بأسماء الملائكة والأنبياء
ويحرم تليق الشخص بما يكره وأن كان فيه كالأغش وتندب التسمية بالمولود وكيفيتان يقول بترك
الله لك في المهور أو الموهوبة لك وبلغ أشده ورزقت بره ويرد عليه بارك الله لك وعليك ونحوه كذا
في نهاية الامل في نسخة سئل شيخنا أحمد النحراوي هل يجوز لمن في جأوة أن يسأل عقيقة ولده وهو فيل
الى مكة فأجاب بقوله قيل يجوز وقيل لا اه وقال بعض المشايخ يجوز نقل العقيقة والضحية والزكاة
الى مكة لفصلتها اه وحينئذ إذا قصد المرسل فضيلة مكة لا يجوز ذبح العقيقة التي أرسلت الى مكة في
غيرها وإذا قصد غير ما يجاز ذلك باعتبار قصد المرسل كما أفني بذلك الشيخ أحمد دحلان رضي الله عنهم

كتاب اليمين والنذر
لا ينعقد كل منهما الا من
البالغ العاقل المختار
بشرط أن يتلفظ به
ويسمع نفسه ولا ينعقد
اليمين الا باسم من أسماء
الله تعالى أو صفة من
صفاته الخاصة به كقوله
والله أو وقدره الله أو
ورب الكعبة والحلف
بالمخلوق كالنبي والكعبة
حرام ويكفر به الحالف
ان قصد تعظيمه كتعظيم
الله فان لم يقصد ذلك فهو
مكروه فقط وينبغي
للشخص أن يصون نفسه
عن اليمين ولو كانت
صادقا ومن حلف على
ترك شيء من الفروض
كالصلوات الخمس أو على
فعل حرام كقطع الرحم
عصى ولزمه أن يحث
في يمينه ويكفر أو على ترك
سنة كقضاء الجوائح أو
فعل مكروه كشرب
التبناك فالسنة له أن
يحث ويكفر أو على
فعل مباح أو تركه كأكل
الطعام واللبس ودخول
الدارقلا فضل له أن
لا يحث في يمينه وكفارة
اليمين عتق رقبة مؤمنة
سليمة من العيوب المخلة
بالعمل أو اطعام عشرة
مساكين لكل واحد
منهم مد من غالب قوت
البلد أو كسوتهم ولو
بمعدل يعطى لكل واحد
منهم ويتخير الشخص
بين هذه الثلاثة

(كتاب اليمين والنذر)

قالنذر اصطلاحاً بتحقيق أمر غير ثابت باسم مخصوص والنذر شرعاً التزام بقرينة غير واجبة عينا وأن وجبت
على الكفاية كصلاة جنازة وضم النذر الى اليمين لأن في بعض أقسام النذر كفارة يمين وهو نذر اللجاج
(لا ينعقد كل منهما الا من البالغ العاقل المختار بشرط أن يتلفظ به) أي بكل منهما (ويسمع) أي التلطف
كلام (نفسه ولا ينعقد اليمين الا) بلفظ يفهم منه الذات مجردة من الصفات وهو لفظ الله أو (باسم من
أسماء الله تعالى) المختصة به التي لا تستعمل في غيره كخالق الخلق (أو صفة من صفاته الخاصة به) سواء كان
الاسم محفرداً (كقوله والله أو) مصافاً كقوله رب العالمين أو لم يكن كذلك كقوله والحي الذي لا يموت
وسواء كانت الصفة صفة ذات وهي الصفة القائمة به كقوله وعلم الله (وقدره الله) أم صفة فعل كقوله
والرازق ثم إن ما لا يحتمل غير الله كقوله والذي أعبد أو ما هو مختص بالله كقوله والرحمن أو الرب
بالتعريف (أو) قوله (ورب الكعبة) لا يقبل الصيغة عن الله تعالى الى غيره لا ظاهراً ولا باطناً وإن
نواه وأن ما لا يختص بالله وهو له أغلب كالجبار والحق لا ينصرف عن اليمين الا بنية بأن ينوي به غير الله
فينصرف عن اليمين وأن ما يطلق على الله وعلى غيره بالسوية كالحي والموجودان نوي به اليمين كأن يميننا
والأفلا وأن اليمين ينعقد بقوله وعلم الله وقدرته ونحوها الا أن يراد بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور
فلا تتمتع (والحلف بالمخلوق كالنبي والكعبة حرام ويكفر به الحالف ان قصد تعظيمه كتعظيم الله فان لم
يقصد ذلك فهو مكروه فقط) ولا ينعقد اليمين بالمخلوق ولو مع قصد تعظيمه كتعظيم الله فان لم
فعلت كذا فلأنه يؤدي أو يرى من الاسلام أو يرى من الله أو من رسوله فليس يميناً وإن قصد بها ولا
يكفر به أن قصد تباعد نفسه عن الفعل أو أطلق فيدب أن يقول الشهادتين ويستغفر الله وتجب التوبة
لان ما قاله ذنب بحسب التوبة منه وان قصد الرضا بذلك اذا فعل لمذكور فهو ذنبا كافر في الحال ولو مات مثلاً
ولم يعرف قصده حكم يكفره حيث لا قرينة تحمل على غيره على ما اعتدوا السنوي والصواب خلافه
كما هو قضية كلام الأذكار كذا قال الزبائدي (وينبغي للشخص أن يصون نفسه عن اليمين ولو كان
صادقا) كما قال أمانا الشافعي رضي الله عنه ما حلفت قط لا صادقا ولا كاذبا (ومن حلف على ترك شيء
من الفروض كالصلوات الخمس أو على فعل حرام كقطع الرحم عصى ولزمه أن يحث في يمينه ويكفر
كما روي أن رجلاً قال لعمراتى جعلت مالي في نواج الكعبة إن كنت لأحى فقال إن الكعبة لنفسه عن مالك
كلم أخاك وكفر عن يمينك (أو على ترك سنة كقضاء الجوائح) لمن يطلبها (أو فعل مكروه كشرب
دخان) التباك فله أن يحث ويكفر (أو على فعل مندوب أو ترك مكروه كركبته
(أو على فعل مباح أو تركه كأكل الطعام واللبس ودخول الدارقلا فضل له أن لا يحث في يمينه) وكانت
اليمين بمكروهة هنا كالدخول في البيت الكراهة وقد تكون مندوبة إذا كانت في طاعة
ومحرمة إذا كانت على ترك واجب أو فعل حرام ومباحة كما في دعوى عند حاكم أو في حاجة كترك
وأمر الحث فيكون واجبا وحراما ومندوبا ومكروها والقاعدة أن اليمين لا تغير حكم المحلوف عليه
عن صفته من إيجاب أو تحريم أو ندب أو كراهة أو إباحة لكن رجح بعضهم أن ما فيه التحخير بين الحث
وعدمه فيكون محارجا عن القاعدة لأن في سنة ترك الحث تغيير للمحلوف عليه كما نقله الزبائدي عن
ابن قاسم (وكفارة اليمين عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المخلة بالعمل أو اطعام عشرة مساكين
لكل واحد منهم مد من غالب قوت البلد) أي في غالب السنة وعند أبي حنيفة يجوز صرف طعام
عشرة مساكين الى مسكين واحد في عشرة أيام (أو كسوتهم) ولو لبعض البدن (ولو بمعدل)
هم المراد به المنشفة الكبيرة والا فالمعدل المعروف لا يستحق كسوة (يعطى) أي الكسوة (لكل واحد
منهم) على وجه التملك وإن قاوت بينهم فيها (ويتخير) ابتداء (الشخص) المكفر الحر الرشيد
ولو كافرا (بين هذه الثلاثة) وأفضلها لا اعتاق ولو في زمن الغلاء خلافاً لابن عبد السلام بحيث

بحث أن الطعام في زمن الغلاء أفضل (ولو كان غنياً) ولو أتى بها أثيب على أعلاها ثواب الواجب أن
تفاوتت لا ينزلوا أقصر عليه يحصل له ذلك وأن تساوت أثيب على أحدها ثواب الواجب وإن ترك
الجميع عوقب على إكلها لا ينزلوا أقصر عليه لا جزأ (فإن عجز عنها) أي هذه الثلاثة بريق أو غيره (لزمه
صيام ثلاثة أيام) فلو كان الحائض كافر لم تكفر بالصوم لا يفسد من أهله ويكفر بالمال كذا في كفاية
الأخبار (ثلاثة) سميت الكفارة كفارة لأنها تشتت الذنوب فإن كان تعدد البمين خطاة وحلها
مُعصية مثل والله لا زينت فإذا زني تكفرت أثم الحنث وإن كان الأمر عكسه مثل أن يقول والله
لا صليت فإذا صليت تكفرت أثم البمين وإن كان العقد والحل مباحين مثل أن يقول والله لا ألبس
هذا ثلثت الكفارة بها وهي بالحنث أحق لا استقرار وجوبه

(فصل في تقسيم النذر) وأركانها ثلاثة صبغة ومنذور وناذر وشروط في الناذر إسلام واختيار ونفوذ
تصرف فيما ينذره وإمكان الوفاء والنذر يكون قربة في نذر تبرر ومكروها في غيره وعدم صحة نذر
الكافر خاص بنذر التبرر أما نذر اللجاج فيصح منه والفرق بينه وبين العتق والوفاء والصدقة حيث
تصح منه أن نذر التبرر قربة محضه بخلافها فإنها وإن كانت قربة إلا أنها ليست بمحضة لما فيها من شائبة
العبادة وهي لا تصح من الكافر (والنذر قسمان) أحدهما نذر تبرر سمي به لأنه يطلب التبرر أو التقرب
إلى الله تعالى وهو نوعان الأول (منجز) وهو أن يلتزم قربة ابتداء من غير تعليق على شيء (والثاني
معلق) وهو عما كان فيه تعليق على أمر محبوب لا على وجه اللجاج (فلينجزه كقول الناذر الله على كذا)
أي أن أصلي أو أصوم أو أعتق (أو نذرت الله كذا) ولا بد للصحة من ذكر الله أو لك الخطأ (ويلزمه الوفاء
بما نذره محالاً) كوجوب ما سعى وقال تعالى لا يصح المنجز ولا يلزمه شيء لعدم المقابل ولأن النذر
عند العرب وعبد بشرط (والمعلق قسمان قسم) وهو نوع ثان من نوعي التبرر وهو (معلق) بشيء لا على
وجه اللجاج والغضب ويستحق هذا المعلق نذر المجازاة أيضاً وهو أن يلتزم قربة (على حصول نعمة أو ارتفاع
نقمة) أي بنية (كقوله إن شفياني الله أو إن سلتني من كذا) أو أن يسأل الله على أغلج في عام كذا (فله على
كذا) أي أن أتصدق بمثلها (فاذا وجد المعلق عليه لم يوفاه بالمنذور محالاً) وكذا الوفاء فعلي ولم يقل عنه
على الصحيح (وإنها نذر لجاج وهو التبادي في الخصومة ويسمى نذر اللجاج والغضب والمعلق
وبمين اللجاج والغضب والمعلق وهو قسم) واحد وهو (معلق على فعل شيء أو تركه) على وجه اللجاج
والغضب بأن يحمل نقمة على شيء أو يمنعها منه بتعليق التزام قربة على وجه الغضب (كقوله إن دخلت
الدار أو إن لم أكلم زيداً فله على كذا) أي صوم شهر مثلاً (فاذا وجد المعلق عليه وجب على الناذر الوفاء
بالمندور أو كفارة يمين) كما مر (وهو غير يمينها) على مذهب النوى أما على مذهب الرافعي فالواجب
على الناذر كفارة اليمين كقوله الزبيدي أما إذا التزم غير قربة كان قال إن كلت زيداً فله على أن لا آكل
الخبز فيلزمه كفارة يمين بلا خلاف (ولا ينعقد نذر الحرام كقتل النفس بغير حق) كأن يقول لله
على أن أقتل فلان بخلاف ما لو قال إن قتلت فلان فله على احتراق رقية فينقض لا ينذر اللجاج لأسباب
إذا كان القتل قربة بأن كانت المقتول حربياً فإنه يلزمه ما التزم (وصيام العبدین) كأن قال على أن
أصوم يوم الفطر أو يوم النحر ولا يجب بنذر معصية كفارة أن لم ينذر اليمين فإن نوى به اليمين
أو أضاف لله أو تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر لزمته الكفارة بالحنث فإن لم يكن كنهاناً شيء من
ذلك فلا كفارة بالحنث (ولا ينعقد نذر المكروه كالصلاة في المقبرة والحام والنذر لا حد أبويه
أو أحد أولاده) هذا إذا لم يقصد حرمان نية الورثة والأحرار النذر ولا يصح النذر مع هذا القصد
تعد جميع من علم اليمين أما عند ابن حجر وأكرمل فيصح (وكذا نذر المباح كالآكل واللبس) والنوم
كقوله على أن آكل تمراً أو على أن ألبس ثياباً أو على أن أنام وقت القبولة بالآيات وكقوله
على أن ألبس ثياباً بالنسبة إلى شئ أو ألبس ثياباً بالآيات وكقوله على أن ألبس ثياباً بالنسبة إلى شئ أو ألبس ثياباً بالنسبة إلى شئ

ولو كان غنياً
فإن عجز عنها لزمه
صيام ثلاثة أيام
(فصل في) والنذر قسمان
منجز ومعلق فالمنجز
كقول الناذر لله على كذا
أو نذرت لله كذا
ويلزمه الوفاء بما نذره
حالا والمعلق قسمان
قسم معلق على حصول
نعمة أو اندفاع نقمة
كقوله إن شفياني الله
أو إن سلتني من كذا فله
على كذا فاذا وجد المعلق
عليه لزمه الوفاء بالمندور
حالا وقسم معلق على
فعل شيء أو تركه كقوله
إن دخلت الدار أو إن لم
أكلم زيداً فله على كذا
فاذا وجد المعلق عليه
وجب على الناذر الوفاء
بالمندور أو كفارة يمين
وهو غير يمينها ولا ينعقد
نذر الحرام كقتل النفس
بغير حق وصيام العبدین
ولا نذر المكروه
كالصلاة في المقبرة والحام
والنذر لا حد أبويه أو
أحد أولاده وكذا نذر
المباح كالآكل واللبس

ولا كفارة فيه (ثمة) زيارة نبينا محمد ^{صلى الله عليه وآله} سنة مؤكدة لكل أحد وتأكد للحجاج أكثر وتركها مع التمكن منها حسرة عظيمة وحرمان من خير كثير وانكارها ضلال كبير وخسران مبين والافضل للحجاج تقديمها على الحج ان كان الوقت واسعا يمكن فيه تحصيل الحج بعدها ويستحب لقاصد الزيارة أن يكثّر في طريقه من الصلاة والسلام عليه ^{صلى الله عليه وآله} وأن يزيد من ذلك اذا رأى حرم المدينة وأشجارها وأن يغتسل عند وصول المدينة وقبل دخولها فان لم يتمكن فبعد دخولها وقبل دخول المسجد وأن يلبس أنظف ثيابه ويتطيب والنياب البيض افضل من غيرها وأن يدخل المسجد من باب جبريل فاذا دخله قصد الروضة الشريفة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد فيها والا فضل أن يصلي في صلاة ^{صلى الله عليه وآله} فان لم يتيسر فبقربه من جهة المنبر الشريف فاذا فرغ من الصلاة حمد الله تعالى

التجدي فالنواب على القصد لا الفعل (ولا كفارة فيه) أي نذر المباح عند المخالفة ان لم يرد به اليقين ولم يخفف الله ولم يتعلق به ترغيب وترهيب أو تحقيق خبر ولا وعجب بكفارة اليقين به ولو نذر أن بعد الله بعبادة لا يشرك فيها أحد فيكون واحد من ثلاثة أمور اما أن يطوف بالبيت وحده أو يصلي بأحد البيت وحده أو يتوكل الإمامة القطعية لأن الامام الأعظم لا يكون الا واحدا فاذا قام بها واحد فقد انفراد بهذه العبادة وهي القيام بمصالح الناس (ثمة) فيما يتعلق بزيارة المصطفى ^{صلى الله عليه وآله} وما يتبع ذلك (زيارة نبينا محمد ^{صلى الله عليه وآله} ثمة مؤكدة لكل أحد) حتى للنساء اتفاقا قال تعالى ولو أنهم اذ طلبوا أنفسهم نجاء لو فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحاما وهذا لا ينقطع بموته ^{صلى الله عليه وآله} (وتأكد) أي الزيادة (للحجاج أكثر) أي فلا يختص طلبها بالحجاج غير أنها في حقهم كدفعه ^{صلى الله عليه وآله} لم يزني فقد جفاني (و) هي من أعظم القربات قال رسول الله ^{صلى الله عليه وآله} من زار قبري وجبت له شفاعتي ومعنى وجوب شفاعته أنها ثابتة بالبعد الصادق وأفاد ذلك تخصيص الزائر بتفاعة ليست للغير اما بزيادة نعم أو بتخفيف الإهمال يوم القيامة واما بكونه بمن الذين يحبون ولا حساب واما بغير ذلك وأفادت إضافة الشفاعة له ^{صلى الله عليه وآله} أنها شفاعته جلية عظيمة بعظم الشافع وفي ذلك الحديث بشري للزائر بموته على الايمان وعلى دين الاسلام فحينئذ (تركها) أي الزيارة (مع التمكن منها خيرة) أي ندامة (عظيمة وحرمان) أي منع (من خير كثير وانكارها ضلال كبير وخسران مبين) أي هلاك ظاهر (والا فضل للحجاج تقديمها) أي الزيارة (على الحج ان كان الوقت واسعا يمكن فيه تحصيل الحج بعدها) لتكون وسيلة لقبول حجهم والا فلا فضل لهم تقديم الحج ويستحب أن يزور المساجد النبوية في طريق المدينة كمسجد بديرو مسجد خليف عند العقبة ومسجد في سرف عنده قمر أم المؤمنين فيمونة ويزور الشهداء بديرو وغيرهم (ويستحب لقاصد) المدينة لاسباب الزيارة أن يكثّر في طريقه من الصلاة والسلام عليه ^{صلى الله عليه وآله} وأن يزيد من ذلك اذا رأى حرم المدينة وأشجارها وحدايقها وما يقرب بها في الصلاة عليه من عظيم الثواب لاسباب في هذه الأحوال ويرفع الصوت بذلك ويزداد شوقه ويقول اللهم هذا حرم رسولك فاجعله لي وقاية من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب اللهم افتح لي أبواب رحمتك وارزقني من زيارة رسولك ^{صلى الله عليه وآله} ما رزقته أولئك وأهل طاعتك واغفر لي وارحمني يا خير مسؤول (و) يتطهر لدخولها (لاولى) أن يغتسل عند وصول المدينة وقبل دخولها فان لم يتمكن فبعد دخولها وقبل دخول المسجد وأن يلبس أنظف ثيابه ويتطيب (والنياب البيض) افضل من غيرها وأن تصدق بشيء وإن قل وصرفه لا هلهاء أولى ثم يدخلها قائلا بسم الله رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لذة سلطاناً نصيراً ويقصد المسجد الشريف ما شأنته ووقار مثلاً في نفسه أنه يضع قدميه على مواضع أقدام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا وصل إلى باب المسجد الشريف (و) ينبغي أن يدخل المسجد من باب جبريل فليقل أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك واذا خرج قال قد آتيتك الآن فيقول وافتح لي أبواب فضلك وهذا مستحب في كل مسجد فيقدم بمناه دخولا ويسراه خروجا (فاذا دخله) أي المسجد (قصد الروضة الشريفة وهي ما بين القبر والمنبر الشريف) (والمنبر وصلى تحية المسجد فيها) أي الروضة شواءه صلى في موقف رسول الله ^{صلى الله عليه وآله} أو في غيره (والا فضل أن يصلي في صلاة ^{صلى الله عليه وآله}) قال السبكي يجعل أعوذ بالمنبر حذاء منكبه الا يمن ويستقبل الشارية التي إلى جانبها الصدوق وتكون الدائرة التي في قبة المسجد بين عينه وتملكه موقف رسول الله ^{صلى الله عليه وآله} (فان لم يتيسر) أي لم يرد الصلاة فيه (ف) يصلي (بقربه من جهة المنبر الشريف فاذا فرغ من الصلاة للتحية) في الروضة أو غيرها من المسجد (حمد الله تعالى) شكره تعالى على

مَا نَعْمَ بِهِ عَلَيْهِ (وَسَأَلَهُ) فَأَتَمَّ النِّعَةَ وَهُوَ أَنْ يَنْفَعَهُ هَذِهِ الزَّيَارَةُ وَتَقْبُلُهَا مِنْهُ وَدَعَا بِمَا أَحَبَّ (دِينًا وَدُنْيَا
 لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ يَحِبُّ) مِنْ أَزْوَاجِهِ وَأَشْيَاخِهِ وَأَقَارِبِهِ وَأَخْوَانِهِ (وَالسَّلِيلِينَ ثُمَّ تَوَجَّهَ) أَيَّ يَقْصِدُ (إِلَى الْمَوَاجِهَةِ
 لِلزَّيَارَةِ) فَيَقِفُ قِبَالَ الْوَجْهِ الشَّرِيفِ وَتُذَكِّرُكَ عِلَامَةُ مَقَرِّهِ (وَقَدْ هُنَاكَ) وَهُوَ الْكَوْكَبُ الْمُنِيرُ عَلَى الرَّغَامَةِ
 الْبَيْضَاءِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا الْقَنْدِيلُ (فَيَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ وَيَسْتَقْبِلُ الْوَجْهَ الشَّرِيفَ) وَيَقِفُ عَلَى مَقْدَارِ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ
 مِنْ جِدَارِ الْحِجْرَةِ الشَّرِيفَةِ (بِخُشُوعٍ وَخُضُوعٍ وَأَدَبٍ) وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ كَافِي الصَّلَاةِ (فَارْغِ الْقَلْبَ
 مِنْ عِلَاقِ الدُّنْيَا) فَتُحْضَرُ فِي قَلْبِهِ بَجَلَالَةِ مَوْقِفِهِ وَمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ يُحْضَرُهُ وَعَلَيْهِ صَلَاتُهُ بِحُضُورِهِ وَقِيَامِهِ
 وَسَلَامِهِ فَانْهَ ^{مِنْ} يَسْمَعُ سَلَامَكَ وَيَعْلَمُ وَقُوفَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ (نَاضِرًا إِلَى أَسْفَلٍ مَا يَسْتَقْبِلُهُ) مِنَ الْأَرْضِ
 غَاضِ الطَّرْفَ فِي مَقَامِ الْمَهَبَةِ وَالْعَظِيمِ وَالْأَجَلِّ (وَيَسْلُمُ عَلَى أَفْضَلِ الْخَلْقِ صَلَواتُكَ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ الْمَلَائِكَةُ
 لَهُ مِنْ غَيْرِ تَشْوِيشٍ) بَلْ يَخْفِضُ صَوْتَهُ وَكَوْنُهُ جَوَارِحَ وَحُضُورُ قَلْبِهِ (وَأَقْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَسَلَّمَ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَطْلُ) فَلْيَقُلْ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ السَّلَامُ
 عَلَيْكَ يَا حَبِيبَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا صَفْوَةَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ الطَّاهِرِينَ الظَّاهِرِينَ السَّلَامُ
 عَلَيْكَ وَعَلَى أَزْوَاجِكَ الطَّاهِرَاتِ أَمْهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى أَصْحَابِكَ أَجْمَعِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى
 الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَسَائِرِ عِبَادَةِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ جِزَاكَ اللَّهُ
 عَنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْضَلَ مَا جَزَى نَبِيًّا وَرَسُولًا عَنْ أُمَّتِهِ قَالَ السُّبْحِيُّ وَالْمُرُويُّ عَنْ السَّلَفِ الْإِيْمَانُ فِي ذَلِكَ
 جَدِافُنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ أَحَدٌ
 تَأَوَّاهُ بِالسَّلَامِ فَلْيَقُلْ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْعِبَارَةِ (ثُمَّ يَتَأَخَّرُ جِهَةً
 يَمِينَهُ قَدْرَ ذِرَاعٍ) لِلسَّلَامِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّ رَأْسَهُ عِنْدَ مَنْكَبِ رَسُولِ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} (فَيَسْلُمُ عَلَى أَبِي
 بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}
 وَصَفِيهِ وَثَانِيهِ فِي الْفَارِجِ جِزَاكَ اللَّهُ عَنْ أُمَّةٍ رَسُولُهُ خَيْرٌ (ثُمَّ يَتَأَخَّرُ جِهَةً يَمِينَهُ قَدْرَ ذِرَاعٍ أَيْضًا) لِلسَّلَامِ عَلَى
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَنَّ رَأْسَهُ عِنْدَ مَنْكَبِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَيَسْلُمُ عَلَى عُمَرَ الْفَارُوقِ ابْنِ الْخَطَّابِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ الْفَارُوقَ الَّذِي أَعَزَّنَا اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ جِزَاكَ اللَّهُ عَنْ
 أُمَّةٍ نَبِيٍّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} خَيْرٌ (ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْقِفِهِ الْأَوَّلِ قِبَالَ الْوَجْهِ الشَّرِيفِ وَتَوَسَّلَ بِهِ) ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}
 (فِي حَقِّ نَفْسِهِ) فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِ (وَيَسْتَشْفَعُ بِهِ) ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} (إِلَى رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى جِهَةِ رَأْسِ
 الْقَبْرِ الشَّرِيفِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَقِفُ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي هِيَ عَلَى جِهَةِ الرَّأْسِ الشَّرِيفِ فَيَجْعَلُهَا عَنْ
 يَسَارِهِ وَالْمِرَاةَ أَنْ يَمِيلَ عَنِ الْقِبْلَةِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَدِيرُ الْقَبْرَ الشَّرِيفَ (فَيَكُونُ) الزَّائِرُ أَقْفَابَيْنِ الْقَبْرِ
 وَالْأَسْطُوَانَةِ أَمَّا أَنْ يَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ كَمَا تَقْدُمُ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْقَبْرَ الشَّرِيفَ عَنْ شِمَالِهِ (وَيُحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى
 وَيُجِدِّدُهُ) وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ (دِينًا وَدُنْيًا) لِنَفْسِهِ (وَلِوَالِدَيْهِ وَأَوْلَادِهِ) (وَلِأَحِبَّاهِ) مِنْ أَقَارِبِهِ وَأَشْيَاخِهِ
 وَأَخْوَانِهِ (وَالسَّلِيلِينَ) وَهَكَذَا يَفْعَلُ كُلَّمَا أَرَادَ الزَّيَارَةَ) ثُمَّ يَأْتِي الرَّوَاحَةَ فَيَكْثُرُ فِيهَا مِنَ الذِّكْرِ وَالِدَعَا
 خُصُوصًا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى النَّبِيِّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} ثُمَّ يَجْعَلُ تَحْتَ يَمِينِهِ الْمَسْجِدَ شَاهِدَةً الْقَبْرِ الْمُسْكِرَةِ
 وَيَسْتَذْكُرُ فِيمَا يُنْزِلُ اللَّهُ مِنْ وَاسِعِ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ عَلَى الْخَلْقِ فِيهَا ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} حَتَّى يَقْوَى رِجَاؤُهُ فِي التَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى رَبِّهِ
 فِي قَضَاءِ مَطَالِبِهِ وَبُلُوغِ مَآرِبِهِ وَيَسْمَعُ الْأَذَانَ وَيَدْرِكُ الْإِجْمَاعَ فِيهِ (وَيَنْبَغِي لَهُ لَزُومُ الْإِدْبِ مَدَّةً أَقَامَتْهُ
 بِالْمَدِينَةِ وَأَنْ يَحَافِظَ عَلَى الْإِعْتِكَافِ فِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّمَا دَخَلَهُ وَعَلَى الصَّلَاةِ
 فِيهِ خُصُوصًا مَعَ الْجَمَاعَةِ وَأَنْ يَكْثُرَ مِنَ الصُّومِ وَالصَّدَقَةِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَأَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ) وَتَأْكُدُ عَلَيْهِ
 الْحَافِظَةُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ الْأَقَامَةَ بِالْمَدِينَةِ الْكَنُوزُ مِنْ فُرُصِ الدَّهْرِ لَا تَنْسَرُ لِكُلِّ أَحَدٍ فَلْيَنْتَفِ
 تِلْكَ الْفُرْصَةَ وَيَصْرِفْ جَمِيعَ زَمَنِهِ فِي مِهْمَاتِ الْأَعْمَالِ وَلَا يَضَعُ مَوْاسِمَ الْخَيْرَاتِ مُتَدَلِّيًا فَإِنَّ ذَلِكَ كَيْلٌ
 عَلَى الْخَيْرِ مَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى (وَيَنْبَغِي فِي مَدَّةِ الْأَقَامَةِ بِالْمَدِينَةِ) (أَنْ) يُخْرِجَ

وسأله أن ينفعه بهذه
 الزيارة وتقبلها منه
 ودعا بما أحب لنفسه
 ولمن يحب وللسلمين ثم
 يتوجه إلى المواجهة
 للزيارة فيقف قبالة الوجه
 الشريف ولذلك علامة
 معروفة هناك فيستدبر
 القبة ويستقبل الوجه
 الشريف بخشوع
 وخضوع وأدب فارغ
 القلب من علائق الدنيا
 ناظر إلى أسفل ما يستقبله
 ويسلم على أفضل الخلق
 بصوت يسمعه
 الملاصق له من غير
 تشويش وأقله السلام
 عليك يا رسول الله صلى الله
 عليك وسلم ومن شاء
 فليطول ثم يتأخر جهة
 يمينه قدر ذراع فيسلم
 على أبي بكر الصديق رضي الله
 عنه ثم يتأخر جهة يمينه
 قدر ذراع أيضا فيسلم
 على عمر الفاروق ابن
 الخطاب رضي الله عنه
 ثم يرجع إلى موقفه
 الأول قبالة الوجه
 الشريف ويتوسل به
 في حق نفسه ويستشفع
 به إلى ربه سبحانه وتعالى
 ثم ينتقل إلى جهة رأس
 القبر الشريف ويستقبل
 القبة فيكون القبر
 الشريف عن شماله
 ويدعو بما أحب لنفسه
 ولأحبابه وللسلمين

وهكذا يفعل كلما أراد الزيارة وينبغي له لزوم الأدب مدة أقامته بالمدينة وأن يحافظ على الاعتكاف في مسجده ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}
 كلما دخله وعلى الصلاة فيه خصوصاً مع الجماعة وأن يكثر من الصوم والصدقة وتلاوة القرآن وأنواع العبادة وأن

كل يوم متطهر إلى البقيع (يؤور أهل البقيع) بعد السلام عليه ^{عليه} (خصوصاً يوم الجمعة فانه
 كد في ذلك فاذا انتهى إلى البقيع قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكم لأحقون اللهم
 اغفر لأهل بقيع الغرقين وينبغي أن يقصد المزارات المشهورة ولا ولي أن يبدأ منها بقبر سيدنا عثمان بن
 عفان لأنه أفضل من في البقيع واختار بعضهم أن يبدأ بقبر سيدنا إبراهيم ابن الرسول ^{عليه} فاذا بدأ بقبر
 عثمان رضي الله عنه يدخل القبة بخضوع وخشوع واجلال واكرام لا يفتي في قبره وصحفة السلام عليه
 أن يقول الصلَام عليك يا أمير المؤمنين أباعمر عثمان الصلَام عليك يا جامع القرآن الصلَام عليك يا معبد
 الاحسان الصلَام عليك يا من استحييت منه ملائكة الرحمن الصلَام عليك يا من بايع عنه رسول الله ^{عليه}
 بنفسه الشريفة وقال محمد بن عدي عن عثمان الصلَام عليك يا من خصه الله تعالى بمصاهرة خير الانام على
 ابنتي الكرام الصلَام عليك يا من جهز جيش العسرة بما أقربه عين سيد المرسلين الصلَام عليك يا من
 اشترى بتر رومية فأوقفها على المسلمين اللهم انا نشهد أنه كان خليفة صدق وامام حق وأنه نصح الدين
 وبذل جهده للمسلمين وتخل عطلوما يوم الدار فأنزله اللهم منازل الشهداء الأبرار وانفعنا بربارته
 ومحبتة واحشرنا في زمرة نبينا سيدنا محمد ^{عليه} وزمريته ثم يدعو بمأشأه ثم يبدأ بسيدنا العباس
 فيقول الصلَام عليك يا أبا الفضل العباس الصلَام عليك يا أيها العلم الحق الصلَام عليك يا ساقى الحجج بمكة
 الأئمة الصلَام عليك يا من سقى الله شفاغته أهل المدينة ثم يدعو ويتوسل به إلى الله تعالى وفي قبة العباس
 قبر السيدة فاطمة بنت سيدنا رسول الله ^{عليه} فان الصليح أن قبرها بالبقيع وفي هذه القبة أيضا قبر
 سيدنا الحسن بن سيدنا علي وقبر زين العابدين علي بن الحسين وقبر محمد الباقر بن زين العابدين وابنه
 جعفر الصادق وروى أن رأس الحسين دُفِنَ بالبقيع عند قبر أمة فاطمة فينبغي أن يسلم على هؤلاء
 كلهم فيأخذ جهة يمينه ويقصد زيارة هؤلاء فيبدأ بالسلام عليهم جملة فيقول الصلَام عليكم أهل بيت
 النبوة ومعذن الرسالة رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ان محمد مجيد انما يريد الله ليذهب عنكم
 الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ثم يسلم على كل واحد منهم ويسلم على فاطمة رضي الله عنها فيقول
 الصلَام عليك يا أم الحسن والحسين الصلَام عليك أيتها الزهراء الصلَام عليك يا بنت المصطفى
 الرسول الصلَام عليك أيتها الجوهرة المصونة والدرة المكنونة الصلَام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم
 على الحسن رضي الله عنه فيقول الصلَام عليك يا سبط نبي الهدى الصلَام عليك يا قرّة عين المصطفى الصلَام
 عليك يا ابن سيف الله المسلول الصلَام عليك يا ابن بنت الرسول الصلَام عليك يا من أصلح الله به بين المسلمين
 وبشر بذلك شديد المرسلين الصلَام عليك يا أبا العلاء ورحمة الله وبركاته ومثل ذلك سبعون الحسين ثم يسلم
 على زين العابدين فيقول الصلَام عليك يا امام العلماء العالمين الصلَام عليك يا سالة النبوة الصلَام عليك
 يا شريف الأئمة الصلَام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم على محمد الباقر فيقول الصلَام عليك يا سيدى أبا
 جعفر محمد الباقر الصلَام عليك اذا الشرف الأصيل والفضل الجليل الصلَام عليك يا ابن زين العابدين
 الصلَام عليك يا غير العلماء العالمين الصلَام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم على جعفر الصادق فيقول
 الصلَام عليك يا سيدى جعفر الصادق الصلَام عليك يا من كان غم الاهتداؤه في العلم والعمل يقدي الصلَام
 عليكم أيتها الفروع الزكية والذوات العلية اللهم مجاهم عندك وكرامتهم عليك تقبل زيارتنا وارحمنا
 ضرعتنا ثم يدعو بمأشأه ثم يأتي بقبر سيدنا إبراهيم ابن سيدنا رسول الله ^{عليه} فيقول الصلَام عليك
 يا سيدى إبراهيم ابن سيدنا رسول الله الصلَام عليك يا قرّة عين النبوة الصلَام عليك يا شرف الناس أبا
 الصلَام عليك يا نتيجة الشرف الساذخ وسالة المجد الواسخ الصلَام عليك يا جوهرة الشرف الأعلی
 وواسطة العقد المحل صلى الله على أهلك وعليك ونفعنا بمحبتك وحشرنا في زمرة أهلك المصطفى وزمرك ثم
 يدعو بمأشأه وفي قبة سيدنا إبراهيم في قبر سيدنا رقية أخته وعثمان بن مظعون وفاطمة بنت اسد على

يؤور أهل البقيع
 خصوصاً يوم الجمعة

وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وحبيش بن حذافة وسعد بن زرارة
 كذا قال ابن حجر فيسلم الزاكر عليهم ويدعوهم يأتي قبة عقيل بن أبي طالب وفيها عبد الله بن جعفر الطيار
 بن أبي طالب فيقف عندها ويقول السلام عليك ياسيدي عقيل بن أبي طالب السلام عليك ياسيدي
 عبد الله ابن جعفر الطيار السلام عليك يا بني عم رسول الله ﷺ زادك الله فضلا كما رفعك قدرًا ومجلا
 ونفعنا بزيارتك وأجزل ثوابنا على محبتك ويدعو بما شاء. وحكي أن قبر عبد الله بن جعفر من المواضع
 المشهورة باستجابة الدعاء وذكر بعضهم أن عقيل توفي بالشام وأن هذا مشهد أبي سفيان بن الحارث بن عمة
 النبي ﷺ وفي قبة سيدنا عقيل قبور أزواج النبي ﷺ فيقف عندها ويسلم عليهن ويقول السلام
 عليكم يا أمهات المؤمنين السلام عليكم يا حازنات الشرف الألى على السلام عليكم يا من اخترن الله
 ورسوله على العرض الآل في السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وكلهن هنا الأخذ بحجة في مكة والأميونة
 فبشرق ثم يدعو بما شاء ويحتم الزائر بقبر صفية بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ أخت حمزة أم الزبير
 ابن العوام وهي على عيمن الحارث من باب البقيع فيقف عندها ويقول السلام عليك يا صفية بنت عبد المطلب
 السلام عليك يا عمة رسول الله السلام عليك يا أخت أسد الله من جاهد الأعداء في سبيل الله السلام
 عليك ورحمة الله وبركاته (و) يستحب له أن يخرج متطهرا إلى أحد وزور هذا المشهد بأحد (وأفضله)
 أن يكون ذلك (يوم الخميس) ويتذكر بعد صلاة الصبح تسجدة رسول الله ﷺ ويدعو بسيدهم حمزة عمة
 رسول الله ﷺ وقيل أن في قبر حمزة معه ابن أخته عبد الله بن جحش وليس في القبة أحد من الشهداء
 غيرها وأما القبر الذي عند رأس سيدنا حمزة فهو قبر رجل من الترك كان غمورا ليا غمارة الشهيد والذي
 في الصحن قبر بعض الأشراف من أمراء المدينة فإذا وقف قدام سيدنا حمزة رضى الله عنه فليقل السلام
 عليك يا عمة المصطفى السلام عليك يا أسد الله وأسد رسوله السلام عليك يا من جاهد في الله حتى جهاده
 السلام عليك يا من باع نفسه في الله وبذلها في مراده أشهد أنك تجاهدت في الله حتى جهاده حتى أتاك اليقين
 جزاك الله عن الإسلام والمسلمين خيرا ثم يقول السلام عليك ياسيدي عبد الله بن جحش السلام عليك
 يا من استشهد في نضرة الإسلام والمسلمين ورفع كلمة الدين ورفع الله منزلك في عليين وأزلك أعلى
 منازل شهداء المقربين ونفعنا بتركك ومحبتك واجمعنا وأياكم في دار الكرامة ثم يدعو بما شاء
 ويتوسل بها إلى الله في قضاء حاجته ثم يقصد زيارة شهداء أحد ولا شك أن قبورهم بالقرب من سيدنا
 حمزة وغيره في القبر قبور أيضا قيل أنها من جملة قبور الشهداء وقيل أنها من قبور الناس الذين ماتوا
 في عام الرمادة في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فينبغي أن يقف بالقرب من تلك القبور
 كلها ويسلم ويدعو لهم ويتوسل بهم إلى الله تعالى في قضاء حاجتهم ثم يزور بجبل أحد لأنه من أثر مبارك
 (و) يستحب أن يأتي (مسجد قباء) كما وثق بالتقريب بزيارته والصلاة فيه للحديث الصحيح صلاة في مسجد
 قباء كثره (وأفضله) أن يكون ذلك (يوم السبت) وأن يأتي بمجرئ من التل فيقول له ﷺ تفعل فيها
 وهي عند مسجد قباء فيشرب من مائها ويتوضأ منه وكذا يأتي بمجرئ الآخر التي كان رسول الله ﷺ
 يتوضأ منها ويغتسل فيشرب ويتوضأ منها وهي شعب آبار ظلمها بعضهم من بحر الطويل في قوله
 إذا رمت آبار النبي بطيبة. فهدتها شعب بمقالاتها ومن
 أريسن وعمر من رومة وبضاعة. كذا بصة قل بير حاء مع العهن

ويسن أن يأتي المساجد التي في المدينة (وبقية المشاهد بالمدينة وهي مشهورة هناك) منها قبر السيدة
 فاطمة بنت أسد أم سيدنا علي بن أبي طالب فيقف عندها ويقول السلام عليك يا فاطمة بنت أسد
 السلام عليك يا صاحبة الشرف الألى على السلام عليك يا أم أمير المؤمنين السلام عليك يا من اضطجع
 رسول الله ﷺ في قبرها السلام عليك يا من البسار رسول ﷺ فيصعد بعد موتها رفع الله منزلتك ونفعنا

والشهداء بأحد وأفضله
 يوم الخميس ومسجد قباء
 وأفضله يوم السبت
 وبقيّة المشاهد بالمدينة
 وهي مشهورة هناك

يزوارك ثم يدعو لكن قال ابن حجر ان المشهد المشهور بفاطمة بنت أسد انه شهد سعد بن معاذ رئيس
 الانصار ومنها قبر الامام مالك بن انس امام دار الهجرة رضي الله عنه وهو بالبيع فيقف عنده ويقول
 السلام عليك يا مالك بن انس رحمة الله عليك ورضوانه السلام عليك يا امام دار الهجرة السلام عليك
 يا من جعله الله على الخلق حجة السلام عليك يا حامل لواء الدين السلام عليك يا ناصر سنة سيد المرسلين
 نفعنا الله بمحبته وجعلنا واباك في دار كرامته ثم يدعو وفي جنبه قبر شيخه نافع في فيه لطيفة او قبر أبي
 شحمة بن سيدنا عمر بن الخطاب جلده أبوه فرضي ومات ومنها قبر اسمعيل بن جعفر الصادق وهو على
 ركن سور البلد وبها من داخل المدينة فيقف عنده ويقول السلام عليك يا سيدى اسمعيل بن جعفر
 الصادق السلام عليك يا سلاله النبوة السلام عليك يا شريف الأئمة السلام عليك يا مبعدين العلم والدين
 السلام عليك يا ابن بنت سيد المرسلين السلام عليك ورحمة الله وبركاته نفعنا الله بمحبته وزيارتك
 ومنها قبر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وهو خارج باب المدينة
 على طريق دزب الشام على يسار الذهاب الى أحد فيقف عنده ويقول السلام عليك يا أبا عبد الله السلام
 عليك يا ابن بنت رسول الله السلام عليك أيها الامام السعيد الشهيد السلام عليك ورحمة الله وبركاته
 نفعنا الله بمحبته وزيارتك وبآياتك الطاهرة ثم يدعو بما شاء ومنها مشهد مالك بن سنان والد أبي
 سعيد الخدري رضي الله عنها وهو ببلق السور غربي المدينة ومنها قبر سيدنا عبد الله والد رسول الله
 عليه السلام ومنها قبر سيدنا علي العريضي بن جعفر الصادق وهو في مشهد كبير خارج المدينة المتورة شرقها
 على فرسخ منها ويستحب أن يخرج زيارته ولا فضل أن يكون ذلك يوم الربوع فاذا وقف امام سيدنا
 علي العريضي فليقل السلام عليك يا سيدى علي العريضي بن جعفر الصادق السلام عليك يا سلاله النبوة
 السلام عليك يا شريف الأئمة السلام عليك يا مبعدين العلم والدين السلام عليك يا ابن بنت سيد المرسلين
 السلام عليك ورحمة الله وبركاته نفعنا الله بمحبته وزيارتك وبآياتك الطاهرة (فاذا أراد السفر)
 من المدينة (ودع المسجد الشريف وفعل مثل ما فعل أول الدخول) بأن يصلي ركعتين تقرأ في الأولى
 الخروج والاولى ما كان يكون بمصلاه ثم بما يحب منه ثم دعا بما أحب دنيا ودنيا ومن آكد
 الالبال الى الله تعالى في قبول زيارته ثم يأتي القبر المكرم وبعد جميع ما ذكرنا من زيارته في ابتداء الزارة
 (وسأل الله تعالى أن لا يجعل هذا آخر العهد بزيارة هذا النبي الأعظم عليه السلام) كأن يقول اللهم
 لا تجعل هذا آخر العهد بيني وبين مسجده الشريف وحرمة ويسر لي العود الى زيارته والعكوف
 في حضرته سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة وزدنا الى أهلنا سالكين غابرين ثم
 ينصرف ويمشي بقلبه وجهه على العادة ولا يمشي القهقري ولكن خروجه من المدينة من طريق الشجرة
 لا يتابع وإذا أشرف على بلدته يحسن أن يقول اللهم اني أسألك خيرا وخيرا وأهلها وخيرا ما فيها وأعوذ بك
 من شرها وشر أهلها وشر ما فيها اللهم اجعل لنا بها قرارا ورزقا حسنا اللهم أرزقنا حياها وأعدتنا من
 وبأهلها وحينا الى أهلها وحجبا صالحا أهلها لنا وبين أن لا يطرق أهلها ليلا ويسن اذا دخل
 على أهلها أن يقول توبوا توبانا أو بالانفراد رجوعا أي أسألك توبة كاملة ورجوعا
 عما لا يرضيك وينبغي أن يزداد خيرا بعد قدومه فان هذا من علامات القبول والله أعلم
 لا تخاف من حسنة تستعمل على طرف من التصوف فتأفع ان شاء الله تعالى (ينبغي لكل شخص
 أن يقصد بجميع أعماله) من الأفعال والأقوال قلت أو كثرت (وجهه الله تعالى فقط حتى يكون
 من المخلصين والأفوه من أهل الرياء الذين يلعب بهم الشيطان ولا يحدون لأعمالهم نوابا يوم
 القيامة) والتكامل من الاخلاص أفراد الحق تعالى في الطاعة بالقصد وهو أن يريد بطلان
 التقرب الى الله تعالى دون شيء آخر من تصنع مخلوق أو اكتساب محبة عند الناس أو حجة مدح منهم

فاذا أراد السفر ودع
 المسجد الشريف وفعل
 مثل ما فعل أول
 الدخول وسأل الله
 تعالى أن لا يجعل هذا
 آخر العهد بزيارة هذا
 النبي الأعظم عليه السلام
 في خاتمة ما ينبغي لكل
 شخص أن يقصد بجميع
 أعماله وجهه الله تعالى
 فقط حتى يكون
 من المخلصين والأفوه
 من أهل الرياء الذين
 يلعب بهم الشيطان
 ولا يحدون لأعمالهم
 نوابا يوم القيامة

العظيم الذي لا اله الا هو ائتمني القيوم واتوب اليه ومنها كل اخرجه الناسي عن أبي هريرة رضي الله عنه
 ما رأيت أحدا أكثر من أن يقول أستغفر الله واتوب اليه من رسول الله ﷺ ومنها حديث قول
 رسول الله كفارة المسجدة أستغفر الله واتوب اليك ومنها سيد الاستغفار وهو اللهم أنت ربي لا اله
 الا أنت خلقتني وزنا عبيدك وزنا على عهديك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبو بكر
 بنعمتك على وأبوه بذني فاغفر لي مغفرة من عندك وأرحمني انك أنت الغفور الرحيم (خصوصا آخر
 الليل) لا اله الا الله وقت استجابة ولا بأس أن يقول فيه هذه المناجاة التي قد قربت أجلي وضعفت قوتي وجئتك
 بذنوب لا تحملي الجبال ولا تغسلي البحار أسألك الغفور باغفار (ومن الصلاة على النبي ﷺ) وهي
 من أعظم القرب وأهم المهمات من يريد القرب من رب الأرباب أن فيها من التوسل إلى الله تعالى بحبه
 ﷺ وقد قال تعالى وأتقوا الله الوسيطة ولا وسيطة إليه تعالى أقرب ولا أعظم من رسوله الأكرم
 ﷺ يحكي أن امرأة نجاءت إلى الحسن فقالت له توفيت لي أمانة وأريد رؤيتها في النوم فقال لها صلى الله
 ركعتي بعد العشاء واقرني في كل ركعة بعد الفاتحة سورة أهاكم مرة ثم اضطجعي وصلي على النبي ﷺ
 إلى أن تنامي ففعلت فرأتها في العقوبة مسلسلة ومغلولة لحاءت اليه فأخبرته فأغمى وقال لها صدقي عن هذا
 ففعلت ثم رأي في تلك الليلة كأنني في روضه من رياض الجنة وفيها عمرير عليه حجارة مجتمعة وعلى رأسها
 تاج من نور فقالت له أعرني فقال لا فقال له أمانة تلك المرأة فقال لها بغير هذا وصلي على أمك
 فقالت كنت كذلك فقال ثم بماذا بلغت هذا قالت كنا شيعين خلف نفسي في تلك العقوبة ففعلت
 وأخذت بن الصالحين على قبورنا وصلي على النبي ﷺ مرة وجعلت أربابنا فاعتقنا الله من ذلك ببركة
 وبلغ نصبي ما رأيت ثم ورد في الحديث عن قال اللهم صل على محمد وآل محمد تكون لك رضا ولحقه
 أداء ثلاثا وثلاثين مرة فتح الله له ثمانين قبره وقبر نبيه محمد ﷺ (خصوصا يوم الجمعة ولبثها) وعن
 علي مرفوعا إلى رسول الله ﷺ من قال ليلة الجمعة ولو مرة اللهم صل على محمد النبي الأبي الحبيب
 العالي القدر العظيم الجاه وعلى آله وصحبه وسلم كنت له أحده يدي (ومن الدعاء خصوصا
 في الأسفار) وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن
 دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد على ولده رواه الأثرمذي والمراد دعوة المظلوم بالبرقوع
 الذي خُلم به ولا يجوز الدعاء بغيره ودعوة الوالد بحق كان كان الولد غافا بأن قيل معه مما تآذي به
 تآذيا ليس بالهين (وبجامع الخير) كقراءة المولى (وعند شدة الكرب) ودعوى المستغفرى مرفوعا
 نظمن دعاء أحب إلى الله عز وجل من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد رحمة عامة انتهى وينبغي أن يدعو
 بدعاء الامام أحمد بن حنبل عن سفيان الثوري فان الله تعالى مدحه عنه وهو مبارك كل شيء بقدرتك على
 كل شيء اغفر لي كل شيء ولا نسألي عن شيء ومن الاذعية المحبوبة بها قيل عن بعضهم أن من قرأ ثلاث
 مرات بين سنة الصبح وفرضه يموت على الإيمان بلا شك وهو اللهم بحق الحين وأخيه وجده وأبيه وأمه
 وبنيه نجني من الغم الذي نأفقه يا حي يا قيوم أسألك أن تنور قلبي بنور معرفتك (ومن الصيام خصوصا
 في الايام الفاضلة كالاشهر الحرم) وهي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب (ويوم عاشوراء)
 ويوم عرفة لغير الحج (وعشر ذي الحجة) أي القشر الأول من ذي الحجة وكذا العشر الأول من
 محرم ورجب وشعبان (و) يوم (الاثنين والخميس) والجمعة (و) ينبغي لكل شخص أن يجعل الخوف
 من الله تعالى نصب عينه على الدوام فإنه يحب لتحصيل كل خير والبعد عن كل سوء (والخوف منه تعالى
 فهو أن يخافه عقابه وقد فرض الله على عباده أن يخافوه فقال وخافون إن كنتم مؤمنين وعنه ﷺ من
 يخاف الله يخافه كل شيء ومن لم يخف الله تخاف كل شيء وعن أبي حفص قال لم يخوف شر الخوف به
 يتصور عواقبه الخير والشر ومن علم أن لا نافع ولا ضار الا الله تعالى لم يخف غيره من شئ ومن

خصوصا آخر الليل
 ومن الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم
 خصوصا يوم الجمعة
 ولبثها ومن الدعاء
 خصوصا في الأسفار
 وبجامع الخير وعند
 شدة الكرب ومن
 الصيام خصوصا
 في الايام الفاضلة
 كالاشهر الحرم ويوم
 عاشوراء وعشر
 ذي الحجة والاثنين
 والخميس وأن يجعل
 الخوف من الله تعالى
 نصب عينه على الدوام
 فإنه سبب لتحصيل كل
 خير والبعد عن كل سوء

الانسان اذا غضب لعب به الشيطان وكذلك اذا غلبت عليه شهوته (و) كالحسد وغير ذلك) كالحرص
 فيها كان العبد خربصا على كل شيء اعياه حرصه واصبه وكذا من كان خاسداً وكالتسبيح من الطعام وان كان
 محلا لا مضافاً فان الشبع يقوى الشهوات ويغنى أسلحة الشيطان ويحجب التزيين من الاناث والياب والدور
 فان الشيطان اذا رأى هذا على قلب الانسان فحاض وفرح فلا يزال يدعو به الى عبادة الذات وتزيين
 سقوفها وحيطانها وتوسيع ابنتها ويدعو به الى التزيين بالياب والدواب والطمع في الناس فاذا غلب
 الطمع على القلب علم يزل الشيطان بحسب البهائم الصنع والتزيين لمن طمع فيه بأنواع المزية والتفاخر حتى يصير
 المطمع وعينه كأنه مقبود فلا يزال يتفكر في حيلة التودد اليه ويدخل بكل حيلة ليحول الوصول الى ذلك ويزل
 أحواله الثناء عليه بما ليس بغيره والمداينة له بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالعجلة وترك
 الشئ في الأمور لأن الأعمال ينبغي أن تكون بعد التصبر وهو يحتاج الى تمهل وتأمل والعجلة تمنع من
 ذلك وعند الاستعجال يروج الشيطان شره من الانسان من حيث لا يدري وكالدرهم والدينار سائر
 أصنافه الأموال من العروض والدواب والبقار فان كل ما يزيد على قدر القوت والحاجة فهو مستقر
 الشيطان وكالبخل وخوف الفقر فان ذلك هو الذي يمنع من الاتفاق والتصدق ويدعو الى الادخار
 والعذاب الأليم وكحوض العوام الذين لم يمارسوا العلم في التفكير في ذات الله تعالى وصفاته وفي أمور
 لا يسلطها أحد يتقو لهم فيقعوا في الشك في أصل الدين وبصير الشخص بها كافر أو متدعا وكسوء الظن
 بالمسلمين فان من يحكم بشر على غيره بالظن يفتنه الشيطان على أن يطول اللسان في حجة بالنية أو ينظر اليه
 بعين الاحتقار ويرى نفسه خيرا منه وكل ذلك من المهلكات وكل صفة مذمومة أسلحة الشيطان
 (ولو اطلب) أي يدور (على طاعة مولاه ويشغل بها أوقاته) ثمرة حياته فبهي أن يأتي الموت وهو على
 حالة مرضية فيلقى الله تعالى وهو في ضيق من ضيقه واعلم أن المريد لم يحرث الاخرة الشاك لظرفها لا يخلو عن
 سنة أحواله اما عباد أو عالم أو متعلم أو محترف أو والد أو مؤتمد مستغرق بالواحد الصمد عن غيره فالعبد
 من المتحرر والعبادة الذي لا يشغل له غير ما لا يصلح ولو ترك العبادة لجلس بطلا لا فالا نسب له أن يستغرق
 في كثر أوقاته في العبادة والعالم هو الذي يتفكر في الناس بعلمه في فتوى أو تدريس أو تصنف فان أمكنه
 أمستغرق في الأوقات في ذلك فهو أفضل ما يشتغل به بعد المكتوبات وروايتها والمراد بالعلم المتقدم
 على العبادة هو العلم الذي يرعى الناس في الآخرة وينهدهم في الدنيا ويعينهم على سلوك طريق الآخرة اذا
 قصد بالتعلم الاستعانة به على السلوك والمعلم هو القاصد بالتعلم وتوجيه الله تعالى فاشتغاله بالتعلم أفضل من
 اشتغاله بالأذكار والنوافل بل لو كان من العوام فحضور مجالس الوعظ والعلم أفضل من اشتغاله بالأذكار
 والمحترف الذي يحتاج لكسب لعائه ليس له أن يضيق العمل ويستغرق في الأوقات في العبادة بل كمرده
 في وقت الصناعة حضور السوق والاشتغال بالكسب ولكن ينبغي أن لا ينسى ذكر الله في صناعته بل
 يواظب على اتساع الحاجات والأذكار وقراءة القرآن فان ذلك يمكن أن يجمع مع العمل ولا يفوته ومهما
 فرغ من يحصل كفايته يعود الى العبادة والو الى تحمل الامام والقاضي وكل متولي مصالح المسلمين فإمامه
 بحاجات المتكلمين وأغراضهم على وفق الشرع وقصد الاخلاص أفضل من اشتغاله بالأذكار وراد فحظه
 أن يشتغل بمحقوق الناس بهار أو يقتصر على المكتوبات ويقوم بالأذكار والأذكار لا يخلو عن اشتغاله بالمستغرق
 بالواحد الصمد الذي أصبح وهو موهبة همة واحد فلا يحب الآله ولا يخاف الآله ولا ينتظر الرزق من
 غيره فمن ارتفعت رتبته الى هذه الدرجة لم يفتقر الى تنويع الأوراد واختلافها بل ورد به بعد
 المكتوبات وأحد وهو حضور القلب مع الله تعالى في كل حال فلا يخطر بقلبه أمر ولا يقترع سمعة
 قارع ولا يلوح لصره لا تخ إلا كان له فيه غيرة وفكرة ومزيد فهذا جميع أحواله تصلح أن تكون
 سببا لارتقائه وهذه هي درجات الصديقين ولا وصول اليها الا بعد ترتيب الأوراد والمواظبة
 عليها (نمائه سبحانه وتعالى ونوسل اليه) تبارك وتعالى (بجاء أكرم خلقه عليه) أي عنده

والحسد وغير ذلك
 ولو اطلب على طاعة
 مولاه ويشغل بها
 أوقاته مدة حياته فبهي
 أن يأتي الموت وهو
 على حالة مرضية
 بلى الله تعالى وهو
 راض عنه نمائه
 سبحانه وتعالى
 ونوسل اليه بجاء
 أكرم خلقه عليه

تعالى (أن يعاملنا برضاه عتاً في الدنيا والآخرة خصوصاً عند قبض أرواحنا وفي قبورنا ويوم الفرع
 الأكبر) وهو عند بقرتنا القور وعند قفلت نجهم من أيدي سائقها وعند أخراج بعث آدم وعند دفعهم
 إلى الخزينة (مع أصولنا) أي الآباء والأهبات (وفرو عتاً) أي الأولاد (وحواشينا) أي جوانبنا
 من الأعمام والأخوال والعلماء والخالات (وأشياخنا وأحبتنا والمسكين الأحياء منهم والميتين
 سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك والحمد لله رب العالمين محمد
 يوافي) أي يقابل (نعمته ويكافئ مزيده) أي بماثل زيادة نعمه (ياربنا لك الحمد كما ينبغي) أي يليق
 (الجلال وجهك وعظيم سلطانك اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد عبدك ونيك ورسولك النبي
 الأئمة) أي الذي لا يكتب ولا يقرأ الكتابة (وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل
 بيته كما صليت وسلّمت وباركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين انك تحمدهم بحمد
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه عدد ما ذكره الذكر ون وعد ما غفل عن ذكره الغافلون ورضي
 الله عن أصحاب رسول الله أجمعين وأتباعين لهم بأحسن إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين

الحمد لله الذي سهل لعباده سبيل العلم ليتعلموا وأوضح لهم محجة الدين ليتقدموا والصلاة والسلام على
 من بين لنا الحلال والحرام وعلينا فروع الدين وقواعد الاسلام سيدنا محمد القائل من يرد الله به خيرا
 يفقهه في الدين وعلى آله وأصحابه ذوى العلم والعمل واليقين (وبعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع الشرح
 المسمى (بالتار الياضة في الرياض البديعة) لمؤلفه العلامة الجليل والفهامة النبيل الاستاذ العالم العامل
 الشيخ محمد نووي الجاوي فله دره لقد ألف فأبدع وصنف لجمع ولو اطلعت على هذا الشرح لوجدته
 لو وزن بالذهب لكان أكثر من ذلك يساوي اذ هو لجل فروع الدين وعقائده جامع وحازي
 ينفع به المبتدى ويحتاج اليه المنتهى وممازاده بهجة أنه على الرسالة المسماة (بالرياض

البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة) لمصنفها صاحب اليد البيضاء

والهمة الشماء الاستاذ العالم الفاضل الشيخ محمد حسب الله بن سليمان

جزاهما الله على ذلك خير الجزاء وجمع بينهما في الجنة يوم اللقاء

وكان تمام طبعه وحسن ترصيفه ووضع

التي حازت من الدقة والاتقان ما يفوق

الحصر فالحمد لله على التمام رزقنا الله

تعالى واياها حين الحتام وصلى

الله وسلم على خير الانام

وآله وصحبه البررة

الكرام

آمين

أن يعاملنا برضاه عتاً
 في الدنيا والآخرة
 خصوصاً عند قبض
 أرواحنا وفي قبورنا
 ويوم الفرع الأكبر
 أصولنا وفرو عتاً
 وحواشينا وأشياخنا
 وأحبتنا والمسكين
 الأحياء منهم والميتين
 سبحانه اللهم
 وبحمدك أشهد أن
 لا إله إلا أنت
 أستغفرك وأتوب
 إليك والحمد لله
 رب العالمين محمد
 نعمته ويكافئ مزيده
 ياربنا لك الحمد كما
 ينبغي لجلال وجهك
 وعظيم سلطانك
 اللهم صل وسلم
 وبارك على سيدنا
 محمد عبدك ونيك
 ورسولك النبي
 الأئمة وعلينا
 فروع الدين
 وأصحابه
 وذريته
 وأهل بيته
 كما صليت
 وسلّمت
 وباركت
 على سيدنا
 إبراهيم
 وعلى آل
 سيدنا إبراهيم
 في العالمين
 انك تحمدهم
 بحمد

فهرست، الثمار الیانة فی الریاض البدیعة فی أصول الدین وبعض فروع الشریعة

صحیفة		صحیفة
٢	خطبة الكتاب	٥٩
١٤	(كتاب الطهارة)	٦١
١٦	فصل فی بیان ما یحل وما یحرم	٦٢
	من الآتیة و غیرها	٦٣
١٧	فصل فی حکم اجزاء المیت	٦٤
	باب نواقض الوضوء	٦٦
١٨	فصل فی صفة الاستنجاء	٦٧
٢٠	باب الوضوء	
٢٣	باب الغسل	
٢٤	باب التیمم	٦٨
٢٦	باب النجاسة وازالتها	٦٩
٢٨	اب الحيض والنفاس	
٢٩	(كتاب الصلاة)	٧٠
٣١	باب شروط الصلاة	٧١
٣٢	باب أركان الصلاة	٧٢
٣٦	فصل فی نوافل الصلاة	٧٣
٣٧	فصل فیما یطلب فی الصلاة	٧٤
٣٩	باب مفسدات الصلاة	٧٦
٤١	باب صلاة الجماعة	٧٧
٤٢	باب صلاة السفر	٧٩
٤٤	باب صلاة الجمعة	٨٢
٤٦	باب صلاة العیدین والكسوف والاستسقاء	٨٤
٤٩	(كتاب الجنائز)	٨٥
٥٣	(كتاب الزكاة)	٨٦
٥٧	(كتاب الصیام)	
	فصل فی أمور لا بد منها للصوم	
٥٨	فصل فی أنواع المفطرات	٩٠
		خاتمة حنة تشتمل علی طرف من التصوف
		نافع ان شاء الله تعالى